الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
و علوم التسيير

رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد التنمية

الجزائر بين البطالة والقطاع غير الرسمي

- دراسة قياسية بمنطقة تلمسان الحضرية-

إعداد الطالب: بلعربي عبد القادر

الأستاذ المشرف: بونوة شعيب أستاذ التعليم العالي جامعة تلمسان

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د طويل أحمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د بونوة شعيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
أ.د بشير بولنوار	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	ممتحنا
الدكتور حمودة نصر الدين	مدير بحث	CREAD	ممتحنا
الدكتور بوثلجة عبد الناصر	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا
ر فقيه عبد الحميد	أستاذ محاضر	جامعة وهران	ممتحنا

السنة الجامعية: 2009-2010

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

EVALUATION VERSION
ePrint
REGISTERED VERSION
ADDS NO WATERMARK
visit
eprintdriver.com
EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الـــشـــكـــر

أشكر

الله الذي وفقني لإتمام هذه الرسالة

والأستاذ بونوة على الإشراف

وكلاً من الأستاذ بن بوزيان على مساعدته وسمير مليكي على مساندته وكل الأساتذة الذين قبلوا الاشراف على هذا العمل

EVALUATION VERSION
ePrint
REGISTERED VERSION
ADDS NO WATERMARK
visit
eprintdriver.com
EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

إهداء خـاص

إلى الوالدين الكريمين

زوجتي وابنتي

وإلى الحاج عبد الرحمان أبو بكر
وأبنائه

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

المقدمة العامة

EVALUATION VERSION
ePrint
REGISTERED VERSION
ADDS NO WATERMARK
visit
eprintdriver.com
EVALUATION VERSION
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

المقدمة العامة

لا غرو أن حالات اللاستقرار التي عرفتها الجزائر جعلتها واحدة من الدول المهددة بالبطالة آفة هذا العصر التي لا تزال شاهدة إلى يومنا هذا عن النقص الكبير في الوسائل والإمكانيات الإنتاجية ذات العلاقة المتصلة بموارد الشغل خاصة بعد تراجع إسهامات القطاعات الحيوية الفعّالة، وفشل أغلب الاستراتجيات التنموية الموجهة نحو التصنيع الحديث للشروع في أولى خطوات التنمية الاقتصادية بشكل مكثف. مما عجّل بدخول البلاد منطقة اضطراب واستدعى ضرورة البدء في إصلاحات ستاند باي 1994 برعاية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. واعتبرت الإصلاحات سلاحا ذا حدين، فبقدر ما ساعدت على تحسين نسب عجز الموازنة، الميزان التجاري، تخفيف عبئ المديونية ونسب التضخم...، بدت سلبية؛ فبدلا من أن تقوي جدار المناعة ضد الآفات الاجتماعية، أسهمت في رفع الدعم عن بعض السلع الواسعة الاستهلاك، غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار...، تسريح العمالة وغلق المؤسسات العامة، فأخذت البطالة منعرجا لم تعد تستثني فيه أحدا ولا حتى الشباب طالبي العمل الجدد الذين وجدوا أنفسهم في بطالة طويلة الأجل رغم مستوياتهم وكفاءاتهم. بطالة ورغم تراجع معدلها الإجمالي إلى عتبة 10.2% (ONS, 2009) إلا أن بطالة الشباب بقيت في حدود 73.4% مما جعل تقرير المكتب الدولي للشغل لنفس السنة يصنفها ضمن أعلى النسب في العالم، وتبقى كذلك في وجود برامج إنعاش وأجهزة توفير الشغل كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، وكالة تسيير القروض المصغرة ANGEM وعقود ما قبل التشغيل CPE وإدماج الشبابCID وغيرها من الأجهزة التي لم تتمكن لحدّ الساعة من كبح جموح البطالة النوعية في أوساط الشباب. تحليل نتائج هذه السياسات يشير إلى أنها وان كانت حسنة فإنها تبقى غير كافية للتكفّل بكلّ البطالين، وحتى في خلق مناصب شغل مؤقتة مرتبطة بحجم الأغلفة المالية، ليبقى مصير هذه

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الفئات متأرجحا بين غياب الاستقرار والممارسة غير الرسمية. وإلا؛ فكيف يفسّر تواجد فئات شبانية مؤهلة في بطالة بوجود مثل هذه الاستراتجيات؟ فالردّ لا يكون إلا إذا اعترفنا بأن الأجهزة ورغم مساعيها لم تعد قادرة لا على كسر شوكة البطالة ولا حتى كبح استمرارية القطاع غير الرسمي، ولأن هذا الأخير يكتسب حيوية كفيلة بتحقيق مصادر الرزق وحفظ ماء الوجه فهو يتسع في كل يوم بل في كل ساعة، مما يدفع ببعض المحللين إلى القول أنه:"حتى ولو لم يكن القطاع غير الرسمي موجودا لكانت الدولة مجبرة على أن توجده"، لمقدرته على تعديل الأوضاع الاجتماعية، ضبط مسار سوق العمل وتخفيف وطأة البطالة، وتبقى الأدبيات في ذلك لا متناهية فنجد رسالة (Gueguen, 1994) المتسمة بالصبغة التجريبية في تحليل محددات البطالة الطويلة الأجل، أيضا أطروحة الدكتوراه لـــ(Vranceanu,1994) والتي عمد فيها إلى دراسة قياسية لطبيعة البطالة بالدول النامية أيضا دراسة (L'Horty,1992) التي بين فيها أن تحليل البطالة يبقى ناقصا ما لم يؤخذ بعين الاعتبار الطابع غير المتجانس لسوق العمل وتتشابه الدراسة في مضمونها مع وجهة نظر (Forgeot, 1998) المماثلة لوضع الجزائر أما بالنسبة للقطاع غير الرسمي لاسيما الدراسات التي تعمد إلى مبدأ الثنائية المتماشي مع أحد أوجه المقاربة المتعلقة بالاقتصاد التنموي والمنطلقة من ترسانة الدراسات الأدبية، متقاطعة المحاور مع أسواق العمل فنجدها بارزة في أعمال (Fields,1975) الذي يتحدث على ضرورة إدراج القطاع غير الرسمي الحضري كحل بديل لمواجهة البطالة وبالأخص تلك المتعلّقة بطالبي الشغل الجدد، المتوافدين من الأرياف والمتسببين في إحراج سوق العمل، أيضا أعمال (Lewis, 1979)، (Schneider,2004)، وكل من (Maloney,2004)، (Hussmanns,2005)، إضافة إلى اهتمامات (Jütting & Coll,2007) التي تميل إلى الجزم بحتمية إدراج القطاع في قالب الرسمية من خلال ثنائية سوق العمل بغية الاستفادة من خدماته خلال فترة الأزمات خاصة على ما يملكه من متغيرات متجانسة ومؤهلات تجعله قادرا على إعادة التوازن لسوق العمل، ومن المهتمين بهذا المجال (Gali&Kucera,2008) اللذان يؤكدان أن القطاع غير الرسمي يمتلك ديناميكية قوية وحيوية فريدة تجعل قادرا على الاستمرار والتنامي حتى في أوقات الاضطراب، وأن الاستفادة ون على قدر الاهتمام، ناهيك عن رؤى الباحثان (Bounoua& Bouteldja,2004) اللذان قطاعا خلاقا للثروة والمداخل وتحقيق النمو الاقتصادي، مساهما في مواجهة بطالة

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الشباب الحضرية. وهو نفس منطق (De soto,1994)، (Charmes, 1982-1994)، الذي قاد مجموعة أبحاث بدول المغرب العربي، وفي نفس السياق تدرج دراسات (Morisson,1994)، (Benissad,2002)، (Adair & Hamed,2002)، المطالبة بالتنسيق والتكامل بين القطاع الرسمي وغير الرسمي حتى يتسنى لهذا الأخير أن يكون مكملا لسياسة وأجهزة الدولة في الحد من تفاقم البطالة. أما في الجزائر فنجد اهتمامات كل من (Benissad, 1993)، (Zidouni, 2003) (Hammouda,1990-1998-2002)، (Musette,2000)، (Bounoua,2004)، وغيرهم ممّن يبرز علاقة البطالة بالقطاع غير الرسمي، والذين يطالبون بإدراج هذا القطاع في المسار الرسمي، كونه تركيبة جدّ أساسية داخل اقتصاديات الدول النامية، فإيجاد صيغة لإدراجه في القالب الرسمي أضحت ضرورة أكثر من ملحّة، هذا إلى جانب جملة من التحاليل التي أقيمت ببعض دول أفريقيا ككينيا والساحل العاج وبعض دول أمريكا اللاتينية كتلك التي قادها (Duval-Hernández, Robert,2006)، (Ranis,2006)، وغيرهم ممن يطالب بحتمية التريث والتفكير في طرق الاستفادة من خدماته من خلال الإدماج عوض القضاء عليه، فحتى ولو كان يتميز بسوق تنافسي غير قانوني وكانت نشاطاته ضعيفة الإنتاجية إلا أن إسهامه في توفير مناصب الشغل يبقى كبيرا، وعليه فان محاربته تزداد صعوبة إذا علمنا أن مؤسسات الاقتصاد الرسمي تحتوي في طياتها على عمل غير رسمي متزايد التنامي أمام إخفاقات سوق العمل على تدارك البطالين.

فالبحث الذي بين أيدينا، يمشي على قدم وساق مع أوجه المقاربة الليبرالية المطالبة بالبحث عن سبل دمج القطاعين ببعضهما لنكون بذلك بعيدين وإلى حدّ كبير عن المقاربة الخاصة بظروف العمل داخل الدول المتقدمة والمطالبة بتدخل الحكومة لكسر حلقات القطاع غير الرسمي، وما يزيد من قوّة هذا الأخير، انفراده بديناميكية أكبر من تلك الموجودة في القطاع الرسمي، ديناميكية تجعل كل تفكير في مواجهته تفكيرا مذموما. من أجل هذا تصبح مسألة دعم وإسناد النموّ المحقق داخل القطاع غير الرسمي خاصة من زاوية توفيره للشغل وقدرته على التكيف مع مختلف الأوضاع الحرجة، تم مرونته الكبيرة خلال الأزمات، مسألة تفرضها الظروف الاقتصادية والوقائع الاجتماعية، وهذا لا يتحقق خلال الإدماج والانصهار في قالب الرسمية.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

تحسبا لمختلف الشوائب في الخلط بين الفرد البطال العامل في القطاع غير الرسمي والبطال غير العامل، وحرصا منا على الدقّة اعتمدنا في دراستنا على المنهج المنتهج ببلدنا عند حساب معدّل البطالة القائم على تعريف المكتب الدولي للعمل، المبني على جملة شروط تدور حول فلك البحث عن الشغل وإعراب النية في البحث عليه، وبدون هذه الشروط لا يمكن للفرد أن ينتسب إلى فئة العاطلين، كما استخدمنا في بحثنا مصطلح "القطاع غير الرسمي" إشارة إلى أنشطة ذات طابع تقليدي غير مصرّح بها وغير مأخوذة عند حساب الناتج الداخلي الخام، حيث تسهل عملية الدخول واستخدام الموارد المحلية، وتكون الأولوية فيه للمؤسسات الأسرية، وفي هذا الصدد اعتمدنا مصادر معلومات متعدّدة كتلك التي يوفرها الديوان الوطني للإحصاء، والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ومركز الأبحاث الاقتصادية (CREAD) ناهيك عن جملة التحقيقات الميدانية والبيانات التي توفرها مختلف الهيئات الرسمية كوزارة العمل والضمان الاجتماعي. وكنتيجة حتمية لمبدأ الثنائية القاضي بالتكامل والإدماج بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي بغية الحدّ من البطالة التي تحيط بالشباب إحاطة السوار بالمعصم تأتي إشكالية دراستنا كالتالي:

الإشكالية

أمام خضوع سوق العمل لمختلف صدمات العرض والطلب وأمام تحامل جلّ الجهود لفك شفرة الشغل من خلال مختلف الأجهزة التي لا تزال هزيلة لحدّ الساعة، هل سيساهم القطاع غير الرسمي في مواجهة البطالة بالقدر الكافي الذي يتناسب مع الآمال المعقودة عليه؟ بشكل آخر هل يمكن اعتماد القطاع غير الرسمي كأداة للحدّ من تفاقم البطالة داخل الوسط الحضري مع ما تقتضيه مختلف المقاربات الثنائية المنادية بالإدماج؟

الأسئلة الفرعية

- هل سيخفف إدراج القطاع غير الرسمي في قالب الرسمية من البطالة ببلادنا؟
- ما طبيعة العلاقة الرابطة بين البطالة والعمل غير الرسمي؟
- هل أن الأجهزة الرسمية المعدّة لمواجهة البطالة معدّة بالطريقة اللاّزمة حتى تكون قادرة على مجابهة البطالة على المدى البعيد؟

هل الوصول إلى مثل هذه الأجهزة سهل ومتاح لجميع البطالين؟ وعلى أساس هذه الأسئلة نتبنى الفرضيات التالية:

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الفرضيات

- إدراج القطاع غير الرسمي في المواجهة الخلفية للبطالة كفيل بكبح جموح البطالة النوعية في بلادنا خاصة على المدى البعيد أين ينتظر بلوغ تعداد الطلبة قرابة مليوني طالب مطلع 2015.

- العمل غير الرسمي حتمية تفرضها الظروف الاقتصادية والاجتماعية وإدماجه في النسيج الرسمي سيؤثر إيجابا على سوق العمالة والاقتصادي الوطني ككل.

- أن الأجهزة والإجراءات الرسمية المنتهجة لن تكون قادرة على تخفيض بطالة الشباب المؤهل إلا إذا تمّ مضاعفة مثل هذه المبادرات. وفي هذا تأتي منهجية الدراسة كالتالي:

المنهجية

لنفي أو تأكيد صحّة الفرضيات المعتمدة القاضية باقتراح إدماج القطاع غير الرسمي في النسيج الاقتصادي اعتمدنا على المقاربة التحليلية وهذا ما يتجلى في الدراسة القياسية للعلاقة السببية الرابطة بين متغيرة البطالة والممارسة غير الرسمية كما استخدمنا نموذج **Logit-Probit** لتقديم الشروح اللازمة والكيفية الكفيلة بترجمة المعطيات والبيانات المتحصّل عليها من التحقيق الميداني الذي مسّ بعض مناطق ولاية تلمسان الحضرية(سبتمبر2009) كشتوان، إمامة، منصورة، مغنية، الغزوات، ولمسح عينة احتوت أكثر من 100 مؤسسة من حيث طبيعة النشاط، عدد أفرادها، درجة التعامل مع القطاع الرسمي و216 فرد من حيث الجنس، السن،المستوى التعليمي، خصوصيات العمل غير الرسمي، انتهجنا الاستجواب الطبقي بمختلف أنواعه بطرح أسئلة ثم مراجعتها مع عدد من الدارسين بغية إزالة اللبس أو نسيان الأسئلة الجوهرية في تحقيقنا.

أهمية الدراسة

اختيار موضوع البطالة لم يأتي بالصدفة وإنما جاء كنتيجة حتمية حتى يدرج ضمن باقي الأطروحات والدراسات المتوافدة على الاقتصاديين الجزائريين بما فيهم صناع القرار خاصة فيما يتعلّق بباب مواجهة البطالة وإدراج القطاع غير الرسمي في النسيج الرسمي بالشكل الذي يحقق الاستخدام الأمثل لمختلف الموارد الاقتصادية والبشرية العاطلة ويساهم ين أداء سوق العمالة الذي يبقى متذبذبا حتى في ضل في وجود برامج إنعاش ة وأجهزة توفير مناصب الشغل.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

هدف الدراسة

باعتبار أن جملة الدراسات والبحوث المقدّمة القائمة حول مسألة إدراج القطاع غير الرسمي في المسار الرسمي خاصة من باب التصدي للبطالة النوعية والحضرية الخاصة بالشباب المؤهل لا تزال مستمرّة، فان دراستنا تهدف إلى محاولة تقديم إجابة للمشكلة الجوهرية التي تواجه اقتصاد الجزائر والمتمثلة في قضية الشغل من خلال السعي الحثيث نحو محاصرة المحددات الأساسية الفاعلة في اتساع رقعة بطالة الشباب المؤهل المتواجد داخل الوسط الحضري، مع تحديد أواصل الاتصال بين كل من القطاع الرسمي وغير الرسمي بإبراز إسهابات هذا الأخير في كبح جموح البطالة وتقليص رقعة اتساعها توفيقا وتلاؤما ومختلف الاستراتجيات المعدّة لهذا الشأن مع تبيان الكيفية التي يصبح من خلالها أداة مكمّلة لسوق العمل ومن تم الخلاص إلى طرح سبل إقحامه في المسار الرسمي حتى تصبح مواجهة البطالة في بلادنا، أمامية بأجهزة الدولة وخلفية بإدراج القطاع غير الرسمي.

صعوبة الدراسة

تتجلى دراسة القطاع غير الرسمي بالدول النامية وبالأخص في الجزائر بخصوصية منفردة من حيث جمع المعلومات بسبب صعوبة التقرّب من مالكي المؤسسات الصغيرة الناشطة في القطاع غير الرسمي كما كانت في كثير من الحالات خطرة وشبه مستحيلة ولم تكن لتكون ممكنة لو لا بعض الوساطة التي سمحت لنا من التقرّب من العيّنة، أيضا تردّد العاملين من الإجابة خوفا منهم للتعرّض من مضايقات مالكي المؤسسات، ناهيك عن المضايقات الأمنية التي تتسبب في فرار الباعة المتجوّلين الأمر الذي يعقّد من عملية استجوابهم وجمع المعلومات المراد التوصّل إليها. صعوبة أخرى تخصّ قراءة القطاع غير الرسمي والتي تبقى تقريبية وبعيدة عن الدقة وإلا فقد هذا الأخير ميزته الرئيسية المتمثلة في اللارسمية، وللخروج من المأزق تم الاستعانة بعدد من المحققين الذين سبق لهم العمل في هذا المجال، حسب ما سمحت به الإمكانيات المالية.

أقسام البحث

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

حتى نتمكن من اقتراح حلّ لمعضلة البطالة خاصة بطالة الفئة الشابة تم تقسيم موضوعنا إلى قسمين أحدهما نظري والآخر تطبيقي. أما النظري فخصصناه لمساءلة المفاهيم المركزية لعملنا وهو يتجزأ إلى ثلاثة فصول.

فيتعلق الفصل الأول ببحث مختلف مصطلحات التشغيل والبطالة ومن تم العمل غير الرسمي، لنعرج بعدها لأهم النظريات الاقتصادية ومختلف الأطروحات المتناولة لتفسير آفة البطالة لنخلص بعدها إلى تحليل آثار البطالة.

بينما يحتوي الفصل الثاني على قراءة تحليلية لأبرز الاستراتجيات المنتهجة للوقوف على مشاكل الشغل فيتم التطرق إلى خصائص وهياكل سوق العمل الجزائري من حيث تأثيرات نمو الفئة النشيطة على الشغل وبالتالي دور القطاع غير الرسمي في ضبط أو تنظيم سوق الشغل مع تحليل وضعية العمالة وسياسة التشغيل خلال الحقبة الزمنية التي ميّزت تنفيذ المخططات الإنمائية أثناء وبعد برامج التعديل الهيكلي بالتطرق إلى تحليل مختلف البرامج المهتمة بالبطالين، والتي لم تكن في نظرنا موفقة بالقدر الكافي للوقوف وجها لوجه أمام زحف البطالة ، في نفس الوقت الذي بقي فيه سوق العمل يميل نحو اللارسمية داخل المناطق الحضرية خاصة. وهو ما يمكننا من السير قدما نحو البرهنة والتأكيد أو حتى إلغاء الفرضية الرئيسية في موضوعنا القائمة على أساس قدرة أو عجز الأجهزة والإجراءات الرسمية المنتهجة في مواجهة البطالة ونجاعة القطاع غير الرسمي في مساندة مسعى الحكومة للتخفيف من وطأتها.

أما الفصل الثالث فنعرّف فيه القطاع غير الرسمي ونقف على مظاهره كما نبرز دوره التكميلي في التصدي للبطالة كما نتطرق بالتحليل إلى دراسة المنطقة الغربية من الحدود الجزائرية أين يحمل هذا القطاع ميزات خاصة تميزه عن باقي المناطق لقربه من الحدود المغربية أحد المواقع المسهلة للتهريب.

في حين أن الفصل الرابع أي الجانب التطبيقي، عبارة عن دراسة قياسية لأكبر المناطق الحضرية بولاية تلمسان، باعتماد منهج الاستجواب لفهم العلاقة السببية الرابطة بين البطالة والقطاع غير الرسمي بما يمكن من إبراز دوره التكميلي وقدرته على ي للبطالة وضبط سوق العمل، لنخلص بعدها إلى ذكر الخطوات التي تسهل عملية

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

إدماجه في الاقتصاد الوطني ومسار الممارسة الرسمية كجهاز تكميلي لأجهزة الدولة المواجهة للبطالة، خاصة وأنه يملك ديناميكية لا يستهان بها في توفير مناصب الشغل.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الفصل الأول

الشغل، البطالة والعمل الدوني

EVALUATION VERSION
ePrint
REGISTERED VERSION
ADDS NO WATERMARK
visit
eprintdriver.com
EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الفصل الأول

الشغل، البطالة والعمل الدوني؛ مقاربة نظرية

تمهيد:

منذ الاستقلال تضاعف سكان الجزائر بشكل سريع ويرى المختصون أن حدوث الأزمة الاقتصادية يعود بالدرجة الأولى إلى هذه الزيادة، وعدم تمكن الاقتصاد من تحقيق تنمية متزايدة متماشية مع معدل نموّ ديمغرافي بدأ في تدارك حيوية افتقدها خلال سنوات خلت من قبل، الأمر الذي حفّز البطالة على التزايد وجعلها تفرض نفسها في أولى خطوات الاقتصاد اللّبرالي وتطلعات الجزائر[1] السائرة في طريق المنظمة الدولية للتجارة والاتحاد الأوربي برغبة ملحّة على تحقيق تكامل متين مع الاقتصاد العالمي، غير أن أوضاع سوق العمل قد فتحت المجال وقد تتركه مفتوحا أمام كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية أقل ما يقال عنها أنها تشكل عقبات أمام وجهة الاقتصاد الجزائري، وهذا ما أهّل قضية الشغل لتحتل صدارة الاهتمام عند صناع القرار؛ فيعتبر الشغل واحد من المعضلات التي تصبّ في محور اهتمام السياسية الاقتصادية في نفس الوقت الذي يحاول فيه الاقتصاديون طرح نظريات قادرة على تمكين السياسات الاقتصادية من كبح تفاقم البطالة، ومع كل هذه المحاولات إلا أن الواقع يشير إلى عكس ذلك من خلال إبراز المطاف الذي تؤول إليه مختلف النظريات المهتمّة بقضية الشغل أو بالأحرى سياسة التشغيل العاجزة عن تفسير السبب الذي يمكّن البعض من الحصول على شغل في حين أن الآخرين يبقون في بطالة.

[1] - CHATELU Michel et FONTANEL Jaques, 1993, " Dix Grands Problèmes Economiques ", Ed: OPU 123.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

حريّ بنا أن نقول أن وجود أحجام كبيرة من اليد عاملة يجعل مختلف الاقتصاديين والدارسين يلجئون إلى تقسيم السكان إلى فئتين اقتصاديتين، إما فئة عاطلة أو عاملة الأمر الذي يدفع بنا إلى تقديم بعض التبصرات لأهم النظريات قصد تفسير مختلف مكونات الفئة الاقتصادية النشيطة، والشغل، ومن تم البطالة والعمل غير الرسمي وهذا ما يظهره التقسيم الظاهر في الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم 01 يشير إلى تقسيم الفئة السكانية:

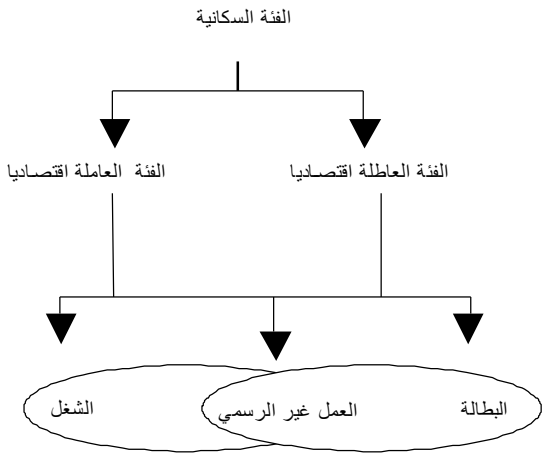

فالإحصاءات التي تتحصل عليها الوكالة يتم معالجتها بعد إقصاء تقلبات العمال بين وأصحاب الشهادات الجدد المتوافدين إلى سوق العمل، ليبقى فارق البطالة

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

متزايدا بين المكتب الدولي والوكالة الوطنية للعمل خاصة فارق زيادة عدد الأفراد الذين يعلنون بأنهم بطالون و لا يبحثون عن العمل بشكل فعلي.

4- أما التعريف الدولي لمصطلح البطالة والموافق عليه أثناء المؤتمر الدولي الثامن لإحصائيات العمل فيرى أن العاطلين عن العمل هم الأشخاص الذين لا يتجاوز سنهم حدا معينا ويجدون أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين داخل أحد الفئات التالية:

- العمال المستفيدين من العمل والذين بلغ عقد عملهم نهايته أو أنه تعرض لتعليق مؤقت وتكون هذه الفئة في بحث عن عمل مقابل مكافئة؛
- الأفراد القادرين على العمل ما لم يتعرضوا إلى مرض مزمن خلال الفترة القياسية وهم بصدد البحث عن عمل مقابل مكافئة، كما أنهم لم يعملوا من قبل أو أن العمل الذي قاموا به لم يكن مأجورا أو أنهم توقفوا عن العمل لمدة معينة؛
- الأفراد المعاقبين بالطرد من عملهم دون تعويض ولمدة غير محددة؛ وبهذا فان الأفراد الذين لا يمكن إدراجهم ضمن فئة البطالين هم هؤلاء الذين ينتمون إلى إحدى الفئات التالية:

- الأفراد الذين يعملون لحساب عائلاتهم دون مقابل وتوقفوا عن العمل ولا يبحثون عن عمل مقابل مكافئة؛
- الأفراد الذين ينوون إنشاء شركة أو مستثمرة فلاحية لحسابهم الخاص ولم ينجزوه بعد كما أنهم لا يبحثون عن عمال بمقابل.

5- أما الديوان الوطني للإحصاء(ONS) يعتبر البطال كل شخص توفر فيه ما يلي:

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل " بين 16 سنة إلى 50 سنة "
- أن لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي.
- أ ن يكون في حالة بحث عن عمل وقد قام بالإجراءات اللازمة للعثور عليه.
- أن يكون في تمام الاستعداد للعمل وأن يكون مؤهلها لذلك.

، **الرابع**: قياس البطالة

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

كما سبق وأن أشرنا إليه فحسب منظمة العمل الدولية فالتعريف القياسي للبطالة تم وفقا لثلاثة معايير لا بد من توفرها في وقت واحد ألا وهي بدون عمل، ومتاح في الوقت الراهن للعمل ويبحثون عن العمل، خلال فترة مرجعية محددة. ومن بين المؤشرات التي تقاس بها معظم الدول على درجة التقدم الاقتصادي نجد معدل البطالة لما له من أهمية كبرى حيث نستطيع به معرفة مدى مساهمة القوة العاملة في الناتج القومي وكذا إجراء المقارنة بين الدول...الخ، وسوف نتعرض فيما يلي إلى المقياس الرسمي والعلمي للبطالة. أما *الرسمي* فيمكننا من الإلمام بحجم وأبعاد مشكلة البطالة فيتطلب الأمر حساب معدل البطالة أو بمعنى حساب نسبة الأفراد العاطلين إلى قوة العمل المتاحة من خلال العلاقة التالية:

معدل البطالة = عدد البطالين (العاطلين عن العمل) x 100[(2)]

الفئة النشيطة (إجمالي القوة العاملة)

أما *العلمي* فوفقا لهذا المعيار فان العمالة الكاملة لا تتحقق إلا بتساوي الناتج الفعلي مع الناتج المحتمل حتى تسود البطالة الطبيعية غير التضخمية، وإذا قل الناتج الفعلي عن المحتمل فيعني هذا وجود بطالة بسبب عدم الاستخدام الكامل للعمالة، وعليه فان الاستخدام الأمثل يتطلب ألا تقل الإنتاجية المتوسطة للعامل عن الحد الأدنى المعين والتي يطلق عليها اسم الإنتاجية المتوسطة المحتملة، و هذا ما يظهر من خلال العلاقة التالية.

معدل البطالة = 1- (RMP/MPP)

- RMP: الإنتاجية المتوسطة الفعلية
- MPP: الإنتاجية المتوسطة المحتملة

إذا فتحليل البطالة لم يتغير في صميمه، ومجرد العودة إلى مفهوم البطالة الإرادية يبقى شاهدا على هذه الاستمرارية بحيث أن سلوك البطالين يأخذ دلالة خاصة، فبدلا من قبول أية وظيفة فان البعض يقارن مردود العمل بالراحة[3] ليختار العمل أو البقاء دون

واصف الوزني، د.حسين الرفاعي، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة 2000 ، ص 265.

[2]- pour plus d'informations, consultez le projet de rapport, 2005, p: 100.

[3]-CAHUC Pierre et ZYlBERBERG André, 1996, "Economie de Travail la Formation des Salaires Déterminants du Chômage" ED: BALISES, p: 18.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

شغل ومن تم الشروع في البحث عن العمل المناسب لطموحه و إمكانياته، هذه التضحية[4] التي يقوم بها الفرد من خلال رفضه لمنصب العمل المقترح عليه(بطالة اختيارية) تمكنه عاجلا أو آجلا من الحصول على الوظيفة التي يريدها.

أما عن نظرية البحث عن العمل أو ما يعرف ببطالة الانتظار فهي نظرية خاصة"**بستيقلر**"[5] **Stigler** مفادها البحث عن التفسير الاقتصادي للبطالة، فهو يرى أن غياب المعلومة عند الموظف تجعله في بطالة اختيارية لبعض الوقت خاصة وأنه لا يعرف نوعية الوظائف المعروضة في سوق العمل وبتبني فكرة الوقت لاكتساب المعلومة لما هو معروض، سواء تعلّق الأمر بطالبي العمل الرافضين الدائمين للعمل المعروض عليهم المقارنة مع الربح المنتظر تحقيقه عند مواصلة البحث عن عمل آخر. أو من ناحية المؤسسة المستمرّة في البحث عن تعظيم رأسمال- المعلومة[6]. وحسب هذا الاقتصادي دائما فان المعلومة المتعلّقة بسوق العمل تعدّ جدّ مكلفة، وقتا ومالا، وعلى أن هناك مستوى أوحد يقارن فيه الفرد بين تكاليف المعلومة والمنفعة الحدية للوصول إلى ما يرغبه. أما عن نموذج هذه الفرضية فان العمال يقومون بالتحكيم بين تكلفة كل من المنفعة و المعلومة، من هنا فان البطالة تأخذ شكلين: بطالة احتكا كية و بطالة اختيارية ذلك لأن العمال يقبلون التمهّل والانتظار إلى غاية الوصول إلى الوظيفة التي يشاءونها والتي تمثل أحسن عرض، غير أن الواقع هو عكس ذلك كون أن الوصف المقدم ليس وصف بطالة إرادية كون أن العمال لا يحصلون على عروض للعمل، أيضا أن تكاليف البطالة بالنسبة للمرأة المتزوجة التي يعمل زوجها هي أقل، ونفس الشيء ينطبق على فئة الشباب الذين يقطنون مع دويهم وأسرهم مما يجعلهم غير مستعجلين للحصول على العمل، من هنا تبث فشل الفرضيات التي طالما ساندت البطالة الإرادية، وما يزيد من بلاغة الحجة ما يتعلق بمدة البطالة، فبين هذا وذاك فإن فكرة البحث عن العمل تبقى مدعمة ومسندة في أغلب الأحيان من طرف أجهزة تأمين البطالة ومرتبات الانتظار.

---

[4]- DELAS JEAN PIERRE, op.cit, pp: 230- 233.
[5]- STIGLER George, 1962, "Information in the Labor Market." Journal of Political Economy, 70(5), Part pp: 94-105.
[6]- PHELPS E, 1990, "seven Schools of Macroeconomic Thought", Oxford, Clarendon Press.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

آخر نظرية تتعلق بالتمييز المتمثل في اللاتكافؤ أو عدم المساواة[7]، ومحورها سبب عدم حصول العاملين على نفس المستوى من الإنتاجية وعلى نفس المكافئات ونفس تعويضات البطالة، وهذه المقاربة المطروحة هي التي تشارك في تصحيح الفرضية النيو-كلاسيكية الثالثة المتعلقة بحركية عنصر العمل والتي تدخل تحت وجهة نظر عرض العمل ممّا يزيد في تصعيب عملية اتقاء العمالة.

استنتاجا يمكن القول أن النيو-كلاسيك يملكون نظرة غزلية لرأسمالية تسير بشكل متجانس بفضل السوق، وكما سبقت الإشارة فإنها ترى في العمل سلعة كباقي السلع، فهناك عرض وطلب يلتقيان داخل سوق العمل مطالبان بالتوازن نتيجة تغير أسعار العمل، بينما يحكم الأجر العرض والطلب وأن ارتفاع أسعار العمل يتسبب في زيادة العرض كون أن العمال يقبلون العمل ويرغبون فيه خاصة إذا وجدوا ما يحفزهم على ذلك، أما من ناحية المؤسسات فان الطلب على العمل يأخذ شكلا متناقصا ذلك لعدم قدرة المؤسسات على تحمل تكلفة العمل المتزايدة، بالتالي فان هذين العاملين مطالبان بالتوازن عند مستوى أجر توازني يكون فيه مستوى العمل مستوى التوظيف الكامل ولا تكون فيه البطالة إلا إرادية، معنى هذا أن العمال يرفضون العمل عند مستوى معين من الأجر كون أنه يمنحهم ترضية بعيدة عما كان ينتظرون مقابل ما يستفيدون منه عند اختيار الراحة، ومع ذلك فان هذا التحليل لا يكفي، حتى يأخذ بعين الاعتبار عند تفسير استمرارية البطالة، وقد نجد تفسيرا مقنعا بالعودة إلى المحاضرات التي كان يلقيها الاقتصادي " **ريموند بار**" على جملة من الطلبة في إحدى كليات العلوم السياسية سنة1967، ومحورها أن نقطة تلاقي منحنيي العرض والطلب يصبح غير ممكن بسبب الضغوطات النقابية في حين أن التفسير النيو-كلاسيكي يرجع تفسير ذلك إلى عاملين أساسيين: الأول يعود إلى الأجر الأدنى والثاني إلى مداخل الإحلال كتعويضات البطالة...، بشكل عام فان معالم هذه النظرية تبرز في كل من الطلب وعرض العمل.

القسم الأول: الطلب على العمل ***(Nd)***

الشكل البياني رقم02 يشير إلى الطلب على العمل:

[7]- BECKER, 1971, "The economics of discrimination", 2 Ed, Chicago, p: 11.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

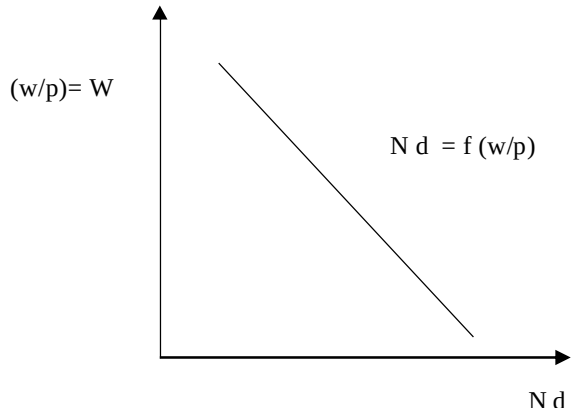

التفسير:

نلاحظ من خلال هذا التمثيل البياني أن منحنى الطلب على العمل يشبه منحنى طلب أية سلعة وهو يعبر عن العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة(عدد العمال أو عدد ساعات العمل) والسعر(معدل الأجر الحقيقي للعامل أو سعر العمل)، وشرح المنحنى يعتمد على سلوك المنتج في السوق الذي تسوده المنافسة الكاملة والباحث عن تعظيم ربحه بحيث أنه يتوقف عن توظيف عمال عندما تتساوى الإنتاجية الحدية مع مستوى الأجور.

*القسم الثاني: عرض العمل **(No)** :*

الشكل رقم03 يشير إلى عرض العمل:

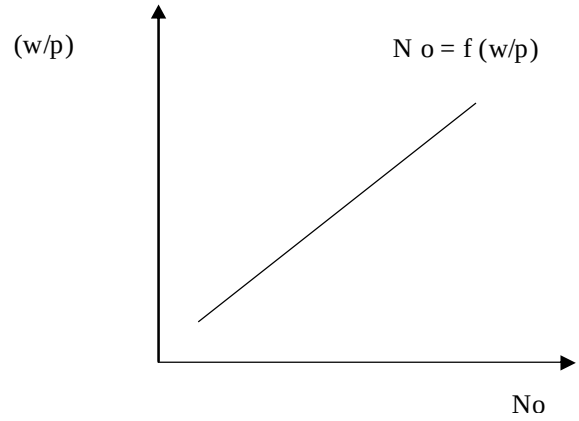

القسم الثالث: توازن سوق العمل (No =Nd)

حسب المدرسة النيو-كلاسيكية فان التوازن في سوق العمل يتحقق عند النقطة (E) نقطة تلاقي كل من منحنى طلب وعرض العمل [**أنظر الشكل رقم (04)**][8]، وهي النقطة التوازنية التي يقبل بها كل من العارضين والطالبين.

الشكل رقم04 يشير إلى التوازن في سوق العمل:

[8]- FROIS Abraham Gilbert, op., Cit, p: 57.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

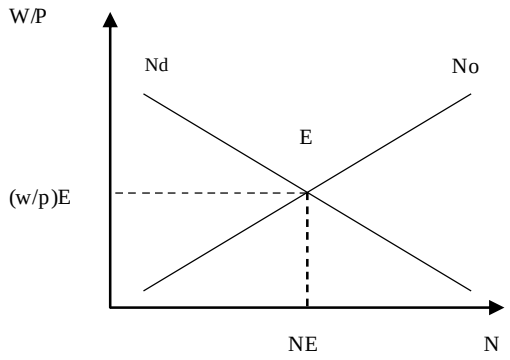

التفسير:

إن منحنى التوازن النيو-كلاسيكي يشير أنه بتساوي عرض وطلب العمل نحصل العمل مما يدفع إلى التساؤل عن منفعة الوظيفة أو عدم منفعتها، أيضا التساؤل عن الأجر الحقيقي، فبين هذا وذاك فان محور النظرية يدور حول إشكالية التوازن العام في سوق السلع والخدمات وسوق العمل أين تكتسب النقود ديناميكية خاصة.

أما عن فرضيات هذه المدرسة فإنها لا تقرّ إلا بشكلين للبطالة[9]؛ البطالة الإرادية والاحتكاكية، فالأولى تحدث عندما يرفض الأجراء العمل بمعدل الأجر الجاري المحدد على مستوى السوق، في حين أن الثانية فتتواجد طيلة مدة توازن العرض والطلب.

عامة بالنسبة لأنصار هذه المدرسة فان البطالة ممكنة وناجمة عن اختلال سوق العمل ومعالجتها تأخذ حتمية ضرورية في هذا البناء النظري النيو-كلاسيكي.

الفرع الثالث: المدرسة الكينزية (1883-1947) (نظرية الطلب الفعلي)

تعقيبا على الفكر النيو-كلاسيكي الذي لا يقرّ إلا بالبطالة الاختيارية المتوقفة على فارق الأجر الاسمي بين مستويات العرض والطلب، معتبرا إياها حالة انتقالية متوقفة على طبيعة الظروف الاقتصادية، فان"**كينز**" مباشرة بعد ننشره لكتاب"النظرية العامة" سنة 1936[10]اقترح صيغ جديدة مختلفة عن الصيغ السابقة تدور أقطابها على محور أساسه اقتصاد السوق اللامركزي، المجرّد والمفتقر إلى ميكانيزمات ضبط قوية تمكنه من بلوغ التشغيل الكامل بشكل منسجم، آخذا بذلك التعريف الكلاسيكي الخاص بالبطالة، مدرجا عليه تعديلات خاصة بالعرض والطلب على الشغل، لهذا نجد أن المبدأ الكينزي ينطلق في

[9]- DEVOLUY Michel, 1998,"Théories macroéconomiques, fondements et converses", Ed: Armand coli p: 38.
[10]- KEYNES J M, 1966," Théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie ", Ed: trad Payot, Pa

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

تحليله للبطالة أو العمل بشكل تقني من نقطتين أساسيتين مختلفتين عن التحليل النيو-كلاسيكي (التشغيل الكامل يتحقق مباشرة بعد أن تتحقق مرونة معدل الأجر الحقيقي):

- الاختلاف بين سوقي السلع والخدمات؛
- إن سبب البطالة يعود إلى التسلسل بين علاقات نظرية الطلب الفعلي التي تبدأ من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري، مما يجعلها ركيزة أساسية في التحليل الكينزي الذي يعتبر أن تطبيق مبادئها على الاقتصاد يساهم في حل أكثر من مشكل اقتصادي، خاصة مشكلة البطالة في المجتمع البريطاني.

فالجدير بالتذكير هنا أن اختلاف "**كينز**" يعود إلى أن تحليلاته المستقلة على والاستهلاك هي التي تحدد مستوى الإنتاج [**أنظر الشكل البياني رقم (05)**].

الشكل النموذجي رقم05 يشير إلى نظرية الطلب الفعلي:

الطلب الاستهلاكي ← مستوى الطلب ← مستوى = البطالة

الطلب الاستثماري ← الفعلي ← الإنتاج ← الشغل

التفسير:

يتبين من خلال هذا التمثيل البياني أن العلاقة بين الوظيفتين الأخيرتين علاقة مباشرة حيث أن وظيفة الإنتاج[**أنظر الشكل البياني رقم (07)**] تصل وظيفة الشغل بمخزون رأسمال في المدى القصير بشكل يجعل مستوى الشغل يؤثر مباشرة على البطالة، فحسب "**كينز**" فان الطلب على العمل لا يتأثر بتغير الأجور وأن حجم استخدامه يعتمد على فعالية العرض الإجمالي وحجم الاستثمار والميل إلى الاستهلاك، وكلهم على بعضهم يسهمون في تحديد حجم الاستخدام الذي يحدد بدوره مستوى الأجور الحقيقية، فالطلب على العمل[**أنظر الشكل رقم (08)**] لا يتأثر مباشرة بمستوى الأجور وإنما تغيرات الأجور هي التي تؤثر بصورة غير مباشرة على الاستخدام من خلال تأثيرها على الميل للاستهلاك و الاستثمار، وبهذا تظهر البطالة على شكل حلقة مفرغة لابد من كسرها بسياسة تدخلية[11]وهذا ما يمثل إحدى نقاط الاختلاف بين "**النيو -كلاسيك**" و"**كينز**" الذي بطالة 1930 إلى ضعف الطلب وليس إلى الأجور المرتفعة وعليه فان الحل يكمن

[11] - DEVOLUY M, op. cit, p: 38.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

في تدخل الدولة على سوق السلع عوض التدخل على سوق العمل خاصة عندما يعجز هذا الأخير على تحقيق التوظيف الكامل لتكون الدولة بذلك مجبرة على إنعاش الشغل[12]، كما أن نفس التحليل يمكن استنتاجه من الشكل البياني الموجود أدناه **[أنظر الشكل رقم (06)]**.

التفسير:

يشير الشكل البياني إلى أن هناك حدّ أمثل، يمكن للبطالة أن تفسر انطلاقا منه، مفاده أن كل الأفراد الراغبين في العمل والباحثين عليه يمكن أن يوظفوا بل وأنهم يوظفون فعلا، غير أن حجم العمل الأسبوعي في هذه الحالة يكون أدنى من الحجم الساعي القانوني الذي يختلف من مجتمع إلى آخر، كما أن إنتاجية العمل هنا تكون صغيرة، بالنسبة لهذه الفئة من العمال، أما بالنسبة لفئة العمال الهامشيين تكون كبيرة، فإذا تم التوصل إلى التكفل الفعلي بهذه المحاور الثلاثة، عندئذ يصبح من الممكن التطرّق إلى البطالة والتشغيل الدوني، أما دونهما فلا يمكن.

الشكل البياني رقم 07 يشير إلى منحنى الإنتاج:

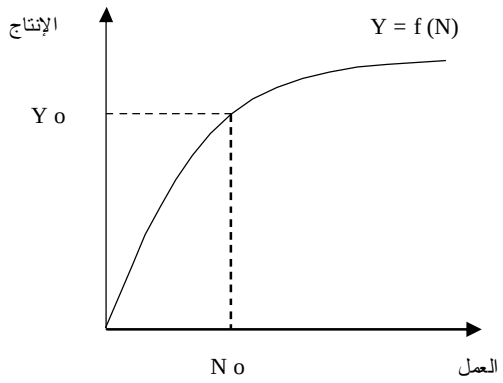

التفسير:

فالرجوع إلى دالة الإنتاج يجعلنا نقول أن هذه الأخيرة لا تتحدد إلا من خلال اليد عاملة المستخدمة، إذ أن تحديد اليد عاملة يمكننا من تحديد حجم الإنتاج الذي يمكن أن نقابله مع الطلب الكلي حتى نتوصل إلى تحديد التوازن في سوق السلع والخدمات.

الشكل رقم 08 يشير إلى منحنى الطلب على العمل:

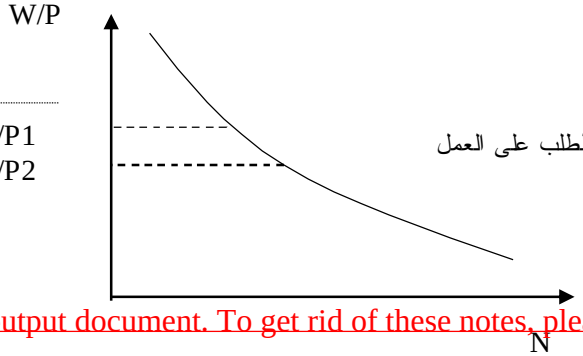

[12] -BARRERE A, 1979 Eco
Paris, p: 76.

EVALUATION VERSION
ePrint
REGISTERED VERSION
ADDS NO WATERMARK
visit
eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

التفسير:

حسب التصور الكينزي فان الطلب على العمل يأتي من المؤسسات بدلالة الأجر الحقيقي، كما أن هذا الطلب يكون محددا في سوق آخر وهو سوق السلع والخدمات[13].

أما عندما يتعلق الأمر بعرض العمل[**أنظر الشكل رقم (09)**] فيرى"**فكينز**" أنه مرتبط بالأجر الاسمي وأنه مستقل عن الأجر الحقيقي ذلك لان عارضي العمل يخضعون لظاهرة الخداع النقدي[14]، من أجل هذا فإن الخروج من الأزمة يتطلب تدخل الدولة لتحقيق التوازنات في سوق العمل ومعالجة الاختلال بشكل آخر نقول أن "**كينز**" يرى أن تخفيض الأجور الاسمية غير كافٍ لتحقيق التوظيف الكامل وفي حالة تحققه فهذا يعني أن سياسة تخفيض الأجور الاسمية كانت مرفقة بسياسة نقدية نقابية[15].

الشكل البياني رقم 09 يشير إلى منحنى عرض العمل:

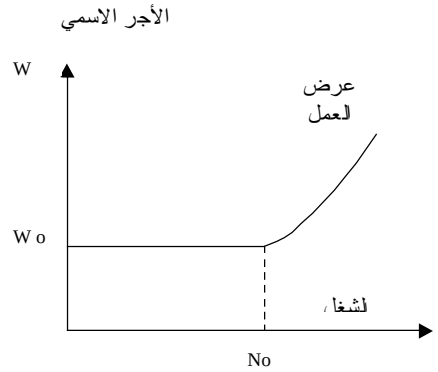

التفسير:

من خلال المنحنى يظهر أن هناك جزء موجود في شكل أفقي و تفسيره:

[13] - DELAS Jean Pierre, op.cit, pp: 40-42.
[14] - DUTHIL Gérard, Op., Cit, p: 20.
[15] - OSLON MANCUR, 1983, "The Rise and decline of nations", Bannel Editions, p: 276.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

- النقطة الأولى: أن ظاهرة الخداع النقدي التي يتعرض إليها العمال المهتمين بالأجر الاسمي دون الانتباه لمستويات الأسعار والقدرة الشرائية،

- النقطة الثانية تتلخص في وجود الأجر الأدنى والممثل بالنقطة **W0**.

- وأخيرا وجود نقابة تسهر على الأجر.

القسم الأول: التوازن الكينزي في سوق العمل:

يرى" **كينز**" أن التوازن في سوق السع و الخدمات حتمية لا بدّ منها حتى يتحقق التوازن في سوق العمل، و ذلك لا يكون إلا من خلال اعتماد سياسة دفع العمل لمواجهة البطالة[16] وكما سبقت الإشارة فدالة الطلب على العمل ما هي إلا مشتقة لدالة الإنتاج، لذلك فان الطلب على العمل يتحدد بالإنتاجية الحدية، فكلما كان الطلب الفعلي منخفضا كلما أثر ذلك سلبا على الطلب على العمل(عرض العمل) وهذا ما يعرقل مسار الإنتاج والإنتاجية الحدية للعمل (الأجر الحقيقي) وتسبب في البطالة الاختيارية، فكلما زاد الطلب الفعلي كلما انتقل الإنتاج من المستوى**Y1** إلى المستوى**Y2** وبالتالي تحسن الطلب على العمل الذي ينتقل بدوره من المستوى **N1**إلى**N2** كما أن مستوى الأجر الحقيقي ينخفض متوجها من (**w/p1**) إلى(**w/p2**) ويستمر في الانخفاض حتى يتوازن آليا مع عرض العمل، كل هذه النقاط التقنية يمكن جمعها في نموذج بياني يظهر في الشكل البياني الموجود أدناه.

الشكل البياني رقم 10 يوجز التوازن الكينزي في سوق العمل:

[16] - NONJON Alain, 1992, "Concepts et mécanismes de géographie économique contemporain Marketing, p: 357.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

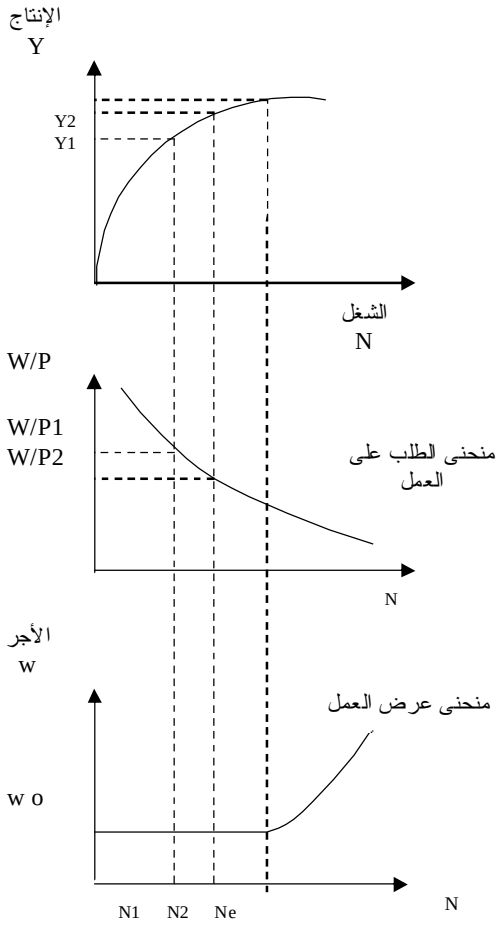

التفسير:

يعتبر **كينز** واضعا ومؤسسا لنظرية الاستثمار والتوقع، فحتى وإن لم يكن صاحب نظرية النموّ فانه لا يعطي تفسيرا لمضاعف الاستثمار، وفي مقابل ذلك يظهر الشروط المبدئية لتسلسل هذا الأخير، وإلى الأسباب المحرّضة على الاستثمار، ولا تتوقف المسألة عند هادين المعيارين وإنما تأخذ أبعاد أخرى وتحديات أخرى إلى درجة تصل فيها إلى حدود التحدي، لهذا يعتبر" **كينز**" أن تفسير البطالة يبدأ أولا بتفسير محفزاته، وهذا ما يفسر الأسباب التي جعلت من نظريته نظرية نقدية، كما أنها تفسيره للعمل الدوني يعود بالدرجة الأولى إلى معدلات الفائدة، بحيث أن ارتفاعها يتسبب في تراجع الرغبة في الاستثمار، العامل المؤثر في كل من الإنتاجية السامحة من الاقتراب من التشغيل الكامل دون التسبب داث تضخم، من هنا يرى كثير من الاقتصاديين حتمية صريحة في صرف النظر حديث على البطالة الكينزية وليبدأ التحليل عن البطالة الكينزية المزعومة، أما عن

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الأشغال الخاصة بالمرونة فما هي إلا محاولات لتفسير اختلال التوازن بين البطالة والتضخم دون الابتعاد عن تيار "**والراس**"[17]، إذا فالبطالة عند "**كينز**" لا تتحدد في سوق العمل، وإنما في سوق السلع و النقود، و حلها يتوقف على التدخل الإرادي للدولة باعتماد النفقات العامة، ومختلف المضاعفات لتحريك أو دفع العمل من جديد، فلمواجهة البطالة فإن "**كينز**" يدرج في النظرية العامة إمكانية التضخم في حالة الاستخدام الكامل الأمر الذي أكدّه "**فيليبس**" من خلال تبيان العلاقة العكسية ما بين اختلاف الأجور، تنوع البطالة، وبما أن نموّ الأجور مرتبط بالأسعار، يرى بعض الاقتصاديين حتمية قبول بعض من نسب التضخم للتصدي للبطالة، أمّا النيو -كلاسيك أمثال:"**هــأيــك**" و"**رويــاف**" فإنهم لم يتوقفوا

فحسب "**كينز**" دائما، فالمستوى التوازني للتوظيف يتحقق عند نقطة الطلب الفعلي، هذا التوازن الذي لا يمكن الوصول إليه إلا بانتقال دالة الطلب الكلي، أما انتقال دالة العرض الكلي فتبقى مستبعدة عنده خاصة في المدى القصير وهو ما يعتبر أمرا ممكنا في ظل الثورة العلمية والتكنولوجية السائدة حاليا[18]، فهو لا يقر بأن التوازن الكلي في الاقتصاد يتحقق عند التوظيف الكامل بل انه يتحقق عند أي مستوى من مستويات التوظيف، ومن تم فان مستوى البطالة يتحقق وقد تطول مدّتها وقد يأتي العلاج في المدى القصير من خلال تحريك الطلب الكلي. بهذا يمكن استخلاص الدور الجديد الذي أصبح من اختصاص الدولة في حماية أفرادها من البطالة وهي من السياسة الكينزية التي طبقت بإتقان في كثير من دول العالم لمعالجة مشكل التشغيل بعد الحرب العالمية الثانية والى غاية السبعينات، إلى ن تناقص صيتها، لتصبح عاجزة على امتصاص البطالة المتصاعدة، وهو الأمر الذي مهد لبروز النظرية النيو -كينزية.

الفرع الرابع: المدرسة النيو -كينزية

لقد حاول النيو-كينزيون إدخال تصحيحين على النموذج الكينزي، أولهما يتعلق بإمكانية وجود بطالة طبيعية، والثاني يرتبط بتحليل اختلال سوق العمل، فالحلّ الأول جاء باقتراح من طرف كل معدل البطالة العادية انطلاقا من معادلات نظام التوازن العام الخاص "**بوالراس**" الذي يضاف إليه الخصوصيات الحقيقية لسوق الشغل وسوق السلع، قاط إخفاق السوق و المتغيرات العشوائية الخاصة بالعرض والطلب وتكاليف جمع

[17] - Mode de vie et chômage, in http://rad2000.free.fr/mondechom.htm.
زكي، 1997، "الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"، دار الكويت، ص 319 ، 343.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

المعلومات، حتى يصبح معدل البطالة الطبيعي منسجما مع ارتفاع الأجور وإنتاجية العمل، وهذا ما يضع حدودا لامتصاص البطالة على المدى الطويل حسب سياسات الإنعاش المقترحة من طرف "**كينز**"، ولضمان تراجع معدل البطالة يصبح اجباريا الشروع في وظائف سوق الشغل، أما إنعاش الطلب الخاص بالمؤسسات فانه يتعلق بالدرجة الأولى بالاستهلاك، إلا أن" **كينز**" رفض التوفير مطلقا كما أنه لم يستبعد الإنفاق، على أن حقن القدرة الشرائية من شأنه رفع ميل الاستهلاك الذي يشجع بدوره الطلب الفعلي فتكون بذلك النتيجة تخفيض البطالة.

أما التصحيح الثاني فيعدّ نقطة انطلاقة، ابتدأت بنقد الأطروحة التي جاء بها كل من النيو-كلاسيك و"**كينز**"، فهو يجمع بين أفكار مجموعة من الفرنسيين أمثال"**بيناسي**"(1976) [19] "**مالينفود**"(1978)ربة الاختلالات هذه تبرز أهميتها في إظهار أن البطالتين ممكن تواجدهما معا، ومسألة معالجتهما بحلول مختلفة ومتعارضة أمر مطلوب، بينما قضية امتصاص البطالة الكينزية فيرجع إلى تطبيق الإستراتجية المبنية على الصيغة التالية المشار إليها في التمثيل النموذجي رقم 11؛

الشكل النموذجي رقم 11 يشير إلى المعادلة الكينزية في مواجهة البطالة:

الطلب ← الإنتاج ← الشغل = انخفاض البطالة

أما معالجة البطالة الكلاسيكية يمر أولا بتحسين مردودية المؤسسات حسب الصيغة التالية:

الربح ← الإنتاج ← الشغل = انخفاض البطالة

التفسير:

فالطرق المقترحة لمعالجة البطالة لها وقعها المباشر على نظام الأجور، فمن جهة نجذ ارتفاع في الأجور ومن جهة أخرى وبشكل حتمي يحدث تراجع في تكاليف الأجور.

من التحليل السابق نقول أنه كثير الاقتصاديون الذين يعتمدون على فرضية التخلفية[20] أو ما يعرف (**بالهيستريسز Hystérésis**) [21] – مفهوم أستمدّ من المغناطيسية الكهربائية - في تفسيرهم لمعدل البطالة بمعنى آخر أي ثبات البطالة بالرغم من اختفاء

[19] - BENASSY J P, 1976, "Théorie du déséquilibre et fondements micro-économiques de la macroéconomie" Revue économique N°: 5 Paris.

[20] -CROSS R, 1988, "Unemployment, Hystérésis and the Natural Rate, Oxford, Blackwell.

[21] -l'hystérésis : ce terme grec, donc savant, recouvre en fait une manipulation bien peu théorique cons expliquer le chômage d'aujourd'hui par celui d'hier, Un effet d'hystérésis apparaît lorsque le compo actuel d'une variable dépend de l'histoire de cette variable.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

أسبابها الأمر الذي يمنع من تحقيق التوظيف الكامل، فهذه الفرضية تعني أن معدل البطالة الطبيعي الذي من شأنه تثبيت التضخم يتوجه مباشرة وبسرعة نحو المعدل الملاحظ، فالعلاقة الكينزية بين الأجر والبطالة تكون قد زحفت بالرغم من كبح تكاليف الأجور وتحسين أرباح المؤسسات[22]، وبهذا فانه لا يلاحظ أي تناقص في البطالة، ومن تم العودة إلى نفس خانة الانطلاق.

الفرع الخامس: المدرسة الماركسية "لكارل ماركس" (1818 - 1883)

مع أن الفكر الماركسي والكلاسيكي متشابهان إلى حد بعيد إلا أن"**ماركس**" في استنتاجاته يبتعد إلى غاية طرح مفهوم الاستغلال، الربح **وقوة العمل**[23] فهو يرى بان رغبة الرأسماليين في تحقيق أقصى ربح في ظل النظام الرأسمالي تدفعهم إلى زيادة الاستثمارات و تطوير التكنولوجيات المستخدمة في الإنتاج[24]، مما يساهم في رفع الإنتاج، أما زيادة الأجور فلا تكون بنفس الوتيرة التي يزداد بها الإنتاج والنتيجة بذلك أنه يحدث قصور في الطلب الفعلي يدفع إلى توقيف عدد كبير من المصانع نتيجة عجزها على تصريف إنتاجها وبالتالي تفشي ظاهرة البطالة الإجبارية، ولقد توصل "**ماركس**" في نظريته إلى أن الأزمة تبدأ أساسا بنقص الاستهلاك وتنتهي بسوء توزيع القوى الشرائية مصدر كل اضطراب اقتصادي ويبرر ذلك بسوء توزيع المداخل وبانخفاض أجور العمال وتراجع استهلاكهم مقابل ازدياد نصيب الرأسماليين فتكون النتيجة بذلك اختلال بين الأجور **وفائض القيمة**[25] التي يقتطعها الرأسمالي من قوة عمل العمال.

هذا التحليل يسمح لنا باستنتاج علاقة واضحة بين **معدل الربح**[26] والتركيب العضوي لرأس المال والذي وحسب علاقة معدل الربح فان هذا التراجع في القيمة المضافة وارتفاع رأس المال الثابت يسهم في انخفاض الأرباح والتشغيل وهي حالة عدم التوازن التي تكلم عنها "**ماركس**".

---

[22] - MUSETTE S M, 1998, "Les théories économiques a l'épreuve du chômage", in les cahiers du CREAD N° : 45, du troisième trimestre, p: 110.

[23] - **قوة العمل:** هي سلعة أو بضاعة مثل غيرها وقيمتها تتساوى مع تكلفة البضائع الضرورية للعامل وأسرته (كمية العمل الاجتماعي اللازم لإعادة إنتاج العامل و أسرته).

[24] - DELAS J P, op. Cit, pp: 19-42.

القيمة عند ماركس=فائض العمل المحقق/العمل الضروري، بحيث أن معدل فائض القيمة عبارة عن نسبة بين فائض القيمة أو العمل رأس المال المتغير، أي العمل الحي ثم يمكن تحويل هذا الفائض إلى ربح.

الربح: يعرف عند ماركس بأنه العلاقة أو النسبة الموجودة بين فائض القيمة المحصل عليها من استغلال الرأسمالي لقوة العمل بإعطائهم .

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

نستطيع القول من خلال هذا التحليل أن المشكل الأساسي الذي يتعرض إليه الماركسيون في تحاليلهم يتمثل في عملية تحويل فائض القيمة إلى أرباح، أي بيع المنتجات في الأموال يمارسون ضغوطا لتخفيض الأجور وهذا منطق يهمل التقدم التقني الموفر لمناصب الشغل وهو نفسه منطق "**كلارك**" خاصة في دالة إنتاج تجميعية، وعليه فان التحليل الماركسي للبطالة ينطلق من النقاط التالية:

- العمل – قوة العمل= فائض القيمة الناتج من استغلال الطبقة الشغيلة في شكل عمل غير مدفوع الأجر وهو ما يمثل الربح الذي يؤدي إلى التراكم الذي تكون نتيجته الاستثمار من خلال بناء منشئات جديدة.
- رغبة الرأسمالي في استبدال العامل بالآلة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومضاعفة الأرباح فتكون النتيجة جيش من البطالين (الاحتياطيين).
- أن الرأسمالي يشكو فائض الإنتاج لأن القدرة الشرائية منعدمة أي أزمة في نقص الاستهلاك، وبهذا نقول أن الفكر الماركسي ينظر إلى البطالة على أنها تجسيد لعجز النظام الرأسمالي.

أما عن أمّا النمو السكاني فيزداد بمقدار متتالية هندسية، وهذه الزيادة تؤدي إلى خلق جيش من البطالين يؤثر على الأجور وتدفع بها إلى الانخفاض.

المطلب الثالث : الاتجاهات الحديثة

الفرع الأول : المدرسة التنظيمية l'école de la régulation

خلال السبعينات والثمانينات حاول مجموعة من الاقتصاديين الفرنسيين[27] تجديد المقاربات التقليدية التي يعتمد عليها الفكر الاقتصادي في التحليل، لإخراجه من مختلف الصعوبات خاصة خلال فترات الأزمات، محتفظين بجزء من التحليل الكينزي القائم على النظرة الاقتصادية هذه المدرسة لا يمكن أن تتحمله المؤسسة إلا عند مستوى التحولات الاجتماعية[28] كما أن إمكانية استبعاد هذه التحولات يمثل محدودية النظرية الكينزية والنيو -كلاسيكية، لهذا فان تفسير الوضعية العالمية ينطلق من مبادئ مختلفة، فإن كانت اقتصاديات الدول المصنعة طيلة الستينات قد توصلت إلى تحقيق التشغيل الكامل فالفضل "لى الوصفة الصائبة "**لكينز**"، ثم إلى معدلات النمو المتسارعة والمحققة نتيجة تنمية

[27] - FRISSINEY J, 1989, " le chômage", ED: la découverte, paris, p : 39.
[28] - BOYER Robert, AGLIETTA Michel, MISTRAL Jacques, LIPIETZ Alain, CORIAT Benjamin.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الإنتاج والاستثمار وتحسن الإنتاجية ومردودية رأس المال وتنامي القدرة الشرائية للأجراء. كما يجب أن لا ننسى بروز حلقة جديدة ساهمت بشكل متجانس في وصل الاستثمار بمردودية رأس المال، الأجور بالطلب والإنتاج بالعمل، غير أن الوضعية لم تدم طويلا فسرعان ما انكسرت الحلقة لتبرز البطالة مع بداية السبعينات، وتفسير هذه الظاهرة حسب هذه المدرسة يعود أولا إلى عامل المنافسة الشديدة بين الدول المصنعة والتي بالغت في الاستثمار الأمر الذي نجم عنه تراجع في إنتاجية رأس المال، وحسب ذات المنطق، أن هذه الدول أصبحت أكثر تنافسية، من المستوى المطلوب ليصبح من غير الممكن بل ومن المستحيل تجنب الخسارة، وبين هذا وذاك تكون النتيجة تضخم متسارع يؤدي إلى خلق ضغوطات على مستوى عمليات إعادة توزيع القيمة المضافة بين المؤسسات والعمال الأجراء، من هنا نتبيّن أنه حتى وإن كان تحليل هذه المدرسة مقبولا منطقيا كون أنه حقيقة واقعة، إلا أن هذه الأخيرة لم تكن مقنعة وموفّقة بالقدر الكافي في تفسير الأسباب الدافعة إلى بقاء البطالة، تكون نتيجتها الإخفاق كون أنها لا تؤدي مباشرة إلى تخفيض البطالة، وبهذا يبرز العامل الديمغرافي كعائق في سوق الشغل وما ذلك إلا لتوافد طالبين جدد للعمل كلما توفرت فرص خلق مناصب العمل في سوق العمل.

خلاصة فان هذه المدرسة ترى أن البطالة تملك خصوصية تاريخية، فهو ثمرة تطور الجهاز الإنتاجي وتطور العلاقات الاجتماعية الإنتاجية.

الفرع الثاني: مدرسة تجزئة سوق العمل Ecole de la segmentation

تحاول هذه المدرسة من خلال أطروحتها الرئيسية إثبات عدم تجانسية سوق العمل، وبأن تبايناته تستلزم وجود فئات نوعية من اليد عاملة مسجلة حسب وظائفها ومكانتها في المجتمع، وهي أطروحة لا تختلف كما لا تبتعد عن الطرح الماركسي والنيو-كلاسيكي[29]، فهي ترى أنه حتى في الفترات التي يعرف فيها الاقتصاد نسب نمو مرتفعة فان هناك فئات معينة من المجتمع لا تستثنى من معدلات البطالة العالية عن المعدل المسجل، أي بمعنى أن تحقيق معدّل عال من النموّ، لا يعني بالضرورة القضاء على البطالة، بل و أن استمرارها يبقى متأرجح في مستويات متفاوتة، هذه النظرية التي ظهرت بمثابة انتقاد ات الأمريكية المكافحة للفقر مع مطلع الستينيات من خلال إعداد برامج نوعية

[29] - EDWARD R C et ALLI, 1975, " Labour Market Segmentation", ED: Nber, Lexington.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

لتشغيل الشباب السود وإعادة إدماجهم في الحياة الاقتصادية بتوفير مناصب عمل جديدة وإزالة العراقيل وتحسين التكوين، اعتبرت هذه السياسات مجرّد امتداد لنظرية الإقصاء، فالمشكل لا يتعلق باقصاءات السوق بقدر ما يتعلق بتعدد فترات البطالة التي يعاني منها العمال إلى جانب بطالة الإقصاء(البطالة الهيكلية) التي أصبحت تشكل جزء من طبيعة الاقتصاد[30]، إلا أن المشكل الرئيسي يبقى منحصرا على مستوى الطالبين الجدد للعمل خاصة الشباب منهم، بسبب بطالة الاندماج في الحياة العملية مما يدفع بأصحاب فكرة الإقصاء إلى طرح نموذج جديد للأجر[31]يدور فلكه حول فهم سلوكيات الأجراء الموجودين داخل المؤسسة والذين هم بصدد البحث عن تعظيم عائداتهم من الأجر مقابل هؤلاء الموجودين خارجها و الذين ينحصر

- فضة وبعمل غير مضمون، إضافة إلى ظروف اجتماعية أقل ما يقال عنها أنها قاسية، غير أن الملاحظ في هذه التجزئة أنها تبقى غير واضحة نتيجة لانقسام سوق العمل إلى صنفين:

- الصنف الأول يتميز بوفرة في الأيدي العاملة المؤهلة وبوجود مناصب عمل ذات مستوى عال من المسؤولية، بينما يبقى الصنف الثاني أقل أهمية من الأول من حيث كفاءة اليد عاملة ونوعية مناصب العمل التي يتميز بها والتي تبقى وسيطة، فهذا التصنيف يشير إلى أن هناك ازدواجية في سوق العمل وأن البطالة في هذه الحالة تمس اليد عاملة غير مؤهلة، أي أن الفئة الثانية من الأيدي عاملة هي الفئة الأكثر عرضة للبطالة، وذلك حسب ما تقتضيه اتجاهات سوق العمل، هذا وإن كانت احتمالات العودة إلى العمل غير المؤهل مسألة واردة. بشكل دقيق نقول أن هذه التجزئة تفسر في آن واحد التوزيع في سوق العمل الأولي وإمكانية البطالة بالنسبة للأجراء المتبقين، في حين أن عرض العمل يبقى مشترك بين مختلف الثقافات الطبقية يجيا، و إن كانت قد اختلفت في بعض من ملامحها إلا أنها بقيت محتفظة بلبّها خاصة عند قيام رهط من الاقتصاديين باقتراح بعض أنواع التجزئة من بينهم "**Bluestone**" الذي قام بطرح التجزئة الثلاثية التالية:

- اقتصاد المركز: نشاطات مؤسسات كبيرة؛

---

[30] - STANDING G, 1983, " Le Chômage Structurel", In Revue International du Travail Ed: BIT, Vol 2 pp: 147-182.

[31] - MUSETTE S M, 1998, "Les théories économiques a l'épreuve du chômage", in les cahiers du CRE 45, du troisième trimestre, pp: 117-118.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

- اقتصاد المحيط: نشاطات باقي المؤسسات؛

- اقتصاد غير نظامي: الاقتصاد غير الرسمي.

أيضا " **بيـــور**"Piore الذي يميز بين طبقتين من السوق الأولي:

- طبقة سفلى تكون فيها النشاطات موحدة المقاييس والمعايير نسبيا؛

- طبقة أسمى تتطلب فيها النشاطات أداء عال ومهارات كبيرة.

قواعد و إجراءات إدارية خاصة بكل مؤسسة هادفة إلى حماية أفرادها من المنافسة ليوزع الأجر بشكل تسلسلي أو تدريجي وليس حسب قوانين السوق بدلالة الإنتاجية الحدية، أما بالنسبة للسوق الثاني فإننا نجده يخضع العمال لمجموعة شروط أقل فائدة من تلك الموجودة في السوق الأول، لهذا الغرض نجد مجموعة كبيرة من المحاولات والاجتهادات الساعية إلى تفسير هذه الثنائية، فمنها من يرى أن السبب يعود إلى التكنولوجيات وضغوطاتها مما يفرض حتمية العودة إلى العمل المنضم، ومنها من يرجعها إلى القدرات الإبداعية التي تتميز بها كل مؤسسة والتي تحتم على العمال ضرورة التكيف مع تغير أنماط الإنتاج، هذا إلى جانب الإلهامات الماركسية التي تحلل الثنائية على أنها إمكانية تمكن أصحاب رأس المال من مراقبة قوة العمل.

الفرع الثالث: مدرسة مرونة سوق العمل l'école de la flexibilité

أمام نظرية التجزئة ظهرت نظرية حتمية مرونة سوق العمل، وهي نظرية قائمة بحد ذاتها، التكيف مع المؤسسة الإنتاجية؛ ليونة أنظمة العمل؛

- أهلية العمال لتغيير مناصب العمل(التعددية)، تغيرية الأجر واختلاف التكاليف الاجتماعية، في حين أن "**روزانبارغ**" يقترح فقط ثلاثة أشكال:[32]

- مرونة الأجور؛

- مرونة العمل والمرونة الوظيفية، وان كانت الأشكال الخمسة للمرونة مختلفة عن بعضها البعض إلا أنها تبقى متجانسة، مما يسمح بإعادة تشكيل وجمع سوق العمل من خلال التكيف مع التحولات السريعة التي تتسبب في اضطراب سوق العمل، ومع العولمة وتكامل اقتصاديات دول العالم وتكامل أسواق العمل العالمية، فان نظرية المرونة التي أشادت بها المؤسسات المالية الدولية ستفرض نفسها، هذه النظرية التي يمشي على

[32] - ROSEMBERG S, 1989, "De LA Segmentation a La Flexibilité" in Revue Travail et Société Vol Genève pp: 388-438.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

خطاها النظام الأمريكي فإنها ستؤدي لا محالة إلى تعميم أنظمة التعاقد حسب ما يشير إليه "**كار**"[33]عكس النظام الأوروبي الذي يسير بمبادئ نظرية الصلابة، وفعلا فان نظام الأجر يمر بأزمات قوية في تاريخ الحياة الاقتصادية والاجتماعية بحيث أن نظام الأجر الأمريكي القائم على أطروحة فعالية الأجور حسب "**وايس**"[34]يعتبر أن مجموعة كبيرة من المؤسسات تفضل منح أجور عالية لعمالها بدلا من تجنيد عمال جدد يقبلون العمل بأجور منخفضة وهي أطروحة تقترب من النموذج الأوروبي القائم على سلوكات الداخلين والخارجين حسب"**سولو**

الفرع الرابع: نظرية العقود المبهمة Théorie des contrats implicites

تعتبر هذه النظرية إحدى أعمال كل من "**بيلي**" و"**غوردن**" و"**ازاريادييس**" وهي تهتم بشكل أساسي **بصلابة الأجور** وبالبطالة من خلال إدخال براهين جديدة حول حالات عم التأكد، فأطروحتها الرئيسية ترى أن العلاقة بين صاحب المؤسسة والأجير تمر بعدة مراحل من الممكن أن تتناسب مع الظروف التي قد تكون مواتية في كثير من الأحيان تماشيا مع مستوى الطلب الموجه إلى المؤسسة المعنية، وإذا كان الأجر محددا من جديد عند كل فترة لاعتبارات تنافسية فان هذا الأخير سيتغير تبعا لوضعية المؤسسة.

إذا وبشكل عام فان هذه الوضعية ستتسبب في اشمئزاز العاملين بسبب مجازفة الأجر، فهم يفضلون الحصول على أجر ثابت بدل الحصول على أجر متغير حتى وان كان هذا الأجر قليل المهم عندهم أن يكون ثابتا، ليصبح من المهم بل ومن فائدة الموظف أو صاحب المؤسسة أن يقترح عقود على عدة فترات يضمن فيها استقرار الأجر عند مستوى أقل من مستوى الأجر التنافسي، في هذه الحالة وباقتراح مثل هذه العقود فان صاحب المؤسسة يتحمل الخطر المتعلق بالعمل، من هنا يصبح دخل المؤسسة معنيا بالتغير بدلالة الوضعية السائدة، و حتى تتم مثل هذه العقود فلا بد أن يتمتع أصحاب المؤسسات بروح المسؤولية و القدرة الكبيرة على تحمل كل شيء، أي أن يكون أصحاب رؤوس الأموال على قدر من التأهب لتقليل درجة الخطر التي تعتمد وإلى حدّ ما على الاستطاعة والتمكن من تنويع الأنشطة الإنتاجية، وكما هو معلوم، مادامت أهداف كل مؤسسة منصبّة على تعظيم

---

[33] - CAIRE G, 1989, "Flexibilité Et Précarisation du Marche du Travail une Conjoncture de Crise" i Travail et Développement, Tunis.

[34] - WEISS A, 1990," Efficiency Wages: Models of Unemployment, Layoffs and Wage Dispersio Princeton, NJ Princeton University Press.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الأرباح، فلا يبقى أمام أصحاب المؤسسات من منفذ سوى اقتراح عقود أجر مستقرة. ليسوا مخيرين في ذلك بل إنهم مجبرين، من جهتهم، فان العمال وحتى يكونوا في منأى من مخاطر الطرد أو تقلبات الأجر فإنهم يمضون عقود مع أصاحب هذه المؤسسات تلزمهم بتأدية ما أوكل إليهم من مهام مقابل أجر متفق عليه.

الفرع الخامس: نظرية فعالية الأجور Théorie du salaire d'efficience

تعد هذه النظرية أساسا فكريا في التحليل الكلي القائم على إمكانية بناء علاقة متنامية بين الأجر والإنتاجية الفردية، فالفكرة الرئيسية هي أن الأجر الذي يحصل عليه العامل له تأثير ايجابي على فعالية العامل وإنتاجية العمل داخل المؤسسة، وإذا حدد صاحب المؤسسة بنفسه الأجر الذي يدفعه للعامل فلا بد أن يأخذ في الحسبان هذا التأثير، وبهذا يكون مجبرا على اختيار أجر حقيقي أعلى من قيمته التنافسية والتوازنية، وهناك عدة وجهات نظر في هذه النظرية التي تبرر تأثيرات الأجر على الإنتاجية الفردية:

لوايس Le modèle d'anti-sélection de WEISS

شبيه بالنموذج السابق، إلا أن "**وايس**" في هذه الحالة يرى أن أصحاب المؤسسات لا يعرفون مهارات طالبي الوظيفة، فيعتقدون أنه حتى وإن كانت المهارة متوسطة فبإمكانها أن تتحسن حسب الأجر الممنوح، لهذا فان هذه التبصرة تبقى قائمة بذاتها على ما تقدمه المؤسسة المستقبلة من أجور للأيدي عاملة حسب مستويات كفاءتها، بالمقابل فلا يستبعد إمكانية أن طالب الوظيفة لا يتقدم بطلبه إلا إذا كان يعرف مقدار توافق الأجر الذي تعرضه المؤسسة مع كفاءاته، من هنا فان أصحاب المؤسسات مجبرين على اقتراح أجور عالية لاختيار وجلب اليد عاملة المهرة والعمال الفعالين[35]، فالأجر في هذه الحالة يلعب دور المحدد في نوعية اليد عاملة المرغوب فيها.

القسم الثالث: تحاشي العمل لشابيرو و ستيغلتز modèle du tire au flanc de Shapiro et Stiglitz

إن المراقبة السيئة لصاحب المؤسسة للمجهود المبذول من طرف الأجراء يواجه مشاكل أخلاقية، فرغبة من صاحب المؤسسة إلى دفعهم لبذل المزيد من الجهد فانه قد يهددهم بالطرد إذا ما باغتهم وهم يتقاعسون أو يتكاسلون[36]في تأدية مهامهم، وحتى تنجح طريقة

[35] -STIGLITZ Joseph E ET WEISS A, "Credit Rationing in Markets With Imperfect Information", A Economic Review, June1981, vol: 71, pp: 393- 410.

[36] -SHAPIRO Carl & STIGLITZ Joseph, 1984," Equilibrium Unemployment as a Worker Discipline I the American Economic Review. Discipline Device. Vol. 74, No. 3 (Jun., 1984), pp: 433-444.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

التهديد بالطرد في تحفيز العمال على بذل المزيد من الجهد في عملهم فلا بد أن يكون الربح من العمل أعلى من الربح المحصل من الطرد، مما يستلزم أن يكون الأجر الممنوح من طرف المؤسسة أكبر من عائد البطالة الممنوح داخل الاقتصاد.

القسم الرابع: النموذج الاجتماعي "لأكرلوف" le modèle sociologique AKERLOF

إن هذا النموذج يحلل عقود الأجر المزدوجة بين المؤسسة وأجرائها أين يتوقف المجهود الإنتاجي على معايير اجتماعية محددة، معايير يعتبرها العمال بأنها عقود عادلة، أي بمعنى أنها تمثل الأجر مقابل المجهود، وكلما كان الأجر عاليا كلما كان المجهود معتبرا و هكذا[37]، أي أن الأثر الإنتاجي للأجير هو دالة في الأجر المنصف المدفوع مقابل الجهد المطلوب و المرجوّ الذي ترغب فيه المؤسسة ومن نسبة البطالة الموجودة في المجتمع، وان حدث وأن وجدت بطالة ووافق البطالون على تقديم خدماتهم مقابل أجر منخفض عن الأجر السائد فانه ينتظر من أصحاب المؤسسات رفض توظيفهم كون أن انخفاض الأجر يتسبب وبشكل مباشر في الإنقاص من فعالية العمل.

القسم الأول:المنحنى الاقتصادي "لوبليام بفريدج" la courbe de BEVEREDGE

لقد أشار الإنجليزي **"بفريدج"** في كتابه:" الاستخدام الكامل في مجتمع حر"(1944) إلى الاستخدام الكامل معتبرا أنه حالة تكون فيها المناصب الشاغرة أقل بقليل من عدد البطالين، غير أنه يستوضح أنه في سنة 1944 لم يكن هناك شيء يشبه الاستخدام الكامل، كما تبيّن بعد ذلك من خلال كتابه أن هناك ثلاثة طرق إحصائية، تنطلق الأولى من علاقة عكسية مفترضة بين البطالة أو عدد البطالين **U** وبين عدد الوظائف الشاغرة غير المملوءة **V** Unfilled vacancies، لتصبح بذلك علاقة صاحب هذا التصور علاقة تربط بين متغيرين أساسيين، علاقة معروفة باسم**UV** أو بمنحنى**"بفريدج"**[38]التي لا تكون إلا تناقصية[39]كما سيأتي تبيانها من خلال التمثيل النموذجي الموجود أذناه:

الشكل البياني رقم 12يشير إلى منحنى"بفريدج":

[37] - AKERLOF, Dans son article "Labour contracts as partial gift exchange" (Quarterly Journal of Eco 1982). pp: 543-569

[38] - BEVERIDGE William, 1944, "Full Employment in a Free Society", London, Allen and Unwin in Gazette: no. 37627, p: 3229, 25 June 1946.

[39]- André GRIMAUD, op.cit, p : 451.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

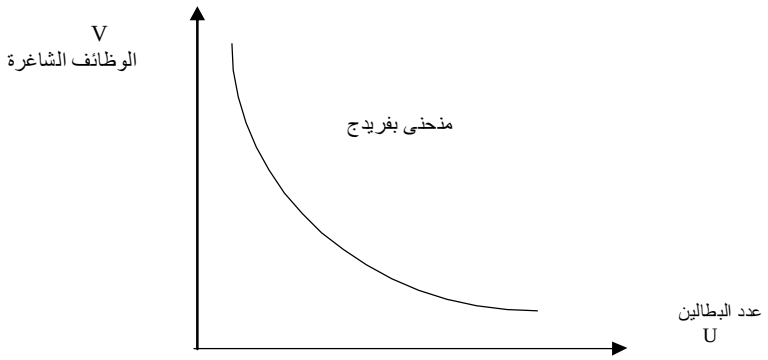

التفسير:

نقول من خلال هذا المنحنى أنه إذا وجد منحنى يمثل UV تمثيلا جيدا ووجدت نقطة على هذا المنحنى تكون فيه الوظائف الشاغرة مساوية لعدد البطالين أي بمعنى تكافؤ بين المتغيرينU=V، فان هذا سيشكل نقطة انطلاقة جيدة ممهّدة للوصول إلى التشغيل الكامل، الأمر الذي يستلزم أن تكون المناصب الشاغرة أقل، أو أكثر قليلا فهذا من قبيل الإدماج الذي يضاف من بعد.

-عندما تكون الظروف مواتية فان المؤسسات تظهر رغبتها في التوظيف فعدد المناصب الشاغرة يزداد ليكون مصحوبا بانخفاض في عدد البطالين والعكس صحيح؛

-عندما يكون عدد المناصب الشاغرة المقترح كبيرا سيكون من السهل على البطال إيجاد وظيفة مناسبة ومنسجمة مع ما يبحث عنه: أي أن عدد البطالين سيكون منخفضا، وعكس ذلك فعندما تكون البطالة عالية فسيكون من السهل على صاحب المؤسسة أن يجد عمال مناسبين للشروط المطلوبة أي أن عدد المناصب الشاغرة ضعيف.

أما الطريقة الثانية فتتمثل في منحنى "**فيليبس**"(1958) الذي يربط تضخم الأجور بالبطالة، وحتى يتم التوصل إلى حالة الاستخدام الكامل فيجب الاختيار بين مستوى البطالة الذي يفضي إلى الصفر من تضخم الأجر، أو اختيار المستوى الأدنى من البطالة الذي قد يؤدي إلى مستوى ثابت ومقبول من التضخم، أما الطريقة الثالثة فهي طريقة "**فريدمان**"(1968)، التي تبدأ من رفض طريقة "**فيليبس**" في المدى الطويل مع اقتراح معدل بطالة طبيعي بحيث أن انخفاضه يحدث تسارعا في معدل التضخم، وأن ارتفاعه تباطؤ في معدل التضخم، من هنا فإننا سنتعرض بالتحليل للطريقتين الأخيرتين.

القاعدة الأساسية: $W = b.\frac{1}{U}$

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

W: معدل نمو الأجور، b و c :المعاملات ، U : البطالة، A: المعطيات

بشكل آخر يمكن تبرير هذه العلاقة من خلال ثلاثة فرضيات تتعلق بسير سوق العمل:

- أن الأجر الاسمي ما هو إلا متغيرة تعديل في سوق العمل؛
- في حالة العرض المفرط للعمل فان الأجراء جاهزون لقبول انخفاض في الأجر الاسمي شرط الحصول على وظيفة؛ في الواقع تعدّ هذه الفرضية مبررا للعلاقة العكسية بين معدل البطالة وتغيرات الأجر الاسمي، فعندما يكون معدل البطالة مرتفعا فان الزيادة في مستوى الأجر تكون جد ضعيفة، وعندما يتعدى معدل البطالة مستوى معين أي بمعنى النقطةUn فان الأجر يتوجه إلى الانخفاض؛
- أن الأجور الاسمية تتميز بمرونة عالية في فترات ظرفية يكون فيا معدل البطالة منخفضا، كما أنها تكون صلبة عندما يكون هذا المعدل عاليا. فالفرضية الأخيرة جاءت مبررة لعدم وجود علاقة خطية، أي أن منحنى "**فيليبس**" لا يميل إلى الانحدار إلا بارتفاع معدل البطالة، وهذا ما يمكن استنتاجه من خلال [**الشكل البياني رقم** (13)].

الشكل البياني رقم 13يشير إلى منحنى "فيليبس" في المدى القصير:

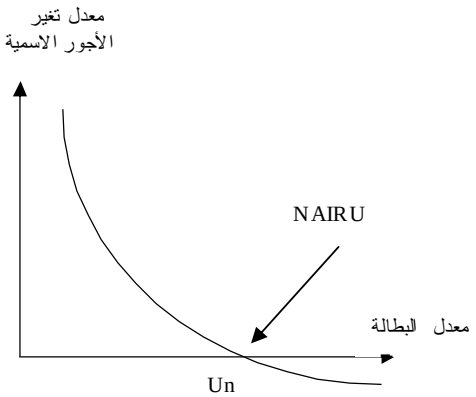

التفسير:

إن الشكل البياني الذي يجمع بين معدل نمو الأجور الاسمية و معدل البطالة يشير إلى أنه إذا كان النشاط الاقتصادي قويا حينما تتراجع البطالة فان هذا سيساهم في تسارع وثيرة نمو الأجور، في حين أن المنافسة القائمة بين المؤسسات لتوظيف العمالة اللازمة بغية التمكن من إنتاج المزيد، قد تتسبب، بل و أنها تتسبب فعلا في ارتفاع الأجور بطريقة أبسط مما تستدعيه عملية ارتفاع الأرباح التي ترافق عملية التوسع، هذه الملاحظة تجعل ادیین يعتبرون أن هناك معدل بطالة يشكل عتبة ارتقاء للأجور، معدل البطالة هذا

EVALUATION VERSION
ePrint
REGISTERED VERSION
ADDS NO WATERMARK
visit
eprintdriver.com
EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

معروف **بالنيرو NAIRU** [40](معدل البطالة غير المعجل للتضخم) إلا أن القراءة الداخلية له المصطلح تعني العجز وعدم القدرة على تفادي نسب قليلة من البطالة لا يمكن تفاديها في كلّ الأحوال، ولا يعود ذلك إلا لكون أن هذه النسبة محبّبة لضمان السير الحسن للسوق، لهذا يكون معدل البطالة المنخفض أكثر من اللازم سببا

الستينات وحتى يتم تفسير نموذج "**فيليبس**" في عمق النظرية النيو - كلاسيكية بعيدا عن الإحصاءات، اعتبر "**ليبساي**" يعتبر أن معدل نمو الأجور ناجم عن زيادة أو إفراط في الطلب على العمل، الأمر الذي يجعلنا نقول أن هناك ميل أو تناسب بين التغير في معدل البطالة والأجور، فكلما كانت الزيادة في العرض أكبر كلما كان التغير في الأجر مهما، من جهته "**فاندار كامب**" **vanderkamp** يظهر أنه بإمكاننا ترجمة الإفراط أو الزيادة في عرض العمل من خلال مصطلح البطال فهو يعرّف الطلب على العمل بأنه الفئة المستخدمة النشيطة مضاف إليها الوظائف الشاغرة ومن جهته فان عرض العمل يبقى مساو للفئة المستخدمة النشيطة وفئة البطالين.

ب - تأكيدات "ساموليسون و سولو" la confirmation de SAMUELSON et SOLOW:

في سنة 1960 طورا "**بول ساموليسون**" و"**روبارت سولو**" أبرز ممثلي الأطروحة النيو-كلاسيكية تحليلا مفاده أن معدل التضخم ممكن تعويضه بكل سهولة بمعدل الأجر الاسمي[41] كون أن العلاقة القائمة بينهما متينة، من جهة، يتسبب ارتفاع الأجور الاسمية في إحداث توترات على الطلب وعلى المنتجات وبالتالي على الأسعار وهو ما يمثل أحد أشكال التضخم من خلال الطلب، من جهة أخرى فإنها تترجم بضغوطات على الهوامش التي لا يمكن رفعها إلا من خلال رفع الأسعار، أحد صور التضخم من خلال التكاليف إذا ثبتت المؤسسات أسعارها مع حفاظها على مستويات ثابتة من الهوامش. السياسة الاقتصادية، إلى أن يتم الفصل بالاختيار بين مواجهة التضخم أو مواجهة البطالة.

الشكل البياني رقم 14يشير إلى منحنى فيليبس المفسر من طرف ساموليسون:

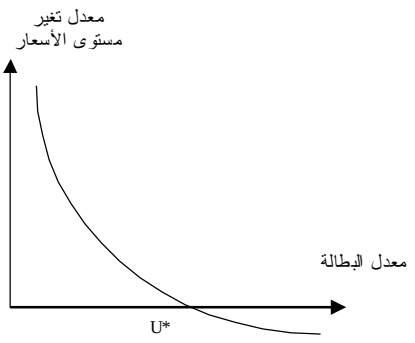

[40]- Le NAIRU corresp dire le taux de c
qui n'implique pas une
[41]- CROZET Yves, PE

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

التفسير:

إن ما يمكن استنتاجه من التمثيل البياني أن الارتباط بين نمو الأسعار والبطالة لا يتحقق إلا ساعة تحقق الارتباط بين نمو الأجور ونمو الأسعار، وكون أن الأسعار تتوقف على تكاليف الإنتاج وهوامش الأرباح المنتظر تحقيقها من طرف المؤسسات الهادفة إلى المحافظة على هوامش أرباحها فانه من الأكيد أن أي ارتفاع في التكاليف سيكون مصحوبا بارتفاع في الأسعار.

إذا ما يمكن قوله في هذه الحالة هو أن ارتفاع الأجر الاسمي يسبب ارتفاعا في التكلفة الوحدية للإنتاج، وتتكرّر المسألة لتزداد ارتفاعا كلما كانت أعلى عن معدل نمو إنتاجية العمل المفترض أن تكون متزنة ومتكافئة معه، فحتى تنمو هذه الإنتاجية وترتقي إلى المعدل المرجو تحقيقه دون تأثير في أي من المتغيرات نقول أن هناك معدل أوحد يجب أن تكون متوازنة معه، هذا المعدّل يخص نمو الأجور، يضمن استقرار الأسعار عند معدل ثابت، وتبقى الأمور متزنة إلى أن إلى أن يتعدى معدل نمو الأجور هذا، المستوى المحدد، وعندها يصبح التضخم أقوى مما كان عليه، ورغبة في تدارك التوازن مرّة أخرى فلا يبقى هناك إلا معدل بطالة طبيعي كفيل بكبح تسارع التضخم المعروف **بالنيرو** وإذا حدث وتجاوز معدل البطالة مستويات **النيرو** فان النتيجة تكون تسارعا في البطالة والعكس صحيح حسب تصور "**فيليبس**"، فبتعبير آخر إذا ما وجدت البطالة في مستوى أعلى من مستوى المعدل الطبيعي فمن شأن هذا أن يؤدي إلى كبح معدل التضخم، وإذا كانت في مستوى معدل أدنى من المعدل الطبيعي فإن التضخم سيصبح أكثر سرعة، وفي هذا فإن سياسة الدخول تبقى ضرورية ويجب أن تضاف إلى سياسة الميزانية وسياسة النقود من أجل تقديم أفضل لمنحنى فيليبس في المدى الطويل.

2- الطريقة الثانية: القراءة "الفريدمانية" لمنحنى "**فيليبس**"

وحسبه فإن منحنى "**فيليبس**" يخلق مشكل نظري وتطبيقي في آن واحد، فالمشكل يتعلق بسوق العمل وكيفية تبرير أن المتعاملين الاقتصاديين يرضون بوضعية

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

اختلال التوازن في هذا السوق، أما المشكل الثاني فيتعلق بظاهرة الركود التضخمي[42] Stagflation أي حول تفسير السبب الذي يجعل معدل واحد من البطالة يتسبب في معدلات مختلفة ومتزايدة من التضخم وبشكل مستمر[43]، فالإجابة عن هاذين السؤالين تمت من خلال الرؤى النيو-كلاسيكية المعتمدة على ازدواجية المعلومة، و"**فريدمان**" هو واحد من الاقتصاديين المختصين في النقد وقد عمل كثيرا حول الفكرة وتتلخص اجتهاده في ثلاثة فرضيات:

- أن طريقة سير سوق العمل تتميز بخصوصية ازدواجية المعلومة بين العارضين والطالبين؛
- أن المتعاملون يبادرون في معدل البطالة؛
- أن الاقتصاد يحتوي على معدل بطالة طبيعي؛

فكون أن منحنى "**فيليبس**" في الفترة قصيرة الأجل مبني على مستويات معروفة من الأسعار وهي نفسها الفترة التي لا يراجع فيها المتعاملين توقعات تطور معدل التضخم فان"**فريدمان**" [44] يظهر كيفية التناوب أو الاستبدال القائمة بين التضخم والبطالة معللا ذلك بأنه نتيجة حتمية لانتقال الوضعية التوازنية في سوق العمل، هذا التغير ما هو إلا نتيجة لظاهرة الخداع النقدي التي تخص الأجراء فقط[45].

إن ازدواجية المعلومة تبقى ظرفية، فبمجرد أن يحصل الأجراء على المعلومة المناسبة حول الأجر الحقيقي **w** تعود الحالة التوازنية الأولى وبسبب الوضعية التنافسية السائدة فأصحاب المؤسسة يحصلون على المعلومة الدقيقة والمناسبة حول أسعار البيع وتكاليف الإنتاج كما أن سلوكاتهم تكون متناسبة مع ما تقتضيه النظرية النيو-كلاسيكية أي تساوي معدل الأجر الحقيقي مع الإنتاجية الحدية للعمل عند حجم العمل المطلوب(**w**=W/p=Pmw)، غير أن الأجراء يجدون أنفسهم أمام وضعية لا تجعلهم يقبلون فيها مباشرة تغير القدرة الشرائية للنقود فيصبحون ضحية أو عرضة لظاهرة الخداع النقدي، وتستدعي الوضعية فترة زمنية معينة حتى يدرك فيها الأجراء التغير في

---

[42]- **الركود التضخمي**: مصطلح مركب من ركودStagnation وتضخم Inflation مشيرا بذلك إلى ظاهرة التعايش الممكنة بين البطالة و ي وجدت في أواخر الستينات واعتبرت أكبر تحد يواجه علم الاقتصاد القائم.

[43]- LAFAY Jean Dominique, 1996, "Existe-t-il aujourd'hui une possibilité de diminuer le chômage relance de l'inflation ?" Le Cercle des économistes, Chroniques économiques, Ed: Descartes & Cie.

[44]- FRIEDMAN Milton, op.cit, pp: 01-17.

[45]- DEVOLUY MICHEL, op.cit, p :101 .

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الأسعار **P** والمستوى الحقيقي لمعدل التضخم**π**، في هذا الصدد فان عارضي العمل لا يسجلون تغييرا مباشرا في الأجر الحقيقي**w** وعندما يتغير السعر P لا يتغير الأجر الاسمي Wو لنفس السبب يفترض أن الأجراء يحللون أولا ارتفاع الأجر الاسمي على أنه ارتفاع في الأجر الحقيقي، وفي الفترة القصيرة وباعتبار أن الأجراء يثبتون موقف استمرارهم في عرض العمل انطلاقا من قاعدة التحسن المنتظر للأسعار لنفس الفترة π^e (معدل التضخم المتوقع) ومعدل التضخم الفعليπ، لهذا فان ظاهرة الخداع النقدي تعرف بأنها وضعية لا تتساوى فيها كل من معدلي التضخم $\pi \neq \pi^e$ بشكل آخر فان الأجراء يتصرفون خلال هذه الفترة كما لو أن توقعاتهم عن الأسعار المرتقبة قد تحققت غير أن الحقيقة هي غير ذلك وهذا ما يشير إليه الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم 15 يشير إلى منحنى الطلب و العرض ومنحنى فيليبس في المدى القصير:

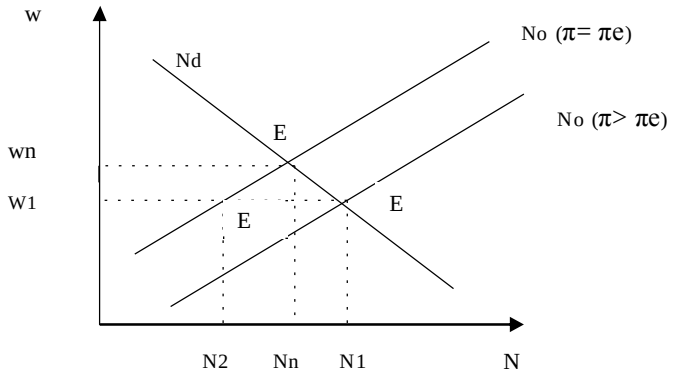

التفسير:

منحنى الطلب وعرض العمل يعتبران كدالة في الأجر الحقيقيw وبافتراض أن الأسعار هي نفسها تلك التي كان يتوقعها الأجراء في الفترة القصيرة فننا نصل إلى منحنى العرض التالي $No=(\pi=\pi^e)$ أما إذا كان لدينا بالعكس $\pi > \pi^e$ فان منحنى العرض سيكون مغايرا تماما، مما سيدفع بالأجر الحقيقي إلى الانخفاض، وبالاحتفاظ بنفس مستوى التوظيف فان الأجراء يقبلون العمل مقابل أجر حقيقي حتى وإن كان أقل من الأجر السائد أما رياضيا فيمكن تفسير هذه الوضعية من خلال العلاقة التالية$No(\pi> \pi e)$ أي أنه ارتفاع الأجور فان الخداع النقدي للأجراء يترجم بانتقال نحو الأسفل من منحنى

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

العرض وذلك كلما احتفظ منحنى الطلب بوضعيته، أما إذا انتقلنا من التوازنE إلىE1 فان التوازن الجديد يكون كالتالي: Nn <N1 و wn <w1.

وإذا انطلقنا في تحليلنا من الأجر الاسمي فإذا حدث وسجل الأجراء ارتفاعا في مستواه على أنه ارتفاع في الأجر الحقيقي فسيقومون بعرض عمل إضافي عند كل مستوى من مستوياته، بيانيا فان منحنى العرض سيتوجه مرّة أخرى نحو الأسفل، ذلك لأن التوازن الجديد في سوق العمل سيكون مثبتا طوال المدة التي سيدوم فيها الخداع النقدي وانتهاء هذه الظاهرة يفسر بأن الأجراء يعبرّون عن عرضهم للعمل بالعودة إلى منحنى العرض (No ($\pi = \pi^{e}$ وهنا نسجل طلبا إضافيا بالنسبة للأجر الحقيقيw1، طلب يقيم بمقارنة الترتيب الخاص بالنقاطE1وE2 المقابلة لـــN1وN2 كما هو مبين في الشكل أعلاه. بهذا سيعود سوق العمل إلى التوازن بمجرد أن يزيد الأجر الاسمي بنفس الوتيرة التي تزداد بها الأسعار، منطقيا يعدّ هذا الارتفاع حتميا داخل سوق تنافسية يتميز فيها الأجر الاسمي بالمرونة من هنا نحصل على النقطةE وما يقابلها من (Nn,wn).

حسب "**فريدمان**" فان هذا التحليل لسوق العمل يفسر تراجع معدل البطالة ولكن لفترة وجيزة عندما ترتفع الأسعار، وتتخذ هذه العملية في منحنى "**فيليبس**" بانتقال نحو اليسار، المسألة التي تبرز إسهامات "**فريدمان**" في استنتاج العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة الخاصة بسير سوق العمل، إلا أن هذا التحليل يبقى منحصرا على الفترة القصيرة أين تصبح عملية تخفيض معدل البطالة مسألة ممكنة من خلال رفع مستوى الأسعار، وهذه مهمة تصبح غير ممكنة بمجرد أن يتم توزيع الأسعار على مستوى الاقتصاد لتعود البطالة إلى مستواها السابق.

3- منحنى "فيليبس" ومعدل البطالة الطبيعية:

إن المرور من التحليل في الفترة القصيرة إلى الفترة الطويلة[46]يستوجب الأخذ بعين الاعتبار جل منحنيات"**فيليبس**"، ولمعرفة الكيفية التي يتم من خلالها الانتقال من منحنى إلى آخر لابد من تحليل معدل البطالة الطبيعية(**Un**)[47]هذا المعدل الذي يكون مناسبا للوضعية التي يحاول سوق العمل الوصول إلى تحقيقها كلما بقي معدل التضخم ثابتا دون

[46] - FROIS GILBERT ABRAHAM, op., Cit, p:119.

[47] - la définition de **Un** est la suivante **:** le taux de chômage naturel correspond à la situation vers laquelle marche de travail lorsque le taux d'inflation ne varie pas.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

تغير، معدل البطالة الطبيعي هذا ما هو إلا متغير تابع للتكنولوجيات واختيارات المتعاملين للعمل أو الفراغ (الراحة) و هو يؤدي مباشرة إلى منحنى "**فيليبس**" العمودي في المدى الطويل وكما يظهر [**الشكل البياني رقم(15)**] فان معدل البطالة(U) يمثل الفاصلة في حين أن معدل التضخم π فهو يمثل الترتيبة.

الشكل البياني رقم 16يشير إلى منحنى فيليبس في المدى الطويل:

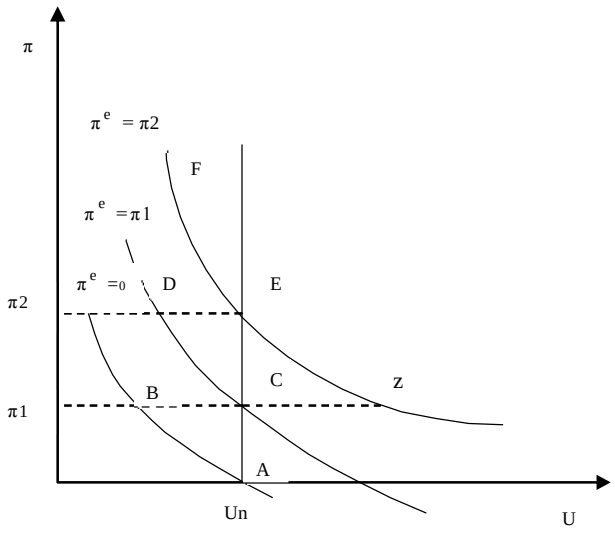

التفسير:

لو افترضنا أن معدل التضخم المتوقع معدوم $\pi^e = 0$ فان هذا الافتراض من شأنه تشكيل أول منحنى من منحنيات "**فيليبس**" في الفترة القصيرة وهو يمر من النقطة **A** ذات الترتيبة التالية: $U = Un$ و $\pi = 0$.

من الشكل البياني فان المنحنى يعرف من خلال العلامة $\pi^e = 0$ إشارة إلى تنسيق التضخم و البطالة الممكنة نظريا خلال الفترة التي يتوقع فيها الأجراء تضخما معدوما، وإذا تم اعتماد سياسة تضخمية فإننا ننتقل من النقطة **A** إلى النقطة الظرفية **B** أين يكون التضخم معرّفا بـــ$\pi 1$ وبمجرد أن تختفي ظاهرة الخداع النقدي تتحصل على نتيجتين:

- أن الاقتصاد سينتقل إلى النقطة **C** الحاملة للترتيبتين التاليتين: $U = Un$ و $\pi = \pi 1$، وبالمقابل سنجد معدل البطالة الطبيعي Un ويصبح معدل التضخم الفعلي $\pi 1$؛
- أن التوقعات التضخمية للأجراء تصبح $\pi 1$ مما يدعوا بطريقة مباشرة للانتقال إلى وضعية الموالية ومنحنى جديد من منحنيات "**فيليبس**" المار بالنقطة **C** كما سبقت لإشارة إليه($\pi^e = \pi 1$) وكما يعبر عنه الشكل البياني.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

فالنقطة **C** تشير إلى وضعية توازن الاقتصاد في بداية الوضعية الثانية وإذا افترضنا مجددا أن هناك سياسة تساهم في رفع الأسعار فان الاقتصاد سينتقل إلى النقطة **D** ليصبح معدل التضخم الفعلي $\pi 2$ وبهذا يتم الاستغناء عن معدل التضخم الطبيعي كون أن الأجراء يتوقعون معدل التضخم $\pi 1$ ومثل الأول فان هذه الوضعية تبقى ظرفية إلى أن يدرك الأجراء أن معدل التضخم هو $\pi 2$ ليتم الانتقال مرة أخرى إلى النقطة **E** أيضا أن منحنى"**فيليبس**" قصير المدى سينتقل إلى وضعية جديدة مبنية على توقعات جديدة $\pi^e = \pi 2$ وبهذا يمكن المواصلة في التحليل بالانتقال من النقطة **E** إلى النقطة **F** و من منحنى إلى منحنى آخر من منحنيات "**فيليبس**" $\pi^e = \pi 2$.

إن المقاربة النيو-كلاسيكية تبين أن الاقتصاد يمكن أن يقوم في إطار نمو معدل التضخم ما دام الابتعاد عن معدل البطالة الطبيعي أمرا ممكنا وكذلك تجري الأمور في المدى الطويل أين يتم الانتقال على منحنى "**فيليبس**"العمودي الذي يمر عبر النقاط **ACE** ...

بإدخال نظرية تضخمية تجيز وجود بطالة، وما ذلك إلا لبقائهم أوفياء دائمون لفكرة البطالة الاختيارية الناجمة عن ضعف النشاط الاقتصادي إلى غاية قيام "**فيليبس**" بتجربته التي فسرها "**ليبساي**" **Lipsey** تفسيرا نظريا، مفادها أن اعتماد سياسة النفقة العامة لتخفيض البطالة أمر جدّ مكلف خاصة خلال الفترة التي تعقبها مستويات متفاوتة من التضخم والتي يحاول فيها سوق العمل تحقيق التوظيف الكامل،و في هذه الحالة و توافقا مع تحليلنا يصبح من السهل علينا إدراج أبحاث و الاقتصادي (معدل نمو الإنتاج الداخلي الخام) وتغيرات معدل البطالة، هذه العلاقة التي أصبحت معروفة اليوم تحت تسمية قانون"**أوكان**" الذي يثبت وجود ارتباط ايجابي بين النمو والعمل، وارتباط عكسي بين النمو والبطالة مسجلا بذلك أن نمو المنتوج الوطني هو أكثر سرعة من انخفاض البطالة، وبشكل دقيق فان تراجع معدل البطالة بنسبة واحد في المائة(1%) تكون نتيجته ارتفاع الإنتاج الداخلي الخام بنسبة ثلاثة في المائة(3%) وهذا لا يتحقق إلا داخل مجال يكون فيه معدل البطالة منحصرا بين ثلاثة في المائة (3%) وسبعة ونصف في المائة(7,5%)[48]، وهناك أعمال كثيرة أجريت في كل من أمريكا موازاة مع أبحاث ودراسات "**أوكان**" سنة 1962، مثل اهتمامات **ن**" **Gordon** سنة 1984 وغيرها من الدراسات في كثير من دول العالم والتي أثبتت

[48]- DHUTIL Gérard, 1994, " Economie de l'Emploi et du Chômage ", Ed: Ellipses, p: 42.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

دقّة قانون "**أوكان**" الأمر الذي أهّله ليجعل منه مؤشرا لقياس نقاط القوة والضعف بين اقتصاديات الدول الأوروبية.

أما القراءة الثانية فهي ذات الهام نيو-كلاسيكي تدور حول حيادية النقود في المدى الطويل مقترحة معدل بطالة طبيعي، بشكل آخر فانه في المدى القصير نجد أن منحنى"**فيليبس**" يصور الارتباط بين البطالة وتضخم الأسعار والأجور، غير أن هذا المنحنى يتغير في المدى الطويل ليصبح عموديا حيث نجده يظهر أن هناك معدل طبيعي للبطالة ويبين أن الارتفاع في الأجور الاسمية يكون مساويا للتضخم.

الفرع الثامن: تحليل بعض الاقتصاديين الكلاسيك

إن المقاربة "**الفريدمانية**" في تحليلها قد تم إهمالها تماما من طرف بعض الاقتصاديين الجدد أمثال: "**لوكاس**" Lucas و" **بارو**" Barro وغيرهم الذين رفضوا تماما فكرة وجود مثل هذه المنحنيات في المدى القصير، معلّلين وجهات نظرهم بأن التوقعات تبقى عقلانية وتحاول أن تكون كلّها صحيحة في مجملها، ومن أجل ذلك فان تبني أية سياسية إنعاشية من شأنه تسريع معدل التضخم، فهناك أثر ظرفي على التوظيف،أثر يتعلق بشكل حصري على ارتفاع الأسعار، بمعنى آخر فان لجوء الدولة إلى إتباع سياسية نقدية توسعية يجعل المتعاملين يتوقعون بشكل فوري ارتفاع في معدل التضخم مطالبين مقابل ذلك رفع الأجور بحيث لا يكون لسياسة الإنعاش أي تأثير على البطالة سواء كان ذلك على المدى القصير أو الطويل، فتكون النتيجة تسارع التضخم وبهذا يأخذ منحنى"**فيليبس**" شكل مستقيم عمودي، فالوسيلة الوحيدة المتبقية لخداع المتعاملين هي عامل المفاجئة كإعلان الدولة مباشرتها في سياسة نقدية مستقرة مع محاولة تحقيق الإنعاش.

المبحث الثالث: أنواع البطالة

إن كانت وضعية البطال في الدول المتقدمة منحصرة في الشروط التي قام بضبطها المكتب الدولي للعمل، فان الأمر ليس كذالك بالنسبة للدول المتخلّفة بحيث أن الحد بين عالم الشغل والبطالة صعب التفهم، كما أنه من غير الممكن التكلم عن البطالة في وجود غير مضبوطة مثل البائعين المتجولين أو البيع بالعجالة كما ورد في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2005، أيضا وجود حارسي سيارات واسكافيين

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

وبعض الحرف الأخرى التي يعرفها الجميع والتي تساهم بشكل أو بأخر في الحركة الاقتصادية بما تذرفه من عوائد. فمن زاوية المجتمع وحسب أبعاد الشغل فان وضعية هذه الفئة تبقى متكافئة مع وضعية البطالين كون أن مساهماتهم في الناتج الداخلي الخام تبقى ضئيلة و إن كانت غير معدومة، وهذا نفسه ما يجعل الفرد بطالا بالنسبة إلى مفهوم التشغيل داخل الدول المتقدمة، وأما بالنسبة للدول النامية فان وضعيته تتوقف على دخله[49]من حيث مساهماته في إعانة أسرته وفي الناتج الداخلي الخام، وهو نفسه ما يصعّب مهام تحصيل أرقام صحيحة وإحصائيات دقيقة حول البطالة ويدفع الباحثين إلى التحدث عن البطالة المقنّعة. وعليه سنحاول تقديم التصنيفات المستمدّة من البطالة والتشغيل الكامل والتي تنقسم حسب كثير من المهتمين إلى ثلاثة أقسام رئيسية في حين أن المتبقية فلا تكون إلاّ فرعية:

المطلب الأول : البطالة الاحتكاكية: Chômage frictionnel

هي بطالة اختيارية تنشأ بسبب الحركة المستمرة للأفراد بين مختلف المناطق والوظائف بحثا عن فرص عمل تتماشى مع ميولا تهم واستعداداتهم[50]فهي تتوافق في ذلك مع الوقت الضروري الفاصل بين التوقف الإرادي عن النشاط ومباشرة نشاط مهني آخر، كما تنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل وأصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل، وبالمقابل فإن الحصول على فرصة عمل يستلزم وقت يتم فيه البحث عن الإمكانيات المتاحة والمفاضلة بينهم.[51]

والملاحظ أنه كلما توفرت المعلومات لدى الطرفين كلما انخفضت المدة التي يتعطل فيها الباحث عن العمل وقصرت الفترة التي ينتظر فيها صاحب العمل حتى تتوفر له العمالة المطلوبة، ويندرج ضمن هده الفئة الأجراء الذين يتركون نشاطاتهم المهنية[52]والمتوافدين الجدد إلى سوق العمل من الذين انهوا دراستهم والعائدون إلى سوق العمل بعد فترة انقطاع. وغالبا ما يكون هذا النوع من البطالة ممتدا لفترات قصيرة مما يساعد على رفع مستوى الكفاءة في الاقتصاد.

---

[49]- COLLECTIF, 1987, "Tiers Mondes: Controverses et réalités", Ed: economica, p: 483.

[50]- World Bank report, 1995, "workers in an Integrating World", WORLD BANK EDITIONS, p: 28.

ش المدني، "الكامل في الاقتصاد"، 1999، دار الآفاق الجزائر، ص108.

د. الفولي أسامة، د.محمود شهاب مجدي، 1998، "أساسيات الاقتصاد السياسي"،دار الجامعة الجديدة للنشر:جامعة الإسكندرية ، ص58.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

المطلب الثاني: البطالة الهيكلية : Chômage structurel

نوع البطالة هذه، يقدم تفسيرات أفضل للوضعية المعاشة، كما أنها تحدث عندما يتحقق نوع من الاختيار الهيكلي على مستوى المناطق أو القطاعات الإنتاجية وأنواع العمل المختلفة في المجتمع مما يؤدي إلى إحداث اختلال بين العمالة والطلب عليها، فقد يرتفع الطلب على العمالة في إحدى القطاعات وينخفض في الأخرى، نفس ما حدث في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة أين انتعشت الصناعات النسيجية عالية التكنولوجيات التي أدت إلى تزايد الطلب على اليد عاملة عالية التأهيل الفني والمهارة، حدث هذا في نفس الوقت الذي تراجعت فيه الصناعات التقليدية وتراجع الطلب على العاملين فيها.[53]

فالبطالة الهيكلية ناجمة عن تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد تجعل إمكانيات ومؤهلات الأفراد العاملين غير مناسبة للمجتمع[54]بسبب تغير هيكل الاقتصاد ككل مما يجعل من التعطل أمرا طويل المدى نسبيا هذا إذا ما اختاروا إعادة التأهيل والتأقلم مع الوضع الجديد وهي النوع السائد في الجزائر[55]. كما يعود سبب حدوث البطالة الهيكلية إلى عدم مرونة السياسة الجبائية أو الأنظمة المتبعة بقدر كاف يساهم في توسيع أنشطة الملتزمين ويحفزهم على خلق وظائف جديدة كما أنها تحدث بسبب افتقار البطالين إلى مهارات وخبرات تمكنهم من ممارسة الوظائف الجديدة.

المطلب الثالث: البطالة الدورية Chômage Cyclique

يرتبط هذا النوع من البطالة بالدورة الاقتصادية حيث تضم هذه الأخيرة مرحلتين:

- مرحلة رواج، يتجه فيها حجم الشغل والتوظيف إلي التزايد والتوسع حتى يصل إلى منتهاه ببلوغه نقطة الذروة (قمة الرواج) ليبدأ النشاط الاقتصادي بعدها في الهبوط فيدخل الاقتصاد مرحلة انكماش وما أن يبلغ الهبوط منتهاه بالوصول إلى نقطة القاع حتى يبدأ النشاط في الارتفاع والتوسع، وعادة ما تؤدي فترات الانكماش إلي تراجع حاد في المشتريات من السلع الاستهلاكية وتزداد المخزونات غير المرغوب فيها فيكون رد فعل أرباب العمل بذلك هو خفض الإنتاج الذي يترتب عنه انخفاض الدخل الوطني والإنفاق الاستثماري و من تم انخفاض الطلب على العمالة و يأخذ هذا الانخفاض في البداية صورة

ع نفسه، ص59.

[54]- NONJON Alain, op.cit, P: 358.

زني واصف خالد،د. الرفاعي حسين احمد، " مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار وائل للنشر الطبعة 3، ص268.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

خفض ساعات العمل ليليه تسريح العمال ومن تم ارتفاع معدل البطالة[56]، وبشكل دقيق فان البطالة الدورية تحدث نتيجة انخفاض مستوى النشاط خلال الدورة التجارية أو الاقتصادية، أي أنها تظهر عندما ينخفض الطلب الكلي على العمالة وعلى مستوى الاقتصاد في المجموعة ويعود السبب في ذالك إلى:

-عدم كفاية القدرة الشرائية للأفراد المستهلكين؛

- نقص الطلب على السلع الإنتاجية مع كل ما تحمل من أسباب تتمثل في انخفاض معدل الربح. كما يمكن تقسيم البطالة إلى أشكال فرعية مثل:

الفرع الأول : البطالة الإجبارية: Chômage Involontaire

وتعتبر البطالة إجبارية عندما لا توجد وظائف للأفراد من القوى العاملة رغم أنهم مؤهلون ويرغبون في العمل بالنوعية السائدة في السوق وبالأجر الممنوح، ويمتد هذا النوع من البطالة ليشمل غالبية القطاعات والأنشطة الاقتصادية في المجتمع، كما أنها لا تنحصر في مهن أو تخصصات علمية معينة، ويظهر هذا النوع من البطالة عقب إخفاق النظام الاقتصادي في تدارك أو في امتصاص كمية العمل المتاحة عند مستوى الأجر الجاري حتى ولو كان الأفراد غير العاملين قادرين وراغبين في العمل، وحسب "**كينز**" فانه يكون هناك بطالين لا إراديين إذا حدثت زيادة خفيفة في مستويات أسعار السلع الاستهلاكية أمام الأجر الاسمي... [57]

الفرع الثاني: البطالة الموسمية: Chômage Saisonnier

وتشمل جملة النشاطات غير الثابتة، وهي تعود إلى التذبذب في حجم ومدى النشاط الاقتصادي على مدار السنة أي أنها تتمثل في زيادة عرض العمال خلال مواسم معينة من السَّنَة كفترات تخرّج الطلبة من الجامعات أو العاملين في الزراعة أو الفنادق أين يشتد الطلب على العمالة التي تبقى في حالة بطالة قبل انطلاق وبعد انقضاء الموسم.

الفرع الثالث: البطالة المقنعة : Chômage Déguiser

لقد استخدم مصطلح البطالة المقنعة ولأول مرة من طرف الاقتصادي "**روبينسون**" Robinson خلال أزمة الثلاثينيات، وبعدها قام " **نوركس**" Nurkse بربطها بوضعية قطاع

عبد المجيد، "مدخل إلى السياسات الكلية"، 2003، ديوان المطبوعات الجامعية، ص38.

[57] - http://rad2000.free.fr/keynes05.htm.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الفلاحة داخل دول العالم الثالث[58]، ويقصد بالبطالة المقنعة زيادة حجم المشتغلين في مؤسسة ما أو في قطاع ما عن الحدّ اللازم للإنتاج بكفاءة، حيث أن العدد الزائد يؤدي إلى تخفيض الإنتاجية الحدية لوحدة العمل إلى درجة تصبح فيها مساوية للصفر وسالبة أحيانا[59]، وبالتالي فان اقتطاع هذا الجزء لا يؤثر على حجم الإنتاج ويعني ذلك:

- عمالة زائدة غير ضرورية، قد يؤدي وجودها إلى التأثير السالب على عملية الإنتاج.
- فالتشغيل غير الكامل لجزء من القوى العاملة يؤدي إلى عدم الاستفادة من كل المهارات المتاحة والممكنة للعاملين في أداء الأعمال التي يشغلونها مع بقاء القدر المتبقي دون استغلال، ويتمثل ذلك إما في انخفاض ساعات العمل الفعلية التي يعملها العامل أو في تدني إنتاجيته، أو في المحدودية البالغة للمهام الموكلة إليه، وذلك كله قياسا بالمعدلات السائدة محليا أو دوليا في ذات الفرع من الإنتاج محل الاعتبار، كما يمكن اعتبار البطالة المقنعة على أنها مقدار قوّة العمل التي لا تعمل بشكل فعلي في النشاط المنتج.

الفرع الرابع: البطالة الاختيارية أو الإرادية: Chômage Volontaire

تنشأ عند عزوف فئة من القوى العاملة عن العمل بسبب تدني مستويات الأجور السائدة[60] أو لأسباب شخصية، اجتماعية أو جغرافية غير أن هذا النوع من البطالة يختفي بمجرد ظهور وظائف مناسبة ذات أجور عالية تتوافق ومؤهلات هؤلاء العاملين.

المبحث الرابع: آثار البطالة

فالبطالة ليست إهدارا للقوى العاملة المتوفّرة فحسب بل هي أيضا إهدار للموارد البشرية[61] ومختلف الموارد الطاقية، كون أن الاقتصاد ينتج أقل من طاقاته الحقيقية مما يؤدي إلى انخفاض كمية الإنتاج وحجم الإيرادات العامّة والأجور وحجم الادخار والاستهلاك، فلو تم إدماج كل هذه الطاقات لتمكن كل من البطالين والمؤسسات، ومختلف المتعاملين الاقتصاديين من الحصول على أجور وأرباح، ومن آثار البطالة نذكر ما يلي:

المطلب الأول: على مستوى الناتج الداخلي الخام

---

[58] - http://alpha.montclair.edu/ lebelp/ CERAFRM/062Noula 1996 .PDF.
لي محمد أسامة، د. مجدي محمود شهاب، 1998، "أساسيات الاقتصاد السياسي"، دار الجامعة الجديدة للنشر: جامعة الإسكندرية، ص59 .
ر أحمد، 2000، " تقليل العمالة"، الدار الجامعية، ص353.

[61] - MILLOT Dominique et TRIBY Emmanuel, op.Cit, p: 69.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

يمثل مجموع السلع والخدمات المنتجة خلال سنة وله علاقة تبادلية مع البطالة فانخفاض هذه الأخيرة ناجم عن ارتفاع الناتج المحليّ الإجمالي والعكس صحيح وهذا ما يمكن ربط حدوثه بعدّة أسباب هي:

الفرع الأول: تأثير البطالة على الطاقة الإنتاجية

بالنظر إلى مكونات الناتج الداخلي الخام المتمثلة في كل من الاستهلاك، الاستثمار والإنفاق الحكومي، و غيرها من المتغيرات الاقتصادية، يلاحظ أن أي تراجع في الدخل يتسبب في تراجع مستويات الاستهلاك مما سيكون له تأثير مباشر على انخفاض الناتج الداخلي الخام، وهذا ما تشير إليه مختلف الدراسات والبيانات الإحصائية، التي تبين أن الاستهلاك الكلي الجزائري قد انخفض بشكل كبير خاصة بعد ارتفاع البطالة ومستويات الأسعار المرفقة بتدني واضح في القدرات الشرائية.

الفرع الثاني: تأثير البطالة على الطلب الكلي

من الجدير أن ننوه من جديد إلى ما ذكرناه سابقا، بأن البطالة تعتبر خسارة وضياعا للطاقة الإنتاجية في نفس الوقت، ذلك لأن الاقتصاد لا يستفيد من فئة البطالين، خاصة المؤهلين من فئة الشباب الحامل للشهادات، وبغض النظر عن حجم التكاليف التي تصرفها الدولة عن التعليم، فان البطالة في الجزائر تنحصر على فئة المتعلّمين[62] كما سيأتي الحديث عنها في الفصل الأخير.

المطلب الثاني:على مستويات الأجور

فبمجرّد أن تتخلى الدولة على جزء من العمالة، تصبح هذه الأخيرة عالة على أسرها[63] وعلى الدولة نفسها بسبب دفعها لتكاليف التسريح، مما سيؤثر على دخل الفرد ودخل العائلة وادخارها وعلى الاستثمار ككل.

المطلب الثالث: على مستويات الادخار

فمتى طالت مدّة البطالة فإننا نستحضر قانون العرض والطلب لنقول أنه عندما يكون الطلب على العمل أكبر من عرضه فالنتيجة ستكون تدني الأجور خاصة في القطاع الخاص، وأمام عزم الحكومة على فتح أبواب الاستثمار خاصة أمام رأس المال الأجنبي، فهذا سيكون محفزّا لهم للاستثمار في الجزائر[64]، خاصة وأن اليد العاملة بمؤهلاتها

[62]-Le rapport sur le développement dans le monde2006 " équité et développement", Ed: BM 20-09-2005.
[63]- HENIN Pierre Yves, 1993, " la Persistance du chômage ", Ed: Economica, P: 21.
[64]- In le Quotidien d' Oran, "Mondialisation et développement en Afrique", du 03-09-02, N°: 2329, p: 05

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

وكفاءاتها تصبح سهلة المنال، بشكل آخر فإن تدني الأجور يعتبر بمثابة سلاح ذي حدين فبقدر ما يساهم في خلق مناصب الشغل، يساهم أيضا في انخفاض القدرات الشرائية واتساع دائرة المعاناة.

ونفس الشيء ينطبق على الدول المتقدمة فأمام حدّة المنافسة[65] وتكافئها على جميع المستويات سواء من حيث الجودة أو النوعية والسعر، فإن فرص الربح تتضاءل وتقل المداخل الأمر الذي يدفع ببعض المؤسسات إلى الاستثمار داخل الدول النامية من أجل استدراك معدل الأرباح وتسمى هذه العملية بإعادة انتشار الفروع الصناعية[66] وهي حلّ مسكّن لتلك المؤسسات الراغبة في محفزات تنافسية جديدة وسهلة، كما تسمح للبلد المستقبل من الاستفادة من عملية تحويل التكنولوجيات في نفس الوقت[67]، وإذا كانت هذه العملية إيجابية للدول النامية فإنها تبقى سلبية للدول المتطورة، ذلك لأن توفير أي منصب عمل في الدول المستقبلة يقابل بفقد منصب عمل داخل الدولة المتقدمة وهذا يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية ومن تم تفاقم الأزمة التي ما تلبث إلى أن تمتد لتأخذ أبعاد إضافية.

وهكذا فبمجرّد أن تجد هذه المؤسسات أسواق عمل متدنية الأجور فإنها تسرع بنقل فروعها أو وحداتها إلى دول المحيط لتجد دول المركز نفسها محاصرة بنسب بطالة بسبب التكاليف العالية لليد عاملة لهذه الدول، وبعد مضي فترة معتبرة من الوقت تقوم هذه المؤسسات بإعادة نقل هذه الأيدي العاملة ضعيفة الأجور إلى مركزها الأصلي مما ينجم عنه انخفاض الطلب على العمل الذي ينعكس سلبا على الإنتاج وعلى استمرارية المؤسسة في نشاطها الاقتصادي.[68]

الخلاصة:

بعد التطرق إلى التحليل النظري يمكننا أن نقول لو أن واحدة من العلاقات التجريبية قدّر لها أن تظهر قوية وثابتة لكان من الممكن أن توفر لنا من البيانات ما يوصلنا إلى الهدف المنشود، المتمثل في الاستخدام الكامل، غير أن كل المنحنيات التي قمنا بعرضها انطلاقا من منحنى "**بفريدج**" و "**فريدمان**" مرورا بمنحنى "**فيليبس**" لم تقدر

---

[65] -CHOSSUDOVSKY Michel, 2000," la mondialisation de la pauvreté ", Ed: ISBN, p: 72.

[66] -BENHABIB A, 2002, " Délocalisation et formation du secteur informel", in Revue "économie et management", N°: 1, Mars 2002, pp: 69-80.
ريسات جمال الدين، 2000، "العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية"، النشر: دار هومة، ص 46.

[68] -REICH Robert, 1997," l'Economie mondialisée", Ed: Dunod, pp: 157-169.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

على البقاء أمام تراكم البيانات الجديدة التي تجمعت مع الوقت بالرغم من أن انطلاقاتها كانت واعدة، كما أن الإخفاق لا يمنع من القول أن الاستفادة من المعطيات التي قدمتها هده المنحنيات قد ساهمت بشكل ايجابي في تقليص البطالة لكن السؤال الذي يجب أن نطرحه هو: هل يمكن القول أن التحليلات النظرية تمكن من القراءة الجيدة للبطالة من حيث أشكالها واتجاهاتها وتطوراتها؟ ثم حتى وإن قدمت هذه التجربة التاريخية بيانا جيدا عن الحقيقة فهل أن الاحتكام إلى النظرية الاقتصادية من شأنه إرضاء اقتناعات العاطلين عن العمل في ضرورة العمل؟.

الفصل الثاني

واقع التشغيل في الجزائر

EVALUATION VERSION
ePrint
REGISTERED VERSION
ADDS NO WATERMARK
visit
eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الفصل الثاني

واقع التشغيل في الجزائر

تمهيد:

كل الدراسات المهتمّة بالاقتصاد الجزائري، تثير إشكالية تواجد جزء من الفئة النشطة بين البطالة النسبية والعمل النسبي أي عدم تواجد هذه الفئة في حالة شغل كامل أو بطالة مطلقة والقاطع المشترك بينهما هو القطاع غير الرسمي، هذا القطاع الذي سنتطرّق إلى تحليله بعد عرض واقع التشغيل في بلادنا بإبراز السياسات التي جاءت بها الدولة لكبح البطالة وتخفيض نسبها. من أجل هذا فان كل المحللين المهتمين بسياسة الشغل يتطرقون في دراساتهم إلى تحديد نوع الشغل وكيفية خلقه بشكل يسهم في تحقيق التوافق بين السياسة الاقتصادية والاجتماعية وبين مختلف متغيرات الاقتصاد الوطني بما يعمد إلى ضمان استمرارية هذه الوظائف الموفّرة في النشاط حتى في ظل الظروف الحرجة، أي بمعنى اقتراح معادلة تتماشى والخطى الإستراتجية التي تعتمدها الدولة، هذه الإستراتجية التي سبق لها وأن فشلت بسبب تركّز جهودها نحو نظرة اجتماعية منحصرة على توفير مناصب شغل فقط دون مراعاة المؤشرات الاقتصادية كالتضخم وحجم الناتج الداخلي الخام...وهو ما يشكّل دحضا لمنطق الثنائية المبني على الازدواجية بين القطاع التقليدي/الحديث بمعنى عجز سياسة الدولة على التحكّم في ظروف اقتصادية مضطربة، عجز يجبرها على غض البصر أمام توجه خط المسار إلى ما ليس بقطاع دولة ولا بنظام ي مراقب محاولة للخروج من أزمة يتخبط فيها القطاع الرّسمي خاصة البطالة التي قاموس الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية، وعندما يعتنق النظام مجموع

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

سياسات للحدّ من مشاكل التشغيل وإنعاش الاقتصاد كالسياسة الليبرالية، الكينزية وغيرها من الاستراتجيات، إلا أنه كثيرا ما ينتهي به المطاف على حافة الفشل، لعجزه على وقف النزيف ليكون مجبرا على قبول أي حل حتى وإن كان منحصرا في القطاع غير الرسمي.

المبحث الأول : السياسات المنتهجة للتصدي لمشاكل الشغل

المطلب الأول : السياسة الليبرالية

دون الخوض في تحاليل لا تغني ولا تسهم في شيء نقول أنه يمكن إيجاز الإستراتجية الليبرالية الخاصة بالشغل في أحد النقاط التي تناولتها النظرية النيو-كلاسيكية المنادية بعدم تدخل الدولة في سوق العمل، ممّا يمكّن كل فرد من إيجاد عمل لوحده دون الحاجة إلى الدولة وهو الرأي الذي يبقي النظرية عاجزة عن البرهنة عليه، أي بمعنى أنها أحد نقاط الضعف في هذه النظرية ذلك لأن قيام الدولة بتحديد معدلات الأجور وبعض من المزايا الاجتماعية لا يأتي بأية فعالية بل وانه يتسبب في خلق مجموعة أنشطة خفية، وكأنها تشجع القطاع غير الرسمي بطريقة غير مباشرة.

المطلب الثاني : السياسة الكينزية

هناك مجموعة شروط يجب توفيرها حتى يكون لمضاعف الشغل الكينزي تأثيراته المرجوّة والتي من دونها تستبعد إمكانية نجاح هذا المضاعف خاصة في مجتمع يعرف تزايدا مستمر في التوجه نحو العمل غير الرسمي وميولا كبيرا نحو الاستهلاك وضعف في نسب الاستثمار القادرة على خلق الطلب المؤدي إلى توفير الزيادة اللازمة الموفّرة لمناصب العمل بشتى القطاعات الاقتصادية.فحتى وإن كانت المسألة بديهية، سهلة التحقيق داخل الدول المتقدمة لوفرة المورد المالي، أو الحجر الأساس في البناء الكينزي، فانه قد يصعب تحقيقها داخل دولة نامية مثل الجزائر بسبب مشاكل الشغل المتشعبة وارتباط المورد المالي بمصدر واحد، كذلك حاجة المسالة إلى التنسيق الكامل بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية مما يستدعي التحلي بسياسة النفس الطويل[69]، ومع ذلك فمن بين الأجهزة المعتمدة في الجزائر لتحقيق البعد الكينزي نذكر أجهزة: التنمية وترقية

[69] - DE CALAN Pierre, 1985, " Inacceptable Chômage", Ed: DUNOD, p : 210.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الاستثمار، الإدماج المهني للشباب وأيضا الشغل المأجور بمبادرة محلية وأجهزة وكالة التنمية الاجتماعية وغيرها من الأجهزة التي سنتطرّق إليها تفصيلا في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: استراتجيات وتجارب مواجهة البطالة

فقبل التطرق إلى تحليل الاستراتجيات المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية في مواجهة البطالة لا باس من التذكير بأغلب الاستراتجيات المنتهجة في بعض من دول أوروبا خاصة فرنسا، لنقول أنه معروف عن البطالة أنها أزمة عالمية متى حلّت فإنها تؤثر سلبا على مجرى الحياة الاقتصادية والاجتماعية مما يدفع بالدول إلى تبني جملة استراتجيات قصد تعزيز العمالة لخلق مناصب شغل جديدة بقدر يمَكن البطالين من الاستجابة لمتطلباتهم من خلال إخراجهم من فضاء التهميش، خاصّة تلك الفئة قليلة أو مفتقدة المهارة، وفي هذا الصدد يصرّح " **جاك سانتير**": "بأنّ مكافحة البطالة هي كفاح جماعي يجب أن يشارك فيه الجميع دون استثناء، لأن الإجابة على أسئلة المواطنين الخاصة بتحسين أوضاعهم المعيشية وإيجاد وظائف جدد تستوعب الملايين من القوى العاطلة"[70]، فمواجهة البطالة إذا؛ لا تكون إلا بتشجيع المبادرات المحلية[71]وفتح المجال أمام المنشئات المتوسطة وصغيرة الحجم، مع تسهيل عمليات تشغيل الشباب.

المطلب الأول: التجربة الفرنسية

هناك عدّة وجهات نظر تبنتها الحكومة الفرنسية لمواجهة البطالة، من بينها:

الفرع الأول: نظرة "لاروتورو - L'ARROUTUROU":[72]

تقضي بتخفيض الحجم الساعي للعمل من 40 إلى 35 ساعة/الأسبوع، باعتبار أن التقليل من ساعات العمل يمكن من توفير مناصب عمل جديدة وبالتالي توزيع العمل على فئة نشيطة إضافية، وهذا ما يتماشى مع مدّة العمل السنوي كما أن مبلغ الدفع لن ينخفض إلا بشكل بسيط بفضل العائد من انخفاض المساهمات الاجتماعية، من جهة أخرى نجد أن

صارم، 2000، "الأورو"، النشر: دار الفكر، ص 53.

[71] - PERETTI Jean Marie, 1999, "Gestion des ressources humaines", ED : ISBN, P: 67.

[72] - ANDRIEUX Marie Ange et Bernard Marais, op.cit, P : 83.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

وجهة نظر هذا الاقتصادي ترى في تخفيض مدّة العمل خطوة معتبرة قدما نحو اقتصاد نسبته15% من مدّة العمل، وهو تصوّر نظري قائم على ثلاثة مستويات:

القسم الأول: الأجور والتكاليف

- انخفاض متوسط مستوى الأجور بمعدل 5%؛
- تراجع نسبة المساهمة في التأمين على البطالة بنحو 8,8% من حجم المداخل.

القسم الثاني: الإنتاجية و العمل

- أرباح الإنتاجية ترتفع إلى 4%؛ استخدام ما نسبته 10% من المداخل الإضافية؛
- خلق أكثر من 1,5 مليون منصب شغل.

القسم الثالث: المالية العامة: فارتفاع حجم النفقات العامة بمقدار 23 مليون € في مقابل التأمين على البطالة ومساعدة المؤسسات ذات الدخل الضعيف...الخ يجعل النفقات العامة تربح 24 مليون € نتيجة انخفاض تكاليف البطالة، وبالرّغم من أن هذه الاقتراحات معقولة، غير أن التساؤل يبقى متعلّقا بدور الإنتاجية في هذا النموذج كون أن تخفيض وقت العمل يحقق زيادة في الإنتاجية بنسبة 4% وهذا ما يدخل في حكم معطيات اقتصادية قد يصعب التنبؤ بها داخل بيئة أشد تنافسا وتعقيدا، مما قد يؤثر بشكل أو بآخر على معدلات نموّ الإنتاجية. كما تجدر بنا الإشارة إلى القول أنّ هذه الاقتراحات لم تأخذ بعين الاعتبار إمكانيات المؤسسات وقدرتها على الإسهام في تقليل الوقت، أيضا أنها أهملت إمكانياتها في اقتناء التكنولوجيات الحديثة، من هذه الزاوية يرى خبراء الاقتصاد بأن إستراتيجية اللجوء إلى تخفيض مدّة العمل ليست خطوة خاطئة لاحتوائها على بعض الصواب، كما أنها ليست الأفضل لعدم خلوّها من المجازفات لإسهامها في الرفع من كلفة العمل غير المؤهل وتخفيضها من قدرات الإنتاج وتحميل المؤسسات ضرائب إضافية[73] و هو ما تحاول أغلب المؤسسات تجنبه، كما أن هذه النقطة بالذات قد تكون أحد أسباب الممارسة غير الرسمية كما سنرى في الفصل الثالث، أيضا أن تخفيض ساعات العمل قد لا يحقق الإنتاجية[74] المرغوب فيها، وعليه بدلا من التفكير في تخفيض ساعات العمل، لا يستبعد محللون آخرون إمكانية مشاركة العمل أو اقتسامه، بشكل يسمح للعمال استرجاع

[73] - ADRUS Patrick Paul, BERTRRAND Fabra, BRUNHES Colomb Bernard, FAVENNEC François MOINE Philippe," les 35h approche critique", ED : Economica, PP : 48- 49.
[74] - HUGONNIER Bernard, op.cit, PP : 63-65..

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

أنفاسهم من خلال الرّاحة كما أن مستوى معيشتهم يتحسّن، مما قد يمكّن المؤسسة من تعظيم إنتاجيتها ومثال عن ذلك نقول أنّه قبل اقتسام العمل كان العمال يعملون 8 ساعات/ اليوم لمدّة 5 أيام وهذا ما يتطلب مواصلات ويؤدي إلى الازدحام وانعدام الراحة اليومية أضف إلى ذلك متاعب السّوق خلال أيام الاستراحة عند كثير من الموظفين.

وبافتراض أن اقتسام العمل يكون بين فرقتين، فرقة تعمل من صباح يوم الاثنين إلى ظهيرة يوم الخميس وفرقة تبدأ عملها من عشية يوم الخميس إلى عشية يوم الأحد وهكذا فإن كل من الفرقتين سوف تعمل 3 أيام و 1/2 اليوم/ الأسبوع مما يستدعي القيام بـــ 8 تنقلات/ الأسبوع بدلا من 10 تنقلات كما أنهم سوف يربحون 3 أيَّام و1/2 اليوم راحة لقضاء حاجياتهم وللاستراحة كما أن التعب والقلق سوف يقلان كما أن الإنتاجية سوف ترتفع كما أنّا سنواجه بذلك مشاكل التغيّب والعطل المرَضِية وبهذا تتحقق مصالح كل من العمال وأرباب العمل والمجتمع ككل.

الفرع الثاني: نظرة" طادي - TADDEI ":

هي مقترحات تنطلق من معطيات الاقتصاد الكلي لتتبلور ثم تعود بنتائجها على الاقتصاد الجزئي، تهتم بتخفيض وقت العمل وبإعادة تنظيم العمل مقابل ثلاثة شروط:

- تخفيض التكاليف الجزئية للإنتاج؛
- المحافظة على الوضعية المالية العامة، و على مستويات القدرة الشرائية.

وبمجرد أن تتحقق هذه الشروط الثلاثة فإنه سيتمكن من خلق 200 ألف منصب عمل/السنة تحت ظل الاستخدام العقلاني والجيّد لوسائل الإنتاج، كما أن هذه العملية تساعد و تسهل الحصول على إنتاجية حسنة ومنافسة في ظروف جيّدة مما سيعود بالنفع على الإيرادات العامة خاصة النفقات المتعلقة بالبطالة والأسعار والناتج الداخلي الخام. بإيجاز نقول أن اقتراحات "**طادي**" محفّزة غير أنّها قد أهملت العلاقة ما بين الإنتاجية والعمل وخصوصيات المؤسسات والعامل.

الفرع الثالث: نظرة " روكارد - MICHEL ROCARD":

حتى تتم مواجهة البطالة يرى "**روكارد**"[75] أن المؤسسات مجبرة على تنظيم وقتها جيّد يضمن لها استخداما عقلانيا للموارد البشرية ومردودا عاليا إن هي أحسنت

[75]- LERAY Roger, 1991, "chômage de longue durée", ED : Economica, P :234.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

تسييره بإعادة استثماره ممّا سيمكنها حتما من توفير مناصب عمل، ولقد أثبتت الدراسات أن 1/2 رجال الأعمال الفرنسيين[76] المستجوبين حول الإجراءات المتخذة في مواجهتهم للبطالة، تمكنوا من ردع البطالة بحسن التسيير والاستخدام الأمثل لأوقات العمل الذي يصبح ممكنا من خلال إعادة النظر في طريقة توزيع المناصب وتنظيم أوقات العمل وطرق التربص والتكوين...الخ، أو من خلال تقسيم العمل والتخصص لما له من عائد على المؤسسة، ومتى تمكنت هذه الأخيرة من تحقيق التنسيق والانسجام ما بين هذه العوامل تحققت التنمية والاستمرارية وتم تكثيف النشاطات وتمكنت المؤسسة من فتح وحدات جديدة الأمر الذي يستلزم خلق مناصب جديدة وستزداد كثافة ما دامت المؤسسة تحقق أرباحا.[77]

الفرع الرابع: تحسين الإنتاجية

إلى حدّ الساعة لم تثبت الدراسات والتجارب على أن الزيادة في الإنتاجية تؤدي إلى الزيادة في مستويات البطالة كون أن التقدم التقني لا يخلق بطالة بالضرورة. فبالرّغم من أنه يقصي الوظائف ذات الإنتاجية والمداخل الضعيفة إلاّ أنه يخلق بالمقابل مناصب عمل ذات دخل وإنتاجية أكبر، بجودة ونوعية عالية، كما يساهم في تحسين الاستهلاك وزيادة الرغبات[78]ذلك أن الصناعة لا بديل لها عن الاستمرارية في التحسن والبحث عن الكيفية التي تمكنها من مضاعفة إنتاجيتها وحسب " **MAOTTI**' [79] فإن الزيادة في الإنتاجية يستدعي التقليل من حجم التكاليف (اليد عاملة- الصيانة...الخ) فهو يربط البطالة بحجم التكاليف ولا يربطها بالإنتاجية، ويضيف أن الاقتصاد الفرنسي لا يحقق أرباحًا عالية من الإنتاجية بقدر ما يصرف من مداخل ورواتب ضخمة، ذلك لأن الخلل لا يكمن إلا في كون أن الإنتاجية والأجور لا يتطوران بشكل طردي، كما يرى " **MAOTTI**' أن مجرّد إيقاف مسار الإنتاجية بالتدخل في معدّلات نموّها من شأنه توقيف مسار المنافسة وهذا ما يؤدي إلى البطالة، وبالتالي فإن الاستخدام الجيّد لرؤوس الأموال المستثمرة هو من يحدد معدلات النموّ في الإنتاجية.

---

[76]- MEADE James E, 1996, "Retour Au plein emploi ?", ED : Economica, P : 66.
[77]- MEADE James E, 1996, op.Cit, pp. 124. 132.
[78]- CAHUC Pierre et GRANIER Pierre, 1997, "la réduction du temps de travail", ED : Economica, P : 25
[79]- ANDRIEUX M A, Bernard M et DURAND R, op.Cit, P : 49.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

وتشير دراسة أخرى إلى أنه على الرغم من أن الإنتاجية المحققة في الولايات المتحدة [80] لم تكن أكبر من تلك المحققة في فرنسا إلا أنها استطاعت خلق 25 مليون منصب عمل مقابل 800 ألف منصب بفرنسا، الأمر الذي جعل كل من ألمانيا واليابان يهتمان بتعظيم أرباح الإنتاجية تماشيا مع الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، كل هذا يتعلق بزاوية من زوايا الدول المتقدمة في حين أن حقيقة الوضع مخالفة في الدول الأقل نموا[81]، بحيث أن فتح المجال أمام التكنولوجيات الحديثة يضر أكثر مما ينفع خاصّة من جانب التوظيف كون أن التكنولوجيات تتيح للمؤسسات فرصة إنتاج أحجام ضخمة بعمالة أقل و بتكاليف منخفضة، فيظهر إسهامها بشكل مباشر على الإنتاجية، و أول ما يبدأ به هو إقصاء الوظائف نظرا لانعدام ضوابط الهمل الصارمة التي تحدّ من إجراءات التسريح. عموما كلما أصبح الحاسوب ذكيًّا كلما أصبح قادرا على تعويض أكبر عدد من العمالة ففي الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تكنولوجية اليوم تعوّض 50 عاملا بعدما كانت تعوّض 20 عاملا سنة 1987 وتشير الإحصائيات على أن 40% من مناصب الشغل في البنوك سوف تندثر مع مطلع السنتين القادمتين، فلقد استطاع التقدم التقني من أن غزو كلا من ميادين البنوك والنقل والتوزيع والإدارة والصناعة و جلّ القطاعات الحيوية، ففي أمريكا دائما استطاعت التكنولوجية خلق 100 ألف منصب عمل وبالمقابل أقصت ضعف العدد من المناصب خلال العقد الأخير ومع التقدم يصبح العمل فكريا مما يعني مزيدا من البطالة خاصة مع الانفتاح تحت ظل العولمة، هذا عن الدول الرائدة و الوسيطة، أما بالنسبة للدول المتخلفة فان المعانات ستكون بقدر الانفتاح.

المطلب الثاني: التجربة الجزائرية

من خلال هذا المطلب وقبل التطرّق إلى تحليل التجربة الجزائرية المعتمدة في مواجهة البطالة نقول أنه حتى وإن كانت الاقتراحات والأفكار الداعية إلى تحسين الإنتاجية والتقليل من الحجم الساعي للعمل قد لقيت تجاوبا بدول أوروبا، خاصة الغربية منها، فان هذه الأخيرة قد لا تنجح بالدول النامية بسبب الممارسات غير الرسمية، أي أن م في تخفيض الحجم الساعي للعمل، أو حتى اقتسام منصب العمل قد يزيد من آفاق

[80] - BARRE Raymond et FONTANEL jaques, 1993, "principes de politique économique", ED : OPU.
[81] - DUMON Charies Henri, op.Cit, PP : 12-13.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

وفرص العمل بالقطاع غير الرسمي بحثا عن تحسين المستوى المعيشي، والمادي خاصة داخل دولة نامية مثل الجزائر التي يلعب فيها العنصر المادي الفيصل بين المعانات والرخاء، وهذا ما سنراه في الفصل الثالث، من أجل هذا لم نقترح مسألة تخفيض وقت العمل، كتقنية بحتة في مواجهة البطالة، واكتفينا بالتطرق إلى القطاع غير الرسمي كإستراتجية تكميلية للأجهزة المتبناة من قبل الدولة التي سبق لها وأن انتهجت تجارب محتشمة في مواجهة البطالة، كون أن تقنياتها لم تتمكن من الذوبان مع نكسات سوق العمل. وتداركا لمختلف التجارب الفاشلة وضعت مجموعة شروط في جملة أجهزة جديدة تجنبا للوقوع في نفس الأخطاء السابقة ومن بين هذه الشروط نجد:

- تحسين أداء وطرق سير سوق العمل من خلال تعديل طرق طلب العمل لتسهيل اندماج مكونات السوق ومعالجة الإقصاء السلبي فيه؛
- إدخال تعديلات على الإجراءات التي يتم من خلالها توظيف الشباب في القطاع الرسمي باعتماد برامج تكوين ذات مستوى فني جيّد من أجل التوظيف[82] مثلما هو الحال في الدول المتقدمة فكلّما كان مستوى التكوين عالٍ كلما تضاءلت إمكانية الاستغناء عن الموظفين، خاصة إذا كانت قوانين و تنظيمات العمل صارمة؛
- إعادة النظر في سياسة التعليم المنتهجة التي لا تزال بعيدة عن متطلبات سوق العمل، و حتى و إن كان هذا الشرط يمثل حتمية ضرورية فانه قد يتعارض شكلا و مضمونا مع إستراتجية الدولة وسياستها التعليمية، لنكتفي بالقول أن هذه الشروط قد توّفرت بشكل أو بآخر في جملة الاستراتجيات أو الأجهزة المنتهجة حديثا والتي اعتبرت نتائجها مرضية إلى حد ما، وهذا ما يمكن إبرازه من خلال المنهج التسلسلي التالي:

الفرع الأول: أجهزة تنمية و ترقية الاستثمار الموجهة لخلق مناصب الشغل

لقد كان لسياسة تحرير الأسعار المتبعة من طرف الدولة بداية التسعينات دورا حاسما في سنّ تشريعات و نصوص قانونية من شأنها ترك أكثر حرية ومرونة للمؤسسات في أنشطتها من حيث التوظيف بهدف تحقيق الإنعاش من خلال الاستثمار المساعد على إنشاء مؤسسات لمواجهة البطالة، وعليه تمّ اعتماد الأمر رقم 93-12 المؤرخ بتاريخ 1-1993 لمنح مجموعة مزايا للمستثمرين، ليشهر بذلك مولد وكالة دعم ومتابعة

82- LEREY Roger, 1991, "chômage de longue durée ", ED : Economica.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الاستثمارات **APSI**[83] و التي تتلخّص أبرز أفكارها في تهيئة الجوّ المناسب لفائدة المؤسسات والكل ّ يصبّ بطبيعة الحال في صالح الاستثمار، ومع أن الدولة أصرّت على تقديم كل المزايا الضرورية للوقوف بهذه الوكالة إلا أن النتائج المحققة من طرفها بقيت دون المستوى مقتصرة على بعض النشاطات حسب تحليل "الكناس" بسبب العراقيل البيروقراطية التي وقفت في وجه المستثمرين، وهذا ما كان سببا في تعجيل إمضاء المرسوم رقم01-03 المؤرخ في20-08-2001 من طرف رئيس الجمهورية الموجهة إلى تنمية الاستثمار دون التمييز بين رأس المال المحلي و الأجنبي مع منح بعض التحفيز كالإعفاءات الضريبي والجبائي خاصة على تكاليف الاتصال ورسوم المشتريات الموجّهة للإنتاج والضريبة على الدخل الإجمالي... مع تمديد مدّة الإعفاء التي قد تصل أحيانا إلى 5 سنوات متتالية وقد تمدّد إلى 10 سنوات حسب أهمية الاستثمار وإستراتجيته، أي بمعنى أنّ تولى اهتمامات كبيرة لتلك الاستثمارات الهادفة إلى ترقية المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وحتى يبلغ تطبيق هذه الإجراءات مساره الطبيعي بشكل نزيه بعيدا عن كل المزايدات وتلك المضايقات البيروقراطية تم إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار **ANDI**[84] بمقتضى الأمر التنفيذي رقم282-01 المتمم بتاريخ 24-09-2001 بهدف تعويض **APSI** وإعطاء نفس جديد للاستثمار ومن مهام الوكالة:

-الضمان الفعلي لترقية، تنمية ومتابعة الاستثمارات الأجنبية و المحلية، مع تسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات دون عراقيل من خلال شباك أوحد؛

-منح المزايا المتعلّقة بالاستثمار داخل إطار محدّد بالوكالة مع ضمان احترام المستثمرين للفترة المحدّدة للإعفاء؛

- تشكيل بنك معلومات جامع لكلّ فرص الاستثمار يقوم بخدمة المستثمرين من خلال التعرّف على إمكانية الربح وطبيعة الإجراءات المتخذة وتسهيل الاتصال بالسلطات العليا قصد التعجيل بالمشاريع الاستثمارية الكبرى والتخفيف من ثقل الإجراءات الإدارية...،

ومع ذلك فان ما يمكن قوله حول النتائج التي حققتها هذه الوكالة نحصره في مجموعة

---

[83]- **APSI** : Agence de Promotion et de Suivi de l'Investissement.

[84]- **ANDI** : Agence Nationale de Développement de l'Investissement.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

إحصاءات، ولكن قبل ذالك يتوجب علينا التطرّق إلى النتائج التي حققتها وكالة دعم ومتابعة الاستثمارات.

القسم الأول: تقييم وكالة دعم و ترقية الاستثمار

كون أن قانون النقد والقرض لم يسمح بتدفّق مهم للاستثمار الأجنبي المنتظر جاء قانون 1993 لتقديم حوافز مالية، جمركية وضمانات وتسهيلات للمستثمرين الأجانب، ومع بداية 1994 بدأت الشركات الأجنبية تتوافد على الجزائر خاصة خارج قطاع المحروقات وتبين النتائج المتوصل إليها من طرف هذه الوكالة أنّه تمّ تحقيق 58600 تصريح بالاستثمار أي ما مقداره 4482 مليار د.ج كتكلفة منتظر أن تحقق 1900 ألف منصب عمل بمعدل 33 منصب شغل في المشروع وهو احتمال نظري فقط مستبعد تحقيقه ميدانيا أي أنه يمثل تحليل أرقام و توقعات فقط، مما يعني أن إنشاء منصب عمل واحد يكلّف 2.32 مليون دينار حسب ما يشير إليه [**الجدول رقم (01)**].

الجدول رقم 01 يشير إلى تطور حجم المشاريع الاستثمارية المصرّح بها من 13-11-1993 إلى 31-12-2003

	عدد المشاريع	مناصب العمل	المبلغ المالي 109 د.ج	مناصب العمل لكل مشروع	التكلفة المتوسطة لكل مشروع
1994/1993	694	59606	114	86	164
1995	834	73818	219	89	263
1996	2075	127849	178	62	86
1997	4989	266761	438	53	88
1998	9144	388702	912	43	100
1999	12372	351986	685	28	55
2000	13105	336169	798	26	61
2001	5018	113983	279	23	56
2002	3109	96 545	369	31	119
*2003	7211	115739	490	16	68
التراكم من 1994-2003	58551	1931158	4482	33	77

المصدر: مصلحة التخطيط 2002، الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار إلى جانب المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي2003*

التفسير:

يستنتج من خلال هذا التطور الملحوظ للاستثمار خاصة خلال السنوات الأخيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري وتحسن بعض مؤشراته خاصة على مستوى الاقتصاد

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الكلي، فارتفع عدد المشاريع من60 مشروعا عام 1999 إلى100 مشروعا عام 2000، أي ما يمثل زيادة قدرها50% أي ما يوافق 25127 م د.ج، هذا التحسّن انعكس إيجابيا على سوق العمل بإسهامه في تحقيق زيادة قدرها 5739 منصب عمل، لا يتوقف الأمر عند هذا فحسب بل و أن الاستثمارات المنجزة خلال سنة2003 عرفت قفزة هي الأخرى خاصة من حيث عدد التصريحات التي تزايدت بنسبة 33% عمّ كانت عليه سنة 2002، وتشير المعطيات إلى أنه كان من الممكن تحقيق أكثر من ذلك لو لا تمركز نوايا الاستثمار الخاصة بأنشطة بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول بعض القطاعات الحيوية كالصناعة البترولية، المعدنية، الميكانيكية والكهرباء، الكيمياء والبلاستيك والمطاط وقطاع الصناعة الصيدلانية وقطاع السيارات، وهذا أمر غير مستعسر الفهم كون أن هذه الصناعات الإستراتجية هي الأقرب إلى الربح و الأكثر ضمانا مما يؤكد وفي كل مرّة استحواذ قطاع المحروقات من حيث مستويات الاستثمار بنسبة45% من إجمالي تكاليف الاستثمار، أما عندما يرتبط الأمر بقطاع النشاط فنقول أن قطاع النقل يأتي في المرتبة الأولى بنسب 60% من إجمالي المشاريع الاستثمارية، متبوعا بقطاع الصناعة والبناء والأشغال العامة ب17%-9% على التوالي وذلك ما يظهر من خلال الشكل النموذجي أدناه، ومن أهم خصائص هذه المشاريع الاستثمارية، تمركزها داخل المدن بمعدّل25%و انحصارها على القطاع الخاص بنسبة 99% حسب تقرير "الكناس" لسنة 2005، قطاع خاص يغلب عليه طابع المؤسسة الصغيرة والمتوسّطة، ذلك لأن عدد المؤسسات التي توظف أقل من 10 عاملين تبلغ نسبتها 59% أي ما مجموعه 4258 مؤسسة أما تلك المنحصر عدد موظفيها بين 10-25 أجير فتساوي نسبتها 40% أي ما يوافق 2922 من مجموع المشاريع المصرّح بها سنة 2003 والمساهمة في توظيف ما لا يقلّ عن 44% من مجموع مناصب العمل المقترحة، كل هذه النتائج تشير إلى أن توفير مناصب الشغل من خلال المؤسسات الصغيرة واقع أكيد، لقدرة هذه الأخيرة على التأقلم والتكيّف مع البيئة التي تنشط فيها وهذا ما سنتطرّق إلى معالجته في **القسم الأخير**.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الشكل النموذجي رقم 01يشير الى حصّة الشراكة وتوزيع قطاع النشاط الاقتصادي

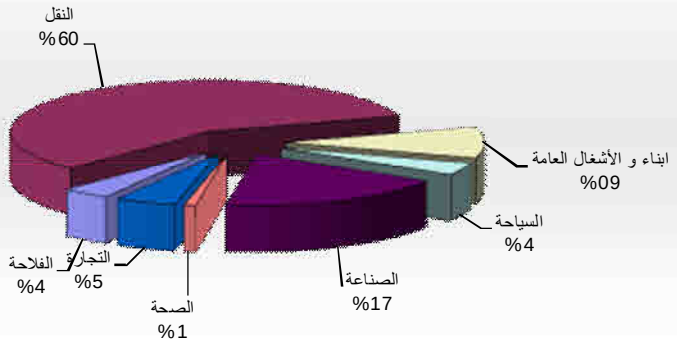

التفسير :

فمن البديهي أن إرادة الدولة من خلال إنشاء مبادرة **ANDI** ومجموعة من الهيئات الاستثمارية كالوزارة المنتدبة المكلّفة بترقية الاستثمار[85] إلى جانب اهتمامها ببعض قضايا الخصخصة، أيضا سعيها إلى تأسيس جهاز آخر مسمى بالمجلس الوطني للاستثمار **CNI** المتكوّن من أكثر من ثمان وزراء برئاسة رئيس الحكومة، التي تكون من اهتماماته التركيز على سنّ التشريعات الاستثمارية المتعلقة بتحديد مناطق التنمية، وطبيعة المزايا التي تمنح للمستثمرين حسب الأولوية إلى جانب المصادقة على المشاريع الاستثمارية المتفق عليها وغيرها من القرارات التحفيزية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر خير دليل على الرغبة الملحّة في القفز إلى أعلى مراتب خاصة بالدول الأكثر جلبا للاستثمار، ومع ذلك يبقى من الملاحظ أن كثرة الأجهزة تؤدي بل وأنها أدت فعلا إلى خلق نوع من التداخل في الصلاحيات الخاصة بمنح المزايا والمحفزات، أيضا أن هناك تداخل آخر في المهام بين المجلس الوطني[86] والوكالة الوطنية لدعم الاستثمار والتي تتشابك وتتشابه مهامها هي الأخرى مع مهام الوزارة المنتدبة المكلّفة بالاستثمار، لنقول مرّة أخرى أنه في بلد مثل الجزائر وبهذا القدر من الاهتمام بالاستثمار يمكن تحقيق أكبر من النتائج المحققة،

[85]- **MDPPI** : Ministère délégué auprès du Chef du Gouvernement chargé de la participation et de la promotion de l'investissement.

[86]-Normalement selon le CNUCED, c'est le CNI qui se prononce sur les avantages accordés ainsi que conventions d'établissement. Or dans le même texte, l'ANDI est apparemment également compéter octroyer les avantages liés à l'investissement. Cette absence de précision est source d'interprétations dive L'acte d'investir exige un seul centre de décision et une totale transparence.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

ولو فكّر في إماطة بعض العوائق التي تقف في وجه الاقتصاد الجزائري لكانت النتيجة أجلّ وأعظم من تلك التي يجري التخمين في تحقيقها ومن بين هذه العراقيل نذكر ما يلي:

القسم الثاني: عوائق الاستثمار في الجزائر

بالرغم من أن عددا كبيرا من الشركات الأجنبية سارعت للاستثمار بالجزائر بناء على قانون النقد والقرض سنة 1990 والاستثمار سنة 1993 بما يعطي انطباعا بأن الجزائر مقبلة على تحولات وتطورات اقتصادية كفيلة بتحقيق معدلات نمو إيجابية تسمح بتحسين الوضع المالي والاقتصادي، إلا أن حجم الشرخ بين ما كان منتظرا تحقيقه وبين ما أنجز فعلا جاء كبيرا بسبب جملة عوائق يمكن حصر أهمها في:

1- قبل قانون الاستثمار:

دراسة البنك العالمي سنة 1992 لموقف المستثمرين الأجانب إزاء تحرير النظام القانوني الذي يحكمهم من خلال قانون النقد والقرض لسنة 1990 كان موقفا منتظرا، ولم يكن سلبيا نظرا لمستوى نوايا الاستثمار الأجنبي المباشر المقدر بنحو 1,33 مليارا دولارا غير أن تردد المستثمرين أرتبط مباشرة بالمناخ القانوني والسياسي السائد في البلاد وتخوفهم من المناخ المالي المتعلق بشروط إعادة تحويل رؤوس الأموال، وإمكانية بنك الجزائر على الوفاء بضمان تحويل رؤوس الأموال الناتجة عن الأرباح المحققة من تصفية النشاط المنصوص عليه في قانون النقد والقرض وغيرها من المشاكل المالية التي جعلتهم حذرين حيان الأموال المستثمرة في الشركات المشتركة أو في الشركة الأجنبية، أيضا تغير وجهة النموذج الاقتصادي من الموجّه إلى اقتصاد السوق كان له تأثيره على الحساب الاقتصادي للشركات الأجنبية أيضا كثرة القوانين أعطت للمستثمرين حجة لتأجيل عملياتهم الاستثمارية التي تتطلب على الأقل، آفاقا مستقرة على المدى المتوسط.

2- في ظل قانون الاستثمار: فمن الصعب محاولة التقييم فيما إذا تم تحقيق الاستثمارات الأجنبية المصرح بها لدى وكالة ترقية، وتدعيم ومتابعة الاستثمارات ممّا يستوجب التطرق إلى عوائق الاستثمار المتمثلة في:

أ- العائق القانوني والإداري: فمن غير المعقول تحميل قانون 93-12 مسؤولية جلب ـار فإذا ما قورن بجملة القوانين السائدة على ضفة المتوسّط لا يمكن اعتباره لا

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

بالأفضل ولا الأسوأ [87]، وعلى ما يبدو فانّ أكثر ما يتذمر منه المستثمرون على اختلاف ألوان عملاتهم وتعدّد جنسياتهم مشكل البيروقراطية، المتسبّب الأول في نفور رؤوس الأموال من الجزائر، وفي هذا الصدد يقول السيد" **مبتول**":"كل عائق بيروقراطي مع عولمة الاقتصاد، يجعل رؤوس الأموال تهرب نحو مناطق أخرى أكثر ملائمة"، وعليه فان أول خطوة تبدأ برفع العوائق البيروقراطية[88] قبل النصوص القانونية فوجود نص قانوني جيّد ليس شرطا كافيا لجلب الاستثمار الأجنبي" [89]، ويقول خبير البورصة **بوكرامي**: "توقفوا عن وضع القوانين وتطبيق الموجودة سابقا" فالمستثمر يرى العائق المرتبط بالمحيط الإداري أول مؤشر لتقييم نوعية مناخ الاستثمار، والتأخر في تحقيقه يرفع من كلفة الاستثمار التي يكون توقعها أمرا صعبا وهذا ما يتنافى مع الفكر الكينزي ومساعي الدولة وترغب في تحقيقه.

ب- *عائق العقار*: ومن جملة المشاكل التي تبقى تعترضه:

- طول مدة ردّ الهيئات المكلّفة بتخصيص العقار بسبب تقديم نفس الملفات أمام هيئات ترقية الاستثمار، وهيئات تخصيص العقار ومرّة أخرى أمام مسيري العقار[90]وهكذا إلى أن يتم التخلي عن الاستثمار؛
- عدم توافق الأراضي المخصصة ونوعية النشاطات الاستثمارية، وككلّ مرّة فمنح هذه الأراضي يرجع للجنة تنشيط الاستثمارات، ويتمثل دورها في التنازل على أراضي الأملاك العامة للمستثمرين المعتمدين من قبل وكالة ترقية الاستثمارات التي تقدم لهم عقد إداري لا يعترف بمصداقيته من قبل البنوك التي ترفضه كضمان لمنح القروض.

ت- *العائق المالي*: فالمشكل الذي يواجهه المؤسسات لا يتوقّف على الحصول على العملة الصعبة بل وحتى المحلية والسبب في ذلك أن البنوك ترجعه إلى عدم قابلية المشاريع المقدمة للتمويل، مما يتسبّب في تأخير تحقيق الاستثمارات وارتفاع تكاليفها، هذا فضلا

---

[87] - Mouhand ISSAD, 1999, " l'Actualité du droit des investissements ", in Anneles de l'Institut Maghrébin des douanes et de la fiscalité " partenariat et investissement ", P : 03.

[88]- MEBTOUL Abderrahmane, 2002, "l'Algérie face aux défis de la mondialisation", Tome 1, ED : Ol 66-68.

[89]- Ibid, P : 04.

[90]- Document de stratégie 2002 – 2006 et programmes indicatif national 2002 – 2004 " partenaria méditerranéenne ", Algérie, FMI, P : 10.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

عن صعوبات التحويل وارتفاع تكاليف القروض ومركزية قرار بعض الإجراءات المصرفية ونقص المعلومات الكافية حول فرص التمويل المتاحة وغياب الشفافية.[91]

ث- *الاستقرار السياسي:* أزمة التسعينيات التي عرفتها بلادنا جعلت أهم هيئات ضمان الاستثمار خاصة الهيئة الفرنسية للتأمين على التجارة الخارجية " **الكوفاس**"[92] التي تقدّر أخطار الاستثمار وتمنح معدلات تفاوت الخطورة بين الدول صنفت الجزائر ضمن البلدان عالية الخطر هذا إلى جانب الدور السلبي الذي لعبه الإعلام المحلي والأجنبي الذي جعل المستثمر الأجنبي ينفر من الاستثمار في الجزائر.

ح- *صعوبات السوق الجزائرية:* فمكتب الاستثمارات العربية للاتصالات في تقريره السنوي أكّد أن السوق الجزائرية بالرغم من امتلاكها لقدرات كبيرة إلا أنها تتسم بعدّة سلبيات ومردّها المحيط الاقتصادي ومشاكله العديدة والبعيدة عن المعايير الدولية المعتمدة، وإلى جانب ضعف الإنتاجية الناتجة عن ضعف مستوى التشغيل يضاف معيار القدرة الشرائية الذي تقاس به السوق الجزائرية والتي تبقى متذبذبة التحسن[93]، ورغبة من الدولة في تدارك النقائص أدرجت جملة تعديلات مسّت أغلب المستويات كالسجلّ التجاري الذي نقصت عدد الأوراق المدرجة في ملفّه من 17 وثيقة إدارية إلى 06 وثائق حاليا[94]وغيرها من التسهيلات التي يبقى هدفها تحقيق الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى تبني جملة برامج اجتماعية لوقف زحف البطالة والتي تتمثل في:

الفرع الثاني: تشغيل و إدماج الشباب PEJ

بقرار من مجلس الوزارة المؤرخ في 1987/12/27 واستجابة لمشكلة البطالة والتكوين وتأهيل وإدراج الشباب البطال تم اعتماد برنامج تشغيل تقليلا لعمل الشباب في القطاع غير الرسمي، وهي مجموعة برامج ممولة من طرف الدولة من خلال رساميل دعم تشغيل الشباب[95]مع السعي في إدماجهم في النشاطات ذات المنفعة العامة والتي تشمل كل من قطاعي الفلاحة والري، وقطاعات أخرى وبهدف استيعاب الفئات الراسبة في الدراسة و تسهيل اندماجها في الحياة العملية يقوم هذا البرامج بتكوينهم كون أن أغلبيتهم

---

[91] - Ministère de la PME, "Recommandations des quatre ateliers assurés des deux journées d'études sur le développement et la promotion des PME ", Op.Cit ; P : 30.

[92] -**COFACE** : Compagnie Française d'Assurance sur le Commerce Extérieure.

[93] - ع نفسه.

[94]- In Liberté Economie, "Informel; une anarchie des décisions", du 16 au 22 mars 2005, N°: 2447, P : 08.

[95] - FAEJ : fonds d'aide à l'emploi des jeunes

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

منحصر على فئة طالبي العمل الجدد من عديمي الكفاءة، هذا دون إهمال التسرّب المدرسي الذي يمثل أحد مصادر القطاع غير الرسمي، عموما فحسب الديوان الوطني للإحصاء فان سنة 1989عرفت توفير 43520 منصب عمل، من بينها 11960 منصب عمل دائم والباقي مؤقت، وبهذا تمكن هذا الجهاز من تحقيق ما نسبته 74% من الأهداف المرجوّ تحقيقها ومن المهام الموكلة إليه[96] أما عندما يتعلق الأمر بالجزء الثاني من برنامج هذا الجهاز والمتعلق خاصة بتكوين فئة الشباب المتسرب من المدارس فلقد استفاد من هذا الجهاز ما مجموعه 217 ألف شاب سنة 1990.

القسم الأول: الطبيعة القانونية للبرنامج المهني للشباب

حسب نص القانون فالتعليمة رقم واحد المؤرخة في مايو 1990 فان الهدف يكمن في خلق هيئة مستقلة عن باقي الهياكل الإدارية، هيئة قادرة على التكفل بالمشاكل المهنية للشباب وذالك بتثبيتهم في مناصب مأجورة و تكوينهم تم تمكينهم من خلق أنشطة مختلفة عن طريق إنشاء مؤسسات مصغرة ذات طابع حرفي تقليدي.

القسم الثاني: الفئة المعنية بهذا الجهاز

- خريجي الجامعات والمراكز التكوينية؛ العمال المؤقتين؛
- الشباب طالبي العمل والمسجلين في الوكالات المحلية للتشغيل أو اللجان المحلية للانخراط المهني للشبابCUJ أو الجمعيات، كذلك العمال الذين كانوا محل ضغط في حجم العمالة و يملكون مؤهلات تتلاءم والنشاطات التعاونية أو المؤسسات الشبابية.

القسم الثالث: اختيار المشاريع للنشاط

حسب التعليمة الصادرة في 1990/10/17 فان مندوب الولاية لتشغيل الشباب يملك صلاحية واسعة في اختيار النشاطات، والمسرّح به أن تكون فكرة المشروع نابعة من الشباب أو الجمعيات، ومن بين أهم خصائص المشروع أن يبدي مقدرة واسعة من حيث الإسهام في الاندماج والانسجام مع النسيج الاقتصادي المحلي والجهوي، فالمرونة هنا مطلوبة حتى يكون إسهامه في تلبية الطلب الاستهلاكي والخدماتي وغيرها من الرغبات غير الملبات من قبل المؤسسات والهياكل الأخرى أمرا ممكنا.

رابع: الإجراءات المالية؛ صندوق المساعدة لتشغيل الشباب

[96] - ONS, Office National des Statistiques, 1989, "Situation de l'emploi" données statistiques, N°: 23, P : 2

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

من شأن هذا الصندوق مساعدة الشباب على الشغل بتسهيل عمليات الحصول على قروض بنكية مع التكفل بضمان عملية إرجاع هذه القروض بحلول آجال الاستحقاق حتى و لو فشلت المشاريع التي اعتمدها الشباب المستفيد من القروض البنكية، وحسب المرسوم رقم 89/130 المؤرخ في 21 مارس 1989 المعدل لكيفية عمل حساب صندوق المساعدة لتشغيل الشباب و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 90/144 المؤرخ في1990/05/22، فان نسبة مساهمة هذا الصندوق في تمويل المشاريع المعتمدة تصل إلى 30% كحد أقصى من حجم تكاليف المشروع، في حين أن النسبة المتبقية يحصّل عليها في شكل قروض بنكية هذا من جهة، و في شكل إسهام فردي لأصحاب المشاريع من جهة أخرى، على أن حصة هذه الأخيرة لا تتعدى عتبة 300 مليون سنتيم، بينما يبلغ مقدار المساعدة المالية التي يستفيدون منها و التي تأخذ شكل دعم مالي فإنها لا تتعدى 15 مليون سنتيم، وعليه فان تكلفة خلق منصب عمل مجبرة على أن لا تتعدى 50 مليون سنتيم، وعلى هذا الأساس فان صندوق المساعدة لتشغيل الشباب يتكفّل جزئيا أو كليا بما يلي:

- الرواتب للمناصب المفتوحة بمبادرة محلية؛
- المصاريف الإجمالية، الجزئية للتكوين حسب طبيعة التمهين الخاصة بكل مؤسسة...؛
- مصاريف الدراسة و متابعة المشاريع لخلق الأنشطة.

وحسب المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي فان جهاز الإدماج المهني للشباب لم يكن له غاية كمية واضحة بحيث أن الغاية كانت منحصرة في توفير منصب عمل دائم فقط دون مراعاة المقدرة المالية أو الدعم المالي السنوي الذي يمنحه هذا الصندوق.

القسم الخامس: محتوى برنامج 1989

و يعتمد على تطبيق خطة متكونة من مجموعة نقاط أساسية يمكن إيجاز أهمها في:

- إنعاش الاقتصاد الوطني باستغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة؛
- الاهتمام بالاستثمارات المنتجة لصالح الشباب العاطل في مجال دراسات التعمير، التركيب والهندسة المدنية...؛
- انتهاج سياسة فعالة في عملية منح القروض مما يسمح بتجديد المبادرات و استغلال اءات، من أجل هذا نجد أن هذا البرنامج يشتمل على محورين أساسيين، يتعلق ل بتوفير المناصب للشباب في حين أن الثاني يختص بوضع شريحة من الشباب

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

العاطل بمراكز التكوين قصد تهيئتهم للحياة العملية سواء تعلّق الأمر بأنشطة فردية أو إحداث مناصب شغل جديدة مدفوعة الأجر. وككلّ مرّة ففيما يخصّ تطبيق برامج إدماج الشباب في الحياة العملية تأتي مجموعة من العراقيل لتعيق مسار تنفيذ هذه الأجهزة، وهو ما أكّدته إحدى تقارير "الكناس" ومن بين مجموع النقائص التي أقرها هذا التقرير والتي حث على إلزامية تداركها ما يلي:

- نقص التنظيم خاصة على المستوى المحلي بسبب غياب أو انعدام البنية التنظيمية إلى جانب التنسيق والمتابعة؛
- أن الوظائف الموفّرة غير إنتاجية وتبقى مرهونة بالظروف كما أنها تبقى غير مؤهلة نسبة إلى الأجر الوطني الأدنى المضمون SNMG؛
- المركزية في نظام التسيير وتوزيع حصص رساميل مساعدة تشغيل الشباب.

الفرع الثالث: جهاز الإدماج المهني للشباب:

أصبح عمليا مع بداية التسعينات[97] بهدف تعويض برنامج تشغيل الشباب وتدارك نقائصه وتعديل أخطائه، ويتجلى دوره في خلق أنشطة من طرف الشباب أنفسهم ولحسابهم الخاص من حيث استغلال الوظائف المتاحة محليا وفي شتى القطاعات الاقتصادية من الفلاحة إلى البناء والأشغال العمومية مع تشجيع روح المبادرة والمقاولة لدى الشباب مع ضرورة مواجهة نسب البطالة التي بلغت معدلات لا تطاق في سنوات التسعينات وهي تمثل بطالة حيث بلغت نسبتها 29,5% سنة 1997 وهي في غالبيتها منحصرة على فئة الشباب الذين يقل متوسط عمرهم عن الثلاثين حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات لنفس السنة. على الأرجح فان هذا البرنامج يتضمن مختلف المنضمات من أجل مساعدة الشباب الباحث عن العمل من خلال إدماجه في:

- برامج تكوينية مختلفة الأشكال؛مناصب شغل لمدة معينة أو غير معينة؛ إنشاء أنشطة اقتصادية دائمة لحسابه الخاص؛ وعليه فان نجاح هذا الجهاز الذي يمثل عنصرا من عناصر السياسة الشاملة المساهمة في إنشاء مناصب الشغل والحد من البطالة يتطلب الالتزام بدعم كل الجهات المعنية على المستوى المحلي والوطني، وعليه نجد أن مامات هذا الجهاز منصبّة على كلّ من البطالين من كلى الجنسين، خرّيجي

[97]- In Liberté Economie, "Informel ; une anarchie des décisions", du 16 au 22 mars 2005 N°: 2447, P : 0

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الجامعات ومراكز التكوين، الشباب المشتغل في مناصب مؤقتة إضافة إلى الباحثين عن العمل...، لهذا نجد أن جهاز الإدماج المهني يتكفل بتوصيل الشباب ووضعهم في مناصب شغل مأجورة وأنشطة متعددة الأشكال ذات تخصصات تكوينية مختلفة مع إنشاء نشاطات للحساب الخاص بواسطة المؤسسات الصغيرة والتعاونيات الحرفية، ذلك لأن مسعاه منحصر على مساندة الشباب في تخطي العقبات والعراقيل التي تعيقهم في إنشاء وتأسيس مؤسساتهم وتعاونياتهم سواء من جانب تحصيل القروض البنكية والمحلات والأراضي وكافة التجهيزات أو باقي المسائل الإدارية.

القسم الأول: الشغل المأجور بمبادرة محليةESIL[98]

ويعرف أيضا بالتشغيل الموسمي من أجل المنفعة المحلية وهو أحد أنماط إدماج الشباب العاطل عن العمل ولكن بشكل مؤقت، خاصة هؤلاء الذين يقل متوسط أعمارهم عن 30 سنة ذوي المستوى المتوسط أو الحائزين على مهارة مهنية، والذين تشحّ فرص تمكنهم من إيجاد مناصب عمل في القطاع الرسمي بشكل يخدم مستوياتهم العلمية، وأبرز عنصر في هذا الجهاز متوقف على مبادرات الجماعات المحلّية ومساهمتها في توظيفهم بالإدارات والمؤسسات ومختلف الجمعيات، فالهدف الأسمى يكمن في ترقية الشغل لمدة تتراوح بين الثلاثة أشهر والسنة مقابل أجر تدفعه المندوبية من صندوق دعم تشغيل الشباب لفائدة هذه الهيئات المستخدمة مع امتصاص طلبات العمل المسجلة لدى الوكالة المحلية للشغل ومكاتب البلدية المخصصة لهذا الغرض بشكل يساعد على تحسين مستوى الحياة المعيشية لمثل هذه الفئة ويمكنهم من اكتساب خبرة مهنية ويعمل على رفع مؤهلاتهم مما يتيح لهم فرصة أكبر في الحصول على عمل، هذا إلى جانب الفترات التكوينية وبرامج التكوين قصيرة الأجل التي يحصلون عليها.

حسب وزارة العمل والحماية الاجتماعية[99] فانه في إطار *ESIL* فلقد استفاد قرابة 332 ألف شاب من وضيفة مؤقتة نصف سنوية في المتوسط بمختلف القطاعات الاقتصادية بين سنتي 1990-1994، خاصة بقطاع الإدارة المتمثل في التربية والتعليم أين وصلت نسبة اليد عاملة فيه إلى حدود 45% بينما بلغت 34,6% و2,7 % على

[98]- Ancrage juridique : instructions interministérielles MTSS-MF/N° :1 du 28/07/2001.

[99]- Arhab B.& Belattaf M, 2007, « Les dispositifs de lutte contre le chômage et d'insertion des jeune femmes au marché du travail : état des lieux et perspectives à Béjaïa », 3eme Rencontres Jeunes et soc Europe et Méditerranée, octobre, Marseille.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الترتيب في كل من قطاع البناء والأشغال العمومية والقطاع الفلاحي (الغابات)، فهذه العملية قد سمحت بتوفير 160 ألف منصب عمل دائم موزعة كالتالي بين السنوات التالية: 1990-1991 توفير 41385 منصب عمل، 1993 توفير40176، 1994 توفير 47105 منصب عمل ولقد استمرت الأوضاع على نفس الوتيرة إلى غاية أواخر التسعينات وبداية سنوات الألفية الجديدة أين مس هذا البرنامج بين 1995-2001 (164000) فرد وبفترات عمل متباينة ينما بلغ عدد الدائمون أنظر [**الجدول رقم (02)**] 72211 عامل ثم 68322عامل مابين 1998-1999 على الترتيب وهو يعني تراجعا بنسبة5,4% وسبب التراجع يكمن في تراجع حجم المساعدات المالية[100]، بهذا فان نسبة نمو الأفراد المستفيدين من هذه المبادرة تتأرجح مابين معدل 3% بل لا تكاد تتعدى هذه النسبة تماما حسب تقرير الكناس لسنة2001.

الجدول رقم 02 يشير إلى برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية ما بين1997-2003

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	*2003	المجموع
مناصب الشغل الدائمة الوحدة بالألف	86,1	72.2	68.3	55.1	74.7	72.7	70	499,1
الموارد المالية بملايير الدنانير	2,6	2,4	2,1	2,0	2,4	2,2	2,2	15,9

المصدر:2003MESN

الجدول رقم 03 يشير إلى تطور ميزانية الشغل المأجور بمبادرة محلية حسب قطاع النشاط الاقتصادي في الجزائر

	1998	1999	%
الفلاحة	9487	8842	-6,8
الصناعة	2498	1978	-20,8
البناء والأشغال العامة	38936	32142	-17,4
الخدمات	68852	75194	+9,2
الإدارة	33170	39409	+18,8
المجموع	152943	157565	+3,0

المصدر: MTPS

التفسير:

فحسب قطاع النشاط الاقتصادي فان قطاع الخدمات يسهم في توظيف قرابة نصف ما توفيره مناصب وهو ما يماثل معدل 47%، متبوعا بقطاع الإدارة بنسبة 25% والبناء

[100]- Rapport du Ministère du travail et de la protection sociale, 1995, "dispositif relatif au soutien de l' catégories sociales défavorisées", Alger.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

والأشغال العامة بـــ20%، وحسب "الكناس" فان برنامج *ESIL* يمثل أداة اندماج فعالة خاصة داخل المناطق المعزولة غير أن هذا الأخير عرف خلال السنوات القليلة الأخير بعض التطورات التي يمكن تلخيص أبرزها في:

- تزايدا في نسبة اليد عاملة المؤنثة الإجمالية بنحو 7% مابين 1997-2001 حيث انتقلت من 30% إلى 37,8% بالترتيب؛
- تراجعا في نسب التمويل من 2,6 مليار سنة 1997 إلى2,2 مليار سنة 2002.

القسم الثاني: الإدماج من خلال التكوين

يتعلّق الأمر بتكوين المقاولين أصحاب التعاونيات لمدّة نصف سنة داخل مراكز أو منشآت مختصّة بحيث أن محور التكوين يدور حول ظروف سير النشاط المستهدف، وقد استفاد من هذا البرنامج خلال سنة 1990-1994 ما مجموعه 18642 شاب وهو مجموع لا بأس به إذا قورن بالسنوات السابقة، ومن الناحية المالية فان الدعم الممنوح إلى جهاز الإدماج المهني للشباب للفترة الممتدة بين 1990-1994 بلغ 9641 ألف د.ج وهو ما يمثل نسبة لا تتعدى 0,12 من الناتج الداخلي الخام.

ما يمكن قوله حول البرنامج أنه قد ساهم في توظيف قرابة 500 ألف فرد بشكل دائم بين1997-2003 غير أن نسبة التثبيت بهذه النشاطات لا تتعدى متوسط 20% من مجموع المناصب المتاحة وحسب وزارة العمل ففي سنة 2002 تم خلق 151495 منصب عمل مؤقت جلها بقطاع الخدمات أي ما يوافق نسبة 45% من بينها 72761 منصب عمل دائم، وحسب تقرير الكناس[101] يستنتج من تقييم هذا الجهاز بعد تحقيق مسّ 10335 تعاونية أنشأت تحت إشراف جهاز الإدماج المهني للشباب ما يلي:

- توقّف بعض التعاونيات عن مزاولة أنشطتها بنسبة بلغت 24%ويعود السبب في ذلك حسب نتائج التحقيق إلى عدم قدرة بعض التعاونيات على تسديد مستحقات البنك؛
- نقص التنظيم وغياب التسيير وسوء التمركز داخل السوق يعجّل بخروج هذه التعاونيات من السوق خاصة بعد انقضاء فتراء الإعفاء الضريبي؛ فإذا كانت النتيجة تنتهي في أ[10]ب الحالات إلى الفشل بسبب انعدام الميزة التنافسية وعدم القدرة على الاستمرار

[101]- www.cnes.dz

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

داخل سوق جزائري لم ينفتح بعد بالمعنى الكامل على المنافسة الأجنبية، وبالتالي العودة إلى خانة الانطلاق والبطالة رغم المساعدات الممنوحة فإننا نقول أن الشغل المأجور بمبادرة محلية غير قادر على مواجهة البطالة كون أن أغلبية النشاطات الموفّرة غير إنتاجية وغير دائمة، كما أن الأجر الممنوح للمستفيدين ضعيف ولا يكفي لسدّ الحاجات، مما يفتح باب الممارسة غير الرسمية، فيبقى من لأفضل التوظيف المباشر والدائم للبطالين بدلا من إلهائهم بمجموعة أنشطة لا دور لها سوى الكبح المؤقت والنسبي للبطالة.

الفرع الرابع : أجهزة الوكالة الاجتماعية للتنمية

وفقا للمادة 126 من الأمر رقم 95-27 المؤرخ يوم 13-12-1995 المتضمن قانون المالية 1996، أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-231 ليوم 29-06-1996 مؤسسة ذات طابع مخصص تحت تسمية "وكالة التنمية الاجتماعية"**ADS**[102]، و من مهامها الترقية والانتقاء والتمويل الكلي أو الجزئي لكل ما يلي:

- كل مشروع أشغال أو خدمات ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية المؤكدة، المتضمنة لنسبة عالية من اليد عاملة التي تبادر بها الجماعات المحلية أو أية وحدة عمومية من شأنها ترقية الشغل؛ و تنمية المؤسسات المصغرة، ففي إطار عملها فان هذه الوكالة تبحث وتطلب كل الإعانات المالية، الهبات والتبرعات أيّ كان نوعها ومصدرها، سواء كان مصدرها داخلي أو خارجي، المهم الاستعانة بما يمكنها من تجسيد أهدافها، وفعلا فعند تأسيسها تمكنت هذه الوكالة من ممارسة أنشطتها عبر عدّة مراحل و على عدّة مستويات:

- الهيكلة؛ وتجسيد برامج المنحة الجزافية للتضامن، التعويض عن الأنشطة ذات المصلحة العامة وأشغال المنفعة العامة ذات اليد عاملة الكثيفة، وعقود ما قبل التشغيل، بالإضافة إلى التنمية الجماعية والقروض المصغرة؛

- البحث عن موارد جديدة[103]، كل هذه المراحل سنتطرّق إليها تبعا للترتيب التالي:

*القسم الأول: التعويض عن الأنشطة ذات المصلحة العامة**IAIG***

تقام المشاركة في الأنشطة ذات المنفعة العامة[104]على مبدأ الاستهداف الذاتي حيث أن الطالب هو الذي يلتمس بنفسه المشاركة في هذه النشاطات لدى المصالح المختصة

[102] - **ADS :** Agence de développement social

[103] - وزارة العمل، الحماية الاجتماعية و التكوين المهني، "دليل الإجراءات"، ديسمبر 1997، ص:06.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

للمجلس الشعبي البلدي، كما أن انتقاء هذه الأنشطة يستجيب قبل كل شيء لحاجيات وانشغالات الفئة المحرومة، فهذه الأنشطة تعتبر في حقيقتها أنشطة عادية سواء من حيث مدّة العمل أو الاستفادة من الضمان الاجتماعي، غير أن هذا البرنامج لا يتكفل إلا بفرد واحد من الأسرة عديمة الدخل، بحيث يتلقى هذا الأخير مقابل عمله عائدا شهريا يساوي 3000 د.ج أي ما يعادل ثلث الأجر الوطني الأدنى المضمون **SNMG** [105] كما أن هذا الأجر يدفع تبعا لعدد الأيام التي عمل فيها المستفيد، ومع ذلك و حتى وإن تحصّل على أجر كامل فان أقل ما يقال عنه أنه ضعيف ولا يكفي حتى لسدّ الحاجيات الأساسية، وهذا نفسه عامل آخر قد يسهم في فتح آفاق العمل غير الرسمي قصد تحسين الدخل.

فالعدد الإجمالي للمستفيدين من هذه الأنشطة كما يشير إليه **[الجدول رقم (04)]** تراجع بأكثر من النصف بين 1995-1997 بانتقاله من 283100 إلى 114 ألف تم إلى مجموع 136 ألف مستفيد سنة 2001، في حين أن قيمة المبالغ المنفقة بين 1997-2001 بلغت 22029239 ألف د.ج أي ما يوافق إنفاق 4406033160 د.ج في السنة.

الجدول رقم 04 يشير إلى تطور عدد المستفيدين من التعويض على الأنشطة ذات المنفعة العامة

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	المجموع
عدد المستفيدين	588200	283100	114000	129680	134000	130021	136000	1515101
عدد الو رشات	31500	17200	8500	-	-	-	-	-
المبالغ المنفقة بالدج بالألاف	-	-	3820325	4372840	4527794	4384334	4924000	22029239

Source: Année 1995 et 1996, données par CNES, Année 1997 -2000, Données par ADS/ Février 2002

التفسير:

إن البيانات التي يشير إليها الجدول تؤكد بأن هناك تراجع في عدد المستفيدين من التعويض عن الأنشطة ذات المصلحة العامة وحسب الكناس فان هذا التراجع يعود إلى

[104] - **IAIG :** Indemnité d'Activité d'Intérêt Général
[105] - **SNMG :** Salaire national minimum garanti

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

انخفاض عدد الورشات المفتوحة، أيضا انه إلى تطهير القوائم التي تسجل عدد كبير في حجم المستفيدين بسب الغموض في الأهداف في ظل ظروف انعدام المراقبة و المتابعة.

أما عن الشغل الدائم فلقد عرف شبه استقرار متزايد حسب [**الجدول رقم (05)**]، ومع ذالك تحاول الدولة الظفر بأكبر عدد ممكن من مناصب الشغل الدائمة بمضاعفة حجم المساعدات المالية حتى تحقق الاستقرار المرجوّ.

الجدول رقم 05 يشير إلى برنامج الأنشطة ذات المنفعة العامة
ما بين1997-2003 الوحدة بالألف

السنة	1997	1998	1999	200	2001	2002	*2003	المجموع
مناصب الشغل الدائمة الوحدة بالألف	124.9	134.6	136.3	132.3	132.4	166.1	180	1006,6
الموارد المالية بملايير الدنانير	4,7	4,7	4,5	4,7	5,2	7,1	11,3	42,2

المصدر: 2003MESN

التفسير:

حسب الكناس فان هذا البرنامج قد سمح في ظروف اقتصادية جدّ قاسية من تأخير أثار البطالة والفقر لشريحة معتبرة من أفراد المجتمع، كما مكّن الجماعات المحلية من التوصل إلى تغطية جزء من احتياجاتها ومع ذلك فيبقى كغيره من البرامج السابقة الذكر يعرف نقائص متفاوتة المستويات، ومن جملة هذه النقائص ما يلي:

- إقصاء شريحة من فئة الطبقة النشطة الممتلكة لسن العمل والمتراوح متوسط عمرها بين 16-17 من مزايا هذا البرنامج مما يمثل مخالفة لنصوص القوانين الهادفة إلى تمكين الفئة المتراوح متوسط عمرها بين 16-59 سنة من امتيازات وحوافز هذا البرنامج؛
- النقطة الثانية تتعلق بطبيعة الوظائف التي يوفرها هذا البرنامج والتي تعتبر في حقيقتها وظائف مؤقتة مرهونة بالزمن وبالميزانية التي تدعّم هذا البرنامج وبالتالي فان إمكانية اعتبار هذه الوظائف كوظائف حقيقية هي مسألة مستبعدة إذا أخذنا بعين الاعتبار تعريف البنك العالمي للشغل، عموما فان النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البرنامج يمكن تلخيصها في الشكل الهندسي رقم(02) الموجود أدناه:

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

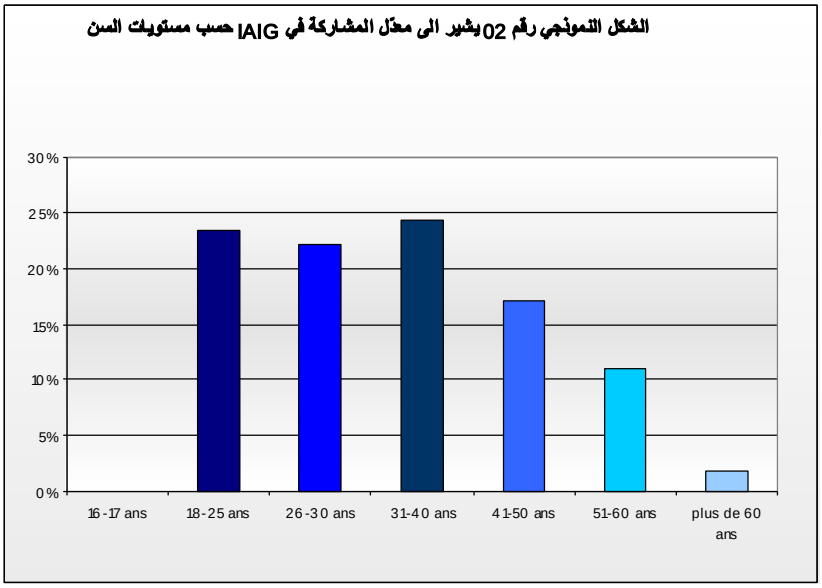

القسم الثاني: أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد عاملة ***TUP-HIMO*** [106]

تم الشروع في هذا الجهاز انطلاقا من سنة 1997[107]، أين تتوجه أشغاله إلى الشباب المقبل على العمل لأوّل مرّة الذين لا يملكون مستوى تعليمي عال، بحيث أن الهدف الأسمى يتجلى في إسناد الفئات المحرومة المتدنية من خلال تنفيذ عمليات تجريبية لأشغال ذات منفعة عامة قصد التقليص من النتائج السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، و يمكن تلخيص أبرز أهداف هذا الميكانيزم في النقاط التالية:

- الخلق السريع و الكثيف لمناصب العمل الظرفية المؤقتة؛
- تنفيذ الأشغال التي لها تأثيرات اقتصادية واجتماعية خاصة في المناطق المحرومة؛
- ترقية وترسيخ مبادئ المقاولة و العمل الفردي بتحفيز خلق المؤسسات المصغّرة، بينما يمكن تلخيص باقي أهداف هذا البرنامج فيما يلي:
- تنمية المنشآت العمومية ذات المنفعة المؤكدة التي لها تأثير اجتماعي و اقتصادي مباشر؛
- كثافة عالية من اليد عاملة، فهي محدّدة بنحو 60% من حجم التكلفة الإجمالية للمشروع؛
- معدل عال في نسبة المردودية الداخلية؛ و إمكانية توظيف اليد عاملة عديمة الكفاءة.

و لقد تم إنجاز هذه البرامج على مرحلتين، فالقسط الأكبر منها تم مباشرتها بداية 1997

---

[106] - **TUP-HIMO** : Travaux d'Utilité Publique à Haute Intensité de Main-d'œuvre

[107] -Convention cadre intersectoriel entre le ministère en charge du travail, le ministère en cha l'aménagement du territoire et le ministère de l'intérieur et des collectivités locales du 29/07/1996.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

إلى غاية 2000 بتمويل خارجي ساهم فيه البنك التنمية العالمية بما يعادل 4,13 مليار د.ج فكانت نسبة قطاع الأشغال العامة(الطرقات) من المبلغ تساوي 42,2% أما القطاع الفلاحي فبنسبة 30% بالنسبة لأجهزة الري الكبرى و24,3% لأجهزة الري الصغرى، أما النسبة المتبقية فتتعلّق بالجانب المدني، أنظر[**الجدول رقم (06)**]

الجدول رقم 06 يشير إلى برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد عاملة ما بين1997-2003 الوحدة بالألف

السنة	1997	1998	1999	200	2001	2002	*2003	المجموع
مناصب الشغل الدائمة الوحدة بالألف	30.1	34.6	44.8	30.5	28	30	30.5	228,5
الموارد المالية بملايير الدنانير	1,2	1,3	1,6	-	1,8	4,2	2,2	12,3

المصدر: MESN

التفسير :

حسب تصريحات وزارة العمل والحماية الاجتماعية فعدد المناصب الموفّرة خلال هذه الفترة قفز من 83842 سنة 1998 إلى 128641سنة 1999، ممّا سمح بتوفير 140000 منصب عمل سنة 2000 منها30 ألف منصب عمل دائم، بذلك قدّرت تكلفة توفير منصب عمل واحد بـــ99 ألف د.ج أي ما يمثل ما إجماله استهلاك 4,5 مليار د.ج أي ما يوافق نسبة 65% من مجموع غلاف مالي بلغ 6,94 مليار د.ج خلال المرحلة الأولى من انطلاق البرنامج، أما بالنسبة للمرحلة الثانية فلقد شرع فيها بداية سنة 2001 لتنتهي مع نهاية سنة 2004 وكانت تهدف بالدرجة الأولى إلى توفير أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل الدائمة وقد تم توفير ما متوسطه 22 ألف منصب عمل دائم في السنة وبغية إنجاح هذه العملية تم توفير غلاف مالي قدره 09 ملايير د.ج والتي منحت لوكالة التنمية الاجتماعية، وحسب تصريحات وزارة العمل فانه تمّ توفير 19226 منصب عمل دائم وحوالي 48000 منصب مؤقت عبر التراب الوطني، وكغيره من الأجهزة المعدّة لمواجهة البطالة فلقد اعترض مساره معوقات، كالمركزية في اتخاذ القرارات الأمر الذي ساهم في كبح و عرقلة مسار نموّ هذا الجهاز خاصة من حيث توفير عدد أكبر من مناصب العمل.

[108] - **CPE :** contrat de prés emploi.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

التكلّم عن هذا المشروع يجبرنا بالعودة إلى الحديث عن برامج الوكالة الوطنية للتشغيل **ANEM** التي أنشأت شهر سبتمبر بموجب المرسوم رقم 90 ومهمة هذه الهيئة تتمثل في تسجيل طلبات وعروض العمل بعد اضطلاعها على وضعية سوق العمل، وتتم هذه المهمة الأخيرة على أساس وضع نظام للمعلومات يساعد على حصر المعلومات بدقّة متناهية، ومن تمّ القيام بترتيب الملفات حسب الخبرة والمدّة، أو حسب سنة التخرّج والاختصاص على عملية عقود ما قبل التشغيل خاصة المتعلّق منها بخريجي الجامعات والتقنيين الساميين، وكما كان منتظرا فان جهاز ***CPE*** أصبح عمليا في السداسي الثاني من سنة 1998[109]وهو يختص بإدماج المتخرّجين طالبي العمل الجدد باقتراح مدّة تكوين تبلغ 12 شهرا مع إمكانية تمديد هذه المدّة إلى 06 أشهر إضافية إذا تعلّق الأمر بالعمل في المؤسسات والإدارات أو الجماعات المحلية على شرط أن يكون متوسط عمر الفئة الراغبة في الحصول على عقود ما قبل التشغيل منحصرا بين 19 و35 سنة وهو نفسه ما هو موجّه إلى الفئة العاملة التي سبق لها و أن عملت في إطار العمل المؤقت المأجور بمبادرة محلية أو في برامج النشاطات ذات المنفعة العامة ومدّة عقد هذا التشغيل هي سنة، أما عندما يتعلّق الأمر بالأجر فان الهيئة المستخدمة تساهم في تسديد 20% من إجمالي الأجر المدفوع لحامل الشهادة الجامعية أي ما يعادل قيمة 8000 د.ج و6000 د.ج للتقنيين الساميين، وفي حالة تجديد مدّة التكوين كما سبقت إليه الإشارة فان صاحب العمل هو الذي يتكفّل بدفع 80% من مستحقات العامل، كما أن هذا البرنامج يتكفّل بتغطية جزء من التكاليف الاجتماعية على أن لا تتعدى هذه الأخيرة سقف 15,5% وبهذا يكون هذا الممرّ الحتمي قد شارك ولو بشيء طفيف في تسهيل عملية إدراج البطالين في الحياة العملية خاصة بعد تحصّلهم على التجربة المهنية والمهارة الكافية التي يرغب فيها سوق العمل تماشيا مع مؤهلاتهم وخصوصيات تكوينهم، كما يكون قد ساهم في تحسين ظروف ومستوى الشغل داخل المنشأة أو المؤسسة نفسها، وحسب تصريحات وزارة العمل والحماية الاجتماعية فخلال السداسي الثاني من تاريخ البدء في هذا الجهاز تمّ التوصل إلى تشغيل 7025 فرد وسرعان ما تضاعف هذا العدد بثلاثة مرّات سنة 1999 ليصل عدد ب الموفّرة إلى حوالي 21000 وحسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء فان

[109]- Décret exécutif N°: 98-402 du 02/12/1998 –Circulaire MTPS/N°: 08 du 20/06/1998.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

إجمالي الذين استفادوا من برنامج عقود ما قبل التشغيل بين 2004 و2005 قارب 100 ألف فرد إضافة إلى تلقي 31676 طلب للاستفادة من المزايا التي يقدّمها هذا البرنامج[110] ، وحسب وكالة دعم تشغيل الشباب فان أغلب الشباب تم تشغيلهم و نسب كبرى على مستوى الإدارات العامة التي تأتي في المرتبة الأولى من نسب إدراج الشباب تم تليها المؤسسات الاقتصادية الخاصة، كما يشير إليه [**الجدول رقم (07)**]،

الجدول رقم 07 يشير إلى برنامج عقود ما قبل التشغيل
ما بين1998-2003 الوحدة بالألف

السنة	1998	1999	2000	2001	2002	*2003	المجموع
مناصب الشغل الدائمة الوحدة بالألف	6.2	14.6	11.5	6.6	4.7	4.8	**48,4**
الموارد المالية بملايير الدنانير	0,25	1,1	0,7	0,9	0,5	0,5	**3,95**

المصدر: 2003MESN

التفسير :

على ما يبدو من خلال الجدول أعلاه فبين سنة 1998 و2001 تمّ توفير 39297 منصب عمل ساهمت آن ذاك الإدارة في توظيف ما نسبته 54,03% من إجمالي مناصب العمل غير أن نسبة مناصب العمل الدائمة لم تتعدى في أحسن الظروف 15% تبعا للميزانية المالية أي التمويل الذي يتم من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب **FNSEJ**أين وصلت مبلغ التمويل إلى حوالي 2,96 مليار د.ج مابين 1998-2001 حيث أن نسبة استهلاك هذا المبلغ لم تتعدى 64% أي ما يوافق 1,88 مليار د.ج.
فمنذ إصدار هذا الإجراء والى غاية 31-12-2001 سجلت الوكالات المحلية للشغل حوالي 143695 طلب حسب ما يظهره [**الجدول رقم (08)**].

الجدول رقم08 يشير إلى تطور عدد المسجلين في برنامج عقود ما قبل التشغيل(السداسي 2 -1998 -ديسمبر2001):

السنة	السداسي الثاني 1998	1999	2000	2001	المجموع
عدد المسجلين	54228	25606	32323	40538	**143695**
النسبة	31,5	17,8	22,5	28.2	**100**

المصدر: MESN/ فبراير2002

التفسير :

[110] - **Plusieurs dispositifs de soutien à l'emploi,** Les jeunes contre mauvaise fortune…, EL Watan Econc du 16 au 22 janvier 2006, P : 04, N° 41,suppeco@el watan.com .

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

على الرّغم من أن برنامج عقود ما قبل التشغيل قد ساهم في إضفاء حركية في التشغيل والإدماج المهني للشباب المتخرّج من الجامعات، إلا أنّه كغيره من الأجهزة المقترحة لم يخلو من النقائص حسب تقديرات الكناس لسنة 2002 المتعلّقة خاصة بـــ:

- خلال فترة الانتكاسات الاقتصادية وطول مدّة انتظار الشباب المتخرّج من الجامعات ورغباتهم الملحّة في التحصّل على وظيفة يمنحها إياهم برنامج عقود ما قبل التشغيل فإنهم لا يجدون أمامهم سوى القطاع الإداري الذي يساهم في امتصاص أكثر من نصف الفئة الشبابية مما قد يحدّ من كثافة التجربة التي يتحمّس لها الشاب؛
- برامج عقود ما قبل التشغيل تتوقف بدرجة كبيرة على مقدار الميزانية الممنوحة التي غالبا ما تكون غير كافية لتكملة الطموحات التي تم الشروع فيها والتي و إن قلّت فإنها ستكون مستمرّة مادامت البطالة كائنة و الدولة مستمرّة في مواجهتها الاجتماعي؛
- بعض التخصصات الجامعية غير مطلوبة في سوق العمل، مما يصعّب من مهمّة الحصول على عقد ما قبل التشغيل، فيفتح باب اللجوء إلى المعارف، فتكون الدولة مجبرة على تغيير نظام التحصيل الجامعي لتجعله أكثر تكيّفا مع متطلبات سوق العمل؛

عائق آخر يرتبط بعدم توافق الوظائف التي يمنحها عقد ما قبل التشغيل مع اختصاصات وشهادات الشباب المتخرّج من الجامعات رغم التعليمات التي تأكد حتمية قيام المكلّف بوضع الشباب داخل اختصاصات تتماشى ومؤهلاتهم، وهو ما يشكل أحد أشكال التضارب مع طموحات الشباب وإستراتجية هذا البرنامج.

أحد أنواع النقائص التي ينفرد بها هذا البرنامج يخص هؤلاء الشباب الذين سبق لهم وأن استفادوا من خدمات هذا البرنامج ويتعلّق الأمر بعدم ديمومة الوظائف الممنوحة فهي تقدّر بنسبة 11% بالنسب لقطاع الإدارة و6,5% بقطاع الجماعات المحلية وأن ما يتعدى نسبته 90% من الشباب الذي انتهت مدّة عقد عمله يعاود التسجيل للطلب على العمل على مستوى الوكالة الوطنية للتشغيل، وأمام البطالة وتزايد ضغط حالات عدم الاستقرار تبدأ أعراض البدء بالعمل في القطاع غير الرسمي تتشكل وهو أول خطوة نحو تأكيد فرضية فشل المواجهة الأمامية للبطالة التي تصبح خطواتها كاملة وأكيدة مع فشل التجربة المكتسبة ل برامج عقود ما قبل التشغيل، وهذا نفسه ما يجبر الدولة على التفكير الجدّي في لأنظمة المقترحة لمواجهة البطالة ومن تمّ إزالة الحواجز ومراجعة طريقة عمل

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

القطاع غير الرسمي، وفي سنة 2008 أقدمت الحكومة على مراجعة أجهزتها المتمثلة في ESIL و CPE مستنتجة أن الجهازين لا يكفيان بالغرض، فبمعدّل توظيف لا يتجاوز12% فانه لا يمكنان الشباب من الحصول على مناصب عمل مستقرّة إلى غير ذلك من السلبيات التي سبق وأن تطرّقنا إليها فتم الشروع في استبدالهما بجهاز DAIP [111] الهادف إلى تنمية التكوين وهو يستهدف ثلاث أنماط من العقود: عقود إدماج أصحاب الشهادات CID[112] وهو خليفة CPE، يهتم بحاملي الشهادات الجامعية وكذا التقنيين وتقدّر فترة العمل بسنة واحدة في القطاع الخاص ومتجدّدة حسب الطلب والاحتياج في القطاع العام، أما النمط الثاني فيتمثل في CIP[113] بديلا عن ESIL للتكفل بفئة الشباب الأقل كفاءة وعند انتهاء عقد العمل يتم تثبيت الفرد المستفيد من هذا الجهاز، أما الجهاز الثالث فهو CFI[114] يدرج في برنامجه فئات الشباب ما دون 35 سنة ونفسه نفس جهاز CID فهو مفتوح للقطاعين العام والخاص لفترة زمنية محدودة تقدر بالسنة ويغطي هذا البرنامج كل أوجه النشاط، فبين ما هو متاح وبين تطلعات الحكومة فلقد استطاعت هذه الأخيرة توفير ما مجموعه 400000 منصب شغل سنة 2009 مما سمح بتراجع المعدّل العام للبطالة إلى 10.3% إلا أن بطالة الشباب ما دون 30 واصلت زحفها لتبلغ نسبة 70% وتلتحق بالقطاع غير الرسمي، وهو ما يشكل أحد مفارقات الاقتصاد الجزائري كون أن سوق العمالة يرغب في النوعية والنظام التعليمي يوفر الكمية مما يشكل شرخا كبيرا بين المستويين فالنتيجة تكون منحصرة بين الممارسة الرسمية وغير الرسمية في شكل جسر يربط بين كفاءة القطاعين[115] إذا أحسن الاستغلال.

القسم الرابع: التنمية الجماعيةDC: هدفها الأساسي تحسين الظروف المعيشية للجماعات، مما يجعلها تساهم في شتى مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المعدّة خصّيصا لتلبية الحاجيات الأساسية لهذه الجماعات متّبعة في ذلك المسار التالي:

---

[111] - **DAIP :** Dispositif d'aide à l'insertion professionnelle.
[112] - **CID :**Contrat d'insertion des diplômés.
[113] - **CIP :** Contrat d'insertion professionnelle.
[114] - **CFI :**Contrat de formation et d'insertion.
[115] - Alleki N, 2009, The Social Recognition of Skills Stem from Informality: Towards Formalising Informal Labour!, The 3rd development conference of the GRES « Sustainable Development : W at Stake for the South ? »,June, Bordeaux.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

- تحديد الحاجيات وضبط الأولويات مع تعيين المشاريع والتأكيد على إلزامية المساهمة الحتمية للمستفيدين في عمليات متابعة الإنجاز واستلام واستغلال المشاريع، مع ضرورة مساهمة هؤلاء الأفراد عينا أو نقدا في المشروع بغية إثبات وتأكيد اهتماماتهم بالمشروع؛

- طبيعة المشاريع الخاصة بهذا البرنامج ذات حجم مصغّر وتقنية بسيطة وتعتمد بدرجة كبيرة على اليد عاملة ذات التقنية العالية الكفيلة بخلق مناصب شغل إضافية لفئة البطالين خاصة في أوساط النساء داخل المناطق الأكثر حرمانا وتضررا.

بعض هذا العرض الوجيز نقول أن تنفيذ هذا البرنامج قد مرّ بمرحلتين، انحصرت الأولى بين 1998-2000 أين تمّ وضع 116مشروع تحت حيّز التنفيذ، في حين أن المرحلة الثانية انطلقت في شهر جويلية 2001 ولقد تكفّلت أكثر من 33 ولاية بتحقيق نجاح هذا البرنامج غير أن النتائج المحقّقة جاءت عكس ما كان يتوقّع تحقيقه أمام ضخامة الميزانية المخصّصة كما يبينه [**الجدول رقم (09)**]؛

الجدول رقم 09 يشير إلى تطور برنامج التنمية الجماعية المبلغ بالد.ج

	عدد المشاريع	مبلغ البرنامج			كلفة المشروع	المناصب المنشأة	كلفة مناصب الشغل
		حصّةADS	حصّة المستفيدين	المجموع			
المرحلة 1	116	174946585	28057887	203004472	1750039	790	256968
المرحلة2	91	285225000	88775000	374000000	4109890	2600	143846
المجموع	207	460171585	116832887	557004472	2787461	3390	164308

SOURCE: ADS -Février 2002

القسم الخامس: القروض المصغّرة

شكل آخر من أشكال البرامج الاجتماعية التي أنشأت سنة 1999 [116] برأس مال يساوي 4 مليار دينار بهدف مواجهة البطالة، فهو يختصّ بمنح سلفيات صغيرة الحجم لكل الأفراد الذين يتعدى سنّهم 18 سنة بما في ذلك الإناث وربّات البيوت وكل من يرغب في خلق نشاط، ويبقى غير قادر على تمويله، ومن مساعي هذا النشاط، تنمية وترقية عمليات التوفير الذاتي لمناصب الشغل من خلال منح قروض مصغرة تتراوح قيمتها بين 50 ألف و 350 ألف د.ج على أن يوفّر طالب القرض ما نسبته 10% من حصة القرض المطلوب ومن حرّ ماله مع الالتزام بتسديد ما معدّله 1% كفوائد بنكية في حين أن الباقي تلتزم

[116]-Circulaire :N°01 du 22/07/99 du M.T.P.S.F.P.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الخزينة بتسديده، وكلّ هذه الترتيبات تبقى من اختصاص وكالة التنمية الاجتماعية ADS بالتنسيق مع مجموعة من الهياكل الأخرى كالوكالة الوطنية للشغل ANEM [117] وتفويضية تشغيل الشباب DEJ، ومديرية الشؤون الاجتماعية DAS [118] وبعض الأجهزة الأخرى كالبنوك و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC [119]، فالوكالة الوطنية للشغل تتكفّل بتوجيه الأفراد نحو تفويضية تشغيل الشباب التي تتكفّل بدورها باستقبال ودراسة الملفات وترتيبها غير أنّ دورها يأخذ شكل وساطة بين الأفراد ووكالة التنمية الاجتماعية وتنتهي هذه الوساطة بمجرّد أن يتمّ التحصيل على وثيقة المطابقة، أما عن مساهمة مديرية الشؤون الاجتماعية فتبقى متمثلة في التعرّف على طبيعة الأنشطة والمشاريع التي تتماشى وصيغة القروض المصغرة على قدر مشاركة البنك في منح هذه القروض، بينما يبقى دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة متوقف على تسيير رؤوس الأموال وضمان المخاطر الناجمة من القروض المصغّرة، وهذا ما يمكن استنتاجه من التسمية التي ينفرد بها.

ما يمكن استنتاجه بعد تقييم أداء هذا البرنامج وبعد قراءة معطيات الكناس ما يلي:

- افتتان وشغف كبير للشباب بهذا المشروع الأمر الذي دفع بهم إلى طلب القروض المصغرة سعيا وراء إمكانية خلق مشاريعهم الخاصة، غير أن الاستجابة لم تكن على قدر أهل العزم، ذلك لأن البنك الوطني الجزائري والى غاية نهاية سنة 2001 لم يوافق إلا على 5850 مشروع من بين 13550 مشروع وهو ما يساوي غلاف مالي يعادل 1011272 ألف د.ج أي ما يوافق تكلفة 173 ألف د.ج لكل مشروع تمت الموافقة على تمويله، وهو مبلغ ضئيل جدّا لا يكفي حتى على تغطية تكاليف البدء في المشروع؛

- نقص وغياب في عدد المنشئات المتكفلة بترقية القروض المصغرة المصحوبة بالانعدام الشبه التام لأداء أصحاب المشاريع.

الفرع الخامس: أجهزة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

لقد تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم رقم 94/11 المؤرخ في 26 مايو 1994 ووضع قانونه الأساسي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94/188، أين تم تحديد مدّة التكفّل بتعويض التأمين عن البطالة وكيفية حساب ذلك تمّت بموجب المرسوم التنفيذي رقم

[117]- Agence national de l'emploi.
[118]- Direction des affaires sociales.
[119] -Caisse nationale d'assurance chômage.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

94/189 المؤرخ في 06 جوان 1994، وبالإضافة إلى ما يقدمه من تعويضات متمثلة في التأمين على البطالة لمدّة تصل إلى 23 شهر[120] لفائدة العمّال المسرّحين ومساعدات مالية للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم المتضررة من برنامج التعديل الهيكلي بشرط استيفائها على جملة شروط تمكنها من الاستفادة من هده المساعدات، وهذا بمساندة الصندوق العام لضمان الاستثمارات وعدد من البنوك، بشكل مختصر وفي إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها فان مهام الصندوق الوطني تنحصر في:

- ضمان استمرارية بطاقة المنخرطين، مع ضمان تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل التأمين على البطالة، غير أن هذا الجهاز يبقى غير فعّال في كبح الآثار السلبية النّاجمة عن التسريح كما يشير إليه [الجدول رقم 10] بحيث أن الفرق بين عدد الملفات المودعة وبين تلك المستوفية لكامل حقوقها يبقى واضحا و لا يحتاج إلى تفسير؛

الجدول رقم 10 يشير إلى تطور المستفيدين من برنامج التأمين/البطالة من 1996 إلى 31-09-2003

وضعية الملفات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	نهاية سبتمبر 2003
الملفات المودعة	38045	108696	188007	192558	195279	196783	198379	199108
الملفات المقبولة	36108	92151	164630	179127	183384	184311	186456	187619
الملفات القابلة للدفع	22767	76385	154286	173360	178008	180154	183085	183894
الملفات التي استنفذت حقوقها	6868	21845	42761	81139	126173	155102	169124	171825

المصدر: CNAC

- تسيير الأداء المقدم بعنوان الخطر الذي يغطيه إلى جانب المشاركة في تقديم المساعدة والدعم من خلال الاتصال بالمصالح العمومية القادرة على إعادة إدراج البطالين المستفيدين من أداء التأمين على البطالة في الحياة العملية؛

- أنه يساهم في تطوير إحداث أعمال لفائدة البطالين الذين يتكفّل بهم من خلال الاتصال بالمؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل، وذلك بتمويل جزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل والأجور، و تشخيص مجالات التشغيل ومكانه.

القسم الأول: سياسة إعادة إدماج المؤمّنين

[120]- CNAC ACTION, 2001, lettre du directeur général, MEHREZ Ait Belkacem.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

في نفس الوقت الذي يبقى النظام الإنتاجي الوطني عاجزا على إعادة إدماج هؤلاء العمال في سوق العمل مما يؤثر على مستويات معيشتهم، يتكفّل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالمستفيدين بأداء التأمين بغية إعادة إدماجهم في الحياة العملية، حيث أن المشرّع الجزائري وبغية الحفاظ على الشغل شرّع المادة 27 من المرسوم التشريعي رقم 09/94 بأن تدعم الإدارات المحلية المختصة المتمثلة في كل من صناديق CNAC، ALEM وغيرها من الجهود الرامية إلى توظيف الأجراء المنخرطين في تنظيم ورشات العمل، مع سنّ جملة آليات لمساندة المؤسسات المتأزمة AED [121]، كما أن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة قد لجأ إلى توقيع اتفاقية مشتركة مع كتابة الدولة للتكوين المهني لصالح عمّال قطاع البناء قصد إعادة تكوينهم في مراكز متخصّصة قصد ترقية العمل من خلال فتح مراكز مساعدة على إنشاء الأعمال المستقلة عن طريق تقديم معونات يدفعها مركز المساعدة على العمل المستقل CATI [122] ومراكز البحث عن العمل CRE و DPIJ كلها مبادرات للإدماج في إطار ESIL والذي يبقى مجرّد إدماج مؤقت للشباب.

فمناصب العمل الممنوحة من قبل المؤسسات المحلية كانت بتدعيم من الدولة تحت بند اسمه FAEJ وهذا الدعم يغطي جزء من تكلفة الأجر المدفوع لهذه الفئة الشابة العاملة فتمكن بذلك من خلق 332 ألف منصب شغل مؤقت ما بين 1990-1994 لمدة يصل مداها إلى 6 أشهر في إطار ESIL التي تمكن الشباب العاطل من التوظيف المؤقت والحصول على دخل بقدر 2500 د.ج/ الشهر. [123]

1- إنشاء مراكز البحث عن العمل CRE:[124]

وهي مبادرة ظهرت في النرويج سنة 1994 قبل أن تظهر بهولندا سنة 1996 أو في الجزائر بمفهومها الحديث من خلال إنشاء مراكز بحث تختص بمساعدة الشباب العاطل في البحث على مناصب شغل باذلة في ذلك كل مجهودها، إلا أن هذه الأخيرة

---

[121] -AED : mécanisme d'Aide aux Entreprises en Difficulté.
[122] - CATI : centre d'aide au travail indépendant.
[123] - CREAD, 1992, " Crise de développement et informel", N°: 30, 2éme trimestre, ED : OPU, P : 51.
(FAEJ) : Fonds d'aide à l'emploi des jeunes.
(CATI) : centre d'aide Au travail indépendant / CRE centre de recherche D'emploi.
(DPIJ) : dispositif professionnel d'insertion des jeunes.
(ESIL) : emploi salarie initiative locale.
(CNJA) : comité national des jeunes et de l'avenir.
(PIACE) : programme d'information et Assistance a la création d'entreprises.
[124]- Le concept de Centre de Recherche d'Emploi a été développé au début de l'année 1998 par la CNAC comme opération pilote.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

تبقى دون المستوى نظرا لافتقارها إلى الإمكانيات المالية والمادية كالإنترنت بمفهومه الشامل وإمكانية النشر من جهة وانعدام الصلة ما بين سوق العمل (المؤسسة) ومراكز البحث من جهة أخرى، والأفراد المعنيين بهذا البرنامج هم:

- العمّال الذين فقدوا مناصب عملهم بشكل إجباري؛
- المفتقدين للكفاءات والمهارات غير قادرين على إيجاد مناصب عمل والراغبين حقا في العمل، على أن تقبل هذه الفئة فترة تكوين مدتها ثلاثة أسابيع متواصلة ومنحصرة بين 15 فرد على الأكثر تحت إشراف أخصائي يلتزم بتقديم كل المعلومات والملتزمات لهذه الفئة.

القسم الثاني: مراكز مساعدة أصحاب النشاطات الحرّةCATI

هو إجراء موجه لمساعدة أصحاب القدرات المالية على استثمار أموالهم في مشاريع مربحة مع تقديم التوجيهات الكافية حول إمكانية احتمال نجاح أو فشل المشروع وإتباع سياسة القروض المصغرة وتكوين المنخرطين بغية إدماجهم في سوق العمل مع تشجيع التدابير الهادفة إلى ترقية الأشغال الحرّة والحرف التقليدية المنتجة، غير أن هذه البرامج[125] ليست جديدة وإنّما هي إعادة لسيناريوهات قديمة سبق وأن طبقت كبرنامج إدماج الشباب البطال DPIJ سنة 1990 والذي سرعان ما انتهت مدّته بسبب عدّة مشاكل كصعوبة إتمام الملف والنسب المرتفعة للفوائد والقدرة المحدودة للبرنامج في التكفل بملفات الشبان حوالي 130 ألف ملف فقط كما أن المغرب قد انتهج برنامج CNJA سنة 1991 لتكوين البطالين ومساعدتهم ماليا في خلق مؤسسات كما طبقت برنامج جديد سميّ بـــ PIACE سنة 1992 غير أنه لم يتكفل إلا بـــ 3500 مشروع ليلقى نفس مصير البرامج السابقة ألا وهو الفشل.

القسم الثالث: برامج إدماج الشباب

1- برامج الأشغال العامة: حيث شرعت الحكومة في إدماج الشباب العاطل في أنشطة محلية كأعمال التشجير والطلاء مقابل أجر زهيد[126] فاستطاعت بهذا إدماج 40 ألف عاطل سنة 1996 وبدعم من البنك العالمي أصبحت هذه الأنشطة تتمركز نوعا ما داخل الأرياف ذي سمح بتوفير 20 ألف منصب إضافي.

[125] -VERNIERES Michel, op.cit, P: 108.

[126] الشروق العدد 1093 الصادرة بتاريخ 13-10-01 ص 11.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

2- برامج ذات المنفعة العامة:بدأت الفكرة باقتراح من البنك العالمي سنة 1997[127] بغية إنشاء مؤسسات صغيرة[128] في مجال المقاولة والصيانة شرط أن تسلّم الأشغال لصغار المقاولين الذين يتحملون 60% من كلفة المشروع المركز بالمناطق الأكثر تضرّرا من البطالة، باعتبار أن الهدف الأول من هذه البرامج هو امتصاص اليد عاملة، وبعد استيفاء الشروط تحصلت الجزائر على دعم بقيمة 50 مليون دولار من البنك ممّا سمح بتأسيس أكثر من 500 مؤسسة صغيرة وبإدماج 579 ألف شاب عاطل على مستوى 40 ولاية، إلا أن المساهمة بقيت ضعيفة في مجال الخدمات والفلاحة والصيد خاصة.[129]

3- برامج فلاحية: يدور محورها الأساسي حول الاستصلاح[130] وتربية الماشية وإنشاء المحالب[131]، خاصة في الأرياف سعيا وراء تحقيق أكثر عدالة ما بين العيش الحضري والريفي ومن أجل أكثر إنصاف إقليمي للتشغيل مع مواجهة الإقصاء والتهميش الذي يعيشه الرّيف، الأمر الذي دفع بالدولة إلى وضع برامج كفيلة لخدمة هذا الوسط من خلال استصلاح الأراضي وزيادة الموارد المائية والمالية بغية الحدّ من البطالة والتقليل من الفقر[132]، وبعد تخصيص 72 مليار د.ج استصلح ما يزيد عن 132 ألف هكتار وتم خلق 72 ألف منصب عمل كما تم أيضا إنجاز 16500 مشروع خلال سنة 2000 وهو مقسم على سكان الأرياف وخرجي الجامعات تماشيا مع اختصاصاتهم في الفلاحة والري.

4- برامج التعاونيات: أقل ما يقال عن هذه الأخيرة أنها قد فتحت الباب حقا أمام الفئات الشبانية الراغبة في إنجاز مشاريع بمساعدة الدولة[133]، و المتمثلة عادة في منح قروض بنكية كما تساهم **ANSEJ** في تدعيمهم، ففي تلمسان تم توفير 400 منصب شغل سنة 99 في مجال صيانة طرقات الولاية والبلدية ولولا ثقل الإجراءات الإدارية في تسيير الملفات وبيروقراطية البنوك في الموافقة لكان من الممكن تحقيق أكبر مما حقق.

عموما فإن هذه المشاريع التنموية تبقى تعمل في ظروف سيئة وصعبة للغاية خاصة في ظل ظروف غياب قوانين محدّدة للعلاقة التي تجمع كل من البطالين والوكالات

---

[127] -جريدة الشروق العدد 1093 الصادرة بتاريخ 13-10-01 ص 11.

[128] -تعرف FMI المؤسسات الصغيرة بأنّها كيان جديد يساهم إلى جانب المؤسسات الأخرى في دعم وترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير مداخل للفئات الشبانية WWW. IMF. ORG

تمويل البرامج للامتيازات الفلاحية- ولاية تلمسان.

ة الخبر ص3، الصادرة بـ 29-08-02 العدد- 3563..

مندوبيه تشغيل الشباب لسنة 1998 لولاية تلمسان.

[132] - In le Quotidien d'Oran, du 19- 02-02, N° : 2163, P : 13

ة لخبر: ملتقى المتعاملين الاقتصاديين بتلمسان، ص 4، بتاريخ 4/أوت/2002 العدد 3542.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

المتخصّصة في توجيههم فمعظم المدمجّين في إطار برامج تشغيل الشباب[134]المتكفل بـــ 63% من فئات الشباب لا يشتغلون بشكل دائم حيث أن القليل منهم من يترسم وبنسبة 20% في حين أن الباقي قد يسرّح رغم طول مدّة ممارسته للنشاط مع العلم أن الأنشطة و المهام الموكلة إليهم تبقى أشق المهن وأصعبها هذا دون الاستفادة من العطل، أما مسألة تقاضي الأجر فإن الحصول عليه لا يتم إلا بعد انقضاء مدّة طويلة[135]جدّا وكل هذا يرجع إلى سياسة التسيير المتبعة والتي أدت إلى خلق جوّ مغيّم تسوده المحاباة والبيروقراطية في كيفية التعامل مع الملفات بذلك فان من أهم ما يجب إعادة النظر فيه ما يلي:

- سبب تماطل البنوك في الموافقة على الملفات الموجودة تحت الدراسة ؟
- السبب في عدم التوزيع الأمثل للمشاريع حسب الكفاءات والشهادات والمناطق ؟
- السبب في غياب سياسة فعلية تتكفل تكفّلا فعليا بالشباب المتخرّج من الجامعات ؟

5- آليات مساندة المؤسسات المتأزّمة **AED**: هو إجراء أنشأه الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لإغاثة المؤسسات المتأزّمة بغية الحفاظ على مناصب الشغل، وتستفيد المؤسسات على حسب مساهمتها في إعادة إدماج العاملين و مباشرة التكوين لأجل التأهيل، وتكون مرافقة خلال هذه المرحلة ببعض المنشات المالية كبنك التنمية المحلية...، وحسب تقرير الكناس[136] لسنة 2001 فانه من مجموع عدد المؤسسات التي قامت بإيداع ملفّاتها بغية الاستفادة من المساعدات المالية لهذا الصندوق والبالغ مجموعها أكثر من 3900 منشأة تتأرجح بين مؤسسات وشركات تساهم في توظيف أكثر من نصف مليون عامل لا تستوفي في أغلبيتها على الشوط المحدّدة للاستفادة من خدمات صندوق مساعدة المؤسسات المتأزمة، إضافة إلى تواجد 1200 ملف تحت الدراسة خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغّل أكثر من 400 ألف عامل، وكلّها لم تستفد من مزايا آليات المساعدة والدّعم هذا يجري في خضم عدم الخوض في تحليل معانات القطاع الخاص ممّا يثير شجوننا في طرح التساؤل التالي: إن لم تستفد كل هذه المؤسسات من مساعدات الصندوق فأين سيكون مصيرها؟ الجواب سيكون حتميا وقاطعا متمثلا في العمل غير الرّسمي، أحد منافذ النجاة حسب ما أشارت إليه إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء سنة 2001.

---

[134] - In l'Oranie, Quotidien régional : "les limites de l'emploi de jeunes", du 6 Août 2002, N°: 2335, P : 07.

[135] - In le Quotidien d'Oran: "emploi de jeunes l'argent arrive", du 10- 09- 2002, N°: 821, P : 02.

[136]- www.cnes.dz

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الفرع السادس: جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

إن تشخيص ايجابيات وسلبيات جهاز الإدماج المهني للشباب أدى إلى ميلاد أجهزة جديدة لتحضير دخول المرحلة الانتقالية بكل ما تحمله من معاني لعل أبرزها يلخص في اقتصاد السوق، الخوصصة وتسريح العمالة والبطالة...، ومن بين هذه الآليات نذكر جهاز الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ [137] الذي أصبح عمليا انطلاقا من السداسي الثاني من سنة 1997، ومن مهامه ما يستنتج من تسميته أي بمعنى الدّعم، المرافقة والمساندة للشباب على خلق مؤسساتهم الصغرى[138] مرتكزا في ذلك على الاستمرار في إدماج أنشطة الشباب في آليات السوق بمساندة البنوك والسلطات العمومية من حيث التوجيه والمساندة حسب المنطق الاقتصادي والمالي المتعلق بتقييم الأخطار واتخاذ قرار تمويل هذه المشاريع من جهة ومساعدة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب من جهة أخرى [139] FNSEJ، على شرط المساهمة الشخصية للمستفيد من الدعم، عموما فان أبرز مهام هذه الوكالة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- دعم ومرافقة الشباب المدعم طوال مدّة إنجاز مشاريعهم؛
- مساعدة الشباب في مساعيه لدى المؤسسات والمنضمات المعنية لتحقيق الاستثمار؛
- ضمان متابعة الاستثمارات مع احترام الالتزامات التي تربط أصحاب المشاريع؛

في حين أن الشباب المعني بهذا الجهاز يخضع إلى الشروط التالية:

- أن يتراوح متوسط عمره بين 19و35 سنة ويصل استثناءا إلى 40 سنة إذا كان النشاط يسمح بخلق 03 مناصب دائمة على أن لا يشغل الشاب منصبا مقابل أجر؛
- أن يكون ذو تأهيل وحرفة مصادق عليها؛ و أن يقدّم مساهمة شخصية في شكل عقار، أو مال أو تجهيزات أخرى حسب قيمة الاستثمار الذي ينوي تحقيقه، وهو شرط تعجيزي بالنسبة للشباب البطال، فهل يعقل أن يملك بطال ضمانا عينيا أو عقارا أو حتى ما يمكنه من تقديم نسبة الإسهام الفردي المطلوبة؟ هذا وان كان ممكنا بالنسبة للتمويل الثلاثي كون أنّ نسبة المساهمة لا تزيد عن 10%و أن المبلغ قد يدبّر بشكل أو بأخر، فكيف يصبح

---

[137] - **ANSEJ** : Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes.

[138]- Interview avec le DG de l'ANSEJ dans le guide officiel diplomatique, économique et culture, www.ansej.org.dz.

[139] - **FNSEJ** : Fond Nationale de Soutien de l'Emploi des Jeunes.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الحال بالنسبة للتمويل الثنائي أن تصل نسبة المساهمة الشخصية إلى الضعف من تكلفة المشروع؟ اللهم إلا إذا كان المساهم مستثمرا وليس بطالا، فيخرج البرنامج من الحيّز المحدّد له فبدلا من أن يواجه البطالة يصبح بصدد تقديم امتيازات ومساعدات للمستثمرين الراغبين في تمديد مشاريعهم وتوسيع أنشطتهم.

فحتى وإن استجاب هذا الجهاز لكلّ المعطيات والمقاييس المعمول بها دوليا، وعمل على تغطية شتى المجالات الاقتصادية على كامل التراب الوطني وبنسب متفاوتة فنجده منحصرا في قطاع الخدمات بنسبة 56% تم قطاع الفلاحة والصناعات الحرفية وغيرها من القطاعات حسب الترتيب بمعدّل 21%، 10% و 8%، فينال الوسط الجزائري الحظ الأوفر بنسبة توشك أن تبلغ 50% حسب ما يشير إليه تقييم وتقرير المديرية المركزية لوكالة ANSEJ أواخر ديسمبر 2003، أما نصيب الغرب فيساوي 22% ليتربّع الشرق الجزائري على النسبة المتبقية، المعطيات التي سنقوم بتقديمها تتعلّق بتقييم وتحليل أنجز أواخر سنة 2003 كالتالي:

- عدد الملفات المودعة 189278، شهادة التأهيل الممنوحة 171034
- الملفات التي هي بصدد الموافقة 18244، الملفات المستقبلة من طرف البنوك 99152
- الردّ الايجابي: 56156، الردّ السلبي: 32850
- الملفات الممولة من طرف رأس المال الوطني لدعم تشغيل الشباب 50689

من بين هذا التمويل الأخير نذكر أنه يوجد 133445 تمويل ثلاثي و3402 تمويل ثنائي، أما بالنسبة لمناصب الشغل المتاحة فلقد استطاع هذا الجهاز توفير ما لا يقلّ عن 142268 منصب عمل، فكان معدّل مساهمة التمويل الثلاثي في عدد مناصب العمل المتاحة يساوي أكثر من 93%، أما النسبة المتبقية فتخص التمويل الثنائي، كما لا ننسى أن نذكر المبلغ الكلي للاستثمار الذي بلغ 83,9 مليار دينار مقسمة كالتالي:

- نصيب القروض المحرّرة أو المتاحة على أساس سلفيات دون فوائد(PNR)[140] نسبة إلى رأس المال الوطني لدعم تشغيل الشباب، البالغة أكثر من 15,1 مليار دينار، من بينها 14,4 مليار دينار موجهة إلى التمويل الثلاثي والباقي يخص التمويل الثنائي؛

[140] - **PNR :** Prêt non rémunéré.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

- أما نصيب المساهمة الفردية التي تقدم بها المستفيدون فلقد تعدّت سقف 14,5 مليار دينار، أكثر من 82% تركزت على التمويل الثلاثي، وتبقى النسبة كالتفاف واضح عن الرغبة الملحّة في الحصول على القروض البنكية التي بلغت في مجملها 54,2 مليار دينار، وهو مبلغ زهيد مقارنة مع عدد الملفات المقبولة، ورغم نقائص هذا الجهاز إلا أنه يبقى دائم الصراع للبقاء بين ما تفرضه الوقائع الاقتصادية والاجتماعية وبين ما تفرضه الحتميات السياسية التي تجبره أن يظهر في الصورة التي ترغبها ليس إلا.

أما عن دراسة (Arhab, Belattaf, 2007) [141] بيّن فيها انطلاقا من معطيات ANSEJ أن

86380 مشروع مموّل ساهم في خلق 243308 منصب عمل دائم وبحجم استثمار بلغ 177.3 مليار د.ج بحيث أن المساهمة الشخصية لأصحاب هذه المشاريع بلغت 29.7%، 34.9% منها عبارة عن قروض دون فوائد والباقي على شكل قروض البنكية، انحصرت كلها بين الصناعة التقليدية ب 16% والفلاحة والصيد بـــ12%،6% في الصناعة، و4% منها في البناء والأشغال العامة وأكبر المشاريع ارتكزت على الخدمات بنسبة 62%، ومع هذا فان هذا الجهاز تشوبه النقائص حسب شهادة المستفيدين بسبب طول مدّة دراسة الملفات، غياب الاتصال بين وكالة تشغيل الشباب والبنوك أيضا ارتفاع نصيب المساهمة الفردية في المشروع والتي ليست في مقدور البطالين أمام كل هذه الأوضاع يفضل الشباب الالتحاق بالمضمار غير الرسمي لتحقيق أكبر قدر ممكن من الفائدة.

القسم الأول: إنشاء مؤسسة صغيرة

لقد أثبتت البطالة بأنّها أكثر من مشكل اقتصادي واجتماعي وعليه فإن أي تفريط في مواجهتها من شأنه أن يزيد الأوضاع تأزّما، مما يستوجب إتباع سياسة إصلاحات جذرية سريعة الذوبان تقوم على أساس التنسيق ما بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية، ولقد سبق وأن اتبعت الجزائر سياسة التعاونيات الشبابية سنة 1996 غير أنها لم تستطع توفير سوى 18 ألف منصب عمل، فكانت النتائج بعيدة كل البعد عمّ كان مسطّرا تحقيقه، ومن عواقب هذا الفشل أنه أدى إلى انتهاج سياسة المؤسسة

[141] - Arhab B, Belattaf M, 2007., « Les dispositifs de lutte contre le chômage et d'insertion des jeunes et femmes au marché du travail : état des lieux et perspectives » à Béjaïa, 3eme Rencontres Jeunes et société Europe et Méditerranée, octobre, Marseille.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الصغيرة تحت رعاية **ANSEJ**، والمؤسسة الصغيرة عبارة عن وحدة اقتصادية مهمّة وجدّ ضرورية في النسيج الاقتصادي حيث تسمح بإنتاج مواد وخدمات تجارية، إلى جانب دورها في ترقية روح المقاولة والمبادرة في تعزيز الشراكة[142]، كذالك خلق مناصب عمل، غير أنها تبقى محدّدة بعدد مناصب العمل وعتبة الاستثمار التي لا تتعدى 4 مليون د.ج.

إلى جانب الفوائد المذكورة هناك امتيازات أخرى يمكن الاستفادة منها:

1- *فترة إنجاز المشروع*: من بين هذه الامتيازات نخصّ بالذكر تلك المتعلّقة بالرسم على القيمة المضافة عند اقتناء التجهيزات الإنتاجية وكل ما يدخل في النشاط الاستثماري بشكل مباشر، أيضا تخفيض جمركي إذا تعلّق الأمر باستيراد هذه التجهيزات و يصل الامتياز إلى غاية تخفيض معدّل القروض البنكية بنسبة 50% و75% على التوالي لكل من المناطق العادية و الخاصة بالنسبة لأنشطة الصيد و الفلاحة و الري.

2- *فترة ممارسة المشروع*: وتنحصر هذه الامتيازات في الإعفاء من دفع الرسوم العقارية ومختلف الرسوم كالضرائب على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني لمدّة ثلاثة سنوات على أن تمدّد هذه المدّة إلى ثلاث سنوات أخرى إذا كانت مزاولة النشاط تتم داخل المناطق الخاصة.

القسم الثاني: التقرير الخاص بنشأة المؤسسة المصغرة

خلال فترة وجيزة استطاع الجهاز تحقيق نتائج جدّ ايجابية بحيث أن عدد الملفات التي يشرف على دراستها تتزايد سنة تلوى الأخرى لتشمل رغبة المستفيدين في العمل بشتى مجالات النشاط الاقتصادي[143]، غير أنّ معدّل التمركز ينفرد به قطاع الخدمات بنسبة تعدّت 52%، ليليه قطاع الفلاحة بنسبة 21,5%، ثم قطاع الصناعات الحرفية وبعض الصناعات التحويلية الصغيرة بـــ10,5% و 8,4% على الترتيب (ANSEJ-2003)[144]، أنظر[الجدول رقم 12]، حيث تعدى مجموع الملفات المطروحة على هذه الوكالة أكثر من 199523 ملف من بينها 177429 مشروع تمّ انتقائه لقدرته على توفير قرابة 490912 منصب عمل مباشر حسب ذات المصدر المشار إليه أنفاً، ومن بين عدد هذه

---

142 - Pour plus d'informations, consultez le projet de rapport, "l'emploi en Algérie", CNES 2002, Alger.

143 - LAMIRI Abdelhak, 1999, " Crise de l'économie Algérienne", ED : Les presses d'Alger, PP : 159-172

144 - www. ANSEJ .org.dz

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

المشاريع فان 58% أي ما يعادل 102495 ملف تمّ دراسته من قبل البنوك ليحض 57575 مشروع بقرار الموافقة على التمويل مما ساهم في توفير 146670 وظيفة، أما الجانب المتعلق بتكاليف تمويل هذه المشاريع الاستثمارية فإنها بلغت 87 مليار د.ج، 56 مليار د.ج مصدرها القروض البنكية، 16 مليار د.ج من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وهي قروض دون فوائد أما المبلغ المتبقي فتتمثل في مساهمات المستفيدين.

إن القراءة التحليلية لتطورات هذا الجهاز من خلال الجدول تبيّن أنه قد تمّ إدخال تعديلات على بعض المشاريع لفائدة بعض القطاعات الحيوية، كقطاع الخدمات بنسب تراوحت بين 25% و 36% خلال الفترة الممتدّة بين سنتي 2000-2001 في حين أن نسب التعديل جاءت ضئيلة لقطاع الحرف الفلاحة بسبب صعوبة التمويل التي يمكن إرجاعها إلى بعض المشاكل المتعلقة بالعقار، وطول مدّة المردودية وإلى قسوة الظروف المناخية و نقصد بذلك الجفاف.

أما مقارنة مع سنة 2001 فان الأمور تحسّنت بكثير ذلك لأنه من مجموع 145600 ملف عرض على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فان ما نسبته 89,5% منها تلقى قبول التمويل من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، وبالترتيب حسب قطاع النشاط الاقتصادي نجد أن قطاع النقل يحتلّ الصدارة بنسبة 34,14% أي ما يوافق 18927 مشروع بتكلفة استثمار تساوي 34 مليار د.ج تم قطاع الفلاحة والخدمات بـــ20,51% تم 20,08% على التوالي و باقي النسب يبينها [الجدول رقم (13)]:

الجدول رقم 13 يشير إلى توزيع المشاريع المعتمدة إلى 31 ديسمبر 2001
المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فبراير2001

التفسير:

بشكل مختصر فان ما يمكن استنتاجه خلال الفترات السابقة التي عرفت مرحلة وضع هذا الجهاز ما يلي:

- يقدّم هذا الجهاز تحفيزا ت لتشجيع الاستثمار وذلك ما يظهر من خلال التخفيضات التي على اقتناء بعض عناصر الإنتاج، من شان هذا الإسهام المباشر في تخفيض

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

التكاليف ومن تمّ قد تتمكّن هذه المؤسسات من خلق حصة سوق على الأقل في المدى القصير ولكن ما عساها أن تكون عليه بعد انقضاء فترة ممارسة في السوق التنافسي.

هذه النقطة التي قمنا بتحليلها تتعلّق و بشكل مباشر بإجراء الدولة المتمثل في رفع عتبة الاستثمار من 4 ملايين إلى 10 ملايين دينار جزائري، من هنا تتأكّد أن هناك مواجهة فعلية للبطالة من واجهة الاستثمار، ولكن وبعد المضي في إجراءات الانفتاح والاندماج في إطار المنضمة العالمية للتجارة والاتحاد الأوروبي هل ستتمكن هذه الاستثمارات الناشئة من البقاء والاستمرار في السوق؟ تمّ هل ستتمكّن من المحافظة على حصّتها من السوق بشكل يجعلها قادرة على المحافظة على مناصب العمل المتوفّرة؟ في الواقع هذا ما نشكّ فيه!، كون أن الدول المنافسة تعاني من المنافسة نفسها.

ومن بين التسهيلات المعتمدة لتسهيل تسيير هذا الجهاز ما يلي:

- تحسين طرق سير سوق العمل بتعديل طرق طلب العمل حتى يسهل اندماج مكونات السوق ولمعالجة الإقصاء السلبي(المحسوبية والتوظيف على أساس المحاباة...الخ)؛
- إعادة النظر في السياسة التعليمية المنتهجة، هذه السياسة التي لا تزال بعيدة كل البعد عن متطلبات سوق العمل؛
- إدخال تعديلات على الإجراءات التي يتم من خلالها توظيف الشباب في القطاع الرسمي مع اعتماد برامج تدريبية وتكوينية ذات مستوى فنّي جيّد أو مقبول على الأقل تماشيا مع مقتضيات التوظيف الحديثة كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول المتقدمة، فكلّما كان مستوى التكوين عالٍ كلما تضاءلت إمكانية الاستغناء عن الموظفين خاصة إذا كانت قوانين حماية العمل صارمة؛

فسياسة مرونة التوظيف المنتهجة من شأنها التأثير على استقرار مناصب العمل، الأمر الذي يعود سلبا على سوق العمل، وبالتالي فإن حتمية إعادة النظر في قانون العمل تصبح ضرورة مفروضة، كما يجب على السياسات التي تنتهجها الحكومة في مواجهة البطالة أن تكون سريعة الذوبان، قادرة على الانصهار حسب درجة المشكل الذي تكون بصدد دراسته، ولكي ينجح الفكر الكينزي الذي يربط البطالة بالطلب ينبغي أوّلا إدراج ، على الأنظمة المسيرة للتبادل التجاري المتعلقة بالمناخ المناسب والمحفز ارات التي ستؤدي إلى تحقيق التوافق بين معدل النموّ الاقتصادي ومعدل خلق

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

مناصب شغل دائمة، بدلا من بقائها مترددة حول الاستمرار في حماية المنتجات الناشئة خارج قطاع المحروقات والتي تبقى غير مستغلة و غير مستفيدة من إمكانية تصديرها، وهذا يعني فتح مجال أوسع للمشاركة الأجنبية والاستثمار[145]الأجنبي بإعطاء أكثر مصداقية لاتفاقيات الشراكة الأورو - متوسطة على الرّغم من تشاؤم وحساسية الكثير المتخوفة من تحول السوق الجزائري إلى سوق استيعاب للمنتجات الغربية مما يضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية بحجّة أن السوق الجزائري ليس قادر على تحمل وزن التنمية الاقتصادية الأوروبية[146]وهو ما يجبر كثير من المؤسسات ويدفع بها إلى الانسحاب وتسريح العمالة ويتسبب في تفاقم البطالة و يزيد من حجم الضغوطات الاجتماعية، و مع هذا فان الكثير من الاقتصاديين يرون أن هذه الحجة ضعيفة والسبب في ذلك هو إهمالها لدور الدولة و إسهامها في تحسين الأداء الاقتصادي وتحفيز المؤسسات على مواجهة البطالة من خلال تهيئة السوق وتقوية القدرة التنافسية للمنتجات الناشئة أمام حرب الأسعار ومعالجة سياسة الإغراق مع السعي الدائم لحفظ التوازن المالي[147]، وتكملة لدورها فهي مطالبة بجلب اهتمام المزيد من الاستثمارات طويلة الأجل باعتبارها الأكثر قدرة على استيعاب العمالة باعتمادها على أساليب توظيف تأهيلي أقل نتائجه تنحصر على تخفيض بطالة خرّجي الجامعات[148]، وحتى تكون العملية ناجحة على جميع المستويات لا بدّ أن تدعّم بأكثر مرونة في النظام المالي أو البنكي.

بصحيح العبارة نقول أن هناك طريقتين في مواجهة البطالة[149]، تعتمد الأولى على تعديل نمط سير سوق العمل بتحسين أدائه من حيث تعديل الأجور وتخفيض الحجم الساعي لمدّة العمل[150] إلى غير ذلك، في حين أن الثانية تنطلق باعتماد سياسة اقتصادية كلية تدخلية قصد إنعاش النموّ الاقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى خلق مناصب شغل كفيلة بمواجهة البطالة، وهو ما اعتمدته الحكومة الجزائرية غير أن العلاقة بين معدّل النمو الاقتصادي ومعدلات النمو في الشغل ليست دائما صحيحة أي أن تحقيق معدل نموّ تابت

---

[145] -In le Quotidien d'Oran, " Algérie- UE " du 11 février 02, N° :2156, P : 03.
[146] -In le Quotidien d'Oran, " Algérie- UE " 14/02/02 N° :2159, P : 03
[147] -GIRAN jean pierre et GARNIER Roland, 1983, "politique de l'emploi", ED :Economica, P :69.
[148] -In le Quotidien d'Oran " soyez nos Avocats pour que les Américains investissent plus en Algérie", du SEP 2002 N° : 2342 (Us Alegria Business Countries), P : 04.
[149] - DELAS Jean-Pierre, 1991," Economie contemporaine, chapitre emploi et chômage", P : 243.
[150] - Ibid, P : 245.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

ومستقر لا يترجم دائما بتوفير المزيد من مناصب الشغل وحتى وإن وجد معدّل النموّ هذا فانّه يبقى غير قادر على خلق مناصب شغل دائمة ذات دخل كاف، كفيل بتلبية كلّ الحاجيات الأساسية حسب ما أشار إليه وزير العمل وبعض من خبراء المكتب الدولي للعمل[151] ويضيف تقرير هذا المكتب الصادر تحت عنوان "النظرية" أن مؤشر الشغل يمكّن من دراسة العلاقة بين التزايد أو التراجع في كلّ من الإنتاجية والشغل، وبين النمو الاقتصادي المحسوب من خلال الناتج الداخلي الخام، لتخلص النتيجة إلى أنه عند تزايد الناتج الداخلي الخام بنسبة 1% فان الشغل الإجمالي لا يتزايد سوى بنسبة 0,3% مما يعني تراجع بنسبة 0,8% خلال 1999-2003 عمّ كان عليه بين 1995-1999، وهذا ما يمكن استنتاجه من اقتصاد الجزائر الذي لا تتعدى فيه النسب السنوية لنموّ الشغل الواحد 1%حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء بين 1995-2000 هذا أمام التزايد في نسب نمو الناتج الداخلي الخام الذي يتعدى متوسط معدل نموه حسب تقرير الكناس 2005 3.5% بين 1995-2000، تم إذا علمنا أن معدّل النموّ في الشغل يساوي 4,6% ومعدّل نموّ الناتج الداخلي الخام 5% بين 2000-2005 حسب ذات المصدر، وبإدخال مؤشرات أخرى فان هذا التزايد في نسب النموّ يخص الأفراد المشتغلين لحسابهم، خاصة في القطاع غير الرسمي والمقصود هنا هو العمل غير الرسمي الذي تجاوزت نسبته 8%خلال نفس الفترة المحددة ويحدث هذا في بلد نسب نموّه مستمدّة من الصحّة الجيّدة لقطاع المحروقات، من هنا لا بدّ لمعدل النموّ في الناتج الداخلي الخام أن يتماشى مع معدل النموّ في خلق مناصب الشغل[152]، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال سياسة النموّ.

المطلب الثالث: إستراتجية النموّ كوسيلة لتدارك نقائص سوق العمل

باختصار فقد كان لتنامي البطالة الحضرية الناجمة عن الأزمة الاقتصادية سبب مباشر في امتداد القطاع غير الرسمي، الذي سمح بإبطاء امتداد خطّ الفقر خاصة لدى فئة لم يقبلها القطاع الرسمي أو بمعنى آخر لم تتمكّن من الالتحاق به، وكلما ضاقت حلقات الأزمة واشتدّ ساعدها أحاط بهم القطاع غير الرسمي إحاطة السوار بالمعصم مما يزيد من حجم اتساعه، إلى جانب احتضانه للعمالة النازحة من المناطق المحرومة إلى المدن يقوم

[151]- In el WATAN Economie, du 16 au 22 janvier 2006, N°: 41, P : 02.
يف رحماني، 1999، "الجزائر غدا"النشر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص: 106.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

باستقبال العمالة المسرّحة من القطاع الرسمي، فهي خسارة رسمية تتحول إلى كسب غير رسمي، متعدّد بتعدّد الأنشطة، التي يصنّفها المكتب الدولي للعمل ويصفها كالتالي[153]:

- اليسر في التسرّب إلى الأسواق؛ تبعية الموارد المحلية في عمليات الصنع؛ الملكية الأسرية للمؤسسات؛ النطاق الضيق والضئيل للمنتوج إلى جاني الكثافة في العمل حسب التكنولوجية المستخدمة؛ مهارة مكتسبة خارج النظام التعليمي؛ أسواق تنافسية غير منتظمة؛ وحسب **Penouil**، فان النشاطات غير المهيكلة حسب ما تسير عليه، تستجيب لشروط اقتصادية واجتماعية تجعلها ضرورية لا يمكن التخلي عنها كون أنها تشكّل صورة متزامنة للقوى التقليدية والحتميات العصرية السريعة والمعجلة.

فالقطاع غير الرسمي يحتل مكانة لا بأس فيها من حيث إسهامه في حلّ مشاكل الشغل الناجمة عن مرور الاقتصاد الجزائري بمنطقة اضطرابات بدأت أول ملامحها ببداية التسعينات ومباشرة اتفاقية الإصلاحات الاقتصادية أيضا بفعل الأزمة السياسية التي تسببت في تحول فئة سكانية لا يستهان بها من المناطق الريفية إلى المدن الكبرى، هذا الارتحال الذي ترك بصمات في سجل القطاع غير الرسمي الحضري الذي يمثل فيه العمل غير الرسمي أكثر من ربع الفئة النشطة وقد يصل إلى النصف حسب ما تشير إليه الإحصائيات[154]، هذا يعني أن الأنشطة غير الرسمية تمتص حجم كبيرة من العمالة النازحة اتجاه القطاع الرسمي الحديث الذي لم تمكنه نسب نموّه من استقبالهم وتوظيفهم، من هنا فان الجزائر تعيش أزمة شغل مرفقة بامتداد في حجم العمل غير الرسمي، فما هي إذا وضعية الشغل في الجزائر؟ وما هي إسهامات القطاع غير الرسمي في توفير مناصب العمل؟ تساؤلات سنجيب عليها من خلال مبحثنا المقبل وكذلك في الفصل الموالي.

الجدول رقم 18 يشير إلى توزيع الفئة العاملة حسب طبيعة الجنس وقطاع النشاط الاقتصادي لسنة 2009

	الذكور	الإناث	جملة
الفلاحة	1131	112	1242
الصناعة	847	347	1194
البناء والأشغال العامة	1688	31	1718
تجارة، إدارة وخدمات	4360	958	5318

[153]- Ibid, P : 89.
[154]- PENOUIL M et LACHAUD JP, 1985,"Le développement spontané : les activités informelles en A ED : Pedone, P : 87.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

المجموع	8025	1447	9472

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء 2009

الجدول 19 يشير إلى توزيع الفئة العاملة حسب والمنطقة لسنة 2009

	الذكور	الإناث	جملة	النسبة %
الحضر	6 516 000	1 440 000	**7 956 000**	83.9
الريف	1 241 000	275 000	**1 516 000**	15.1
المجموع	**7 757 000**	**1 715 000**	**9 472 000**	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء 2009

التفسير:

من خلال الجداول وبتجزئة العاملين حسب طبيعة الوضعية المهنية فإننا نخلص إلى نتيجة هامة وهي إن هذا الأخير يحتلّ أهميّة رائدة في التحليل الاقتصادي مما يتيح الفرصة لإيضاح النمط التنظيمي الذي يسير عليه الاقتصاد الوطني، فيبقى العمل بالأجرة الوضع السّائد داخل المناطق الحضرية، ففي سنة 1996 وحسب تحقيق الديوان الوطني للإحصاء فإن إجمالي عدد الأجراء في الجزائر كان يمثل طيلة سنة 1996 ما مجموعه 3539 ألف فرد أي ما يوافق نسبة 71,4% من مجموع الشغل الكلي، وتنقسم هذه النسبة الى85,3% بالنسبة للذكور والباقي للإناث، فالقطاع العام يتوفر لوحده على 2871 ألف أجير، منهم 92% دائم، في حين أن قطاع الإدارة يحتوي على 1650 ألف أجير، أين تبلغ نسبة الدائمين فيه قرابة 90%، بينما يحتوي قطاع الصناعة و البناء والأشغال العامة والخدمات على 1221 ألف أجير حسب تقديرات الديوان الوطني للإحصاء سنة 1997.

كل هذا يسمح لنا بالقول أن وضعية العمل بالأجرة تبقى الوضعية الغالبة على طبيعة النسيج الاقتصادي الجزائري إلى حدّ ما، بسبب التعديلات والتغييرات التي طرأت على سوق العمل وان كانت هذه النسبة قد تقهقرت إلى حدود 60% من مجموع الأفراد العاملين لسنة 2009، فهذا لا يمنع من القول أن العمل الحضري المأجور يبقى في تصاعد مستمر بنسبة زيادة تساوي 3 % للفئة الشغيلة بين 2001-2005 -أنظر الملاحق من 01 الى10- أي ما يوافق توفير 125 ألف منصب عمل في السنة، غير أن المهم من خلال المعطيات الإحصائية المتعلقة بالوضعية المهنية لسنتين 2004-2005 حسب ما إليه سلسلة الملاحق، حدوث عكس ما لوحظ سنة 2004 أين تم تسجيل ارتفاع في الموظفين والأحرار، ففي سنة 2005 زاد عدد الأجراء الدائمون بنحو 173 ألف

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

فرد ثم بنحو 120 ألف أواخر سنة 2009، كذالك الأمر بالنسبة للأجراء غير الدائمين والمتربصين الذي زاد بنحو 400 ألف فرد كذلك نسبة العاملين في المنازل التي ازدادت بنسبة 5,7% [155] مابين 1995-1996 [**أنظر الجدول رقم 20**]؛

الجدول رقم 20 يشير إلى حجم العمل بالمنازل [156] من1993- 1996 الوحدة بالألف

السنوات	1993	1994	1995	1996	96/95
العاملين في المنازل	769	829	931	984	5,69

المصدر: تحقيق حول مستويات المعيشة حسب ترتيب السنوات

كما أن ازدياد مبالغ المساعدات العائلية يعكس طبيعة النمط التنظيمي التقليدي للعمل في الاقتصاد الحضري أو بشكل أدق أحد أوجه العمل غير الرسمي [الجدول 21]،فحسب الجدول البياني أعلاه وإلى جانب ازدياد مبالغ المساعدات العائلية الأمر الذي يعكس طبيعة النمط التنظيمي التقليدي للعمل في الاقتصاد الحضري أو بشكل أدق أحد أوجه العمل غير الرسمي [الجدول رقم 21]. نسجل تصاعد أشكال الأنشطة غير المأجورة مما يبدي الخاصية المعقدة التي ينفرد بها سوق العمل الجزائري وهو في حد ذاته امتداد لتطور الميزة الهشة للعمل الذي يصبح أقل استقرار حسب ما يشير إليه الجدول أدناه؛

الجدول رقم 21 يشير إلى توزيع الفئة النشطة وإلى العمل حسب الوضعية المهنية من1997-2009

السنوات/طبيعة العمل	1997	2003	2005	2009
الفئة العاملة	5708000	6684056	8181495	9472000
العمال الأحرار	1597000	1855361	2219718	2762000
الأجراء الدائمون	2793000	2829197	3128305	3136000
الأجراء غير الدائمين	1072000	1515442	2241179	3101000
المساعدات العائلية	346000	484057	592292	473000

المصدر: جدول أنجز انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصاء حسب ترتيب السنوات

حسب **شارم** فنسبة نمو العمل غير الرسمي تبلغ 4,7% مقارنة بالعمل الرسمي التي لا تتعدى في أحسن الحالات 3% كما هو الحال في الجزائر، وهي إشارة واضحة إلى ميول سوق العمل الجزائري إلى اللارسمية وعدم الاستقرار، كما أن شكل العمل غير الرسمي تحت غطاء العمل الفردي للحساب الخاص أو النمط العائلي والمساعدات يغطي أكثر من

[155]- HAMMOUDA N E, 2001, "Secteur et emploi informels en Algérie : définitions, mesures et m d'estimation", CREAD, N°: 48, Alger

[156]- enquête (L.S.M.S) sur la mesure des niveaux de vie1995.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

ثلثي العمل غير الرسمي الحضري. وإذا انفردنا في تحليلنا بالفئة الحضرية متوسطة العمر فلقد تزايدت وبنسب متفاوتة في نفس الوقت الذي يعرف فيه سوق العمل تذبذبا في معدل نموه بحيث أن الفارق بين العرض والطلب حسب تقدير المكتب الدولي للعمل لسنة 2009 يصل في متوسطه إلى ثلاثة مرات والذي أصبح محسوسا ابتداء من سنة 1990.

التفسير:

ما يمكن استنتاجه خلال هذه المرحلة التمهيدية كثرة المشاكل التي اعترضت مسار قطاع الصناعة الذي عرف أزمة حادة خلال السنوات الأخيرة، فكان لمعدلات النمو التي حققها أنفا الفضل في توفير 100 ألف منصب عمل في السنة، وبسبب التذبذب في معدل نمو القطاع المهيكل بما فيه قطاع الفلاحة والخدمات التي وصلت إلى ثلاثة مرات أقل من معدلات نماء البطالة، أضحت النتيجة تراجع في وتيرة معدل خلق مناصب العمل في الاقتصاد ككل، فبين 1992 و1995 تم فقدان أكثر من 23000 منصب عمل وما مقداره 50000 منصب عمل سنة 1996، فمعدل التراجع في خلق مناصب العمل بين 1994 و1995 بلغ 4% و2% و7% على التوالي لكل من قطاع الصناعة، التجارة، الخدمات، في حين أن القطاع غير الرسمي استمر في زحفه ليصل سنة1996 إلى توظيف 22% من الفئة العاملة أي ما يعادل 13% من الفئة النشطة ثم انتقل إلى 30% سنة2005.

الشكل النموذجي رقم 04 يشير إلى تطوّر البطالة بين 1986 -1993

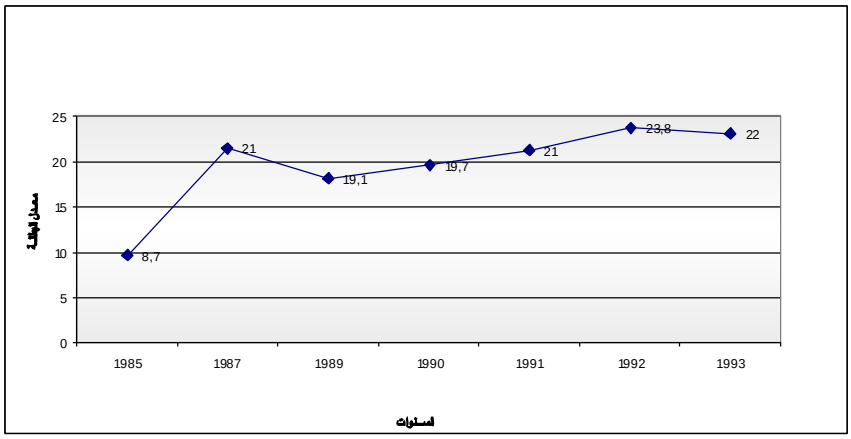

الث : المرحلة الثالثة 1994 إلى يومنا هذا

EVALUATION VERSION
ePrint
REGISTERED VERSION
ADDS NO WATERMARK
visit
eprintdriver.com

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

خلال هذه المرحلة بدأ التفكير الجديّ في ديناميكية اقتصاد السوق القاضية بتحرير الأسعار، وفتح باب الخوصصة، وتخفيض سعر الصرف لإعادة بث روح الاستثمار بالاستثار وراء إبرام اتفاقية ستا ند-باي أبريل1994، فرفع الدعم عن القطاع العام، وغلقت المؤسسات العمومية المفلسة وسرّح عمالها [**انظر الجدول رقم (35،36)**] فسرّح ما معدله 8% من مجموع القوى العاملة حسب تقرير الكناس[157]، فتم البدء بالعمّال الأقل كفاءة تم عقبهم أولئك الذين يطل عمرهم على جرف التقاعد ليقر البرلمان أول قانون خوصصة سنة 1995 فكانت النتيجة تقهقر سوق العمل وقفز البطالة من 24,8% سنة 1994 إلى 28,1% سنة 1995 أي نحو2104700 بطال تم إلى 29,5%سنة1997 وهو ما يساوي نحو2,3 مليون بطال [**انظر الجدول رقم(37)**]، فحسب وزارة العمل فأثناء هذه الفترة لم يوفّر سوى135388منصب عمل من بينها 73,7% منصب مؤقت والباقي دائم، وبتضاعف الطلب أمام تذبذب عرض العمل ازدادت نسبة الزيادة في الطلب على العمل سنة 1996بـــ 4% و2% و7% على التوالي في كل من قطاع الصناعة والتجارة والري وهو اتجاه معاكس لسرعة خلق مناصب العمل التي بلغت في ذروتها متوسط 40000 منصب كمعدل سنوي ما بين سنتي 1994-1997، عكس ما كان منتظرا تحقيقه حسب التصريحات الحكومية التي كانت تتوقع خلق 1.5مليون منصب عمل أي بمعدل 400 ألف منصب شغل في السنة، توقّع كان مستبعدا تماما مقارنة بإمكانيات الاقتصاد الجزائري، ففي ظروف السير الجيدة للاقتصاد لا يستطيع سوق العمل هذا توفير أكثر من 100 ألف منصب عمل في السنة[158]. فبين الفرق في الطلب والعرض وعجز سوق العمل على استيعاب المتوافدين الجدد يضاف عجز القطاع العام على توفير مناصب شغل إضافية رغم تراجع معدل نمو السكان المنتقل من 5% سنة 1989 إلى ما دون 3,1 %

(RGPH) : Recensement général de la population et de l'habitat.
(MOD) : il s'agit de l'enquête " Main d'œuvre et démographie" effectuée annuellement (Auprès de 10000 ménages environ)

[157] - Pour plus d'informations, consultez le projet de rapport, "l'évaluation des dispositifs d'emploi", 2002, Alger.

[158]- ONS- Office National des Statistiques, 1996,"Estimation de l'emploi permanent dans les ent publiques nationales", données statistiques N°:227.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

بين1995-1996 لتسدل البطالة خيوطها على فئة الشباب ما دون 30 سنة بنسبة 80%[159] كما أن ما نسبته 40% منهم زادت مدّة انتظارهم عن السنتين(CNES,1998).

الجدول رقم28 يبين تطور عدد العمال المسرحين من سنة 1995 إلى 2000

1995	1996	1997	2000 + 99+98
27000	50000	121637	14850

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء2000

التفسير: من بيانات الجدول يتجلى أن مجموع المسرحين ما بين 1995-1997 بلغ 198637 فرد، أما المستفيدين من تأمين البطالة فبلغ 161215عامل والباقي أحيلوا على المعاش، في حين أن المسرّحين في القطاع الخاص فبلغ 1105عامل وحسب إحصائيات وزارة العمل[160] فان كل الأرقام هي رسمية متوافقة مع عدد الملفات المعالجة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة والصندوق الوطني للتقاعد.

الجدول رقم 29 يبين عدد المناصب المفقودة حسب نوعية المؤسسة وطبيعة القطاع لاقتصادي[161]

فرع النشاط الاقتصادي	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات	المجموع
مؤسسة عامة	1648	24 624	69 726	20432	116 43
النسبة	1, 42	21,15	59,89	17,55	100,00
مؤسسة محلية	1361	6622	52009	21 221	812 13
النسبة	1,68	8,15	64,04	26,13	100,00
المجموع	3009	31246	12173	41 653	19764
النسبة	% 1,52	% 15,81	% 61,59	% 21,07	% 100,00

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

التفسير:

إلى جانب معطيات الجدول الموجود أعلاه وحسب التصريح الذي أدلى به الوزير الأسبق للعمل والحماية الاجتماعية السيد " **أبو جرّة سلطاني**" في افتتاحية اليوم الإعلامي فان الرقم النهائي للعمال المسرّحين قد فاق آن الحقبة المحدّدة 400 ألف فرد، أما عدد المؤسسات التي تم غلقها فيبلغ 12000 مؤسسة[162].

---

[159] - Pour plus d'informations, consultez le projet de rapport, "avis relatif au projet de plan national de lutte contre le chômage, 11 Session" , CNES, Alger, juillet 98, P : 11.

[160] - Rapport du Ministère du Travail de la Protection Sociale et de la Formation Professionnelle, 11 mai

[161] - MUSETTE M S et HAMMOUDA N E, 1998, "Evaluation des effets du programme d'ajustement st sur le marche de travail en Algérie", in Revue Cahier du CREAD, N°: 46/47 du 4 éme trimestre 19 trimestre 1999, Alger, P : 169.

ة الخبر الصادرة بتاريخ 25- أكتوبر- 2000 ص 2 العدد 3001..

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

ورغبة من الحكومة في دفع عجلة التوظيف والمحافظة على ما تبقى من مناصب الشغل تخوّفا من أن تسهم في إنشاء جيش من البطالين شرع في تنفيذ برامج التشغيل الكبرى فخصص لذلك 28 مليار د.ج، وببروز كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبإدماج القطاع الخاص تم توفير453905 منصب عمل موزعة على جميع القطاعات.

الجدول رقم 30 يبين التوزيع المهني للقوى العاملة من 1994- 1998 الوحدة بالألف [163]

	السكان العاملون	التشغيل المهيكل	قطاع الإدارة	النقل والمواصلات والتجارة والخدمات	قطاع الصناعة	البناء والأشغال العمومية	قطاع الفلاحة	العمل غير الرسمي	عدد البطالين	نسبة البطالة
1994	6814	4325	1211	896	528	667	1023	829	1660	%24,8
1995	7561	4505	1292	932	519	678	1084	931	2125	% 28,1
1996	7811	4601	1326	954	502	705	1154	984	2186	%26,4
مقارنة 96-95	%+3,31	%3,02 +	%2,63 +	+ %2,36	- %3,28	%3,98 +	+ %6,46	+ %5,69	%2,87 +	- %0,39
1997	5815	4684	1343	987	487	723	1144	1131	-	%29,53
1998	5993	4841	1398	1030	493	740	1180	1152	-	28,01
%	%3,06	3,35	4,09	4,35	1,23	2,35	3,14	1,85	-	-0,61

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

التفسير:

ففي تعليقنا نقول أن البيانات الإحصائية السنوية تشير إلى أن قطاع الإدارة يأتي في المرتبة الأولى فيما يتعلق بتوزيع القوى العاملة بنسبة زيادة مقدّرة ب 2,63% ما بين الفترة الممتدة بين 1995- 1996 حيث انتقل عدد الموظفين من 1292 ألف سنة 1995 إلى 1326 ألف سنة 1996 ليليه قطاع الفلاحة بنسبة زيادة قدرها 6,46% وذلك خلال نفس الفترة، أما قطاع الصناعة فلقد جاء في المراتب الأخيرة بنسبة سلبية 3,28 -%.

عموما فان استمرار الأوضاع بين التذبذب تارة والتقهقر تارة أخرى والمقابلة ببقاء الأشياء على حالها بالنسبة للعمل في القطاع الرسمي وأمام طول مدّة انتظار البطالين تتشكل ملامح العمل في القطاع غير الرسمي الذي يصبح منفذ نجاة ممتصا قرابة 22% من اليد العاملة أي ما يعادل 13% من اليد العاملة النشيطة حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء لسنة 1996 أي ما يوافق 900 ألف عامل، ورغم تراجع ظاهرة تسريح العمال إلا أنها لم تتوقف بسبب الانسحاب الفردي لليد عاملة من القطاع العام سنة 1997 ى إلى فقدان 25 ألف منصب عمل خلال الأربعة سنوات الماضية و مع أنّ مداخل

وعة الإحصائية السنوية النشر، "ديوان المطبوعات الجامعية"، 1996.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الدولة تحسنت وانخفضت أحجام المديونية إلا أن هذا لم يكن كافيا لإيقاف زحف البطالة التي طالت 2,3 مليون جزائري حسب تقرير المكتب الدولي للعمل لسنة 2000، فنسبة البطالة من مجموع اليد عاملة تساوي 29,7 % وأن 70,7 % منها هم شباب لم يتعدى متوسط عمرهم 30 سنة.

أما عن إحصائيات سنة 2001 فيؤكد الكناس أن عدد البطالين بلغ 2339449 بطال إضافة إلى فقدان أكثر من 216890 منصب عمل بما في ذلك الأفراد الذين انتهت عقود عملهم والأفراد المسرحين، وبتدهور كل من قطاع الصناعة والفلاحة تدهور سوق العمل الذي كلما فقد 4 مناصب شغل لم يوفّر سوى منصبا واحدا[164]فمن عمق هذه الإحصائيات نقول أن الجزائر تواجه البطالة الهيكلية طويلة الأجل.

ما يمكن التذكير به من وراء تشخيص وتحليل المراحل الثلاثة هو أن التراجع الكبير في الشغل لم يسبق له مثيل مند أكثر من عقد من الزمن، فالتراجع هذا تدخل فيه مجموعة عوامل أشدها وطأة يتجلى في جمود التوظيف في الوظيفة العمومية من جهة وتقليص عمالة القطاع العام جراء إعادة البنية التحتية للاقتصاد الوطني والتي ازدادت حدّة مع التسريح المكثف لهذه العمالة ويمكن تلخيص ذلك من خلال الفارق بين الزيادة في عدد المناصب المتاحة والزيادة في الناتج الداخلي الخام أنظر [الجدول رقم 32].

الجدول رقم32 يشير إلى تطور الناتج الداخلي الخام و الشغل حسب المحاسبة الوطنية في الجزائر بين 1995-2001 الوحدة بالمليون د.ج

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
PIB	2004994,70	2570028,90	2780168,00	2830490,70	3238197,50	4123513,90	4260810,70
No	48 695	36 768	27 934	28 192	24 726	24 533	25 662
Nd	168 387	134 858	163 800	166 299	121 309	101 520	99 913

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

التفسير:

إن ما يمكن استنتاجه أنه بتفاقم الأوضاع لا يكتفي الشغل بالتراجع فحسب وإنما يصبح غير قارّ،حيث أن ولوج طالبي الشغل الجدد إلى سوق العمل، لا يتم بشكل مخطط وإنما بطريقة عشوائية تأخذ صفة عمل مقابل أجر موسمي أو ظرفي مؤقت، فارتدادات هذه الأنماط من العمل المأجور لم تعد تستثني أحد حيث أنها أصبحت تمسّ حتى أصحاب ت العليا، بهذا الشكل فان الفارق بين العرض والطلب على العمل لم يعد ينحصر

ة الخبر ص 3 النشر يوم 27- مارس- 2002 العدد 3432

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

على خرّيجي الجامعات فقط بل الأمر يتعدى المعنى الاصطلاحي ليشمل الكفاءات، غير أن الكثير منها تبقى غير ملائمة ومناصب العمل التي يتيحها سوق العمل، وهو الأمر الذي يفتح شهية القطاع غير الرسمي أنظر [الجدول رقم 33].

الجدول رقم 33 يشير إلى تطور العمل الرسمي وغير الرسمي حسب تسلسل السنوات الوحدة بالآلاف

	1992	1997	1999	2001
العمل الرسمي	4286	4684	5162	6027
أشكال مختلفة من العمل	-	-	264	285
العمل غير الرسمي	688	1131	911	1249
إجمالي العمل	4974	5815	6073	7276
نسبة العمل غير الرسمي من المجموع الإجمالي	%13,8	%19,4	%15	%17,2

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي2005

التفسير:

من الجليّ أنّ أزمة الشغل وتذبذب العمل المأجور أتاحا الفرصة لتصاعد أحجام الأنشطة غير المأجورة ومجموعة الوظائف اللانموذجية بحيث أن الجدول أدناه يشير إلى ما آلت إليه الوضعية من سنة 1997 إلى يومنا هذا:

الجدول رقم 34 يشير إلى تطور الفئة النشطة بين 1997-2009

السنوات/طبيعة العمل	1997	2001	2003	2004	2005	2008	2009
الفئة العاملة	5708000	6228772	6684056	7798412	8181495	9146000	9472000
العمال الأحرار	1597000	1826020	1855361	2471805	2219718	2655000	2765824
الأجراء الدائمون	2793000	2570793	2829197	2902364	3128305	3198000	3135232
الأجراء غير الدائمين	1072000	1306407	1515442	1784641	2241179	2816000	3078400
المساعدات العائلية	346000	525552	484057	639602	592292	477000	473600
الفئة النشطة	7757000	8568221	8762326	9469946	9656044	10315000	10544000
الفئة العاطلة	2049000	2339449	2078270	1671534	1474549	1169000	1072000
نسبة البطالة	29,50	27,30	30,00	17,70	15,30	11.3	10,2

المصدر:المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي 2003، الديوان الوطني للاحصاء2009

التفسير:

إن الفجوة في أشكال الوظائف غير المأجورة تمثل في غالبيتها ما يقارب 40% من إجمالي الوظائف المتوفرة وهي نسبة أشدّ بلاغة من البلاغة الوصفية نفسها ذلك لإيحائها بتزايد عتبة البطالة بين أفراد الفئة النشطة داخل المناطق الحضرية وهي التفاتة واضحة " "مي أشكال الممارسة غير الرسمية.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الجدول رقم 36 يشير إلى توزيع الفئة النشطة خلال سنة 2009

	ذكور	إناث	المجموع
الفئة العاملة	8025000	1447000	9472000
موظفين و أحرار	2327000	435000	2762000
أجراء دائمون	2569000	576000	3136000
أجراء غير دائمون ومتربصون	2733000	77000	3101000
مساعدات أسرية	397 000	1428000	473000

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء2009

التفسير:

كملخص لما قلناه فان المعاينة المرفوعة من طرف وزارة العمل والديوان الوطني للإحصاء، تنطلق من عجز الاقتصاد الجزائري وتذبذب معدّلات النموّ الاقتصادي خاصة خلال السنوات الأخيرة من الألفية الثانية إلى جانب الفارق الكبير بين نسب نموّ سوق العمل والطلب على العمل، بحيث أنّ التفاعل بين عرض العمل و الطلب عليه يبيّن أن اختلال التوازن في سوق العمل أنظر [الجدول رقم37]. تكون نتيجته البطالة التي ينتهي بها المطاف إلى العمل غير الرّسمي، فنسبة تغطية الطلب على العمل ما بين 1990و2001 وصلت إلى 26,5% حسب وزارة العمل والحماية الاجتماعية.

الجدول رقم 37 يشير إلى تطور عرض وطلب العمل بين 1990-2001

النموذج البياني رقم 05 يلخص مراحل تطوّر البطالة بين 1994 -2009

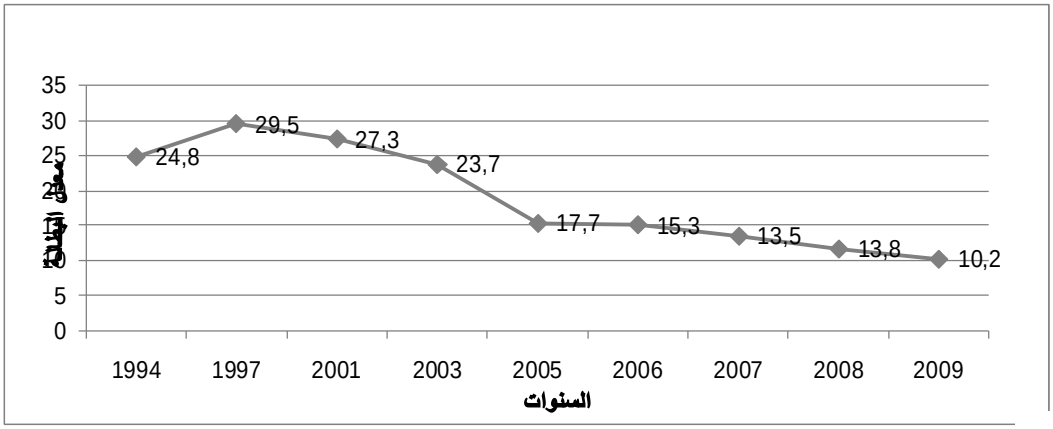

المصدر: النموذج البياني أنجز انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصاء

EVALUATION VERSION
ePrint
REGISTERED VERSION
ADDS NO WATERMARK
visit
eprintdriver.com
EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

المطلب الثالث : توجهات البطالة الحضرية والعمل غير الرسمي في الجزائر

أشدّ المؤشرات تأثيرا ودلالة في اقتصاد أيّة دولة كانت، إلى جانب العجز على توفير بنية تحتية كفيلة بامتصاص الحجم المتزايد من العمالة، مؤشر البطالة، وتحديدا البطالة الحضرية التي ما تلبث إلى أن تزيد تحت تأثير معدلات النمو الديمغرافي كما سبق وأن تطرقنا إليه في المحور السابق، فخلال الفترة التي سبقت 1987 تزايدت الفئة النشيطة بمجموع 25000 طالب عمل جديد في السنة وبالرغم من تراجع معدل نمو هذه الفئة المتأرجح ما بين 5% قبل 1990 و4% سنة 1996 إلا أن مجموعها بلغ 7446 ألف فرد سنة 1995 حسب إحصاءات الديوان الوطني، أما البطالة فقفزت بسرعة من 152200 سنة 1992 إلى 2104700 سنة 1995 وهو ما يمثل نمو قدره 194000 بطال جديد في السنة، معدل البطالة هذا قدر بـــ21% سنة 1987 و 28,1% سنة 1995 فكان طالبون العمل الجدد يمثلون نسبة 73% من إجمالي طالبي العمل بحيث أن ما نسبته 70% منهم لا يتعدى متوسّط عمرهم الثلاثون سنة وأن ما قرابته 49% من هذه الفئة تزيد مدة بطالته عن السنتين، على أن فئة الذكور تبقى الكبيرة لاحتكارها أكثر من 77% من مجموع الفئة الإجمالية بينما لا تتعدى نسبة الإناث 17% من مجموع الفئة النشطة، [**أنظر الأشكال الهندسية رقم (06، 07)**]اللذان يشيران إلى توزيع الفئة النشيطة بين 2001 -2009؛

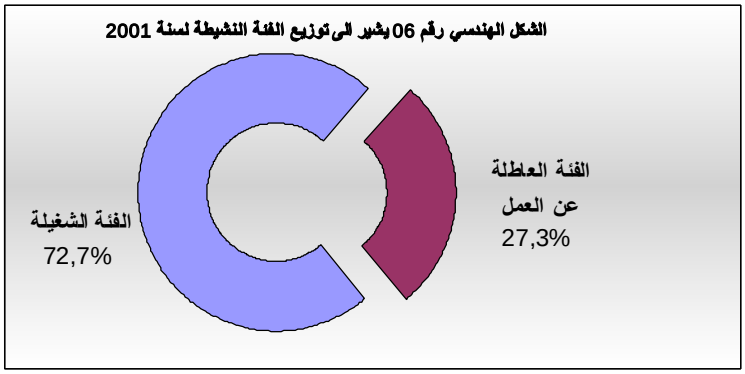

التفسير:

من خلال الشكل الهندسي المبين أعلاه وكما أشرنا إليه فرغم تزايد مجموع الفئة النشيطة إلا أن نسب البطالة تراجعت بشكل ملحوظ انظر الشكل الهندسي أدناه.

EVALUATION VERSION
ePrint
REGISTERED VERSION
ADDS NO WATERMARK
visit
eprintdriver.com
EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الشكل الهندسي رقم 07: يشير الى توزيع الفئة النشطة لسنة 2009

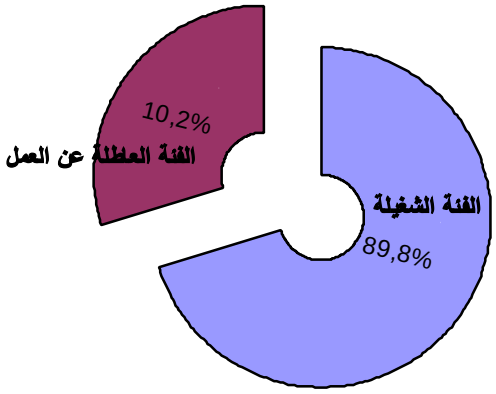

الفرع الأول: خصوصيات الفئة النشطة العاطلة

لقد بلغ تعداد الفئة البطالة أواخر سنة 2009 مجموع 1072000 فرد، في حين أن نسبة البطالة في الوسط الحضري بقيت متذبذبة بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، منحصرة في المتوسط بين 60% و65% والجدير بالذكر من خلال التعليق على هذه المعطيات هو أن أكثر الفئات تضررا من البطالة هي: فئة الشباب حاملي الشهادات، النساء، معنى ذلك أن البطالة لا تمسّ كل أوساط العمر بشكل منتظم وإنما المقصود هو أن الفئة التي يتراوح متوسّط سنها بين 20-29 سنة هي أكثر الفئات معانات من البطالة بمجموع يعادل 662000 فرد وبنسبة في حدود 60% مما يعني أنّ ما يزيد عن ثلثي الفئة الحضرية يبقى عاطلا وفي رعيان شبابه إن صحّت الدلالة اللغوية.

الجدول رقم 38 يشير إلى تقسيم البطالين حسب السن و المنطقة خلال من سنة 2003-2008[165]

2008			2005			2003			
المجموع	الريف	الحضر	المجموع	الريف	الحضر	المجموع	الريف	الحضر	
140000	24000	116000	**209 018**	106 929	102 088	**329136**	176 201	152 935	**أقل من 20 سنة**
388000	51000	337000	**490 062**	207 539	282 523	**666872**	273 338	393 534	**24 – 20**
348000	39000	309000	**406 217**	157 493	248 724	**509289**	179 847	329 443	**29 – 25**
149000	23000	126000	**179 863**	73 532	106 331	**245568**	95 072	150 496	**34 – 30**
69000	8000	61000	**85 685**	37 563	48 122	**133532**	45 445	88 087	**39 – 35**
34000	5000	29000	**43 767**	19 132	24 635	**75108**	31 022	44 086	**44 – 40**
19000	2000	17000	**32 151**	9 514	22 637	**62516**	28 179	34 337	**49– 45**
15000	3000	12000	**19 847**	8 162	11 685	**40295**	18 576	21 719	**54 – 5**

[165] - Estimation par la DES-CNES, sur la base de la structure de 2003, donnée par l'ONS dans "Activité, chômage" au 3 ème trimestre 2003 données statistiques N°: 386.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

59 – 55	8 482	7 472	15954	3 407	4 532	7 939	5000	2000	7000
المجموع	1 223 119	855 151	2078270	850 153	624 396	1 474 549	1012000	157000	1169000

المصدر: جدول أنجز انطلاقا من مجموعة معطيات خاصة بالديوان الوطني للإحصاء وتقديرات المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي حسب تسلسل السنوات

التفسير:

من خلال إسقاطات معطيات الجدول الحقيقة تجعلنا نقول أن البطالة في الجزائر هي بطالة شبابية[166] حضرية كون أنها تمس الفئة التي يقل عمرها عن 30 سنة وبمعدل 73.4%، وبالرغم من مساعي الدولة لتخفيف وتيرة البطالة من خلال برامج التشغيل إلا أن هذه الأخيرة لا تزال حاضرة بنسبة 10,2% أواخر سنة 2009 حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، و مع أن التراجع في معدل البطالة والذي وان كان مسنودا بمعدل نمو,

كما تشير معطيات الجدول إلى وجود ترابط سلبي بين السن والبطالة، بحيث تتراجع هذه الأخيرة وتقلّ حتى تصبح منعدمة أو شبه ذلك في أوساط الفئة التي يكون متوسّط يكون هذا إلا بتسديد مقابل ضعيف أو دون المتوسط، في حين أن المتوافدين الجدد على سوق العمل فيكونوا بصدد مواجهة عدّة صعوبات أقل ما يقال عنها أنها تكون عابرة أو ظرفية ذلك لأن البطالة المهيمنة في هذا الحال هي البطالة طويلة الأجل.

الجدول رقم 39 يشير إلى تقسيم البطالين حسب الجنس و الطبقة من سنة 2003-2008

	2003			2005			2008		
	الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف	المجموع
الذكور	995 969	763 964	1759933	668 387	552 617	1 221 004	741000	127000	868000
النسبة بالسطر	56.59	43.41	100	54,7	45,3	100	85.27	14.63	100
النسبة بالعمود	81.43	89.34	84.68	78,6	88,5	82,8	73,2	80,9	74,2
الإناث	227 150	91 187	318337	181 766	71 779	253 545	271000	30000	301000
النسبة بالسطر	71.36	28.64	100	71,7	28,3	100	90.03	9.97	100
النسبة بالعمود	18.57	10.66	15.32	21,4	11,5	17,2	26,8	19,1	25,8
المجموع	1 223 119	855 151	2078270	850 153	624 396	1 474 549	1012000	157000	1169000
النسبة بالسطر	58.85	41.15	100	57,7	42,3	100	86.56	13.44	100
النسبة بالعمود	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: جدول أنجز انطلاقا من مجموعة معطيات خاصة بالديوان الوطني للإحصاء حسب تسلسل السنوات

التفسير:

.وق النقد الدولي،1998،"برنامج التثبيت والاستقرار في الجزائر"، ص 86.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

أيضا من بين ما يسهل استنتاجه من الجدول المبين أعلاه؛ بطالة الفئة النسوية كما سبق إليه الذكر، فخلال سنة 2001 قدّرت نسبة البطالة عندهن ب 45.58% حسب تحقيق ceneap تحقيق حول العائلات لسنة 2001 مقابل نسبة 29.4% لدى الذكور فالفارق في البطالة هنا يقدر ب 16 نقطة[167] تمّ ما لبثت إلى أن آلت إلى التراجع لتقف عند مشارف81,9% لفئة الذكور مقابل 18,1% لدى الإناث نهاية سنة 2009 والأمر يؤول إلى تحسّن التمدرس في أوساطهن إضافة إلى فرص التكوين المفتوحة والمتاحة إليهنّ وفي شتى المجالات، ومن بين ما يستدل به من خلال التحليلات المقدّمة، هو التأكيد على أن نسبة البطالة كبيرة عند حاملي الشهادات الجامعية حسب ما يشير إليه الجدول أدناه.

الجدول رقم40 يشير إلى هيكل البطالين حسب طبيعة الجنس والمستوى التعليمي

الوحدة بالألف

مستوى التعليم/ السنة	2008				2009	
	الذكور		الإناث		إجمالي البطالين	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
دون مستوى	23	2,6	1	0,3	24	2,1
المستوى الابتدائي	151	17,4	12	4	163	14
المتوسط	439	50,6	64	21,3	503	43
الثانوي	164	18,9	83	27,6	247	21,1
العالي	91	10,5	141	46,8	232	19,8
المجموع	**868**	**100**	**301**	**100**	**1169**	**100**

إجمالي البطالين	
العدد	النسبة
36	03.34
140	13.05
415	38.71
226	21.10
255	23.78
1072	**100**

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2009

التفسير:

بلغة الأرقام نجد أن البطالة تمسّ أكثر من 85% من خريجي المعاهد والكليات [168] وهي في تضاعف مستمرّ بدليل انتقالها من 80 ألف جامعي بطّال سنة 1996 إلى ما يزيد عن 255 ألف بطّال سنة 2009، أي تزايد بمقدار3 أضعاف حسب بيانات الديوان الوطني للإحصاء لسنتي 2008-2009، وعلى سبيل المقارنة، كما يشير إليه الجدول أعلاه فانّه

[167] - BOUTALEB K, " l'activité féminine en Algérie, Réalités et perspectives ", in colloque," Marché du Travail et Genre dans les Pays du Maghreb, Spécificités, Points communs et synergies avec l'Europe' Avril 2003, P: 10.

[168] - Pour plus d'informations, consultez le projet de rapport, "le secteur informel ; illusions et réa diplômés de la formation professionnelle et de l'enseignement supérieure " du 4 éme trimestre, CNE Alger, p: 50.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

من مجوع الأفراد دون المستوى فان 2,1% منهم يبقى بصدد البحث عن العمل مقابل 16,9% من مجموع الأفراد الباحثين عن العمل والحاصلين على الشهادات العليا، فالصعوبة في إدراجهم تتعلّق بتقليص حجم الطلب على العمل بانتقال سوق العمل من مرحلة الكمية إلى النّوعية مبيّنا بذلك نيته في العزوف عن توظيف الكثير من خرّيجي الجامعات حاملي الشهادات غير المرغوب فيها، أنظر الشكل الهندسي أدناه.

بشكل دقيق فمن مجموع بطالي 2009 فمدّة انتظار أصحاب الشهادات العليا والبالغين255 ألف قد بلغ 24 شهرا، أما بالنسبة لأصحاب المستوى الثانوي والمتوسّط الذين تجاوز تعدادهم 640 ألف فمدّة بحثهم تجاوزت السنتين فهي تساوي في المتوسّط 25 شهر، (أنظر الجدول رقم 41)، فأمام تفاوت مدة الانتظار وتأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وبتقدم السن يسقط قناع الشخصية ليفتح قاموس النجدة باسم العمل غير الرسمي الذي يمثل في باطنه خروجا من ضيق البطالة إلى سعة العمل، فيظهر الشغل فيه مؤقتا بداية الأمر ولكن بمرور الوقت وتدهور الأوضاع يزداد التشبث به خوفا من الانزلاق إلى ما هو أسوء، بدليل أن معطيات الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2009 تبين أن 76,7% من طالبي العمل قبلوا العمل في أي قطاع اقتصادي بغية سدّ حاجياتهم وأن 74,3% من الفئة نفسها قبلت بالعمل في مجالات أبعد بكثير عن مستواها وكفاءاتها المهنية وبعائدات مالية ضعيفة، وهذا ما يشكل أحد ملامح العمل غير الرسمي.

الجدول رقم41 يشير إلى مدّة البحث عن الشغل حسب طبيعة الجنس و المستوى التعليمي سنة 2009

مستوى التعليم	الذكور	الإناث	المجموع
دون مستوى	15,6	16,4	15,8
الأميين وأصحاب الابتدائي	25,4	20,9	25,0
المتوسط	25,0	26,2	25,1
الثانوي	25,9	22,8	24,9
العالي	23,4	20,1	21,3
المجموع	**24,8**	**21,7**	**23,9**

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2009

التفسير:

من خلال البيانات المقدمة يلاحظ أن مهمّة اكتساب وظيفة رسمية مهمّة عسيرة، عسرا عند حاملي الشهادات، ولقد قدّرت المدّة المتوسطة للبحث عن العمل انطلاقا

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

من إحدى التحقيقات الميدانية بـــ 29,5 شهرا، وهي مرتفعة عند الرجال مقابل الإناث لتبلغ معدلاتها 30,8 و23,1 على الترتيب، يحدث هذا في نفس الوقت الذي تزداد فيه البطالة طويلة الأجل خطورة، بطالة لم تتوقف عن الزيادة رغم مساعدي الدولة من خلال برامج الدعم والإدماج المهني، هذا التنامي هو تحوّل في طبيعتها الملتصقة بحاملي الشهادات العليا، أي أنه يمثل اتجاه معاكس لذلك الاتجاه الذي كانت تؤول إليه البطالة خلال الثمانينيات وأوائل التسعينات، ومن أسباب البطالة طويلة الأجل بعد انتهاء فترة الدراسة أو مدّة التكوين والنزوح الرّيفي، ما يمكن تلخيصه من خلال [الجدول رقم 42].

عموما ما يمكن استنتاجه من تحليل البطالة بالجزائر يمكن إيجازه في النقاط التالية:

- رفض بعض الشباب الحامل للشهادات الجامعية لبعض الوظائف التي لا تتوافق والوضع الاجتماعي الذي يرغبون فيه؛
- هجرة الشبان الحاصلين على الشهادة الجامعية والقائمين بالمناطق النائية والمعزولة اتجاه المدن طمعا منهم في الحصول على وظيفة تتماشى وكفاءاتهم؛
- الدخول المكثف للعمالة النسوية إلى سوق العمل خاصة خلال السنوات الأخيرة؛
- اللاتوافق بين متطلبات سوق العمل واختصاصات بعض المتخرجين الجامعيين وهذا يعتبر من أحد أهم الأسباب المفسّرة لبطالة حاملي الشهادات الجامعية؛

ورغم تطرقنا إلى تحليل مشكلة البطالة في الجزائر والتي نضن أنها قد مست كل الجوانب إلا أن الجدير بالذكر معدلات البطالة المصرّح عنها، فالإشكالية تتعلّق بالدرجة الأولى بمصداقية المعطيات، التقارير والنسب المقدمة عن البطالة في الجزائر من قبل مراكز الإحصاء وبعض المصادر الحكومية المتعلقة بوكالات أكثر الدول غنى والمتمركزة بدول المغرب العربي، فمثلا فان نسبة البطالة المعلن عنها من قبل التحقيق عن مستوى الحياة لسنة 1995 يشير إلى أن معدل البطالة يساوي 33% أما التحقيق الذي أجري حول اليد عاملة **MOD** لسنة 1997 يقيّم نسبة البطالة ب28% ، أما تقرير **CNES** لسنة 1999 فيرجحها إلى حدود 44% أما عن الديوان الوطني الإحصاء فهو يحصرها في نسبة 29,3% وهي نسبة تتكافأ مع معطيات البنك العالمي والمكتب الدولي للعمل بينما تحقيق MOD أن نسبة البطالة خلال نفس السنة تعدت 35%، الأمر الذي يثير ا للتساؤل عن سبب التضارب في معدلات البطالة، فحسب تقرير"**حمّودة، ميزات**

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

2000" و"**أدجكووان** 1998". فالسبب يدور بالدرجة الأولى بطبيعة العلاقات بين البطالة والقطاع غير الرسمي، وبين ما هو نشاط وما هو دون ذلك...، وهذا ما يحتّم علينا العودة إلى تحليل وجهتي نظر دارسة البطالة في الجزائر والمتمثلة في:

القسم الأول: الوجهة التفاؤلية في التحليل

القسم الثاني: الوجهة التشاؤمية

وهي تتبنى التعريف القصري للبطالة، من خلال إقصائها لوظائف غير مستقرّة وشريحة من النسوة اللاتي يحقّ لهنّ العمل، فيدخلن في الفئة غير النشيطة، كون أن لهن سن العمل و يرغبن فيه لكن لا تبحثن عنه بهمّة لأسباب اجتماعية أو بسبب فرص وآفاق الشغل الضيّقة، وهذه الوجهة ترى في تراجع مستويات المعيشة وتزايد نسب الإقصاء الاجتماعي مؤشرات لمعدلات بطالة متزايدة، على العموم وبالنسبة لبلدنا فإذا كانت المفاهيم الخاصة بالبطالة وطرق حسابها أساسية وأوّلية عند تقدير هذه الأخيرة، فإنها في حقيقتها لن تشكل رهانا من حيث التأثير على التشغيل الكامل أين تكون نسبتها المقبولة والتي تجيزها هذه الرؤية منحصرة بين 2و5% على أن لا تتعدى هذا المجال المسموح به، فهذا يعني أن البطال الذي يملئ الشروط المنصوص عليها في تعريف المكتب الدولي للعمل يمكنه أن يحتفظ بصفته حتى وان كان يعمل بطريقة غير رسمية أو غير شرعية إن كان يبحث عن الشغل وأما إن كان لا يبحث عنه وهو يستفيد من وظيفة غير رسمية فلا يمكن أخذه بعين الاعتبار عند حساب معدّل البطالة حتى وإن كان بطالا، فعلى ما يبدو من وجهة النظر الأخيرة المعمول بها في الجزائر والتي قمنا بتبنيها في تحليلنا لهذه المذكرة، لا تنظر ولا تعترف بالبطالة إلا من زاوية البحث أو عدم البحث عن الشغل، فما دام الفرد معربا عن نيته في العمل ومجتهدا في تقديم طلب عمل إلى الهيئات المختصة، فانّه يعتبر بطال ولا يزال كذلك ما لم يحصل على ووظيفة تخرجه من وضعية البطالة، وهذا ما يجعلنا نطرح التساؤل التالي: كيف هو الحال، تم كيف سيكون لهؤلاء البطالين الذين وجدوا ضالتهم في العمل غير الرسمي ولم يقوموا بأيّة مبادرة للبحث عن العمل؟ أو تلك النساء اللواتي يعملن غير رسمية في البيوت فهذه في الخياطة وأخرى في الحلاقة وأخريات مربيات د تجاوزن الأربعينيات أو السن الذي قد يعيق بحثهن عن العمل وكلّهم بطالون في

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

القطاع الرسمي وموظفون في القطاع غير رسمي ونحن نعلم أن مساهمة هذا الأخير في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات تتراوح بين 32% و38% وهو ما يعني حوالي 30% من مناصب الشغل في الجزائر، بإيجاز وكما سبق إليه الذكر في كثير من الحالات يدرج ضمن الفئة العاملة كل فرد تحصّل على نشاط بمقابل على الأقلّ لمدّة ساعة خلال الأسبوع المرجعي وهو الأسبوع الذي يسبق أسبوع الاستقصاء الذي تجري فيه عملية تحديد نسبة البطالة و التي غالبا ما تكون خلال شهر سبتمبر حتى يتم تفادي حساب اليد عاملة الموسمية، وهذا يعني أن الشاب الذي قام ببيع السجائر خلال ساعة واحدة أو يوم واحد طيلة فصل خلال الأسبوع المرجعي يعتبر بشكل فعلي شخصا عمليا أو أنه يدرج ضمن الفئة العاملة تنفيذا لبروتوكول التحقيق الذي يطبقه الديوان الوطني للإحصاء الممتثل لمنطق الدول التي تملك أنظمة تأمين على البطالة ملاحقة للبطالين المزيفين أينما كانوا، وإن كان الأمر كما هو عليه فان نسبة البطالة ستكون أكبر من تلك المعلن عنها بكثير، أولا يمثل هذا نوعا من المفارقة بالنسبة للأجهزة المهتمّة بتقدير نسب البطالة؟ من أجل كلّ هذا و تفاديا للوقوع في مثل هذا المنطق، اعتمدنا في تحليلنا للبطالة على معطيات و إحصاءات رسمية لأبرز الأجهزة مصداقية فتارة تكون للديوان الوطني للإحصاء والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي وتارة أخرى تكون خاصة بالهيئات الدولية بعيدا عن الذاتية، و هذا ما يجنبنا مغبّة الخوض في صحّتها أو عدم صحّتها، وبما أن القطاع غير الرّسمي يعتبر في حالة الجزائر منفذ نجاة من جهة وأنه يتزايد بشكل مستمرّ ودائم فلا بدّ من معالجته بشكل عقلاني، و لا يكون هذا إلا من خلال إدراجه التدريجي في الاقتصاد الرسمي[169]، ومن جهة أخرى فانّه يمثل و سيظل يمثل مواجهة حقيقية للبطالة على المدى الطويل خاصة بعد دخول الجزائر إلى لبّ اقتصاد السوق بأسمى معاني الرأسمالية، وأن التحقيقات الميدانية تشير إلى أن إستراتجية الدولة في مواجهة البطالة من خلال الأجهزة المعتمدة والتي إن نجحت في معركتها ضد البطالة التي نعتبرها مختفية مؤقتا في المدى القصير فإنها ستبوء بالفشل على المدى الطويل خاصة بعد توقيف الدولة لعمليات حقنها لمزيد من الأموال في الاقتصاد، وفي غياب سياسات فعلية للاهتمام بالمشاكل الإستراتجية

[169] - CHARMES J, 1998, "Progress in Measurement of the Informal Sector: Employment and Share of (UN Statistics Division, Handbook of National Accounting. Household Accounting: Experiences in the Concepts and Their Compilation. Volume 1: Household Sector Accounts. New York, p: 372, (cf. PP: 171

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

والمؤسساتية وانعدام الاستثمار، فيما نجحت فيه باقي الدول الأخرى والمعروف بروح المقاولة وغيرها من النقاط الأخرى التي سنتطرّق إليها في الفصل الثاني فالنتيجة ستكون حتما احتراف العمل غير الرسمي بطرق باب القطاع غير الرسمي.

الفرع الثالث : العمل غير الرسمي في الجزائر:

القسم الأول: تعريف العمل غير الرسمي

فكل الدراسات تؤكّد على أنه وإلى حدّ الساعة لا يوجد تعريف ثابت ومستقرّ يحضى به العمل غير الرسمي،كما أن إمكانية التعرف إليه أو بالأحرى قياسه يتم من خلال مؤشر وحيد وليس أوحد يتمثل في عدم الانتساب إلى صندوق الضمان الاجتماعي بالنسبة للفرد العامل، كما يمكن في هذه الحالة العودة إلى معيار حجم المنشأة الاقتصادية والتي تكون في الغالب مجرّد تقريب أو أن قيمتها تبقى تقريبية، ومع ذلك فان المعلومات التي تدرها تبقى وحيدة، هذا وأن كثير من الدول تفضل اعتماد أسلوب المقاربة غير المباشرة قصد تحديد أعداد العاملين أو الناشطين في العمل غير الرسمي وهذا ما سوف نقوم بتحديده بشكل مفصّل من خلال الفصل الثالث[170]، فمن خلال مطابقة الفئة النشطة الشغيلة مع الفئة العاملة في القطاع الرسمي المحدّد انطلاقا من إحصائيات الطلب على العمل الموجودة على مستوى الدواوين الرسمية أو بالتوجّه مباشرة إلى الإحصائيات الخاصة بالمؤسسات ومختلف السجلات الإدارية.

نسبة إلى التعريف الدولي المعتمد سنة 1993 يصبح القطاع غير الرسمي ممكن القياس من خلال التحقيقات المزدوجة(أنظر الفصل الموالي) أي بمعنى التحقيقات من خلال سبر الآراء أو الاستطلاع تجاه العائلات قصد التعرّف تمّ تحديد عدد أفراد الأسرة المكونة للعيّنة، المستقلين فيها وموظفي القطاع غير الرسمي ومن تم يمكن تدبير استجواب لهؤلاء الأفراد، في هذه الأثناء وبعد التمعّن في مراحل هذا الأسلوب فحتى وإن أدرج عليها عدّة تعديلات إلا أنها تبقى نادرة الانتهاج أو الاستخدام على المستوى الوطني.

[170]-Charmes.J, 2001, "Procedures for Compiling Data on Informal Sector Employment and I
Employment from Various Sources in Developing Countries", ILO/WIEGO Latin American works
informal sector statistics, Santiago do Chile, 16-18 October, 10p.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

هكذا و نسبة إلى التعريف المستخدم فان العمل في القطاع غير الرسمي يبقى قليل الرّحب أمام العمل غير الرسمي، أين تتوجه جلّ الدراسات إلى التمييز والتفرقة بين العمل غير الرسمي والعمل في القطاع غير الرسمي، وهو ما يجعلها تعتبر أن العمل غير الرسمي ما هو إلا مكوّنة أو مقومة من القطاع غير الرسمي[171]، من أجل هذا نجد أن أغلب الدراسات ترجع ارتفاع العمل غير الرسمي إلى تزايد البطالة وارتفاع نسبها، أما إذا تعلقت المسألة بوضع الاقتصاد الجزائري فانّه انطلاقا من الإحصائيات المتعلّقة بهذا العمل فيمكن الاستدلال بها لنقول انه خلال الفترة الممتدّة بين 1990-1996 ارتفع العمل غير الرسمي بنسبة نموّ سنوية تعدّت 9,27%[172]، وبين1999-2005 قد ارتفع بنسبة تبلغ 8% أي ما يوافق ضعف معدّل نماء العمل الرسمي بما يوافق انتقالا من 911000 إلى ما يقارب 1250000 عامل هذا التصوّر يدفع إلى حدّ القول أن الإحصائيات الرسمية المقدمة عن البطالة حتى و ن كانت مقبولة ضمنيا على المدى القصير، وحتى وإن آلت إلى التراجع أكثر فأكثر فإنها لا تزال كبيرة عند مستوى الشباب الذين يقل متوسط أعمارهم عن الثلاثين خاصة أصحاب الشهادات وهذا ما يؤكّد صحة الفرضية المعتمد عليها في دراستنا، وسرعان ما ستميل نسب البطالة إلى التزايد على المدى الطويل، هنالك إدماج القطاع غير الرسمي كتقنية لمواجهة البطالة لن يصبح خيارا وإنما حتمية لا فرار منها.

القسم الثاني: مكونات العمل غير الرسمي

إن ما يمكن التوصل إليه بعد تحليلنا للعمل غير الرسمي أن هذا الأخير يتميّز بسلوك contra-cyclique يتصاعد عندما تؤول الدائرة الاقتصادية إلى التراجع ليأخذ عكس المسار إذا ما تحسن حال الاقتصاد، فتقلبات الاتجاه هذه، لا تكون مباشرة وإنما تبقى مقرونة بفترات زمنية متفاوتة الأبعاد تؤدي نتائجها في الأخير إلى التحاق المتعاملين الاقتصاديين بركب الممارسة الرسمية أو بالأحرى تكلل بعودتهم إلى الممارسة داخل القطاع الرسمي وذلك حسب ما يقتضيه الإطار الشرعي المنصوص عليه.

---

[171] -CHARMES J," La mondialisation favorise-t-elle le travail informel ?", in Journée d'étude,"Regards c sur les enjeux de la mondialisation" , a l'Université de Versailles Saint Quentin en Yvelines – d'Economie et d'Ethique pour l'Environnement et le Développement (C3ED),26 Octobre 2001, 07-09 pp

[172] - BOUTALEB K., 2002, " Le marché du travail en Algérie: le Poids de l'emploi informel", in économie et management", N°: 1, Mars 2002, P112.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

من هذا المنطلق فان عمليات الفحص التباييني لمكونات العمل غير الرسمي تصبح مثيرة للاهتمام ذلك لأن المؤسسات المصغرة(مؤسسات لموظفين غير رسميين يشغّلون أجراء دائمين) والمؤسسات العائلية تسهلان من عملية إجراء مقاربة حيث أن الجزء الأوّل يأخذ شكل مسار متوجّه نحو ما يسمى ب Pro-cyclique بينما يتوجّه الثاني إلى Anti-cyclique ومع ذلك فان كل الدراسات تؤكد على أن مسار العمل غير الرسمي يبقى Pro-cyclique [173] إذا فالنتيجة التي يمكن استنتاجها هي أن العمل غير الرسمي بجزئياته المرتبطة بالمؤسسة المصغّرة والعمل المستقل أو الحرّ اللذان يشكلان أهم عنصر فيه إلا أن أهم حلقة لهذا الأخير لا تظهر إلا عند القيام بمطابقة بين الفئة النشيطة الشغيلة من جهة والعمل غير الرسمي من جهة أخرى، بحيث أن إجراء مطابقة بين هذه العناصر داخل الدول المتوفّرة على البيانات والمعطيات اللازمة لذلك، حينها تسمح المطابقة بإعطاء معنى صريح ونظرة واضحة خالية من الإبهام من خلال سعيها إلى تعيين أنماط عمل غير مصرّح بها من طرف المؤسسات (سواء كانت رسمية أو غير ذلك) وبالتالي غير مسجّلة ولا تستفيد من أي شكل من أشكال التغطية الاجتماعية أو الضمان الاجتماعي قاسمها المشترك هو العمل بالمنازل، وبعد الفراغ من المطابقة والتقييم يصبح من السهل القيام بمقارنة ما توصّل إليه من نتائج مع إحصائيات العمل الرسمي لتفضي النتائج في الأخير إلى استنتاج حجم العمل غير المسجل من حجم العمل غير الرسمي الإجمالي، لكن ولحدّ الساعة هذا النوع من التقنيات لم يتم إلا في ثلاثة بلدان في مقدمتها تونس، الهند و كينيا.

الخلاصة:

إن تحليل وضعية الشغل في الجزائر يحمل جملة خصوصيات، بدءا باختلال متزايد بين طلب مستمر على الشغل وعرض محتشم بحيث أن الفرق بينهما وصل سنة 1997 إلى ما نسبته 84,84%، ومما قد يزيد الوضع تفاقما هو عودة معدلات النموّ الديمغرافي إلى التزايد ونسب التسرّب المدرسي في سنّ مبكّر، أيضا توافد عمالة نسوية متزايدة على سوق العمل، فحسب تقرير المكتب الدولي للعمل فان نسبة النشاط النسوية

[173] -CHARMES J," La mondialisation favorise-t-elle le travail informel ?", in Journée d'étude,"Regards c sur les enjeux de la mondialisation" , a l'Université de Versailles Saint Quentin en Yvelines – d'Economie et d'Ethique pour l'Environnement et le Développement (C3ED),26 Octobre 2001, 07-09 pp

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

انتقلت من 1,8% سنة 1996 إلى 9,6% سنة 1998 وهي في تزايد مستمرّ[174]، هذا التزايد و إن كان سيصعّب من مهمّة سوق العمل في تدارك التأخر المتراكم عليه فانه يشكل في حقيقة الأمر انتفاضة ضدّ الضغط الاجتماعي الموجه إليها، كما أن هذه القفزة تترجم بتزايد في نسب الفقر[175] من جهة وديناميكية القطاع غير الرسمي في تلبية رغباتهن على العمل و في بيوتهن إن لم و لن يتمكّن القطاع الرسمي من استدراكهنّ جميعا[176]، هذا دون أننسى بطالة الشباب المتحصل على الشهادات الجامعية التي انتقلت في أقل من عشرية واحدة من 11,9% إلى 19,7% سنة 1998 حسب معطيات الإحصاء العام للسكان في الجزائر ومن التحليل لهذا الإحصاء نجد أن أكثر من 48%من هم متحصّل على شهادة الليسانس و أن 35% مهندسي دولة و 17% متحصل على شهادة الدراسات ما بعد التدرّج وعليه فان استمرّ الفارق بين العرض والطلب على العمل في التزايد فان التوجّه سيكون صوب النشاطات غير المهيكلة أو القطاع غير الرسمي المموّل الأول للعمل غير الرسمي، خاصة ونحن ندرك أن نسبة العجز في تغطية الطلب على العمل ما بين 1990-2001 لم تتعدى نسبة 27% وإن تحسّنت خلال الآونة الأخيرة فإنها غير كافية حسب وجهة نظر المختصين لإيقاف عجلة القطاع غير الرسمي داخل المناطق الحضرية خاصة، وهو ما سنحاول التركيز في دراسته من خلال الفصل الموالي، وبما أنه مرن وقادر على التأقلم مع مختلف الأزمات والاضطرابات سنقترح من خلال الفصل الرابع إدراجه في النسيج الاقتصادي الوطني، ومن تمّ اعتماد مجموعة معايير تنظيمية وضوابط من شأنها رفع من مقدرته في امتصاص البطالة على ما يدره من عوائد، وللإيضاح فان دراستنا للقطاع غير الرسمي ستتمّ من باب الشرعية.

---

174 - OIT- Organisation Internationale du Travail, 1996," un nouveau rapport statistique du BIT met en lumière les tendances mondiales du marché du travail ", communiqué de presse, OIT.

175 - CHARMES J, 1999, "Informal sector, Poverty and Gender", a Review of Empirical Evidence, Background paper for the World Development Report 2001, Washington, The World Bank, P: 44.

176 - CHARMES J, 1998, "Contribution of Women Working in the Informal Sector in Africa: a Case Paper prepared for the United Nations Statistics Division. "Umbrella Gender Statistics Programn presented at the Delhi Group Meeting on Informal Sector Statistics, Ankara, 28-30th April 1998.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الفصل الثالث

دور القطاع غير الرسمي في مواجهة البطالة و ضبط سوق العمل

EVALUATION VERSION
ePrint
REGISTERED VERSION
ADDS NO WATERMARK
visit
eprintdriver.com
EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الفصل الثالث

دور القطاع غير الرسمي في مواجهة البطالة وضبط سوق العمل

تمهيد:

معروف الاقتصاد الجزائري برخاوته لاعتماد مداخيله على مصدر واحد وغالبا ما يحذر خبراء الاقتصاد من مغبة الاعتماد على عائد واحد تحسبا لأية أزمة ممكنة والتجارب السابقة لا تزال شاهدة إلى يومنا هذا عمّ أحدثته هذه النكسات التي تسببت في تراجع أسعار المحروقات وإدخال الاقتصاد الوطني منطقة اضطراب بدأت بانحناء شديد في مداخل الصادرات وارتفاع أحجام المديونية وتراجع في مستويات الاستثمار وتزايد في معدلات البطالة التي لا تزال شاهدة إلى يومنا هذا عن النقص الكبير في الإمكانيات الإنتاجية ذات العلاقة مع موارد الشغل، كما أن الاستراتجيات التنموية الموجهة نحو التصنيع الحديث للشروع في أولى خطوات برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية جاءت ضعيفة ناهيك عن الاستراتجيات التنموية التي لم يكن لها وقعها أو بالأحرى لم تكن موفقة بالقدر الكافي الذي يسمح فيه بامتصاص البطالة خاصة داخل المناطق الحضرية.

وأمام تلاشي هذه الاستراتجيات وازدياد معدلات النمو الديمغرافي المرفقة بكبس في سياسات الاقتصاد الكلية الناجمة عن برامج التعديل الهيكلي، تحقق الاختلال بين عرض العمل والطلب عليه ليظهر سوق العمل الجزائري أول أعراض العجز في امتصاص البطالة نتيجة تسريح العمالة وغلق المؤسسات العمومية المفلسة، دون إهمال ظاهرة النزوح الريفي طيلة العشرية السوداء المتسببة في تعجيل وتيرة البطالة.

تفاقم هذه الأوضاع تسبب في عودة المتقاعدين والظهور المجدد لعمل الأطفال وتوافد العمالة النسوية على سوق الشغل، ورغم الأوضاع السلبية واختلال عرض العمل بالطلب عليه إلا أن نسبة البطالة لم تكن أكبر من تلك النسبة الموجودة أيّما كانت البلاد في حالة استقرار كما أنها لم تتزايد بالشكل الكبير، تم كيف أن معدل البطالة سجل تراجعا في مستوياته بالرغم من وجود الفقر وحرمان فئات كبيرة في المجتمع من العمل وغلق

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

المؤسسات المفلسة وتسريح العمالة وتدبدب الاستثمار وضعف القطاع الخاص...!، كل هذه النقاط تجتمع في مركز واحد وهو حيوية وديناميكية القطاع غير الرسمي.

المبحث الأول: القطاع غير الرسمي

في إحدى المقالات التي تضمنتها صحيفة "الكريدايتبانك" لسنة 1982 والمتطرّقة إلى القطاع غير الرسمي معتبرة إياه إحدى قواعد القطاع الرسمي باعتبار أن انعدام الأنشطة غير الرسمية سيكون سببا مباشرا في فقدان بعض من المؤسسات أو بالأحرى البعض من الأنشطة الرسمية لفاعليتها وتنافسيتها في النسيج الرسمي بسبب افتقارها إلى الحركية وإلى التنمية الناجمة من المنافسة غير الرسمية فالنتيجة المترتبة عن هده تكون الزوال وفي أحسن الحالات طرق باب المنافسة غير الرسمية، أيضا وفي نفس المقال وفي ظل تحرير الأسعار فان ما يستحيل تحقيقه على القطاع الرسمي يصبح ممكنا وممكنا جدّا بالنسبة للقطاع غير الرسمي، هدا دون إهمال دوره الاجتماعي في مواجهة البطالة وما جاوره[177] ، بشكل مختصر لا يمكن تصوّر اقتصاد بدون قطاع غير رسمي، من خلال هدا المقال بدأت نشأة تيار القطاع غير الرسمي الذي أصبح يرى إليه كأحد أعمدة التنمية من خلال اقتراح نظريات تنموية مبنية على دور القطاع غير الرسمي في النسيج الاقتصادي الرسمي، نظريات محورها التوافق بين متغيرتي معادلة التكاليف/الامتيازات، نظريات ترى في جملة التنظيمات المقترحة وحجم الضرائب وبعض الإجراءات الإدارية عراقيل تثقل كاهل المتعاملين الاقتصاديين الراغبين في العمل بالقطاع الرسمي و من بين أبرز روّاد هذا الفكر سيكون من الإجحاف لو ينكر عليها الدور الكبير الذي تقوم به في ضبط سوق العمل خاصة عندما يمرّ الاقتصاد بأزمات متفاوتة الأبعاد قد يصعب أو قد يطول الخروج منها، فتأخذ بذلك هذه الأخيرة صفة ملاذ أو حتى مأوى بل ومعتصمة لكثير من البطالين الحضريين والريفيين النازحين إلى تلك المدن، وذلك في انتظار تحصلهم على عمل مستقر داخل القطاع الرسمي، وبوجود متغيرات يصعب تحديدها تصبح مسألة محاصرة أو حتى محاولة تقدير مساهمة القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري أو في أي اقتصاد بلد ما صعبة وغير ممكنة أحيانا لتمتع هذا الأخير بمجموعة متغيرات ومكونات خاصة به تفر لاحظة الاقتصادية، كما أن للإحصائيات الإدارية الدارسة للقطاع غير الرسمي غالبا

177- PESTIEAU Pierre,1982," l'Economie souterraine", Ed: Pluriel- Inédit, pp:182.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

ما تكون ناقصة وغير كافية بالقدر اللازم الذي يمكن من إجراء تحليل دقيق لهذا الأخير[178]، وعليه سنحاول دراسة مفاهيم ومعايير الاقتصاد غير الرسمي ومن ثم ديناميكية هذا القطاع في خلق مناصب العمل غير الرسمية، كما أنه يحسن بنا القول أنّ تحليلنا سينصب وبشكل كبير على الثنائية الجامعة بين القطاعين.

المطلب الأول: مفاهيم القطاع غير الرسمي

لأول مرة استخدم مرادف غير الرسمي إشارة للبحث عن فرص تعظيم الربح، فمجموعة كبيرة من

- سهولة الالتحاق بالنشاط؛ ضيق مجاله؛ استخدام الموارد المحلية؛ الامتلاك الأسري للمؤسسة؛ استخدام تقنيات كثيفة الاحتياج لليد عاملة، مهارة اليد عاملة مكتسبة خارج مجال التكوين الرسمي، توفر أسواق تنافسية خالية من الأنظمة والقوانين الضابطة.

إن تعريف القطاع غير الرسمي من خلال خصوصياته السبعة خاصة المتعلّق منها بسهولة الالتحاق نقول أن تقرير **كينيا** قد تمكّن من تسجيل مرحلة هامة في حياة هدا القطاع من حيث إسهامه في دفع عجلة الجدل بين مختلف الباحثين والمهتمين بضبط مصطلح القطاع غير الرسمي، وبالأخص أهلية هذا القطاع الذي لطالما عرف ازدواجية هيكلية في اقتصاديات الدول النامية، وهو نفسه ما يجعل هذا النموذج غير منسجم وغير متماش بشكل طبيعي مع حقيقة الوضع خاصة أين يكون نوعي النشاط مندمجين أو متصلين، وقد يعود تأويله هذا إلى عدّة أسباب نذكر من بينها:

- كون أن هذه الأنشطة تلعب دور خزّان لليد عاملة المحتفظ بها للقطاع الرسمي، أين يتمكّن العمال من الحصول على سلع وخدمات وسوق جيّد يؤمّن إمكانية استخدام عمالة بأقلّ التكاليف،
- أن عدد كبير من العمال في القطاع الرسمي يمارسون أنشطة بالقطاع غير الرسمي بغية تحسين مداخلهم، وهذا ما يمكن إثباته ببساطة في النسيج الاقتصادي الجزائري انطلاقا من الإحصائيات الرسمية، خاصة أثناء فترة الأزمات التي يعرفها الاقتصاد...

[178]- ELAIDI A et BOUFENIK F, 2000, "L'informel en Algérie ; quelle approche ?", Communica colloque " L'économie informelle en Algérie ", Université de Tlemcen, 14-15 Novembre.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

فالجدل النظري غير الموضح وغير المثبت بالبديهيات التجريبية بسبب غياب تعريف دولي متفق عليه يفتح المجال أمام تهاطل الاجتهادات الرامية إلى تبني تعريف دولي مشترك وموحّد حول القطاع غير الرسمي، تعريف تشترك وتنصهر فيه جميع الخصوصيات الممكنة لهذا القطاع، وفي هذا الصدد هناك صفات أخرى أضيفت إلى الخصوصيات السبعة التي يتصف بها القطاع غير الرسمي وتتمثل أساسا في ليونة أو مرونة أوقات العمل التي يتميز بها هذا الأخير، أيضا انخفاض أسعار ما يقدمه من منتجات أو خدمات[179]، بالإضافة إلى ضعف نسبة استخدام الطاقة في هذا القطاع مع غياب إمكانية اللجوء إلى استخدام القروض فيه...؛ فحتى وان أقرّ عدد من الدارسين للقطاع غير الرسمي أن ففي الأصل فان القطاع غير الرسمي يبقى قديم النشأة وأن الكثير من دارسيه يرجعون ظهور مصطلحه إلى حقبة الخمسينات تحت اسم: "القطاع غير المنضم" الذي يشير إلى وحدات إنتاجية صغيرة الحجم وإلى جزء من النشاطات غير النقدية بدليل النماذج الرياضية المشتركة بين كل من: **Lewis** سنة 1954 و **Hirschmann** سنة1958 إلى غير ذلك من الدراسات التي تثبت أن هذا المصطلح يبقى غير جلي، فهناك أكثر من ثلاثون عبارة للإشارة إلى ، أو كما جاء في تعريف الديوان الوطني للإحصاء الذي يعتبر هذا القطاع قطاعا خارجا عن القانون والذي تغيب فيه استخدام الدفاتر المحاسبية، كما يكون فيه رقم الأعمال محدود بالإضافة إلى عدد العاملين...[180] ، كل هذه المرادفات لا تعني بالضرورة نفس المعنى وعليه ولإزالة الإبهام نعود إلى المؤتمر الخامس عشر لإحصائيي العمل المنعقد سنة 1993 الذي كان هدفه تفكيك مفهوم القطاع غير الرسمي من صورته المتعلّقة بالمخالفة القانونية وسريته التي كان من خلالها يشقّ طريقه إلى الممارسة، كلّ هذا يجبرنا بالعودة إلى المناقشات التمهيدية للمؤتمر الرابع عشر المنعقد سنة 1987 والذي حاول فيه ممثل دولة كينيا تفسير و تبيان تم البرهنة أن الأنشطة غير الرسمية التي يجري الحديث عنها لا يمكن اعتبارها كأنشطة سرية أو خفيّة داخل الدول النامية، وإن كانت كذلك داخل الدول المتقدمة، مضيفا أنّه في حالة الدول السائرة في طريق النموّ لا يمكن الحديث عن اقتصاد

[179]- SETHURAMAN S V, 1976," le secteur urbain non structuré : concept mesure et action, ir internationale du travail, vol : 114, N°: 01, juillet- Août, BIT, Genève, pp: 350.
[180]- BERNARD C, 1991, "Nouvelles logiques marchandes au Maghreb", Ed: Paris CNRS, p: 31.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

السراديب، مما يعني الرفض والاختباء تمارس بشكل عادي أمام نظر الدولة، أيضا من بين الاجتهادات الأساسية لهذا المؤتمر اقتراح بدء العمل بإبعاد الفلاحة و الأنشطة الأولية من مجال القطاع غير الرسمي، على أن تتمّ معالجة هذه الأنشطة بشكل منفصل حتى تتوفّر معلومات صحيحة ومقبولة ضمنيا عن القطاع غير الرسمي بعيدا عن المخاتلة والتضليل، كما اقترح خلال هذا المؤتمر إدراج الأنشطة الثانوية وتلك المتعدّدة في القطاع غير الرسمي مما يساعد في التذكير على أن هذا الأخير يوصف في العموم على أنه " جملة وحدات منتجة للسلع والخدمات الموجهة أساسا إلى خلق مناصب عمل وعوائد بالرغم من الضعف الذي يسوده من حيث تقسيم العمل و رأس المال وغياب علاقات العمل خاصة أثناء اكتساب طابع العمل لصفته الموسمية أو الظرفية "[181]، بشكل مختصر حتى لا نبتعد عن محور دراستنا فإننا نقترح استخدام ثلاثة ألفاظ بعد تعريفها إشارة إلى ثلاثة أصناف من الاقتصاد غير الملاحظ كالاقتصاد غير القانوني، اقتصاد السراديب والاقتصاد غير الرسمي وهو ما يهمنا في تحليلنا وذلك نظرا لشيوع استخدامها في كثير من الدراسات الأكاديمية:

الفرع الأول: الاقتصاد غير القانوني

يمثل جملة أنشطة ممنوعة كتجارة المخدرات والتهريب، قد تكون هذه النشاطات غير ممنوعة إلاّ أنها تكون غير مصرّح بها كإتمام الملابس الجاهزة وغير ذلك...؛

الفرع الثاني: اقتصاد السراديب

يخص أنشطة غير مشروعة، قد تكون مستترة كلّيا، أو جزء منها فقط و يعود هذا إلى عدّة أسباب من بينها:

- التهرب الضريبي لتجنب بعض الرسوم كالرسم على القيمة المضافة وما شبه ذلك؛
- الغش في المشاركات الاجتماعية بعدم التصريح بالمجموع الصحيح للعاملين؛
- انتهاك بعض مقاييس العمل كالأجر الأدنى وعدد ساعات العمل...؛
- عدم امتلاك السجل التجاري.

[181]- CHARMES J," La mondialisation favorise-t-elle le travail informel ?", in Journée d'étude,"Regards c sur les enjeux de la mondialisation", a l'Université de Versailles Saint Quentin en Yvelines – Centre d'Ec et d'Ethique pour l'Environnement et le Développement (C3ED) ,26 Octobre 2001, 07p.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الفرع الثالث: الاقتصاد غير الرسمي

كل التحاليل والدراسات وإن اختلفت فإنها تجتمع حول خيوط الاقتصاد غير الرسمي الذي يعرفه الأستاذ " **هني**" بأنه: " ذلك القطاع المنحصر على جملة أنشطة لا تراها الدولة أو أنها تتعمّد غضّ البصر عنها"[182]، أو ذلك القطاع الذي يغطي جزء من النشاطات ضعيفة الإنتاج لمؤسسات صغيرة، لذلك فهو يعد محطة انتظار وملجأ للبطالين والمؤسسات التي تجد نفسها في مأزق، لذلك فإن اليد العاملة التي تنشط فيه تكون غير مؤهلة ومفتقرة إلى الخبرة[183] وهي تعمل لحسابها الخاص، غير أن فرص إبراز المهارات تبقى ضئيلة وقد تكون منعدمة خاصة فيما يتعلق بجانب الخدمات والتجارة اللذان يعدان محطّ اهتمام الجميع لأنهما لا يتطلبان مهارات أو خبرات كما أن اليسير من رأس المال المستثمر بهما كفيل بتحقيق ربح يفوق ما يحققه موظف في العمل الرسمي وقد يصل الفارق إلى 5 أضعاف الأجر الأدنى، وهذا ما يخالف التعريف الكلاسيكي الذي يستصغر فرص الربح في العمل غير رسمي عكس ما ورد في التقرير الثامن للمؤتمر الجهوي الإفريقي السابع: " أن الربح مضمون في العمل غير الرسمي متى تحقق التنظيم".[184]

أما فيما يخص تعريف البنك العالمي للقطاع غير الرسمي فقد حدّده بالإضافة إلى ما سبق بثلاثة خصائص:

- أنها وظيفة غير مصرحة؛
- أنها لا تستفيد من الانتساب لصندوق الضمان الاجتماعي؛
- حجم المنشأة أو المؤسسة يبقى صغيرا.[185]

نتبين من هذا التعريف أن القطاع غير الرسمي عبارة عن وحدات مؤسساتية إنتاجية ذات مستوى تنظيمي هزيل، تملك وسائل إنتاجية قديمة وتتميّز بتقسيم ضعيف تارة ومفقود تارة أخرى بين العمل ورأس المال، في حين أن علاقات العمل تبقى فيه قائمة على أساس روابط عائلية تعود ملكيتها دائما للقطاع العائلي، وهذا ما يمكن تلخيصه في التعريف الإحصائي المقدّم في المؤتمر الرابع عشر لإحصائيي العمل الذي اعتبر القطاع

---

[182] -HENNI A, 1990, " Essai sur l'économie Parallèle, cas de l'Algérie", Ed :ENAG Alger, pp: 70-101.
[183] -Analyse de la population Active en ALGERIE, collection statistique N°: 30, ED : OPU : 1989, P: 134
[184] - VERNIERES Michel, op. Cit, p : 107.
[185] - BANQUE MONDIALE, Octobre 1997," Etude sur la pauvreté en Algérie", ED : ESKA, BM.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

غير الرسمي "مجموعة وحدات إنتاجية تشكّل عنصرا في صلب نظام المحاسبة الوطنية للقطاع المؤسساتي العائلي في شكل مؤسسات فردية"، هذه المؤسسات كما سنتقدم بتوضيحه تختلف عن الشركات وشبه الشركات من حيث معيار الوضعية القانونية وطبيعة المحاسبة المعتمدة أو المتوفّرة، وهكذا وبالرغم من افتقارها إلى محاسبة كاملة تمكّن من التمييز بين الأنشطة الإنتاجية الخاصة بالمؤسسة و باقي الأنشطة التابعة لأحد أفراد الأسرة فإنها لا تشكّل كيانا مستقلا، منفصلا عن الأسرة أو أحد أفرادها المالكين لها.

فالقطاع غير الرسمي إذا يحتوي على مؤسسات ذات حساب خاص كما أن أنشطته غير معدّة بهدف التهرّب الجبائي أو التملص من دفع المشاركات الاجتماعية، مؤسسات يقول عنها الاقتصادي **CHARMES** في أحد تعريفاته: "بأنها مؤسسات فردية تكون فيها الأصول والنفقات ومختلف الالتزامات صعبة الفصل عن العائلات وممتلكاتها[186]، فهو يميّز في ذلك بين القطاع غير الرسمي المحصور أي المؤسسات الصغيرة، المؤسسات الحرفية أو التجارة التقليدية...، والقطاع غير الرسمي غير محدد الموضع [187] (العمل بالمنازل...) معترفا في تصنيفه بصعوبة فهم القطاع غير المهيكل[188]، من هنا يمكن استنتاج تعريف للقطاع غير الرسمي نقول فيه أينما كان مكان العمل، ومهما كانت أهمية القيم المنقولة ومدّة النشاط وطبيعة ممارسته، بشكل أساسي أو ثانوي فان القطاع غير الرسمي يعرّف كقطاع محتو على:

- مؤسسات غير رسمية لعمال ينشطون لحسابهم الخاص والذين بإمكانهم توظيف عمّال غير معوّضين بأجور ظرفية أو موسمية متفق عليها لأسباب مهنية متوقفة على طبيعة الظروف الاقتصادية، ويحتوي هذا القسم سواء على المؤسسات التي تعمل لحسابها الخاص وحتى المؤسسات غير المسجلّة حسب ما تقتضيه المعايير القانونية المنصوص عليها كمعيار الجباية أو الضمان الاجتماعي...

- مؤسسات الموظفين غير الرسميين الذين بإمكانهم توظيف أجير أو عدّة أجراء بشكل دائم والذين يشبعون ميزة واحدة أو جملة منها:

---

[186]- CHARMES J, "Le secteur informel en Afrique", in www.cybercale.tm.fr/jarna/ **1998**
[187]- LAUTIER B, DE MIRAS C, MORICE A, 1991, "L'état et l'informel ", Ed : l'Harmattan Paris, p: 18.
[188]- PENOUIL M et LACHAUD J P, op. Cit, p:45.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

- حجم المنشاة أو المؤسسة الصغير نسبة إلى عدد العمّال الناشطين بها والمعرّفين على أساس عتبة الخطوط الدنيا الملحقة إلى التشريعات الوطنية أو الممارسات الإحصائية
- عدم تسجيل المؤسسة أو الأجراء...

بشكل مختصر فحتى و إن صعبت عملية فهم هذا القطاع فان فهمه لا يسهل إلا من خلال القيام بتحقيق وإنما تستدعي المسألة تنويعات في المقاربات المنتهجة حسب تنوع أشكال الأنشطة المطلوب دراستها[189]، وفي نفس السياق فان عددا من المختصين يقترح تصنيفات خاصة بهم بالنسبة للنشاطات غير الرسمية، وبشكل عام فإننا نهتمّ بذكر ثلاثة تصنيفات رئيسية تجتمع حول محور القطاع غير الرسمي[190]:

- الصنف الأول يخص مادون القطاع المتعلق بالمؤسسات الجزئية الصغيرة والتي تمثل أحدى العناصر الديناميكية القوية التي ترتبط في الأصل بالقطاع المهيكل من حيث المداولة وأغلبية هذه المؤسسات تعدّ مستقلة وممونّة للأسواق ضئيلة المداخل.
- الصنف الثاني يخص مادون القطاع le sous secteur المتعلق بالمؤسسات العائلية بحيث أن أغلب النشاطات تستلزم يد عاملة نسائية مقابل أجور بخسة.
- الصنف الثالث يخص مادون القطاع الخاص بالخدمات المستقلة كعمليات البيع السريع وهي تحتاج إلى عمال باليوم يحدث هذا دون اشتراط كفاءات أو مهارات، ويبقى هذا النوع من النشاطات يشكل الحصة الكبيرة من القطاع غير الرسمي.

وأمام صعوبة المحاصرة بكل المقاييس السوسيو- اجتماعية وبالخصوص حجم ووضعية هذه الوحدات أمام القانون فان المحاسبة الوطنية الجزائرية[191]وكذالك الديوان الوطني للإحصاء يعتمدون جملة من المعايير سهلة القياس، تسهّل من تحديد النشطين بالقطاع غير الرسمي كاعتماد معدل غير المساهمين وعدد المؤمّنين الاجتماعيين غير الأجراء وأيضا عدد الموظفين والأحرار حسب حجم المؤسسة، وعليه فان حتمية اللجوء إلى تقدير وحساب حجم القطاع غير الرسمي تصبح ضرورة ملحّة قبل القيام بأيّ شيء.

---

[189]- PORTES Alejandro, CASTELLS Manuel, BENTON Lauren A, 2002," The informal economy, studies in advanced and less developed countries", The Johns Hopkins University Editions, p: 212-218.

[190]-COMO Odoardo, "Une économie africaine de plus en plus informelle" in Revue "Développer Coopération" N°: 6, Novembre et Décembre, 1996, pp : 9-10.

[191]- ZIDOUNI H, 2002, " L'économie non observée, sources et approches utilisées par la comptabilité n algérienne ", Réunion sous régionale sur les échanges Méthodologiques, Rabat (Maroc), 22-25 juillet 200

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

المطلب الثاني: قياس القطاع غير الرسمي

ففي الأصل، منذ اختلاق مفهوم القطاع غير الرسمي، لم يتوانى إحصائيي التحقيقات على بذل جهودهم في تنقية مفهوم دقيق المعنى و الدلالة يمشي على قدم وساق مع مختلف مناهج التحقيقات المنتهجة لمحاصرة هذا القطاع، كما أن قياس حجم النشاطات غير الرسمية على مستوى الشغل يحتل أهمية رائدة في مجال سير سوق العمل الجزائري الذي يتميز باختلال متواصل في العرض والطلب، غير أن الأدهى من ذلك ينحصر في الطريقة التي يمكن من خلالها تقدير عدد مناصب العمل داخل هذه النشاطات غير الرسمية، ولكي تسهل عملية تقدير مساهمة القطاع غير الرسمي في عرض العمل أو حتى نتمكن من القياس الصحيح للقطاع غير الرسمي فان عدد من المختصين والباحثين يشيرون إلى ضرورة الفصل بين النشاطات غير الرسمية التجارية وغير التجارية[192] أو بشكل دقيق بين القطاع غير الرسمي محدد المكان أو الموضع والمتمثل في المؤسسات الصغيرة، الحرفية أو حتى في التجارة التقليدية...، والقطاع غير الرسمي غير محدد المكان [193] ويقصد بذلك العمل بالمنازل...) أو كما سبق وأن جاء في تعبيرنا الأسبق والخاص بالاقتصادي "**شارم**"، وهي تقنية لا يمكن لها إلا أن تكون قريبة من الواقع نظرا للطرق المنتهجة والمتبعة فيه والمتمثلة في التحقيقات غير المباشرة التي تتم من خلال قياس أو تقدير العمل غير الرسمي بعد طرح العمل الرسمي من إجمالي عدد مناصب العمل بالرجوع إلى استخدام معطيات مختلفة يحصل عليها من إحصائيات المحاسبة الوطنية، إحصائيات حول العمل.[194]

الفرع الأول: المقاربة غير المباشرة

قبل الشروع في التحليل نقول أن مؤتمر 1993 قد اشغل التعريف الخاص بالقطاع غير الرسمي بصنف إلى ضرورة إعادة النظر في التصنيف الدولي للوضعيات في الشغل، فالأفراد المعنيون بهذا التصنيف و المدرجون ضمن هذه المقاربة هم:

---

[192]- CHARMS J et GRAIS B, 1994, " L'emploi informel, un concept utile même en pays développé ", (des statistiques, N°: 70, INSEE, JUIN, p: 40.

[193]- LAUTIER B, DE MIRAS C., MORICE A, op. Cit, p: 18.

[194]- COMO Odoardo, 1996, "Une économie africaine de plus en plus informelle" in Revue "Développe Coopération", N°6, Novembre - Décembre, pp: 9-10.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

- **الموظّفين**: من خلال التعرض إلى طبيعة جنسهم والى الفروع الاقتصادية التي ينشطون فيها، فان هذه الفئة تضم كل فرد نشيط يعمل لحسابه الخاص مع توظيف أجير سواء بطريقة مستمرة ودائمة أو دون ذلك؛

- **الأحرار أو المستقلون**: هم كل الأفراد النشيطين، يعملون لحسابهم الخاص ويستغلون مؤسساتهم أو أنهم يمارسون مهنا دون توظيف عمال آخرين؛

- **المساعدات العائلية**: كل عامل له علاقة أسرية مع الموظف ويقيم معه بالبيت دون أن يتحصل على الأجر أو أنه يتحصل على أجر قليل فان هذا الأخير يستدرك عامة من خلال الحصول على بعض الامتيازات لى أساس تشكيلها لمعيار من معايير العمل الخاص، وهو ما يعود بنا إلى المصطلح المستخدم قديما ها كما هو عليه الحال داخل بساط الدول النامية كما هو الحال في الجزائر شهد العمل بالمنازل نوعا من الاتساع والانتشار حجما وعددا، أيضا ما ساعده في هذا نقص تكاليف العمل وانخفاضها بفعل الالتفاف لتفادي تكاليف أنظمة الحماية الاجتماعية المرهقة، ومع أن عدد كبير من المنضمات وعلى رأسها المنضمة النسوية للتشغيل الذاتي(SEWA) [195] والتي حاولت خلال هذا المؤتمر مدّ العمّال بالمنازل بميزة الاستفادة من الضمان الاجتماعي خاصة الفئة النسوية إلا أن هذه المبادرة اعتبرت مستحيلة وتزال كذلك بسبب اللاقدرة على حصر وقياس حجم العمل بالمنازل بطرية صحيحة ومقنعة خاصة أمام طبيعة التعريف المعتمد في تحديد القطاع غير الرسمي[196]، ذلك لأن هذه الفئة تبقى متأرجحة بين القطاعين تبعا لخصوصيات المؤسسة المتعاقدة أو المتداولة، أي أن معظم العاملين بالمنازل يتداولون في أعمالهم مع مؤسسات القطاع غير الرسمي من خلال مؤسسات وسيطة، وحتى تسهل عملية التقرّب من هذه الفئة يعتمد على ما يشكل أحد المفارقات النّي تم رفضها خلال المؤتمر كون أن تعقيدات التصنيف ستعود بمصداقية أقل على المعطيات المحصّل عليها، وهي القضية التي تعجّل بأن اعتماد أسلوب المقاربات غير المباشرة في التحليل لا يسمح فقط بالتعرف على مختلف ممثلي القطاع غير الرسمي، وإنما يمكّن أيضا من التعرف على تجزئة وتقسيم الشغل غير الرسمي

---

[195]-SEWA : Self Employed Women Association.

[196]- United Nations, 2000, "The World's Women 2000". Trends and Statistics, New York, 180p.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

لنا إمكانية إقامة تمييز بين أنشطة رسمية وغير رسمية بفضل الثنائية في المعيار القانوني ومعيار الحجم، بحيث أن المقاولين الذين يوظفون أقل من عشرة أو خمسة أجراء ينتسبون إلى القسم الأول من النشاطات[197]، في حين أن جميع الشركات والمؤسسات الفردية التي توظف أكثر من عشرة أجراء تبقى منتمية إلى القسم الثاني، وعلية فان حساب العمل غير الرسمي سيتم من خلال الإقصاء بما يتناسب أولا مع تحديد العمل الرسمي ومن خلال الاختلاف والتباين مع الفئة النشيطة الحضرية الشغيلة، بعدها يصبح من الممكن حساب العمل غير الرسمي.

ففيما يتعلق بهذا المسعى فان الفئة النشيطة الشغيلة المنحصر وضعها في المستقلين والمساعدات العائلية أو في المتربصين فإنهم يعتبرون وكأنهم جزء لا يتجزأ من القطاع غير الرسمي.

نظريا فان هذه المقاربة تقدر حصة العمل غير الرسمي بنسبة تتعدى 60% من حصة العمل الحضري للسنوات الأخيرة، وجاءت هذه النسبة كنتيجة حتمية لنتائج الأحداث التي عرفتها بلادنا خلال العشرية الماضية من القرن السابق، كما أن هذه النسبة تعطي التفاتة وإن كانت بسيطة إلى الحدّة التي اكتسبها العمل غير الرسمي والتي تساهم في التخفيف من حدّة التأثيرات السلبية لبرامج الإصلاحات الاقتصادية.[198]

أيضا فيما يتعلق بالتقدير **غير المباشر** لحجم العمل غير الرسمي فان خدمات المخطط التي تقدر الفئة النشطة انطلاقا من البيانات الديمغرافية ونسبة البطالة من خلال معادلة قياسية بمعدل كل الهندسي رقم 01]، أما خارج قطاع الفلاحة فان نسبته خلال نفس الفترة انتقلت من 18,6% إلى 21,9%.[199]

الشكل الهندسي رقم 01 يشير إلى تطور العمل المهيكل والعمل غير الرسمي(الوحدة بالآلاف)

---

[197]- LAUTIER B, 1994, "L'économie informel dans les pays du tiers monde", Ed : La Découverte, Paris, P : 108.

[198]-ABGHAD Mohamed et LABCHIR Abdessalam, "Emploi dans le secteur informel" in "Popula Développement au Maroc" CERED, 1998, pp. 360-361.

[199]- Pour plus d'informations, consultez le rapport sur : " le secteur informel, illusions et réalités", CNES Alger, p: 61.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

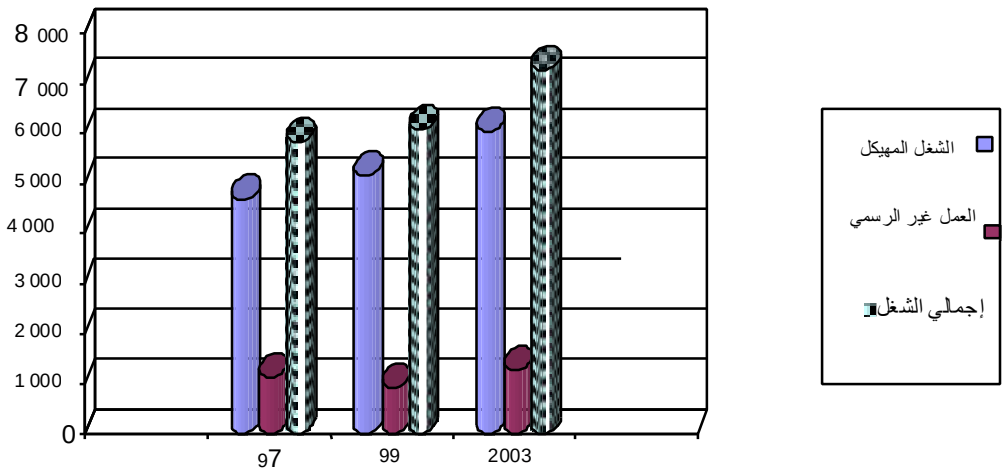

المصدر : الكناس 2005

إن كل التقديرات الخاصة بالقطاع غير الرسمي تبقى تقديرات كلية مبنية على تطور مجموعة من المؤشرات على المدى الطويل، تبحث عن تقييم مستوى الإنتاج الإجمالي الصادر عن هذا القطاع، وبفعل ميزة عدم التصريح فانه يبدو من الواضح أن التقدير سيصل إلى نتائج متباينة ومختلفة حسب الطريقة المعتمدة و المنهج المتبع.

عموما و من خلال المقاربة غير المباشرة يمكن أن نحصي أهمّ المؤشرات الخاصة بتقدير حجم القطاع غير الرسمي:

القسم الأول: الانحراف بين النفقات العامة و إحصائيات المداخل

مشكل هذه الطريقة يبدأ عندما يكون الانحراف في شكله الجزئي المتعلق بمشاكل وأخطاء القياس والتقدير الإحصائي، وهذا ما يجعلها لا تقدم تقديرا دقيقا للقطاع غير الرسمي.

القسم الثاني: التحويلات أو التبادلات

طورت هذه الطريقة من طرف "**فايج**" **FEIGE** [200] مابين 1979-1996، وتفترض قيام علاقة ثابتة عبر الزمن بين حجم التبادلات والناتج الوطني الخام الرسمي، ننطلقة من معادلة كمية النقود الخاصة "**بفيشر**" بحيث أن **MV = PT**، فتمثل كل من **M** النقود و**V** سرعة الدوران، بينما تمثل **P** مستوى الأسعار و**T** التحويل الكلي، إذا

200- FEIGE Edgar L, 1996, "Overseas holdings of U.S. currency and the underground economy", in: Poz
(ED): Exploring the Underground Economy. Kalamazoo, Michigan, P 5-62.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

ولحساب القطاع غير الرسمي فان صاحب الطريقة يفترض أن تكون أولا سرعة دوران النقود ثابتة عبر الزمن، وبأن التحويلات الإجمالية هي في الواقع صورة للناتج الوطني الخام، من هنا يصبح هذا الأخير ممكنا بتحديد سنة مرجعية لبناء تحليله أين يعتبر خلالها أن الاقتصاد غير الرسمي غير موجود فرضا، فيحدد V تم T لكل فترة، بعدها فان استنتاج الفرق بين التحويل الكلي والناتج الوطني الخام الرسمي هو نفسه من يعطي حجم القطاع غير الرسمي، ومع أن هذه الطريقة تعتبر منطقية من خلال أدوات تقدير حجم القطاع غير الرسمي إلا أنها كثيرا ما انتقدت كون أنها تقوم على عدد كبير من الفرضيات.

القسم الثالث: الطلب على النقود

في بداية الأمر انتهجت هذه الطريقة من طرف "**كاقن**" **CAGAN** أوائل سنة 1958، عشرون سنة من بعد تم مراجعة هذه الأطروحة من قبل كل من "**قوطمان**" **GUTMANN**[201] الذي استخدم نفس المنطق في تقدير حجم القطاع غير الرسمي دون أية إجراءات إحصائية إلى أن تم معاودة مراجعة هذه الفكرة من طرف "**تانزي**" **TANZI**[202] مابين 1980-1983 حيث أدرج في المنطق التحليلي "**لكاقن**" عدة تعديلات، ومع ذلك ظلّت الطريقة محتفظة بمنطقها الأول المفترض لإجراء التحويلات غير الرسمية بشكل نقدي، فمنطقيا فان أية زيادة في حجم القطاع غير الرسمي ستؤدي مباشرة إلى الزيادة في الطلب على النقود، وحتى يتم عزل الإفراط في الطلب على النقود الناجمة من جهة القطاع غير الرسمي فلا بد من التقدير القياسي لمعادلة الطلب على النقود من خلال إدراج كل العوامل المحتملة من مداخل، عادات الدفع، معدلات الفائدة، أيضا تراجع أحجام الرسوم المباشرة وغير المباشرة، التنظيمات الحكومية وتعقيدات النظام الضريبي.

في هذا فان الزيادة في الطلب على النقود هي تلك التي لم تفسّر من خلال العوامل العادية، فان تقدر من خلال التضئيل للعوامل النشطة في القطاع غير الرسمي، بحيث أن الانحراف أمام الطلب على النقود سيحسب عندما تكون هذه العوامل في مستواها

201- GUTMANN Pierre M, 1977, "The Subterranean Economy", Financial Analysts Journal, P 24-27.

202- TANZI Vito, 1983, "The Underground Economy in the United States": Annual Estimates, 193 "IMF-Staff Papers", P 283-305.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الملاحظ، وتبقى هذه الطريقة من بين أكثر الطرق استخداما، ومع ذلك فهي منتقدة في كثير من الحالات بسبب:

- أن المبادلات والتحويلات غير الرسمية لا تتم كليا نقدا، فقد تتمّ في شكل مقايضة؛
- أن جل الدراسات تهتم فقط بحجم الرسوم على أساس أنه محدد للقطاع غير الرسمي، ويعود السبب في ذلك إلى نقص المعطيات، وسوء تقدير الاقتصاد غير الرسمي؛
- أن الطريقة تفترض نفس السرعة في الدوران بين القطاعين، فإذا كانت سرعة الدوران بالقطاع الرسمي مشكوك فيها، فكيف يكون الحال إذا بالنسبة للقطاع غير الرسمي؟

القسم الرابع: استهلاك الكهرباء

1- طريقة "**كوفمانّ KAUFMANN**" و "**كاليبارد ا KALIBERDA**":

استخدمت هذه الطريقة من قبل "**ليزري**" **LIZZERI** سنة 1979 تم مجموعة من الباحثين، إلى أن وصلت إلى كل من"**كوفمانّ**" و"**كاليبارد ا**" اللذان أدخلا عليها لمسة خاصة بهما يران فيها أن استهلاك الكهرباء مرتبط بشكل كبير إلى حدّ ما، و لتقدير حجم القطاع غير الرسمي لا بد من اعتماد سنة كمرجع حساب يتم بواسطتها قياس العلاقة بين الكهرباء والناتج الداخلي الخام، فمن خلال استكمال أساس استهلاك هذه المادة يتم العثور على الناتج الداخلي الخام المصرح به رسميا[203]، بحيث أن الفارق يشكل قياسا لوزن القطاع غير الرسمي، ومرّة أخرى تكون هذه الطريقة قد تعرّضت للانتقاد الشديد وذلك لكون أن:

- كل الأنشطة غير الرسمية لا تحتاج إلى استخدام الكهرباء حتى تتمكن من أداء وظيفتها، كما يمكن اللجوء إلى استخدام مصادر طاقوية مماثلة، من هنا قد تتمكن بعض الأنشطة غير الرسمية من التملص من هذه الطريقة، أيضا قد يكون استخدام الكهرباء ضرورة لا يمكن التخلي عنها على الأقل في الآونة الحالية بالنسبة لكثير من الدول، وهو نوع من المرونة على طلب الكهرباء المختلف من دولة إلى أخرى، كما قد يأتي زمان لا يستخدم

[203]- KAUFMANN Daniel and KALIBERDA Aleksander, 1996, "Integrating the unofficial economy i dynamics of post socialist economies: A framework of analyses and evidence", in: B. Kaminski (Ed), Ec Transition in Russia and the New States of Eurasia, London: M.E. Sharpe, p: 81-120.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

فيه هذا المورد، وهذا نفسه قد يساهم في إضافة استهلاك كميات معتبرة من الكهرباء في كل من القطاعين؛

- أن اختيار السنة المرجعية المعتمدة لقياس القطاع غير الرسمي منتقدة بحدّ ذاته و بشدّة.

2- طريقة "**لآكو**" LACKO 1996- 2000: إن "**لآكو**" من خلال طريقتها ترى ارتباط مباشرا لجزء من القطاع غير الرسمي باستهلاك الكهرباء، فمن خلال تحليلها تقتضي بأن يكون نصيب من هذا القطاع مشترك مع الاستهلاك العائلي للكهرباء، وإذا ما حدث وكانت حصته كبيرة فان هذا لا يفسّر إلا بأن درجة الترابط بينهما كبيرة.[204]

انطلاقا من دراسات شملت عدة بلدان، فان صاحبة الفكرة وبطريقة قياسية، استطاعت حساب استهلاك الكهرباء بالنسبة لكل فرد كون أنها دالة للاستهلاك الإجمالي الأسري، أيضا حساب سعر الكهرباء، عدد الأشهر التي تظهر الحاجة الملحة للكهرباء بغية التدفئة بما في ذلك معدل الموارد الطاقوية فضلا عن الكهرباء المستخدم للحاجة الكلية للعائلة خاصة عند الأفراد الذين يزيد متوسط عمرهم عن 14 سنة، كما أن دراسات "**لاكوا**" شملت عدد العاطلين المطابق لما يوافق 100 عامل، بما في ذلك حجم الاقتصاد غير الرسمي نسبة إلى عدد الأفراد، كما أن وجهة النظر هذه تفترض أن يكون حجم الاقتصاد غير الرسمي مسيرا من طرف ثلاثة متغيرات أساسية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام و التي تكون متمثلة في: (المداخل الفردية، الفوائد والقيم المضافة)، (النفقات العامة)، (عدد المستقلين الذين يتجاوز متوسط عمرهم 14 سنة والبطالين نسبة إلى 100 عامل)، فهي من خلال هذا تشارك في تعويض نصيب من الاقتصاد غير الرسمي بجملة متغيرات تحددها في معادلة بما يمكّن التعّرف على تأثيرات القطاع غير الرسمي على استهلاك الكهرباء، كما يصبح ممكنا للنتائج المتحصل عليها أن تستخدم لترتيب الدول على أساس استهلاك الكهرباء من خلال الاقتصاد غير الرسمي، هذا ما يعطي كميات الكهرباء المستهلكة من قبل هذا القطاع، غير أنه عند حساب حجم القطاع غير الرسمي فان صاحبة هذا التبصر مجبرة بالعودة إلى تقييم حصة الناتج الداخلي الخام المتمة من قبل

204- LACKÓ Mária, 1996, "Hidden economy in East-European countries in international comp Luxemburg: International Institute for Applied Systems Analysis (IIASA), working paper, 19.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

وحدات استهلاك الكهرباء في القطاع غير الرسمي، ولا تكتمل هذه الدراسة إلا باستخدام معطيات محصل عليها من خلال الطرق الأخرى المقدرة لهذا القطاع.

ويمكن تلخيص أهم المعادلات التي اعتمدت عليها هذه الاقتصادية فيما يلي:[205]

$$\mathbf{E_i} = \alpha_1 \ln C_i + \alpha_2 \ln PR_i + \alpha_3 G_i + \alpha_4 Q_i + \alpha_5 H_i + u_i \quad (1)$$

مع $\alpha_1 > 0, \alpha_2 < 0, \alpha_3 > 0, \alpha_4 < 0, \alpha_5 > 0$

$$\mathbf{H_i} = \beta_1 T_i + \beta_2 (S_i - T_i) + \beta_3 D_i \quad (2)$$

مع $\beta_1 > 0, \beta_2 < 0, \beta_3 > 0$

ويشير كل متغيرات من متغيرات المعادلتين إلى:

i: العدد المقرر للبلد؛

E_i: حصة استهلاك الكهرباء المنزلي بالنسبة لكل فرد في البلد i ؛

C_i: حصة كل فرد من الأفراد المستهلكين الحقيقيين للكهرباء المنزلي خارج حصة البلد**i** والمقدر بالدولار الأمريكي تكافؤا مع القدرة الشرائية؛

PR_i: السعر الحقيقي لكل كيلو- واط ساعي مستهلك من الكهرباء المنزلي المقدر بالدولار الأمريكي تكافؤا مع القدرة الشرائية؛

G_i: التردد أو التكرار النسبي لكل شهر بما فيه الحاجة إلى التدفئة بالمنازل داخل البلد i ؛

Q_i: نسبة الموارد الطاقوية باستثناء الكهرباء إلى كل مورد طاقة مستخدم بالمنازل؛

H_i: حصة كل فرد مساهم في مخرجات الاقتصاد الخفي؛

T_i: نسبة مجموع الإيرادات الفردية المدفوعة من الفوائد الضريبية حول البضائع و الخدمات إلى الناتج الداخلي الخام؛

S_i: نسبة النفقات العمومية الموجهة للمساعدات الاجتماعية إلى الناتج الداخلي الخام؛

D_i: مجموع الأفراد المتكفل بهم الذين يتجاوز متوسط عمرهم 14 سنة إضافة إلى العاطلين المكتسبين لرزقهم، وكلاهما نسبة إلى 100 عامل.

وعلى الرغم من أن نتائج هذه الطريقة كانت مقبولة إلى حدّ ما إلا أنه تم انتقادها لاعتمادها على بلد واحد كمرجع، والمتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة من

[205]- LACKÓ Mária, 1998, "The hidden economies of Visegrad countries in international compar household electricity approach", in: Halpern, L. and Wyplosz, Ch. (eds), Hungary: Two wards a economy, Cambridge (Mass.): Cambridge University Press, pp: 128-152.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

حيث نسبة القطاع غير الرسمي في الناتج الداخلي الخام المقدّرة ب10,5%[206]، كما أنها تحسب كمية الكهرباء المستهلكة من قبل الوحدات غير الرسمية حتى تم التوصل إلى معدل الناتج الداخلي الخام غير الرسمي، ويمكن لهذه الطريقة أن تعمّم على جميع الدول عند تقدير حجم القطاع غير الرسمي غير أن المشكل يتوقف على قدرة تحديد هذه العوامل داخل الدول المتخلفة، ومن بين الانتقادات الموجهة لهذه الطريقة والمتشابهة إلى حد ما مع تلك الموجّهة لطريقة "**كوفمان**" ما يلي:

- أن مكان تواجد الأنشطة غير الرسمية لا يكون دوما داخل الأسر؛
- انتقاد العوامل المستخدمة لتفسير القطاع غير الرسمي؛
- انتقاد الدولة المعتمدة كمرجع أيضا نسبة 10,5%.

القسم الخامس: المقاربة من خلال الشغل

هي مقاربة مبنية على جملة مؤشرات تخص سوق العمل، كمعدّل المشاركة(T.P) Taux de Participation ومعدّل التشغيل Taux d'Emploi (T.E)، وتشترط هذه الطريقة وجود حركية مزدوجة بين هاذين المعدّلين، فيساوي المعدّل الأول قوّة العمل قسمة فئة السكان المتراوح سنّها بين 15-65 سنة، بينما يحسب معدّل التشغيل بقسمة التشغيل الكلّي على فئة السكان (15-65 سنة). وحسب هذه الطريقة فإنها تتقبّل زيادة في الأنشطة غير الرسمية في حال زيادة (T.E) مع بقاء (T.P) ثابتا نسبيا، بمعنى آخر فان أيّة تراجع في معدلات الشغل داخل القطاع الرسمي ينظر إليها على أنّها مؤشّر ارتفاع للأنشطة غير الرسمية[207]. ومع أن هذه الطريقة تبقى بسيطة إلا أنّها لا تستخدم بشكل كبير ذلك لأنها لا تأخذ في الحسبان الأفراد العاملين بكلى القطاعين الرسمي وغير الرسمي في آن واحد، أيضا أنّه من بين الانتقادات الموجّهة إليها أن نزوع النسبتين إلى التراجع قد يؤوّل بأسباب أخرى وليس بالضرورة بارتفاع الأنشطة غير الرسمية، فدخول المرأة مثلا إلى سوق العمل من شأنه التأثير مباشرة في (T.P).

القسم السادس: المقاربة النموذجية

---

[206]- MORRIS B, 1993, "Editorial Statement. International Economic Insides", IV, International St
Yearbook, Budapest.

[207]- SCHNEIDER.F ,2000, « dimensions of shadow economy ». The independent review, vol N°:1, pp:8

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

كل الطرق غير المباشرة المتطرق إليها بيّنت و إلى حدّ ما أنها معدّة لهدف تقدير وحساب معدل نمو القطاع غير الرسمي متخذة في ذلك سوى مؤشر أوحد، حجم يبقى متواجدا بكل أسواق العمل، أسواق الخدمات والنقد، وعليه ففي العموم يتم الاستنجاد بالرسم حتى يتم قياسه وتفسيره، في حين أن المقاربة النموذجية تعالج مباشرة أسباب تواجد ونمو هذا القطاع، فالطريقة التجريبية المستخدمة وان كانت مختلفة عن غيرها لاعتمادها على نظرية المتغيرات غير المشاهدة، فإنها تمكّن من قياس القطاع غير الرسمي كون أنه متغيرة غير ملاحظة، من خلال ما يسمى بنموذج المؤشرات الديناميكية المتعددة، الأسباب "**DYMIMIC**" [208] وهو يتشكل من جزأين: فالأول يمثل نموذج قياس يربط المتغيرات غير الملاحظة بالمؤشرات الملاحظة، في حين أن الثاني يبقى نموذج معادلة هيكلية، يشير إلى العلاقات السببية بين المتغيرات غير الملاحظة، وهنا تظهر متغيرة واحدة غير مشاهدة متمثلة في حجم القطاع غير الرسمي، مفترض أنه تم التأثير عليها بشكل مباشر من خلال مجموعة متغيرات خارجية متعلقة بحجم القطاع غير الرسمي وتتبين من مجموعة مؤشرات متباينة المصدر، من هنا وبإيجاد الاستقلالية الهيكلية للقطاع غير الرسمي مراعاة للمتغيرات الممكن أن تكون مجدية عند التنبؤ بتحرك هذا الأخير تصبح مسألة ترتيبه في المستقبل أمرا ممكنا. فبعد الزمن المستغرق في التفاعل بين الأسباب Z_{il} $(I = 1, 2..., k)$ ، يكون حجم هذا القطاع X_t عند الزمن t والمؤشرات Y_{JT} $(j = 1, 2..., p)$ ممثلا بالشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم 02 يشير إلى تطور الاقتصاد الخفي عبر الزمن [209]

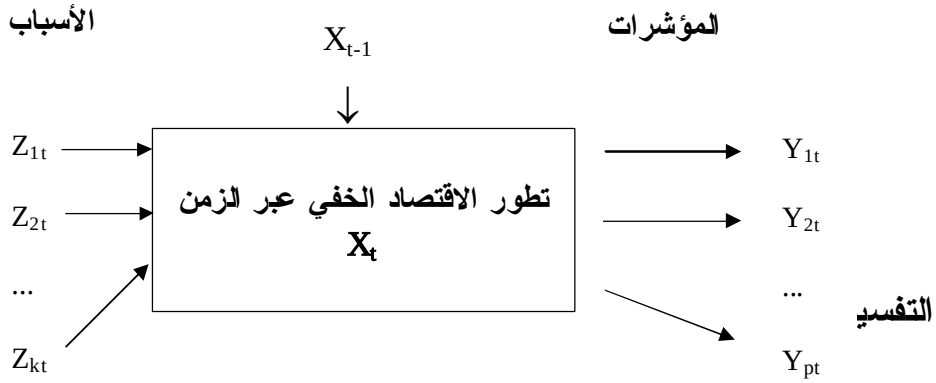

[208]-**DYMIMIC** : Dynamic Multiple Indicators, Multiple Causes.

[209]- SCHNEIDER Friedrich, 1994, "Can the shadow economy be reduced through major tax reforn empirical investigation for Austria", Supplement to Public Finance/ Finances Publiques, N°: 49, pp: 137

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

من خلال هذا النموذج المبسط يمكن التفرقة بين سببين قد أشرنا لهما أنفا:

- وزن الرسوم المباشرة وغير المباشرة التي تحرض على العمل بالقطاع غير الرسمي؛
- الضوابط التي تتبعها الدولة و التي لا تطاق بسبب البيروقراطية؛

موازاة مع هذا التحليل فانه في حالة ما إذا طرأ تعديل في حجم القطاع غير الرسمي فانه يصبح من السهل استنتاجه من خلال:

- المؤشرات النقدية: فإذا كانت النشاطات غير الرسمية كبيرة كانت التحويلات النقدية كذلك؛
- سوق العمل: فزيادة الممارسة في القطاع غير الرسمي تكون مقابلة بتراجع في القطاع الرسمي، أيضا سيكون من نتائج زيادة الأنشطة غير الشرعية دورا في تراجع عدد ساعات العمل في القطاع الرسمي.
- سوق الإنتاج: بحيث يصبح من شأن انتقال العمال بين أنشطة القطاع غير الرسمي المساهمة في تقليل حجم الإنتاج في القطاع الرسمي.

عمليا ولقياس حجم القطاع غير الرسمي من خلال هذه الطريقة لا بدّ من المرور عبر عدة طرق، وحتى تكون كذلك سنعرض المعادلات المبسطة لكل هذه الطرق:

معلوم لدينا أننا نتوفر على متغيرة غير ملاحظة متمثلة في القطاع غير الرسمي تقابله متغيرات أخرى ملاحظة مرتبطة بالمؤشرات والأسباب التي سبق ذكرها، من هنا يفترض ما يلي:

$Y = \alpha\, \acute{\eta} + \zeta$ بحيث أن Y تمثل المؤشرات وΦ حجم القطاع غير الرسمي

$\acute{\eta} = \beta\, X + \Phi$ وأن X تمثل هنا الأسباب

فمن خلال التعويض نحصل على المعادلة التالية:

$Y = \alpha\, \beta\, X + \alpha\, \Phi + \zeta$ بالتالي فان النتيجة تعطي القيم $\alpha\, \beta$ فمن خلال التعيين الترجيحي لقيمة انطلاق بالنسبة للمتغيرة α تكون النتيجة وجود قيمة نظامية **Ordinale** ($\acute{\eta}$)، منه وحتى يتم حساب القيمة الرئيسية والقيم المتبقية للدول الأخرى، لا بد من استخدام دراسة أخرى، قد استخدمها "**جيل**" **Giles** نفسه سنة 1999 من خلال اعتماد تقدير للقطاع غير ي انطلاقا من الطلب على النقود، من بعدها المرور إلى حساب القيم النظامية.

ثاني: المقاربة المباشرة

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

فهي معدلة ومرتبطة بشكل مباشر بطبيعة التحقيقات المستخدمة: كالتحقيقات إزاء الأسر، إزاء المؤسسات أو المنشات، أو التحقيقات المزدوجة، من مزاياها أنها تكون منحصرة على التمكن من معرفة حجم وخصوصيات العمل غير الرسمي باعتماد التحقيقات الميدانية والاستطلاعات وأيضا إحصاء العائلات أو الوحدات غير الرسمية، أيضا من خلال فحص ومراقبة الحسابات التجارية...وكلها تبقى ذات تكاليف متوسطة.

فالمقاربات المباشرة وإن كثرت فإنها تظلّ جزئية، مستوحاة من تحقيقات وعيّنات جزئية مبنية و بشكل كبير على الرغبة الملحة في الإجابة، وحتى على الفحص المدقق للرسوم، كما أنها تسمح و إلى حدّ ما من تشكيل تصوّر ولو صغير عن الحجم الإجمالي للعاملين بالقطاع غير الرسمي، كما تسمح أيضا بالتعرف على خصوصيات هذا العمل غير الرسمي خاصة داخل الدول النامية المنتهجة لسياسات الإصلاح وبرامج التعديل الهيكلي، من هنا يمكننا القول أن هناك ثلاثة طرق رئيسية:

القسم الأول: التحقيقات إزاء السكان

حتى وان كانت مصدر استقصاء للبيانات والمعلومات، وحتى إذا اعتبرت من بين إحدى التقنيات الأكثر استعمالا في عدد كبير من الدول لقدرتها الكبيرة على قياس مستوى اقتصاد السراديب، انطلاقا من سحب مجموعة أفراد أو فئات عشوائيا، فان أهميتها تبقى غير مثيرة من حيث تقدير وتقييم القطاع غير الرسمي لتوقفها على التصريحات العفوية أو التلقائية الخاصة بالأفراد من جهة، ولأن نتائجها تبقى متوقفة وبدرجة كبيرة على شكل الأسئلة وطبيعة الاستمارة المحضرة.

- التقديرات المبنية على التباين بين المداخل المصرّح بها تبعا للرسوم، و تلك المقدّرة من خلال التقديرات الانتقائية، ويبقى التدقيق الضريبي جد مهم في مثل هذه الحالات المستعسرة.

- الانحراف بين الفئة النشطة المحصاة رسميا وتلك الملاحظة، فإذا اعتبرنا أن الممارسة الميدانية في سوق العمل ثابتة، فان الانخفاض أو التراجع لليد عاملة في القطاع الرسمي [illegible] د سببه إلى الدور الحيوي الذي يلعبه الاقتصاد الموازي، غير أن هذه التقنية لا [illegible] عتمادها بالقدر الكافي حتى تكون فعّالة عند تقدير العمل غير الرسمي، لسبب بسيط

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

وهو أن نتائجها غير دقيقة، فلو فرضنا مثلا أن هناك احتمال ضئيل لتوفّر فرص عمل، فان بعض من الأفراد لن يقوموا حتى بعملية البحث، وفي مقابل ذلك فهناك من يملك عملا في القطاع الرسمي وغير الرسمي في ذات الوقت، وهذا ما يجعلها غير معتمدة عند قدير حجم العمل غير الرسمي.

عموما فان الطرق الثلاثة لا يمكن اعتمادها عند تقدير حجم القطاع غير الرسمي، حتى وإن كانت تمدّنا بمؤشرات حول هيكل وبنية ومكونات هذا الأخير، لأنها لا تقدم نتائج كاملة ومضبوطة عن معدل نمو القطاع غر الرسمي على المدى البعيد، أيضا أنها تستبعد الرسوم.

بشكل خاص فان التحقيق **إزاء الأسر** يبقى من بين الطرق المباشرة، الممكّنة من إجراء التمييز بين ما هو معلن عليه وما هو غير ذلك، ونظرا لصعوبة الإلمام بالمفهوم الدقيق الخاص بالنشاطات غير الرسمية في أشكالها المتعددة وأبعادها المتفاوتة الأحجام، كذلك بالنسبة لهذا النوع من التحقيقات فان جمع المعلومات يتم اللجوء مباشرة إلى التحقيقات إزاء الأفراد من خلال:

القسم الثاني: التحقيقات حول اليد عاملة(الشغل)

تتم من خلال استطلاعات متخصصة إزاء الأسر بحيث أن النتائج المتحصل عليها حول الشغل تتوافق وتعريف المكتب الدولي للعمل، وهذا النوع من التحقيقات كثير الانتهاج من طرف الديوان الوطني للإحصاء منذ سنة 1982، لإلمامه بالتشغيل الثانوي، و ما يعاب عليه هو تناوله لعدد قليل من الأفراد، وهو الأمر الوحيد الذي يجعل من البيانات المستنتجة من قبل هذه الطريقة تعالج بشكل لا نظامي، أيضا ما يمكن ملاحظته خلال في هذا النوع من التحقيق الاهتمام الخاص المعار للأنشطة النسوية.

القسم الثالث: التحقيقات حول الاستهلاك

مثل هذه التحقيقات يتبع لتقييم أحجام النفقات الاستهلاكية من حيث الميزانية والمداخل، بينما يتمّ إدراج الشغل بشكل مفصّل نسبيا، ولا يتم إجراء هذا التحقيق إلا مرّة كل عقد زمني لتكاليفه الكبيرة، ومن بين أبرز محاوره الجانب الخاص بمقارنة ة بالسلع أو بمجموع السلع المرصودة للاستهلاك النهائي، أيضا مجابهة المنتجات

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

المستوردة من قبل المؤسسات التابع للقطاع الرسمي بالكميات المستهلكة من قبل الأسر ممّا يسمح بذلك بوضع معلمة على الفتحات المستخدمة من قبل القطاع غير الرسمي.

القسم الرابع: التحقيق حول مستويات المعيشة (LSMS95)

كان من المنتظر أن يساهم هذا التحقيق في الإجابة على مجموع الأسئلة المتعلقة بسلوك العائلات المنحصر في الاستهلاك والإنتاج...، وبالرغم من قدرتها في التزويد بالمعلومات المتعلقة بالقطاع غير الرسمي إلا أن استخدامها تضائل خلال الآونة الأخيرة.

القسم الخامس: التحقيقات إزاء المنشآت

يهتم هذا النوع من التحقيقات وبدرجة كبيرة بإنتاج السلع والخدمات، كما أن الأسئلة المتناولة لقضية الشغل يتم التطرق إليها من خلال استمارة الأسئلة ممّا يمنح فرصة القراءة الجيدة لطبيعة العمل غير الرسمي تبعا لطبيعة النشاط الاقتصادي مع الاضطلاع على كلّ الجوانب المحيطة به، غير أن النقطة السلبية الوحيدة في هذا النوع من التحقيق أنه يهمل مساهمة القطاع الخاص عند تحديد نسبة العمل، وبالرغم من التعديلات المدرجة إلا أنه لم يتحسن بالقدر الكافي حتى يتم اعتماده بشكل نهائي[210]، وحسب معطيات بعض المحللين فان نسبة العمل غير الرسمي بالنسبة للفئة النشطة باستثناء قطاع الفلاحة انتقلت من 19,5% سنة 1977[211] إلى حوالي من 25,4% سنة 1985 [212] في حين أن المصادر الرسمية الوطنية قدرت نسبته بـــ 17% تم 22% بين 1992- 1996 على الترتيب وذلك حسب الدراسة التي قام بها مكتب **Ecotechnics**.

الجدول رقم01 يشير إلى تطور و بنية العمل غير الرسمي في الجزائر — الوحدة بالألف

	فيفري 1992				أوت 1995				مارس 1996			
التشغيل الكلي	4403,7				5055,9				4957,2			
التشغيل الفلاحي	761,3				578,3				664,4			
التشغيل خارج قطاع الفلاحة	3246,4				4477,6				4292,8			
التشغيل غير الرسمي و التصريحات التحتية	العمل غير الرسمي الصافي	التصريح التحتي بالعمل الرسمي	المجموع	النسبة	العمل غير الرسمي الصافي	التصريح التحتي بالعمل الرسمي	المجموع	النسبة	العمل غير الرسمي الصافي	التصريح التحتي بالعمل الرسمي	المجموع	النسبة
الصناعة	26	40	66	10,4	38	98	136	14,5	0	73	73	7,6

[210]- HAMMOUDA N E et ZIDOUNI H, 1990, "ménages entrepreneurs individuels : un secteur mal cerné par la statistique" N°29 ;ONS.

[211]- BERNARD C, 1988, "En Algérie, une nouvelle valeur, l'auto- emploi ? Tiers-monde", volume 29, N 309.

[212]- CHARMES J, 1999, "Informal Sector, Poverty and Gender, A Review of Empirical Evidence", Bacl paper for the World Development Report 2001, Washington, the World Bank, 44p.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

البناء و الأشغال العامة	3	193	30,9	196	161	33	194	20,6	197	49	246	25,6
الخدمات	48	106	24,1	154	95	192	287	30,5	167	140	307	31,7
التجارة	102	118	34,6	220	37	286	323	34,3	196	140	336	34,9
المجموع	179	457	100	636	331	609	940	100	560	402	962	100
البنية %	28	72		100	35	65	100		58	42	100	
%العمل غير الرسمي من مجموع العمل	14,4				18,6				19,4			
	17,4				21				22,4			

المصدر: الكناس 2005

التفسير:

يبدو من خلال تحليل بيانات الجدول أعلاه أن توزيع العمالة غير الرسمية على قطاعات النشاط الاقتصادي جاء ليؤكد صدارة قطاع التجارة والخدمات بنسبة 67% متبوعا بقطاع البناء والأشغال العامة بنسبة متأرجحة ببين 21% و 31%، ليليه قطاع الصناعة بنسبة لا تتعدى 15% كما سبقت الإشارة إليه في كثير من الأحيان.

القسم السادس: التحقيقات المزدوجة

كالتحقيقات المزدوجة المنتهجة يتخذ على جبهتين لاهتمامها بكل من المؤسسات غير الرسمية التي يتم تحديدها من خلال إحصاء السكان عن طريق التحقيق إزاء الأسر من جهة، ومن جهة أخرى فهي تهتم بعينة أو نخبة خاصة من أصحاب المؤسسات أين توجه لهم استمارة أسئلة بغية الحصول على معلومات وبيانات تتعلق بخصوصيات مؤسساتهم، وهذا النوع من التحقيق يسمح بتحصيل معلومات مفصلة حول مختلف أصناف القطاع غير الرسمي، والجدير بالذكر هنا أن هذا النوع من التحقيقات لم يسبق وأن تم تطبيقه في الجزائر بسبب تعقيداته وصعوباته أيضا تكاليفه الجد باهظة.

الفرع الثالث: تقدير العمل غير الرسمي من خلال التحقيقات حول اليد عاملة

المقصودين بهذا النوع من التحقيقات في هذه الحالة هم فئة الأفراد والمؤسسات الخارجة عن النظام الجبائي أو بشكل أصحّ الفارة من النظام الضريبي، غير المستفيدة من خدمات الضمان الاجتماعي، كما أن غياب الوضعية لديهم يعود بالضرورة إلى الحجم المصغر لهذه المؤسسات، أيضا بسبب ممارستها لأنشطتها دون تسريح، لهذا فإننا لا نكتفي بمعيار واحد في تحديد القطاع غير الرسمي، وإنما بمجموعة معايير شاملة لمفهوم [illegible]ات غير الرسمية، من بينها رقم التسجيل في سجل الضمان الاجتماعي، حجم ثمّ [illegible]ة المنشأة ومن تمّ شكل التسجيل وطبيعة النمط الضريبي المتّبع.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

ففي الجزائر من الإجباري أن ينتسب كل فرد عامل إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مهما كانت وضعيته، أجيرا كان أو غير ذلك، أو أنه يعمل لحسابه الخاص[213]، ومع ذلك فان هناك من الفئات التي لا تنتسب حسب ما يشير إليه [**الجدول رقم (02)**]؛

الجدول رقم02 يشير إلى تطور العاملين(بالألف) ونسب غير المشاركين حسب الوضعية في المهن

فئة الشغيلين	1992		1997		2001	
	العاملين	النسبة	العاملين	النسبة	العاملين	النسبة
الموظفين و الأحرار	340	51,09 (68,78)	797	68.06	808	64,35
الأجراء	352	11,10	455	13.79	682	20,72
المتربصون و المساعدات العائلية	105	87,19	143	81.25	158	79,27
الشغل الهامشي الحالي	377	100	-	-	-	-
المجموع	1 134	26,6	1 408	30,2	1 648	34,7

المصدر: تحقيقات إزاء الأسر للديوان الوطني للإحصاء لسنوات 1992، 1997، 2001

حسب الجدول أعلاه وحسب المعطيات المقدمة من طرف المصادر الرسمية فان عدد الأفراد غير المنتسبين إلى خدمات هذا الصندوق قد تزايد بنسبة8,1% مابين 1992-2001 مسجلا قفزة كميّة بانتقاله من 26,6% إلى 34,7%، كما أن هذا المعدل قد تحسن بالنسبة لكل الفئات العاملة باستثناء المتربصون والمساعدات العائلية التي انخفضت بمقدار 8 نقاط خلال نفس الفترة مرورا من 87% إلى 79% على الترتيب أنظر الشكل الهندسي رقم(03)].

الشكل الهندسي رقم 03 يعكس طبيعة العاملين حسب الوضعية
وعدم الانتساب إلى الضمان الاجتماعي

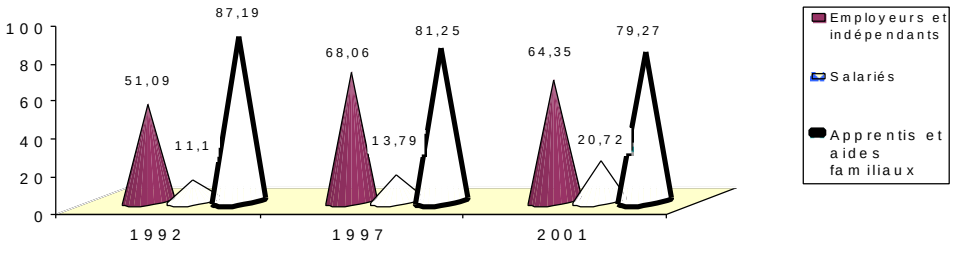

relatives aux obligations en matière de sécurité sociale.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

المصدر: الكناس 2005

التفسير:

تظهر القراءة الإحصائية للشكل الهندسي أن أكثر من 64% من الموظفين والأحرار لا ينتسبون إلى الضمان الاجتماعي، ولقد تزايدت هذه النسبة بنحو 13 نقطة بعدما كانت 51% سنة 1992، ونفس الملاحظة بالنسبة للأجراء الذين تزايدت نسبة عدم انتسابهم بمقدار11% خلال نفس المرحلة، وما قيل عن الفئات السابقة يقال عن فئة المتربصين والمساعدات العائلية، حين يظهر أن أكثر من 80% منهم لا ينتمون إلى الضمان الاجتماعين، كما يبدو أن نسبة غير المنتسبين في الضمان الاجتماعي خلال سنة 1992 تختلف بشكل متوازي مع فئة الشغيلين خلال سنتي 1997 تم 2001، وبالتالي فان ملامحه قد تشترك في أحد أشكال العمل المقنّع، بحيث أن عدد المشتركين بالنسبة للعمل المستقل في تزايد بينما يتناقص عند الأجراء.

القسم الثاني: حجم المنشأة

إذا أخذنا معيار حجم المنشأة بعين الاعتبار فسيصبح سهلا علينا قول أن عدم احترام الأنظمة يمشي جنبا إلى جنب من قبل المؤسسات والوحدات الصغيرة التي غالبا ما تكون خفية أو محجوبة عن القانون، إحصائيا فان كل النشاطات ذات المقام الصغير والتي تتم على مستوى صغير تعتبر كأنشطة غير رسمية، أما فيما يتعلّق بعدد العاملين داخل هذه المنشئات [أنظر الجدول رقم03]؛

الجدول رقم03 يشير إلى تطور الموظفين و الأحرار حسب حجم المؤسسة الوحدة بالألف

	1992		1997		2001	
حجم المؤسسة	العاملين	النسبة	العاملين	النسبة	العاملين	النسبة
0 أجير دائم	541	81,21	1.075	91,49	965	76,89
أقل من 05 أجراء دائمون	99	14,90	83	7.06	230	18,33
من 05 أجراء دائمون فما فوق	26	3,89	16	1,36	60	4,78
المجموع	666	100	1.175	100	1 255	100

المصدر: تحقيقات إزاء الأسر للديوان الوطني للإحصاء لسنوات 1992، 1997، 2001

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

التفسير :

من بيانات الجدول نتبيّن تضاعف الموظفين والأحرار بين 1992و2001 فهم يتواجدون عند سقف 76,9%، أي بانتقال من 660 ألف إلى 1,25 مليون فرد على التوالي بالنسبة للمنشئات التي تضم 0 أجير دائم، أمّا بالنسبة للمنشآت التي تضم 5 أجراء دائمون فجاءت العملية عكسية، ممّا يبيّن الهيمنة الواضحة لتلك المنشئات التي لا تستخدم أفراد دائمون أو عاملين مصرّح بهم و هذا ما ينطبق على مكاتب المحاماة أو المحاسبة وغيرها ممّن يحمل القاسم المشترك نفسه، ومع ذلك فان هذه الأخيرة ما لبثت حتى بدأت في التذبذب بإدراج العمل الذاتي الهامشي (98,5%) سنة 1992 لصالح المؤسسات المصغرة، في هذا الصدد يشيد تعريف المكتب الدولي للعمل بترتيبها في مجال الأنشطة غير الرسمية إن لم تتميز بكيان مغاير لما تملكه من خلال التوفّر على محاسبة كاملة.

الشكل الهندسي رقم 04 يشير إلى تطور الموظفين و الأحرار حسب حجم المؤسسة

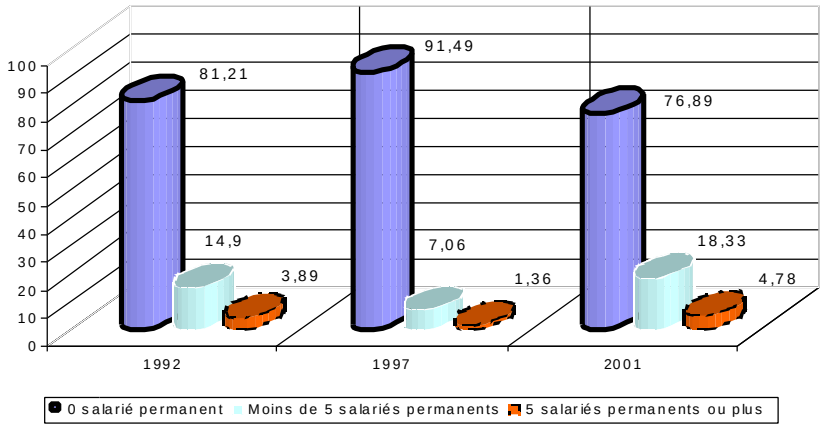

المصدر : الكناس 2005

أما بالنسبة للأجراء فان الجدول أدناه يبين تطورهم المتذبذب ما بين 1992-2001 والمنتقل من 12,35% سنة 1992 فـ 8% تم 15% سنة 2001 وهذه التطورات هي مجرّد تبسطة للعاملين في المنشئات التي تضم أقل من 5 أجراء؛

الجدول رقم04 يشير إلى تطور الأجراء حسب حجم المؤسسة الوحدة بالألف

حجم المؤسسة	1992		1997		2001	
	العاملين	النسبة	العاملين	النسبة	العاملين	النسبة

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

1,7	55	1,91	63	3,91	124	0 أجير دائم
13,3	437	6,27	207	11,49	364	أقل من 05 أجراء دائمون
85,0	2 801	91,82	3.030	84,60	2.679	من 05 أجراء دائمون فما فوق
100	3 293	100	3.300	100 %	3.167	المجموع

المصدر: تحقيقات إزاء الأسر للديوان الوطني للإحصاء لسنوات 1992، 1997، 2001

أما فيما يخص المتربصين والمساعدات العائلية فان ما معدله 60% منهم يعملون مع الأحرار حسب ما يشير إليه [الجدول رقم 05]؛

الجدول رقم05 يشير إلى تطور المتربصين و المساعدات العائلية حسب حجم المؤسسة الوحدة بالألف

2001		1997		1992		
النسبة	العاملين	النسبة	العاملين	النسبة	العاملين	حجم المؤسسة
61,81	123	70,09	150	59,60	72	0 أجير دائم
29,15	58	26,64	57	26,55	32	أقل من 05 أجراء دائمون
9,04	18	3,27	7	13,84	17	من 05 أجراء دائمون فما فوق
100	199	100	214	100 %	121	المجموع

المصدر: تحقيقات إزاء الأسر للديوان الوطني للإحصاء لسنوات 1992، 1997، 2001

بشكل جامع لأنواع التحقيقات المذكورة نقول أن المعطيات المباشرة لتقدير العمل غير الرسمي بتحديد خصوصياته الأساسية يمكن الحصول عليها بواسطة التحقيقات إزاء الأسر وبالأخص المتعلّق منها باليد عاملة، إلا أن التركيز على الوضع المهني وحجم الوحدات الإنتاجية يبقى غير كاف لأنها تبقى مقيّمة بشكل غير صحيح وناقص لسببين:

الأول يتعلق بالتصريح المغالط للعاملين والأحرار من جهة، والثاني ينحصر في حجم العينة التي لا تسمح بالقياس الأمثل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا التمييز بين النشاطات الحديثة أو الرسمية وغير الرسمية، وهذا ما يمكن للمحاسبة الوطنية أن ه من خلال تكيلها للمميز الذي يسمح بتحديد الفسخ أو الفرق بين هذه النشاطات ة بنفس التسجيل الضريبي ومسك الدفاتر المحاسبية أنظر [الجدول رقم (06)].

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الجدول رقم06 يشير إلى تطور الموظفين و الأحرار حسب نمط الخضوع الضريبي الوحدة بالألف

طبيعة الخضوع للضريبة[214]	1992		1997	
	العاملين	النسبة	العاملين	النسبة
حقيقية /نصف حقيقية	106	15,99	185	15,74
جزفي، رسم الإحصاء[215]، طرق أخرى من التسديد	377	56,63	380	32,34
معفى	12	1,83	33	2,81
غير محسوب	171	25,68	577	49,11
المجموع	666	100	1.175	100

المصدر : تحقيقات إزاء الأسر للديوان الوطني للإحصاء لسنوات 1992، 1997

التفسير :

فالجدول البياني أعلاه يشير إلى أن ما نسبته 85% من الموظفين والأحرار يستجيبون لشروط موضوعية تطفي عليهم صفة غير الرسمية من حيث معايير دفع الضريبة، وأن كل أصحاب المؤسسات الذين لا يدفعون الضرائب يعتبرون كمستخدمين غير رسميين، أما من ناحية التسجيل في السجل التجاري فإنها مسألة حتمية لمباشرة الأنشطة بطريقة شرعية، كما أن الحصول على أي تصريح أو أية وثيقة إدارية كفيل بتغطية شرط الممارسة الرسمية، وأن أية مخالفة لهذا الشرط يشكل أحد معايير غير الرسمية، وحسب ما يشير إليه الجدول رقم 08، فانه خلال سنة 1992-1997 فان أكثر من 500 ألف من الموظفين والأحرار كانوا مفتقرين إلى أو أنهم لا يملكون السجل

[214]- Dans la pratique il existe seulement deux régimes d'imposition qui sont le régime du réel et le rég forfait, c'est pourquoi en 97 seules ces modalités apparaissent. Cette question ne figure plus questionnaire 2001 La nouvelle loi de finance de 2001 a réintroduit le semi réel.

[215]- Petite taxe qui concerne uniquement les artisans.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

التجاري أو أية وثيقة رسمية تمكنهم من الممارسة الرسمية لأنشطتهم، بمعنى آخر فهم ينشطون في القطاع غير الرسمي.

كما أن نسبة مالكين السجل التجاري ما لبتت، إلى أن مالت إلى التراجع بمعدل 8 نقاط بانتقالها من 57% إلى 49% على الترتيب، حسب ما يشير إليه[الجدول رقم (07) والشكل الهندسي رقم (05)]،

الجدول رقم07 يشير إلى تطور الموظفين و الأحرار حسب نمط التسجيل الوحدة بالألف

طبيعة التسجيل	1992		1997[216]	
	العاملين	النسبة	العاملين	النسبة
السجل التجاري	382	57,35	442	37,62
ترخيص بلدي أو ما شبه ذلك	69	10,37	157	13,36
لا شيء	155	23,26	576	49,02
ذو شكل غير مصرح	60	9,00		
المجموع	666	100	1.175	100

المصدر: تحقيقات إزاء الأسر للديوان الوطني للإحصاء لسنوات 1992، 1997

الشكل الهندسي رقم 05 يبين تطور الموظفين والأحرار حسب نمط التسجيل

[216] - La différence entre les résultats des deux enquêtes est due à la prise en compte en 1997 de l "marginal".

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

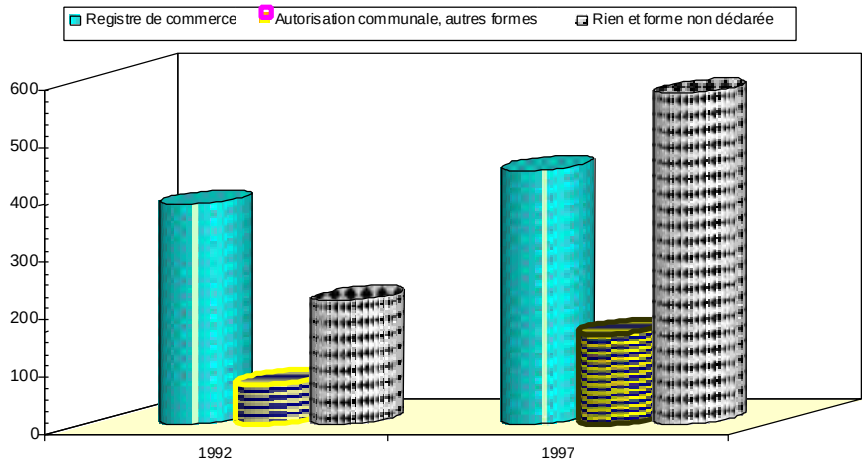

المصدر: الحاس 2005

أما من ناحية المحاسبة الوطنية فيمكن القول أن هذه الأخيرة لجأت إلى التمييز بين أربعة أنواع من الوحدات المؤسساتية: الشركات (شبه الشركات سواء كانت مالية أو غير مالية)، الهيئات الإدارية وتلك التي تتضمن مصلحة الضمان الاجتماعي، المؤسسات اللاربحية التي لا تقوم على الربح بالدرجة الأولى أي ISBL[217] والمؤسسات الأسرية، وحسب التعريف المستمد من المحاسبة الوطنية فان المنشأة الوحيدة التي يمكن أن تتضمن وحدات غير رسمية في داخلها هي المؤسسات الأسرية أنظر[الجدول رقم 08].

الجدول رقم08 يشير إلى تطور الأجراء حسب الوضعية في المنشأة الوحدة بالألف

وضعية المنشأة	1992		1997		2001	
	العاملين	النسبة	العاملين	النسبة	العاملين	النسبة
شركة و شبه شركة مالية و غير مالية	1.469	43,23	872	26,43	728	22,12
إدارة عامة منشأة لهدف غير ربحي	1.278	40,36	1.768	53,64	1 726	52,41
مؤسسة فردية	520	16,41	658	19,94	839	25,48
المجموع	3.167	100	3.300	100	3 293	100

المصدر: تحقيقات إزاء الأسر للديوان الوطني للإحصاء لسنوات 1992، 1997، 2001

التفسير:

217 - Institutions Sans But Lucratif (ISBL) : les institutions à but non lucratif sont des personnes (juridiques ou sociales) dont l'existence est reconnue par la loi.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

يبدو من خلال الجدول أن سياسة الدولة المنتهجة اتجاه سوق العمل عقب الأزمات التي مر بها هذا الأخير تسببت في إضفاء صفة غير الرسمية على هذا السوق، وهذا ما يبرز من خلال التراجع الكبير في شكل العمل المأجور داخل الشركات والمؤسسات، وتوجه جزء من الأجراء نحو المؤسسات ذات الطابع الفردي في القطاع الخاص، هذا إن افترضنا عينا أن هذا النوع من المؤسسات ينتمي بالضرورة إلى القطاع غير الرسمي في حين أن باقي الأنواع ينتمي إلى القطاع الرسمي، أما عن تطوّر مجموع ونسب العمل غير الرسمي أنظر [الجدول رقم 09]،

الجدول رقم09 يشير إلى تطور العمل غير الرسمي حسب مختلف المعايير المدروسة

الوحدة بالألف

	1992		1997		2001	
	العاملين	النسبة	العاملين	النسبة	العاملين	النسبة
حجم المؤسسة	1232	28,9 *	1542	33,1	1868	39,4
الضمان الاجتماعي	1134	26,6	1408	30,2	1648	34,7
العمل غير الرسمي	898	21,1	-	-	1321	27,8
الوسطاء	776	18,2	-	-	1080	22,8
غير المسجلين	-	-	572	12,3	-	-
المؤسسات الفردية	1657	38,9	1991	42,7	2266	47,7
الشغل غير الفلاحي	4264	-	4660	-	4747	-

المصدر: تحقيقات إزاء الأسر للديوان الوطني للإحصاء لسنوات 1992، 1997، 2001؛
*** أقل من خمسة أجراء**

التفسير:

حسب بيانات الجدول ومن خلال مختلف المعايير المدروسة نتبين أن حصة العمل غير الرسمي تزايدت بشكل كبير مابين 1992-2001 بمعدل يقارب 7 نقاط، وهو ما يشكل انتقالا من 21,1% الى27,8% على الترتيب حسب المصادر الرسمية، أي ما يعادل مجموع 1,15 مليون فرد خلال سنة 2001[218]، أما سنة 2005 فان المجموع تعدى 1,5 مليون عامل، ومع كل هذه المعطيات المقدّمة يظهر من خلال الموجود أدناه أن القطاع غير الرسمي لم يتمكّن من محاصرته بالشكل الذي يسمح بالتحكم فيه، خاصة

218 - Pour plus d'informations, consultez le projet de rapport, " le secteur informel, illusions et réalités", 2005, Alger, op.Cit, P : 64.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

من الناحية الإحصائية ومن ناحية ضبط المفاهيم وبالتالي فان كل تحليل للتقرب منه يبقى متوقف وبدرجة كبيرة على الفرضيات التي يتم صياغتها[219].

الجدول رقم 10 يشير إلى تطور العمل غير الرسمي حسب الوضعية المهنية [220]

فئات العمال	العاملين	النسبة الأولى	النسبة الثانية
الموظفين/ الأحرار	486000	74,80	62,75
الأجراء	263000	8,40	33,96
المساعدات الأسرية و المتربصون	25500	21,55	3,29
المجموع	775500	-	100

المصدر: تحقيقات إزاء الأسر للديوان الوطني للإحصاء لسنوات 1992، 1997، 2001

مما سبق يمكن أن نقول أنه وفي الجزائر فان العمل غير الرسمي هو الذي كان يحاول تقديره من خلال بعض الطرق الممكن حصرها في مجموعة تقديرات سنتطرق إليها بالترتيب كما هي معتمدة في كثير من الدراسات حول القطاع غير الرسمي.

*القسم الثالث: تقدير "**شارم**"(1991)*

لأول مرة في الجزائر أستعين ***بن*** سنة 1985 لتقدير حجم العمل غير الرسمي البالغ نسبته يومها 25%خارج قطاع الفلاحة[221]، فأول ما بدأ به ***شارم*** حينها اعتماد تعريف المكتب الدولي حول العمل غير الرسمي والمتعلق بخصوصيات الوحدة الاقتصادية التي ينشط فيها الفرد، واعتماد مقاربة الوصل بين الأسر والمؤسسات، مما سمح بعدّة مقارنات حول عدد الأفراد العاملين في القطاع الاقتصادي و طبيعة الجنس...الخ.

*القسم الرابع: تقدير "**كحل** و **باشا**" (1994):*

إن التحليل الخاص بهذين المحللين يعتبر كل عامل غير رسمي خارج القطاع الفلاحي، كل من لا ينتسب إلى صندوق الضمان الاجتماعي، وهي أحد نقاط الضعف في

---

[219]- BAJJOU Omar, 1999, "Secteur informel au Maroc" in Revue : "Variantes", N°: 3, Mars 1999, P : 56.

[220] - MUSETTE S et HAMMOUDA N, 2002, "La mesure de l'emploi informel en Algérie" in Revue" é et management", N°1, Mars2002, op.Cit, P : 47.

[221]- CHARMES J, 1991, "Mesure statistique de la population active et du secteur informel en Algé rapport du BIT du programme des Nations Unies pour le développement auprès de l'ONS : 13-20 d 1991.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

هذا التحليل[222]كون أنه لا يأخذ بعين الاعتبار المسجلين في صندوق الضمان الاجتماعي الذين قد يمارسون أو أنهم يمارسون فعلا نشاطات ثانوية إضافة إلى عملهم الأساسي أو الرسمي، أيضا أن الذين لا ينتسبون إلى هذا الصندوق يدرجون مباشرة في قائمة العمال غير الرسميين، في حين أن الأمر يتعلّق بقطاع رسمي غير مسجل، عموما نسبة العمل غير الرسمي المتوصل إليها من خلال هدا التقدير بلغت سنة 1992 نسبة 26,6%.

*القسم الخامس: تقدير "**بوسماحة و شرقي**" (1996)*

من خلال إدراجهم لفئة العمال الوسطاء أي تلك الفئة غير المتجانسة المنحصرة بين فئتي العمال غير الرسميين الذين يملئون كل شروط غير الرسمية والعمال الرسميين الذين لا يتوفرون على أي معيار من معايير غير الرسمية تم التوصل إلى تقدير نسبة العمل غير الرسمي في حدود 21%، أما العمل الوسطي بـــ18,2%، وعليه صاحبا هذه الطريقة يرون في حتمية توفر جملة من المعايير أمرا ضروريا حتى يكون ميدان التعريف والتحليل الخاص بالقطاع غير الرسمي أوسعا وشاملا، غير أن هذه الطريقة غير ممكن اعتمادها عند إجراء المقارنة مع الدول الأخرى، بسبب تعقيداتها من حيث التعرّف على عمال القطاع غير الرسمي والرسمي والفصل في انتماءهم أيضا بسبب تكاليفها الكبيرة.

*القسم السادس: تقدير "**كلكول**" (1998)*

انطلاقا من التحقيق المنجز حول اليد عاملة عام 1992 استطاعت هذه المقاربة من تقدير نسبة العمل غير الرسمي خارج القطاع الفلاحي في حدود 26,3%، فكانت نقطة العبور إلى القطاع غير الرسمي تحقيقا قد شمل كل من الموظفين والأحرار غير الرسميين وغير المتوفرين على السجل التجاري، أيضا العاملين بالمنازل وكل فئات العمال المشتغلة غير المستفيدة من الانتساب إلى صندوق الضمان الاجتماعي.

*القسم السابع: تقدير مكتب **ايكوتكنيك** (1997)*

بالإضافة إلى وجود القطاع الرسمي وغير الرسمي فان هذا المكتب يدرج في القطاع الرسمي غير المصرح ضمنيا، وبإضافة أسئلة نوعية في قائمة التحقيق

[222]- ROUBAUD F, 1994, "L'économie informelle au Mexique : de la sphère domestique à la dynamique économique", ED : Karthala-Orstom, Paris.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

أصبحت مسألة التقدير المباشر لفئة الموظفين والأحرار ممكنة وسهلة، أما بالنسبة للفئات المتبقية فالأمر يتعلّق بطبيعة ونوعية الفرضيات التي يتوقف عليها التحليل والدراسة، وإليك النتائج المتوصل إليها من خلال هذه المقاربة في [الجدول رقم 11].

الجدول رقم11 يشير إلى توزيع الشغل للقطاع الخاص غير الفلاحي حسب التسجيل و الوضعية في المهنة الوحدة بالألف

	المسجل	التسجيل الجزئي	غير المسجلين	المجموع
الموظفون	72	23	6	101
المستقلون	261	301	513	1 075
المساعدات الأسرية	88	35	26	149
التشغيل الخاص	**421**	**359**	**545**	**1 325**
الأجراء الدائمون	244	56	13	313
الأجراء غير الدائمون	182	37	9	228
المتربصين	45	14	7	66
المجموع الكلي	**891**	**466**	**573**	**1 930**

المصدر: تحقيقات إزاء الأسر للديوان الوطني للإحصاء لسنة1997

المطلب الثالث: دور وديناميكية القطاع غير الرسمي

القسم الأول: دور القطاع غير الرسمي في مواجهة البطالة

يعود بروز الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر إلى سنوات الستينات[223] في حين أن نمائه و انتشاره بدء في النصف الثاني من العقد الثامن لسنة تسعمائة وألف بسبب النكسة البترولية من جهة و مباشرة الحكومة لتغيير اتجاه الاقتصاد الوطني من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الليبرالي[224]، وأصبحت ظاهرة القطاع غير الرسمي راشدة بداية التسعينات نتيجة ارتداد و تقهقر الاقتصاد الوطني إضافة إلى عوامل أخرى لعلّ أبرزها يكمن في رفع الدولة لاحتكارها عن التجارة الخارجية، ومباشرة برنامج التعديل الهيكلي، برنامج نجم عنه رفع الدعم عن السلع الواسعة الاستهلاك وتسبب في تدهور القدرة الشرائية وتسريح العمالة وغلق المؤسسات المفلسة إلى غير ذلك من النتائج السلبية التي أشدنا بها

[223]- MUSETTE S et HAMMOUDA N, 2002, "la mesure de l'emploi informel en Algérie", in Revue " éc et management", N°: 1, Mars 2002, op. Cit., p. 35.
[224]- Pour plus d'informations, consultez la Note de conjoncture économique et sociale, 2ème semestre, decembre2003, Alger.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

أكثر من مرّة، فبين البطالة و الفراغ، تقدم السن وندرة الدخل[225]، تبدأ مهمة البحث عن أية وظيفة تستر وتجنب التسوّل، وظيفة قد لا تكتمل ملامحها إلا في شكل من أشكال العمل غير الرسمي أو في بعض الأعمال المنزلية غير الرسمية التي يمكن حصر جزء منها في الحلاقة والطرز والخياطة وأحيانا حضانة الرضّع هذا بالنسبة للنساء أما بالنسبة للرجال فنجد السباكة وأشغال الكهرباء، المحاسبة و**السمسرة** وبعض من النشاطات الموسمية لكلى الجنسين، وعلى الرغم من أن اليد عاملة لا تستفيد من حقوق التأمين[226] إلا أن هذا لا يمنعهم من الاستمرار في أنشطتهم خوفا من الوقوع بين أضراس الفقر الذي أكثر ما يضر، يضر البطالين طويلي الأجل أو ضعيفي الدخل من الفئات المحرومة، في هذا و أن الدراسات والتحقيقات الميدانية تبين إلى جانب عمل الأفراد في القطاع الرسمي يعملون في القطاع غير الرسمي بغية تحسين دخلهم ليس إلا، ونفس الدراسات تأكد أن القطاع غير الرسمي متواجد بكل ربوع العالم[227] وبأنه يضخ أموالا كبيرة في الاقتصاد[228] وبقدر ما يكون نفعه يكون ضرّه، فكلما زاد هذا القطاع اتساعا كلما قضى على دور الدولة نظرا لإسهامه في تقليص دورها، فالجدير بالذكر هنا أن امتداد هذا القطاع متوقف على حجم المشاكل التي يعيشها القطاع الرسمي، كما تعود مسؤولية اتساعه إلى تطبيق برامج التعديل الهيكلي وممارسة الرسوم الجمركية على بعض المنتجات، كل هذه العوامل أدت إلى خلق حالة من الركود والجمود في مجال الاستثمارات المصحوبة بإبطاء في توفير مناصب العمل، وحسب تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي فلقد كان للإصلاحات المعتمدة خلال المرحلة المذكورة وقعها وتأثيرها من حيث الإسهام في مضاعفة تراجعات سوق العمل وفقدان عدد لا باس به من مناصب العمل[229]، ومن بين الأسباب المؤدية إلى ممارسة العمل غير الرسمي:

- فشل معظم السياسات الهادفة إلى إعادة إدماج البطالين في الحياة الاقتصادية؛

---

[225] - BOUTALEB K, " le marché du travail en Algérie: le Poids de l'emploi informel", in Revue" économie et management", N°: 1, Mars 2002, p:110.

[226]-HAMMOUDA N E, 1991, "Aspects méthodologiques des enquêtes auprès des Ménages sur la main d'oeuvre ", statistiques, office national des statistiques, 18-03, p: 25.

[227] - VERNIERES Michel, op.Cit, p: 227.

[228] -BIT, 2000," Rapport sur le travail dans le monde 2000, sécurité des revenu et protection sociale monde en mutation", Ed: BIT, Genève.

[229] -BOUNOUA C, 2000, " libération de l'économie, FMI et informel en Algérie ", in colloque: B Programme d'ajustement structurel et perspectives pour l'économie Algérienne, ALGER14-15/07/1998.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

- الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وعجز القطاع الرسمي على استيعاب البطالين[230]،

- كثافة الإجراءات الإدارية والمماطلة في الموافقة إلى جانب التّعسف والبيروقراطية...، فكلها عوامل تقف في وجه الباحثين عن العمل، فان كانت هذه الإجراءات قد تمكّنت من تحقيق الإحباط في أوساط كثير من الشباب فإنها قد تفتح سبل الممارسة غير الرسمية؛

- قوانين الاستثمار التي لم تعد تخدم إلا أصحاب المصالح...الخ، في هذا وأن الاقتصادي: " **بونوة. ش**" يضيف قائلا أن: " غياب الإجراءات القانونية والمؤسساتية المتأقلمة مع المرحلة الانتقالية للاقتصاد الوطني ساهمت في لعب الدور المحفز لامتداد القطاع غير الرسمي"[231]خاصة النشاطات غير الرسمية أو غير المهيكلة التي لا تتوقف على تلك الممارسات الفردية أو الأسرية فالمسألة أكبر من ذلك وتتعداها لتشمل حتى خدمات المؤسسات الإنتاجية الصغيرة والمؤسسات الحرفية غير المسجلة في السجل التجاري حسب تحاليل خبراء الاقتصاد[232]، وتبرز هذه الأنشطة بشكل واضح في مجال البناء والأشغال العامة، التجارة والخدمات مما يتسبب في خلق مرونة كبيرة مابين طبيعة الشغل وعدم استقرار هذا الأخير، هذا التحليل يجعل خبراء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي يفسرون اتساع الاقتصاد غير الرسمي بأنه خضوع لأهداف وطموحات جديدة أبرزها يكمن في تعظيم الربح مع تفادي دفع التكاليف الاجتماعية والرسوم الجبائية وشبه الجبائية الثقيلة، فاليوم تقدر مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في الناتج الوطني الخام خارج قطاع المحروقات نسبة35% حسب وزارة التجارة[233].

ورغم تداخل القطاع غير الرسمي و تباين أنشطته الأمر الذي يجعل منه مفهوما صعب التحديد[234]، إلا أنه يعتبر موردا لا يستهان به من حيث العوائد والمداخل، فيقول" **لوتيي Lautier** ": حتى ولو لم يكن القطاع غير الرسمي موجودا لكانت الدولة مجبرة على أن توجده"[235] ذلك لقدرته على مواجهة البطالة وإبطال مفعول الفقر، كما أنه يعتبر

---

[230]- ANDRIEUX Marie Ange et Bernard Marais, op.Cit, p: 68.

[231]- BOUNOUA C, 2002, "le rôle des facteurs institutionnels dans le processus d'illégalisation de l'économie Algérienne", in Revue" économie et management", N°: 1, Mars 2002, p: 24.

[232]- HAMMOUDA N E, 1991, "Ménages et entreprises individuelles ", statistiques, office national des statistiques, 29-01.

[233]- In liberté économie, N° : 1 du 18 au24 février 2004, P : 06.

[234]-PRENANT André, 2002, " L'informel aujourd'hui en Algérie : Forme de transition ou mode d'inté spécifique à la hiérarchie imposée par la mondialisation", in Revue" économie et management", N°1, Ma p: 123.

[235]- LAUTIER B, DE MIRAS C ET MORICE A, op.Cit, p: 08.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

مركز تجربة ومحطة اكتساب خبرات لشريحة معتبرة من المجتمع، وبالرغم من الإنتاجية الضعيفة التي ينفرد بها هذا القطاع إلا أن قدرته على امتصاص الحجم الكبير من العمالة تبقى فريدة من نوعها، وهي تزداد اتساعا كلما سمح القطاع الرسمي بذلك، ذلك لأنه خلال الثمانينات وبالضبط بين 1977-1985وهي الفترة التي تراجعت فيها نسبة البطالة بنحو النصف أو أكثر بانتقالها من 22% إلى مادون العشرة نقاط، نسبة العمل غير الرسمي من جانبها انتقلت خلال نفس الحقبة من 19,5% إلى 25,4% بعدما كانت بحدود 15,25% سنة 1993 أي ما يعادل مجموع 769 ألف عامل (من مجموع عدد المناصب الموفرة) حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء أي ما يمثل نسبة من بينها ما مقداره 19,19% خارج قطاع الفلاحة، سنة بعد ذلك أصبح مجموع العاملين في القطاع غير الرسمي 829 ألف عامل سنة 1994 تم 931 ألف ف984 ألف عامل بين 1995- 1996 أي بنسبة زيادة قدرها 5,70%[236] وهو ما يعادل نحو 16,04% و17,13% من مجموع عدد مناصب العمل غير الرسمية الموفرة وما نسبته 20% و21% من مناصب العمل خارج قطاع الفلاحة، اقتصاديا لا ريب أن نسبة التشغيل المحققّة في القطاع غير الرسمي تبقى بعيدة كلّ البعد عن تلك التي حققها القطاع الرسمي والمقصود هنا هو سوق العمل ويعود السبب في هذا الانتعاش الكبير إلى أزمة 1986 أين تضاعفت البطالة[237] بحيث أنها وصلت إلى حدود18% هذا التزايد جاء سريعا ومتوافقا مع التزايد في أحجام الفئة النشيطة وبرامج التعديل الهيكلي بكل ما حمله من سلبيات واضطرا بات على سوق العمل، لتصبح البطالة طويلة الأجل منحصرة بدرجة كبيرة على فئات شباب حاملة للشهادات[238]، فكلما ازدادت نسبة البطالة والفئة النشطة الطالبة على العمل أمام تراجع العرض على التشغيل في القطاع الرسمي كلما اتسعت رقعة القطاع غير الرسمي الذي ما يتلبث وأن يجد المجال مفتوحا أمامه حتى يبدأ في ملئ الفراغ بإدماج كل من يرغب في العمل غير الرسمي، عمل غير رسمي يبدأ من المؤسسات الصغيرة ويزداد كثافته داخل المدن، وهذا ما يضفي على القطاع غير الرسمي صفة المصدر عند كثير من الفئات

---

[236]- ADAIR Philippe, 2002, " Production et financement du secteur informel urbain en Algérie " in Revue" économie et management", N°: 1, Mars 2002, op. Cit. p : 08.

[237]- SARI. D, 1998, " L'évolution de l'enseignement : des réussites d'hier aux difficultés d'aujourd'hu Lefranc, p: 74.

[238]-BOUNOUA C, 1993, " Insertion professionnelle des jeunes et système de formation en Algérie ", Cal GRATICE , N°: 05, La relation Formation emploi, Université Paris XII, Juin, op. Cit., P 111-123.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

المحرومة، فيزداد التشبث به خاصة عند فاقدي الشهادات والمهارات، و كلما زاد التمسك به كلما زاد نماء و اتساعا إلى درجه يصبح الشغل فيه دائما أو شبه دائم، و حسب "**شارم** (**Charmes , 1998**) فان التفسير يعود إلى ضعف القطاع الرسمي وسوق العمل على استيعاب المتوافدين من الأرياف والمناطق المعزولة اتجاه المدن.

إحصائية أخرى منحصرة بين سنتي 1997-1998 تؤكد على أن نسبة الزيادة في هذا القطاع بلغت أكثر من 2%[239] كما أن إجمالي مناصب العمل المتاحة في هذا القطاع قدر بـــ 1131000و1152000 منصب عمل على التوالي، وحسب تحقيقات الديوان الوطني للإحصاء إزاء الأسر2002[240] فان العمل غير الرسمي قد ازداد بشكل كبير بانتقاله من قرابة 27%إلى ما لا يزيد ولا يبتعد عن 40% خلال عقدين كاملين يمتدان من منتصف التسعينات إلى غاية سنة 2003[241]، بينما يقدّر **شارم** العمل غير الرسمي في حدود نسبة 15% أي ما يتوافق مع ما مجموعه 1.5 مليون فرد من الفئة النشطة[242]، أما عن تقرير الكناس لسنة 2004 فان العمل غير الرسمي ينمو بنسبة 8%في السنة، أي بمرتين أكبر من نسبة نموّ الشغل داخل القطاع غير الرسمي، ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام تبقى متضاربة فتقدّرها وزارة المالية بين 20%و25% أما الديوان الوطني للإحصاء بحوالي 13%[243] كذلك عدد الأفراد العاملين بالمؤسسات الفردية عرف هو الأخر تغيرات متباينة بانتقاله من 38,9% سنة 1992 إلى قرابة الخمسين بالمائة سنة 2005، ونسبة نموّه تبقى في حدود 2,8% كل سنة، فطبيعة العمل غير الرسمي المنتشر يبقى متوقف على العمل غير المأجور وان حدث وتم إدماجه أو بمعنى أدق إدماج العمل غير الرسمي في النسيج الاقتصادي فان هذا من شأنه العمل على تقليل نسبة البطالة، وحسب التحقيق الذي قام به مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية سنة

---

[239] - Pour plus d'informations, consultez le projet de rapport, " le secteur informel, illusions et réalités", CNES, 1998, Alger, p : 68.

[240]- FOURCADE B et HAMMOUDA N E, 2002, "Les observatoires sur l'emploi et la formation professionnelle en Algérie et Tunisie : contexte, obstacles, priorités", Colloque Economie Méditerranée Monde Arabe, Sousse 20-21 septembre 2002.

[241]-In le Quotidien d'Oran, "un Préjudice Pour les systèmes de retraités et de sécurité sociale", du 26-10-2002 N° 2374, p: 05

[242] - Charmes J., Musette Mohammed S, 2006, " Informalisation des économies maghrébines: une s d'adaptation à la crise du travail ou une limite aux politiques actives ?" , Editions du CREAD, Alger.

[243]-CNES, 2004, "Le secteur informel illusions et réalités, Rapport de la Commission « Relations de tr juin, Alger.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

2001 والذي مسّ أكثر من 7500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أتبث فيه أن الاقتصاد الجزائري يغلب عليه طابع غير الرسمية بحيث أن قرابة 41% من عمال هذه المؤسسات الناشطة في النسيج الاقتصادي غير مسجل ضمن قائمة الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي[244]، وفيما يلي [الجدول رقم 12] يبين تطوّر الوضعية المهنية داخل القطاع غير الرسمي.

الجدول رقم12 يشير إلى تطور العمل غير الرسمي حسب الوضعية المهنية [245]

الوضعية المهنية	العاملين	النسبة الأولى	النسبة الثانية
الموظفين/ الأحرار	159000	24,43	30,37
الأجراء	274500	8,79	52,43
المساعدات الأسرية و المتربصين	90000	75,86	17,19
المجموع	**523500**	**-**	**100**

المصدر: تحقيقات إزاء الأسر للديوان الوطني للإحصاء لسنوات 1992، 1997، 2001

ÜüFÜ üÜ ÜüFx: üF üÜ
.ÜüFÜ üÜ ÜüFx:F üÜ

التفسير:

تتبين من الجدول أعلاه أن المجموعة تحتوي على موظفين ومستقلين لا ينتسبون إلى الضمان الاجتماعي فنجد أن نسبة 24,4% من أصحاب المؤسسات ينشطون بشكل غير رسمي فيبلغ عدد المؤسسات الممارسة لمثل هذه النشاطات 159 ألف مؤسسة، وكل واحدة منها توظف أقل من 5 عمال، ونفس الشيء ينطبق على الأجراء فنسبتهم تساوي 8,8 % أي ما مجموعه274500 أجير يعمل في مؤسسات خاصة أما الفئة الأخيرة فيبلغ مجموعها 523500 عامل، بشكل عام نقول أن كل هذه الفئات تمارس نشاطات غير رسمية كما أنها تتميز بغياب الحماية الاجتماعية وبكل الضمانات الخاصة بالعائد.

وفي نفس السياق تأتي دراسات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لتشير إلى أن عدد التجار المحصون من طرف المركز الوطني للسجل التجاري قد بلغ 626800

[244]- CNAS : caisse nationale de sécurité sociale.

[245] - MUSETTE S et HAMMOUDA N, 2002, "La mesure de l'emploi informel en Algérie", in économie et management", N°: 1, Mars 2002, op. Cit., p: 47.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

فرد وحوالي 278300 فرد من هؤلاء يؤدون أقساطهم وهو ما يعادل نسبة 44%، كما أن عمليات المراقبة المنجزة من طرف وزارة التجارة لسنة 2000 قد سمحت بالتعرف على أكثر من 700 سوق تجزئة غير رسمي يعمل فيه أكثر من 100 ألف فرد أي ما يكافئ نسبة 14% من التجار المسجلين في السجل التجاري، هذا التحقيق يوضح بأن ما نسبته 60% من النشاطات التجارية غير الرسمية تتمركز بأكبر المدن الجزائرية.

بعض المحللين الاقتصاديين يرجعون سبب انتشار القطاع غير الرسمي إلى حجم التكاليف الجبائية والاجتماعية في حين أن أفراد مصلحة الضرائب يصرحون أن نسبة الجباية المطبقة في الجزائر هي من أقل النسب على مستوى دول المغرب العربي وملاحظة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي هي أن عدد كبير من المستفيدين من الامتيازات الجبائية والجمركية التي تمنحها كل من **ANDI** و**ANSEJ** يمارسون الغش والتهرب الضريبي أمام غياب المراقبة الدائمة و المستمرة، فنقطة الضريبة والجباية تعدّ من أهم أسباب أو أحد أبرز نقاط العبور إلى القطاع غير الرسمي خاصة في الجزائر، وإن كانت التصريحات تشير عكس ذلك، وهذا ما سنقوم بتبيانه من خلال الفصل الأخير، بعد التطرّق إلى أبرز التحاليل المعالجة لمشكل الضغط الجبائي، وفي هذا فإننا نكتفي للتوّ بذكر تلك الدراسات والبحوث التي أجريت إلى حد الساعة بدول العالم الثالث والتي تشير في غالبيتها إلى أن القطاع غير الرسمي يلعب دور معتصمة أو ملجئ، خاصة للبطالين الحضريين وباقي المتوافدين النازحين من الأرياف نحو الأوساط الحضرية في انتظار التحاقهم بالقطاع الرسمي وبمناصب عمل مستقرة ودائمة، وعلى ما يبدو فكلما اشتد الضغط وزادت وطأة الأزمة على القطاع الرسمي داخل هذه الدول، كلما تعززت مكانة القطاع غير الرسمي داخل النسيج الاقتصادي، فمن تسريح العمالة واضطراب سوق اعمل وعجزه على تدارك البطالة وتوفير مناصب العمل، لا ينكر على هذا القطاع الدور الايجابي في ضبط سوق العمل، وفيما يلي سنحاول عرض الدور الديناميكي للقطاع غير الرسمي في توفير مناصب الشغل من مختلف جوانبه.

ثاني: ديناميكية القطاع غير الرسمي

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

خلال الأزمات والاضطراب، أيضا أثناء التعديلات المدرجة على القطاع الرسمي والمتعلّقة بتحسين ظروف سير سوق العمل المتدهورة، حينها كان القطاع غير الرسمي يلعب دور البديل الذي لابد منه لسد الهوة الاقتصادية وتدارك الشرخ الاجتماعي، الأمر الذي يضفي عليه أبعاد متفاوتة الأحجام والأوزان حسب الظرف المعاش، ولعل أبرز صوره تكمن في التزايد الفائق لأحجام العمال الأحرار الذين يبرزون من خلال الأعمال المستقلة ومختلف النشاطات غير الرسمية، أحد أشكال التعايش والاستمرار، كما أن النتائج المتوصل إليها من خلال التشخيصات والتحاليل المقدمة أنفا أن بروز القطاع غير الرسمي أو بشكل دقيق العمل غير الرسمي يكتمل من خلال المؤسسات الصغيرة القادرة على التكيف والمرونة والانصهار حسب درجة معانات القطاع الرسمي[246]، وأكثر الأنشطة تضررا من الممارسة غير الرسمية تتعلق بقطاع التجارة (التجزئة والجملة)، بالإضافة إلى الخدمات حسب تقرير الكناس 2005، تم تليها غيرها من القطاعات والأنشطة الحرفية، فالأمر يتعلق بظهور نوع من الورشات غير الرسمية المعكرة لصفو الممارسة الرسمية خاصة و أن قدرتها على المنافسة تبقى كبيرة، وتزداد حدّتها لتصبح أكثر خطورة من خلال استفادتهما من عدم الخضوع للنظام الضريبي و تزايد تسامح الدولة التي تتعمد وفي كثير من الأحيان غض البصر عنها، أيضا أن مساهمة هذه الأخيرة من حيث القيمة المضافة في النسيج الاقتصادي خارج المحروقات لسنة 2000 من خلال جدول المدخلات/المخرجات المعتمد من طرف الديوان الوطني للإحصاء، وفي شتى مجالات النشاط الاقتصادي تظهر أنها بلغت حدود 13,09% وهي نسبة تضاعفت بسبع مرات عمّ كانت عليه سنة 1989، وجاءت المرتبة الأولى لقطاع البناء والأشغال العامة بمقدار57,3% تم قطاع التجارة بنحو 16,3%[247] خلال سنة 2000، هذه النسبة سرعان ما تضاعفت لتنتقل إلى حدود 35 % خلال سنة 2005 حسب معطيات وزارة التجارة [أنظر الجدول رقم 13]؛

الجدول رقم13 يشير إلى تطور حصة القطاع غير الرسمي المحدد موضعه حسب فروع النشاط الاقتصادي

[246] -PORTES Alejandro, CASTELLS Manuel, BENTON Lauren A, 2002, " The informal economy, stu advanced and less developed countries", The Johns Hopkins University Editions, p: 179-185.
[247] -Pour plus d'informations, consultez le projet de rapport, " le secteur informel, illusions et réalités", 2005, Alger, op. Cit., p: 96.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

	1995	2000	2005
الصناعة	14,5	-	-
التجارة	34,3	16,3	35
الخدمات	30,5	-	-
البناء و الأشغال العامة	20,6	57,3	-

المصدر: الكناس2005، وزارة التجارة2005

التفسير:

يلاحظ من خلال الجدول أن أكثر النشاطات غير الرسمية غير إنتاجية وغير موفّرة للثروة خاصة تلك المتعلق منها بالتجارة والخدمات، في هذا وأن التقارير الرسمية تبيّن أن أغلبية هذه النشاطات عرفت انتعاشا كبيرا خلال مرحلة التسعينات ومع هذا فإنها تبقى تتميّز بيد عاملة قليلة الكفاءة تبعا لطبيعة النشاط و الممارسة خاصة داخل المؤسسات الصغيرة التي لا يزيد عدد موظفيها عن العشرة، مؤسسات قد ساهمت بأكثر من 3/4 القيمة المضافة لسنة 2001، ونقيض ذلك فانه كلما كان حجم المؤسسة كبيرا داخل القطاع غير الرسمي كلما كان مستوى مالكيها كبيرا، في حين أن مستويات المستخدمين تكون في الأرجح متوقفة عند المستوى الابتدائي، وهذا نفسه ما يعطي صورة عن مستويات الأجور التي تميل إلى الانخفاض و التذبذب وكثيرا ما تكون أقل من مستويات الأجر الأدنى، كما أنها تختلف باختلاف الوضع والمكانة، فالغالب هو أن العمال المستقلون تميل كفة مداخلهم إلى الارتفاع متبوعين بالأجراء، المؤقتين ثم المتربصين في المراتب الأخيرة، فالتفاوت واضح ويكمن في الفرق بين المداخل والأجور الناجمة من القطاع غير الرسمي، فعلى سبيل المثال كثيرة هي الدول التي يصل فيها الفرق بين أصحاب المؤسسات الصغيرة غير الرسمية وعمالهم المأجورين إلى ثلاثة مرات، كذلك الوضع بالنسبة للعاملين لحسابهم الخاص الذين يصل يربحون زيادة أجر قدرها 50% مقارنة مع ما كانوا يكسبونه عندما كانوا مأجورين.

بالمقابل إذا قمنا بمطابقة عائدات القطاع غير الرسمي بأجر القطاع الرسمي، فإننا نجد أن هذه العائدات هي أكبر بكثير من الأجر الأدنى السائد بالقطاع الرسمي، في حين أن الأجور في القطاع الرسمي غالبا ما تكون أعلى (الأجر الأدنى غير محترم في القطاع

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الرسمي)، فعلى سبيل التعبير و حسب ما أشار إليه "شارم"[248] فانه في كثير من دول إفريقيا يبلغ الدخل الأدنى للعمال المستقلين بين 1,5 و5,8 مرات الأجر الأدنى، في حين أنه منحصر بين 0,6 و1,7 بالنسبة للأجراء، بينما يبقى منخفض بالنسبة للمتربصين مقدرا بين 0,2 و 0,4 مرات حجم الأجر الأدنى. و نفس التحليل يمكن أن يكون بالنسبة لليد عاملة بالقطاع غير الرسمي بحيث أن أكثرها انتشارا في الوحدات الإنتاجية أو المؤسسات الصغيرة غير الرسمية مقتصرة على فئة الذكور[249] كما تشير إليه [الجدول رقم 14، 15] الموجودة أدناه؛

الجدول رقم 14 يشير إلى توزيع العمالة في القطاع غير الرسمي محدد الموضع حسب في القطاع غير الرسمي محدد الموضع خارج قطاع المحروقات

2001	1997	1992	1985	
22,8	27,0	37,0	52,7	مؤسسات عامة
1,8	2,0	2,0	3,3	مؤسسات خاصة من 10 أجراء فما فوق
75,4	71,0	61,0	44,0	مؤسسات خاصة لأقل من 10 أجراء
100	100	100	100	المجموع الوطني

في هذا وأن الدراسات التي قام بها مركز الأبحاث الاقتصادية خلال سنة 2001 بيّنت بأن العمل داخل القطاع غير رسمي حتى وإن طالت مدّته فانه يبقى غير مستقر وغير دائم حتى أنه غالبا ما يكون موسميا، محاصرا بمجموعة عوامل تعيق توسعه، عوامل تتوقف على أمكنة العمل المناسبة للممارسة المهنية بشكل ينسجم مع طبيعة النشاط، فكثيرا ما تتم الممارسة في أمكنة قصديرية ضيقة يفرضها الوضع والظروف السائدة، ليس هذا فحسب فهناك من الدراسات ما تشير إلى أنه و بغض النظر عن طبيعة الموضع الذي تمارس فيه الأنشطة غير الرسمية فان الاستثمار فيه يظل متوقف على ملكية المحل ووضعيته، فكلما كانت الملكية لصاحب النشاط كلما زادت رغبته في الاستثمار ومن تم يزيد في أصلها أحد أركان قواعد الدخول السهل إلى الممارسة الرسمية بتوفير ما يستوجب من شروط مشجعة ومحفّزة على استمالة القطاع غير الرسمي إلى الممارسة الرسمية تحقّقت القدرة على إدماج المزيد من الأيدي العاملة في سوق العمالة

[248] - CHARMES J, 1998, "Contribution of Women Working in the Informal Sector in Africa: a Case Paper prepared for the United Nations Statistics Division. "Umbrella Gender Statistics Programn presented at the Delhi Group Meeting on Informal Sector Statistics. Ankara. 28-30th April.
[249] - CHARMES J, 1999a, "Informal sector, Poverty and Gender, A Review of empirical Evidence",Bacl paper for the World Development Report 2001, Washington, The World Bank, 44p.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

بطريقة أكبر من أي وقت مضى، أيضا من بين المعوقات الكابحة لنموّ الأنشطة غير الرسمية شح الموارد المالية وعدم القدرة على الاستنجاد بالمنشئات المالية قصد التموّل والحصول على القروض، فإذا كانت هذه العملية بحدّ ذاتها صعبة المنال بالنسبة للمؤسسات التي تنشط بشكل رسمي، ولا تتحقق سهولة، فكيف الحال بالنسبة التي تنشط بشكل غير رسمي؟، إلا أن وبنسبة تفوق 80% [250]، أيدي عاملة يحاول من خلالها تثبيت معدّل النمو والاستمرار في المحافظة على حصة السوق المكتسبة.

من خلال العرض والتبسطة لواقع القطاع غير الرسمي بالجزائر لا أحد يختلف معنا إن قلنا أن هذا الأخير يلعب دور جد فعال في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية من جهة ومعالجة الأزمات الاجتماعية خاصة خلال حقبة الأزمات التي يمر بها الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، فهو يقدم وجهين، فالوجه الأول، لا يزال كثافة و ممارسة في الظل بفضل إخفاقات القطاع العام الذي ترك له المجال مفتوحا حتى يبرز تفوقه، كما أن اهتمامات الدولة النيو-ليبرالية واختياراتها لاقتصاد السوق القاضي بالتنازل عن جزء من مهامها سمح له بل ومكّنه من والفقراء وغيرهم، وما أثبته من خلال مساهمته الميدانية في ضبط سوق العمل المختل، وبالرغم من أن الوظائف التي يقترحها تبقى غير مستقرة ومتباينة، ورغم أنه لا يخضع لأية أنظمة وضوابط إلا أن هذا لا يكفي للتهاون بالدور الذي يقوم كمأوى لتلك الفئة التي لم تتمكن من اللحاق بالقطاع الرسمي أو أنها طردت منه، وهذا ما سنتطرق إلى تحليله في الفصل الموالي.

المطلب الأول: تنظيمات العمل ودواعي اختيار القطاع غير الرسمي

غالبا ما يكون هذا المعيار الممثل للصلابة الكاملة سببا مباشرا في تبني العمل في القطاع غير الرسمي، ويدخل تحت تصرف مجموعة لا متناهية من المعطيات الخاصة بنموذج الثنائية القاضية بحتمية إدماج القطاع غير الرسمي في المسار الرسمي فالمصدر يتقاسمه جيلين أما الأول فيقصد به نموذج (Lewis,1954-1979) [251] الذي حاول الربط بين القطاع الحديث والتقليدي مقتنعا بالاتجاه النيوكلاسيكي خاصة فيما يتعلّق بمنحنى الطلب على

[250] -Pour plus d'informations, consultez le Rapport sur : " le secteur informel, illusions et réalités", CNES Alger, op. Cit., 96.

[251]- Lewis W Arthur, 1979, "The dual economy revisited", The Manchester School of Economic and Studies, vol. 47, no 3, pp. 211-229.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

العمل ملمحا في أحد مقالاته عن تزايد مستوى الأجر داخل الوسط الحضري خشية أن يكون نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب على العمل مما يؤدي إلى تزايد الالتحاق بالعمل غير الرسمي بسبب تذبذبه في القطاع الرسمي أيضا أعمال(Jorgensen,1961)[252] ثم الجيل الثاني مع(Harris&Todaro,1970) [253] بالإضافة إلى نموذج(Fields,1975)[254] من خلال إدراجه لجملة متغيرات جديدة على نموذجHarris&Todaro ، وفي شتى المجالات يتحدث على ضرورة إدراج القطاع غير الرسمي الحضري كحل بديل لمواجهة البطالة وبالأخص بطالة المتوافدين الجدد على سوق العمل خاصة المتوافد منهم من الأرياف والمناطق المعزولة والذين يتسببون في مزيد من الحرج لسوق العمل، 15 سنة فيما بعد ومن خلال مجموعة تجارب ومشاهدات ميدانية بكل من كوستاريكا وماليزيا استطاع Fields أن يحقن مصطلحا جديدا في القطاع غير الرسمي مفرّقا بين العمل غير الرسمي القاعدي والعالي كما استطاع أن يشاهد التوافد الكبير للعمالة الناشطة بالقطاع الرسمي وبشكل إرادي وباكتسابهم الخبرات والمهارات وحصدهم للأموال نتيجة الممارسة غير الرسمية استطاعوا إنشاء مؤسساتهم داخله امتدادا لأنشطتهم وهي نفسها نظرة Maloney إلا في نقطة واحدة تتعلّق بالضمان الاجتماعي كون أن هذا الأخير يبقى أحد خصوصيات الاقتصاد الرسمي والذي يتسبب في كثير من الأحيان في فرار المؤسسات الصغيرة من طابع الممارسة الرسمية إلى اللارسمية بغية تفادي التكاليف الزائدة (Saavedra,2007)[255] مما يدفع بـــFields، Maloney أيضا(Jütting & Coll,2007)[256] إلى الجزم بحتمية إدراج القطاع غير الرسمي في الدائرة الاقتصادية من خلال ثنائية سوق العمل بغية الاستفادة القصوى من خدمات هذا القطاع خاصة في أوقات الأزمات على ما يملكه من متغيرات متجانسة ومؤهلات تجعله قادرا على إعادة التوازن لسوق العمل أيضا رؤى ومواقف الباحثان اللذان يجدان في هذا الأخير قطاعا خلاقا للثروة والمداخل [257](Bounoua& Bouteldja,2004)

---

[252] - Jorgensen D.W, 1961, "The development of a dual economy" , Economic Journal; June 1961.

[253] - Harris John; Todaro Michael. P, 1970, "Migration, unemployment and development: A two sector analysis", American Economic Review, vol. 60, N°: 1, pp: 126-142.

[254] -Fields, Gary S, 1975,"Rural-urban migration, urban unemployment and underemployment, and job-search activity in LDCs", Journal of Development Economics, vol. 2, N° 2, pp: 165-187.

[255] -Saavedra, Jaime; Tommasi, Mariano, 2007, "Informalité, Etat et contrat social en Amérique latine: étude préliminaire", Revue internationale du Travail, vol. 146, N° : 3-4, pp: 301-334.

[256] - Jütting, Johannes; Parlevliet, Jante; Xenogiani, Theodora, 2007, " Informal empl reloaded", document de travail du Centre de développement de l'OCDE N° : 266 (Paris, OCDE).

[257] - Bounoua C., Bouteldja A., 2004, "Empirical Approach of Labour Market: the Case of the I Employment in Algeria", International conference, December, Beirut, pp: 10-24.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

وتحقيق النمو الاقتصادي، خاصة إسهامه في مواجهة بطالة الشباب داخل المناطق الحضرية أحد موارد القطاع غير الرسمي. ويتبع هذا الموقف تحليل (Charmes, 1982)[258] في أحد مقالاته المعنونة" القطاع غير المهيكل في الحسابات الوطنية، التجربة التونسية" ثمرة إحدى التجارب التي أجراها حول القطاع غير الرسمي سعيا منه لتبيان حقيقة مساهمة المؤسسات بتونس في تحسين تغطية الحسابات الخاصة بالمؤسسات المزاولة نشاطها بالقطاع غير الرسمي، مما يدلّ على أن هناك تناسق بين القطاعين وبالتالي فالمطالبة بإيجاد صيغة لإدماج القطاع غير الرسمي ضرورة أضحت أكثر من ملحّة. وهناك من الباحثين من ساهم بطريقته الخاصة في تطوير نظام الثنائية أو انفصام الاقتصاد باعتماد معايير ومقاييس استخدام التكنولوجيا ورأس المال وعنصر العمل...ومن بإبراز الغاية من إدراج المؤسسات المتوفرة على تكنولوجيات بسيطة وصغيرة في زمرة القطاع الرسمي (David Steel,1975) [259] أيضا رأى (De soto,1994) [260] المهتم بثنائية العلاقتين واعتبر القطاع غير الرسمي تركيبة جدّ أساسية داخل اقتصاديات الدول النامية، محملا الدولة المسؤولية الكاملة في لجوء المؤسسات إلى النهج غير الرسمي عند لجوئها لسن ترسانة قوانين ترفع بها حجم التكاليف وتسبب التهميش، وكما سبقت إليه الإشارة فلا متناهية الدراسات والاستقصاءات التي أجريت بكلّ من أمريكا اللاتينية ونخصّ بالذكر الأرجنتين، وبالأخص المكسيك وأبرزها (Maloney,2004)[261]، لتوافرها على معطيات جدّ دقيقة تسمح بمتابعة اتجاهات وتحركات العاملين بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي(Ranis,2006)[262]، إلى جانب كتابات(Duval-Hernández, Robert,2006)[263] والتي كان مصدرها أبحاث(Fields) لكل من الهند، بوليفيا وكينيا، ولعلّ أهمها تلك المتعلّقة بساحل العاج والتي تم التوصل من خلالها إلى نقطة عبور هامة وعلى إثرها فهو يرى أنّه إذا كان ضعف المستجوبين ينشطون بالقطاع غير الرسمي بشكل إرادي فان ثلاث أضعافهم

---

[258]-Charmes J., 1982, " Le secteur non structuré dans les comptes nationaux, l'expérience tunisienne", STATECO, N° 31, INSEE, Paris, Sep, 1982, pp: 93-113.

[259]-David Steel, 1975, "the theory of the dual economy and African entrepreneurship in Kenya", the journal of development studies, October 1975, Vol.12, N°1.

[260]- De Soto H, 1994, " L'autre sentier, la révolution de l'informel dans le tiers monde, Ed : La Découverte.

[261]-Maloney William F, 2004, "Informality revisited", World Development, vol. 32, no 7, pp: 1159- 1178.

[262]-Ranis, Gustav, 2006, "Is dualism worth revisiting?", Dans l'ouvrage publié sous la direction de A Janvry et Ravi Kanbur: Poverty, inequality and development: Essays in honor of Erik Thorbecke (Ne Springer), pp: 371-385.

[263]-Duval Hernández, Robert, 2006, "Informality, segmentation and earnings in urban Mexico", docume publié, Center for US-Mexican Studies (San Diego, University of California).

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

يمارسون فعلا النشاط غير الرسمي وبطريقة لا إرادية، ولا يتعلق الأمر بالدول المتقدمة بقدر ما يرتبط بالدول النامية(Günther & Launov,2006)[264] كون أن الأولى تتوفّر على نظام تأمين متين على البطالة يجعلها لا تفكر إلا في محاصرة ظاهرة تنامي الممارسات اللارسمية، عكس نظيرتها المطالبة بالتريث قبل المواجهة وأن تفكّر جدّيا في كيفية الاستفادة من خدمات القطاع من خلال الإدماج عوض القضاء عليه ذلك لأن محاربته صعبة وتصبح أكثر صعوبة إذا علمنا أن مؤسسات الاقتصاد الرسمي تحتوي في طياتها على عمل غير رسمي لا يزال في تنامي أكثر فأكثر مما دفع بالمكتب الدولي للعمل إلى تبني تعريف جديد للظاهرة(Hussmanns,2005) وبما أن الاقتصاد الجزائري يتميّز بخصوصية نزوع إلى الممارسة غير الرسمية نتيجة ارتفاع بطالة الشباب بالوسط الحضري وازدياد مدّة البطالة وعجز سوق العمل على استيعاب المتوافدين الجدد خاصة الأتون من المناطق المعزولة والذين لا ينصب اهتمامهم إلا على العمل غير الرسمي(Fields,1990)[265] فان حدث وأن أقدمت الحكومة على إظهار رغبة ملحّة في القضاء أو تضييق الخناق على القطاع بسن قوانين وتنظيمات ولوائح ضبط لسوق العمالة فستجد نفسها في حرج خاصة من الناحية الاجتماعية. هذا ما تأكده سلسلة دراسات تجريبية كتلك المتعلّقة بـــ: (Maloney & Bosch, 2007) والموجودة في مجلة المنضمة الدولية للعمل ونفس القواسم نجذها عند(Loayza,2006) و(Rigolini,2006) اللذان يحللان إسقاطات ضبط سوق العمل وتأثيراته على الاقتصاد وحجم العمل غير الرسمي ككل وهذا من خلال عينة أخذت من أمريكا الجنوبية والكاراييب كما تدخل في هذا المجال أعمال (Heckman,2004)و (Schneider,2004)التي أجريت بكل من الأرجنتين، البرازيل، الشيلي، البيرو...وباقي الدول، ناهيك عن مؤشر الضمان الاجتماعي والفساد والتعسّف (Djankov,2002)الذي يثبت أن سوء استخدام القوانين والأنظمة الساعية إلى ضبط الاقتصاد الرسمي والهادفة إلى جعله في عنق الزجاجة سيكون لها تأثيرا سلبيا على الاقتصاد نفسه، كما أن كثرة الإجراءات الإدارية أو بالأحرى تقنين نظام العمل والرفع من

[264] -Günther Isabel; Launov Andrey, 2006, "Competitive and segmented informal labor markets Discussion Paper, N°: 2349 (Bonn, Institute for the Study of Labor).

[265] -Fields Gary S, 1990, "Labor market modelling and the urban informal sector: Theory and evidence l'ouvrage publié sous la direction de David Turnham, Bernard Salomé et Antoine Schwa informal sector revisited (Paris, OCDE), pp: 49-69.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الضرائب (Friedman& coll,2000) يشجع من مساعي الالتحاق بالقطاع غير الرسمي، وهي نتيجة استنتجت من دراسات تمّت على مستوى 69 بلد نامي ومتطور ويمكن الاستشهاد كذلك بالمرجع الخاص بالبنك العالمي(Friedman& coll,2000)[266]، بشكل أو بآخر سوف نتطرّق إلى بعض من النقاط وبشكل منفرد حسب التسلسل التالي:

الفرع الأول : الأجر الأدنى

إن دراسات كل من(Squire,1996)، (Suthiwart & Narueput,1997)، كانت تهدف إلى دراسة علاقة تأثير الأجر الأدنى على الشغل داخل المؤسسات تحديدا في تلك الحالة التي يكون فيها احترام التنظيمات غير كامل، فنتائج الدراسة تبين أن المؤسسة وحتى تقوم بالالتفاف حول الأجر الأدنى لتفادي تكاليفه فقد تلجئ إلى التشغيل من خلال عقود محددة الفترة وغالبا ما تكون جزئية خالية من التنظيمات أو إلى ما يعرف بالمداولة، أو حتى إلى التشغيل غير رسمي مما يمكنها من تسديد مستحقات العمالة ولكن تحت الأجر الأدنى.

فالنتائج المتوصل إليها تؤكد أن المؤسسات ذات الإنتاجية الضعيفة تختار مباشرة أنشطها بالقطاع غير الرسمي، أما تلك التي تكون إنتاجيتها متوسطة فإنها تفضل احترام الأنظمة، بينما تلك التي تكون إنتاجيتها ضعيفة فان تفضل المراوغة من خلال اعتماد عقود عمل جزئية، وفي كل الأحوال فتدخل الدولة للتأثير على هذه المتغيرات من خلال المراقبة وفرض الغرامات المالية ورفع مستوى الأجر الأدنى، من شأنه الإسهام في مضاعفة أحجام الممارسات غير الرسمية كون أن النتائج المحقّقة في النهاية تكون سلبية مأثرة في عدد من المؤسسات التي ة تم انتقادها كون أن تخفيض الأجر الأدنى من شأنه تشجيع العمل في القطاع الرسمي مما يساهم في تخفيض البطالة ولكن أثاره على القطاع غير الرسمي تكاد تكون دون جدوى ذلك لأن العلاقة بين القطاعين لا تتوقف على مبادلات العمل فحسب بل تدخل فيها حسابات السلع والخدمات وهذا أمر أهملته هذه الدراسة، فنظريا ما ينسب إلى هذه الدراسة كنقص، هو إن كان عمال القطاع الرسمي هم المستهلكون الرئيسيون للسلع التي ينتجها القطاع غير الرسمي فان هذا الأخير سوف

[266] - Perry Guillermo E; Maloney William F; Arias Omar; Fajnzylber Pablo; Mason, Andrew D; Sa Chanduvi, Jaime, 2007, "Informality: Exit and exclusion", (Washington, DC, Banque mondiale).

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

يتدهور بمجرّد تراجع القدرة الشرائية للمتعاملين الاقتصاديين، وهذا نفسه من يساهم في انهيار التحليل البنيوي لهذه الدراسة.

الفرع الثاني: ضوابط أخرى

في هذه الحالة يوجد معيارين أساسيين وهما: تخفيض الحجم الساعي للعمل ومعدل البطالة، ففي كثير من الدول يمثل الضغط الجبائي الكثيف مصدرا للقطاع غير الرسمي وهذا كان سببا كافيا للطلب بتخفيض عدد ساعات العمل كحل لتخفيض نسب البطالة مثلما أشرنا إليه مؤسسة صغيرة لا يزيد عدد أفرادها عن الستة، ولقد أظهرت النتائج أن هناك تكامل وتبادل بعيد ما بين القطاعين، فالأفراد العاملون بالقطاع الرسمي يبدون رغبة ملحة الرسمي، وبما أن قوانين العمل غير محترمة بالمكسيك يصبح العمل الرسمي أقل جاذبية من القطاع غير الرسمي.

القسم الأول: الرسم والقطاع غير الرسمي

جل النماذج الدراسة للارتباط بين القطاع غير الرسمي والرسم، تبني أطروحتها على نماذج الغش والتهرب الجبائي، في حين أن الاختلاف بين المصطلحين واضح إلى درجة أن الغش الضريبي يبدأ عندما يتم التحويل غير الشرعي للرسوم، ويعرّف على أساس أنه:" كلّ خرق عمدي أو غير عمدي لقانون الجباية"[267]، وعلى النقيض من ذلك فان التهرب يبقى مختلف تماما وهو يتحقق إذا امتنع المكلّف بتسديد جزء أو نصيب من قيمة الضريبة أو أن يعلن عن قيمة أقل من القيمة الحقيقية للضريبة الواجبة الدفع، وهدا ما يؤدي إلى التخلّص من التسديد الجزئي أو الكلي للضريبة[268]، غير أن ما يهم من وراء هذا التحليل ما تبينه الدراسات من أن رفع معدل الضريبة له تأثير ايجابي على التهرب الضريبي، فكلما زادت الضرائب زاد التهرّب، دراسة أخرى انفرد بها (Laffer,1979) [269]من خلال منحنى يبين فيه أنه عند مستوى معين من الرسوم فان مداخل الدولة تبدأ بالتراجع، عملا بمبدأ كثرة الضرائب تميت الضريبة، فإذا زاد الشيء عن حدّه انقلب...، وهو ما يحاول كثير من الممارسين تفاديه، كما أن محاولات تخفيض الرسم لا تساهم في

---

[267]- Pour plus d'informations, consultez le Rapport sur : " le secteur informel, illusions et réalités", CNES Alger, op. Cit., p : 107.

[268]- عبد الله زينب حسين، 1998، " مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت، ص: 185.

[269]- Laffer Arthur B, 1979,"The economics of the tax revolt", A reader, New York (Harcourt Brace vanov

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

تراجع مستويات القطاع غير الرسمي تنقص الدراسات قامت بتطوير إحدى النماذج النظرية سعيا إلى تحليل محددات عرض العمل الخاص بالعائلات وطلباتهم السلعية، فكانت النتيجة المتوصل إليها أن معدل الضريبة الكبير المفروض على الدخل الهامشي من شأنه الإسهام في رفع عرض العمل غير القطاع غير الرسمي مما يتسبب في انخفاض مداخل الدولة، وبالتالي تراجع في كمية ونوعية السلع والخدمات التي توفرها الدولة، وهذا ما يتسبب بشكل تلقائي وعفوي في ارتفاع التكاليف والرسوم على عمال المؤسسات في القطاع الرسمي فتكتمل حلقات الدائرة وتثبت قبضتها فتجد هذه المؤسسات نفسها محاصرة بمنافسة تلقي بها في شراك القطاع غير الرسمي

المطلب الثاني: الروابط بين القطاعين

من البديهي أن هناك عدّة روابط بين القطاع غير الرسمي وغير الرسمي أضعفها يتم على شكل مداولة، فبهدف التقليل من تكاليف الإنتاج تلجئ بعض المؤسسات الكبيرة إلى تمرير طلبياتها إلى المؤسسات غير الرسمية، وهذا ما يفسّر سبب وجود عدّة ورشات لإتمام صنع الملابس الجاهزة، ولكن بالرغم من ذلك فان منتجات هذا الأخيرة توجّه للاستهلاك النهائي، خاصة العائلي منه الرسمي، وتبلغ المسألة ذروتها في قطاع التجارة والخدمات، دون أن نستثني منتجات الصناعة الرسمية بمختلف أنواعها التي تستقطب جزء كبير من مواردها من التجارة الموازية.

الخلاصة:

بهذا يظهر من الجلي أن بذاته قد يكون سلبيا أحيانا كما قد يكون ايجابيا، وهذا ما استعرضناه وما بيناه من مختلف التحليلات والتفسيرات بعد التعقب إلى الآراء الداعية بإدماجه في القطاع الرسمي على ما يتوفّره من ديناميكية وحيوية ومرونة تجعل قدرا على ضبط سوق العمل من خلال توفير مناصب شغل كفيلة بحفظ ماء الوجه وتجنّب التسول.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

القسم الثاني

EVALUATION VERSION
ePrint
REGISTERED VERSION
ADDS NO WATERMARK
visit
eprintdriver.com
EVALUATION VERSION
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الفصل الرابع

EVALUATION VERSION
ePrint
REGISTERED VERSION
ADDS NO WATERMARK
visit
eprintdriver.com
EVALUATION VERSION
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الفصل الرابع
دراسة قياسية لظاهرتي البطالة والقطاع غير الرسمي

تمهيد:

فالهدف من دراستنا القياسية هو جمع البيانات مع البحث عن معلومات ومعطيات دالة على إسهام القطاع غير الرسمي الحضري في مواجهة البطالة، فالمنطلق إذن هو أسلوب التحري، ويرجع السبب في اختيار هذه التقنية إلى قدرة تأثيرها على الحقيقة، من خلال التحليل الفعلي والملاحظة الميدانية بعدما انطلقنا من تخمينات وتوقعات، إذا فالتحري هو تحقيق دقيق(لا ينجز إلا مرة واحدة)، هدفه تحضير عينة [1] قادرة على إثراء الدراسة بتفاصيل دقيقة، واقعية قابلة للقياس، واختيار هذا الأسلوب ليس إلا لكونه أفضل من أسلوب الإحصاء، من حيث نوعية المعطيات والبيانات التي يزوّدنا بها.

المبحث الأول:منهجية تحصيل المعلومات

مهما كانت مناهج التحصيل أو الاكتساب، فإنها تمكننا من معرفة الحقيقة بكل تفاصيلها، من المحيط إلى كل ما يجاورنا من فئات مما يسمح بفهم المجتمع كله، وبتحقق هذه النتائج يصبح من السهل علينا التأقلم والتحضير بغية التدخل والتعديل بإتباع تقنيات حسب الأولية، والدرجة، خاصة وأن العالم سريع التحول، مضيقا علينا مجال البحث والفهم موسعا علينا .ير، أي تقدير ما حقق من تقدم تقني وإنجازات، قد يصعب ملاحظتها هي الأخرى

[1]- U. Brassat et J.M. Panazol, 1992, " NKTE et techniques commerciales ", p: 206, Ed: K. Z'.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

في غياب المعطيات، التي قد تكون ناقصة أو مزيفة حسب طبيعة السياسة التي تنتهجها الدولة، وعليه فإن أنجع وسيلة تبقى التحري والاستقصاء، وهي طرق إذا أحسن تدبيرها فستزودنا بالمعلومات حول موضوع البحث، لهذا يشترط أن تكون هذه المعلومات ذات دلالة ومصداقية، أما الدقة فتبقى مطلوبة.

المطلب الأول: **تقييم منهج التحرّي** من جملة الإيجابيات نذكر ما يلي:

- إمكانية تحضير جملة أسئلة مع حتمية التحصيل على الأجوبة وتدوينها إضافة إلى السرعة في انتقاء المفاهيم المراد بحثها [2]من خلال تحليل النتائج المحصل عليها بكل دقة، كما أن إمكانية ملاحظة عدة خصوصيات في آن واحد تصبح ممكنة؛

- مرونة التحري وتعدد جوانبه تسهّل عملية دراسة الظواهر المراد تحليلها، فإلى جانب التكلفة المنخفضة والسرعة في التحقيق، يمنح أسلوب التحري بساطته التي سمح بتجاوز الصعاب ومختلف العراقيل التي من شأنها الإسهام في عرقلة مسار التحقيق، فالنتيجة في الأخر تنتهي بتحصيل سريع وتحليل دقيق؛ ألا أنه يبقى من الضروري احترام مجموعة شروط، حتى يكتسي الأسلوب المتبع مصداقية أكبر، ومن هذه الشروط:

الفرع الأول: **توفر أصحاب المعلومة** الهدف الأول من الاستجواب هو الحصول على الجواب، وعليه فلا بد على كل من يشارك في العينة أن يتجاوب تجاوبا مطلقا بمجرد الاتصال به.

الفرع الثاني: **إمكانية الرد** نستنتج من الشرط الأول نقطتين هامتين:

- مفهومية الاستجواب، كأن يكون واضحا خال من التعقيدات والمصطلحات العلمية والتقنية، وأن يكون قصيرا غير مركب.
- أن تكون المعلومة متوفرة عند المستجوب، وما يعاب على هذا الشرط أن الطريقة قد ينقصها الفعالية خاصة فيما يتعلق بجمع مواقف و تحصيل آراء.

الفرع الثالث: **تداول المعلومات** في هذه الحالة فان الوضعية تبقى مرتبطة بشكل كبير بمصداقية المعلومات ودقتها.

الفرع الرابع: **تدوين المعلومات** إمكانية حدوث الأخطاء واردة، فالخطأ قد لا يتعلق بالمستجوَب بقدر ما يتعلق بالمستجوب نفسه، خاصة عند نقل المعلومة على الأسطوانة أو شبه ذلك، إلا أن ن الممكن تداركه.

---

[2]- Grais Bernard, 1983, " méthodes statistique", Ed: Dunod, pp :200-202.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الفرع الخامس: **وحدة التحليل** عملية إعداد الاستجواب قد يشارك فيها مجموعة من الأفراد، لهذا فلا بد من تقدير درجة ملائمة الفرد وتوافقه في تحليل الظواهر الاجتماعية.

المطلب الثاني: حدود التحقيقات باعتماد أسلوب التحري

ليأخذ التحري دقته ومصداقيته فإن المعرفة التقريبية لحجم كل وحدة أمر مطلوب حتى يأخذ التحري بعين الاعتبار عند سحب العينة التي قد تصعب اختيارها بسبب صعوبات تحديد الفئات المرجعية مما يصعّب من إتباع أسلوب التحري، وهذا النوع من الصعوبات غالبا ما يلاقي عند إجراء تحريات دراسة السوق وتصبح أكثر تعقيدا عند القيام بتحريات اتفاقية، وتجنبا لإعادة استقصاء الفرد مرتين تستدعي وجود قائمه.

المطلب الثالث: **تقنيات إعداد العينة** تقنية إعداد العينة تتم بهدف مراقبة دقة اكتساب وتلقي المعلومات[3] وهناك تقنيتين أساسيتين: التجريبية والاتفاقيةAléatoire.

الفرع الأول: **طريقة العينات الاتفاقية** هي طريقة ذات نسب مختلفة من التحري، كثيرة الاستخدام في التحقيقات المعقدة داخل الميادين الصناعية والمهنية، لهذا فهي تشترط أولا تحديد الفئة المدروسة أي بمعنى سند الاستطلاعLa base de sondage [4] ومن تم فإن التحري الاختباري يشترط أن كل فرد ينتمي إلى هذه الفئة له فرصة واحدة على الأقل حتى يتم استجوابه من خلال ملف نسحب اسم من بين**(N)** الأسماء **(N)** محسوبة للحصول على العينة المطلوبة بطريقة السحب السيستيماتيكي المعتمد على الطريقة العشوائية في اعتماد الأفراد من القائمة، وإنما يركز على أفراد متباعدين في تحري الفرد الخامس لموجود في القائمة بسحب الفرد الأول والأخير مثلا ومن أنواع التحريات المستعملة هنا نجد:

القسم الأول: التحري بالمجموعة

هي طريقة بسيطة قليلة التكلفة تعتمد على السحب العشوائي معتمدة على وحدة تحري معطاة أين يستجوب المحقق عدة وحدات لها نفس الخصوصيات[5]، فمثلا لتشكيل عينة تمس 500 فرد، فإن السحب يجرى من خلال قائمة العمارات، وبدلا من الاحتفاظ بأسرة واحدة في كل عمارة فإننا نستجوب مجموعة أسر من نفس العمارة باعتماد أسلوب السحب، أو مثلا لتقييم

---

[3]- LADWEIN Richard, 1996, " les études marketing ", Ed: Economica, p:34.

[4] - DEGON Renaud, 1990, " les études marketing ", Ed: organisation, p: 29.

[5]- BRASSAT U et PANAZOL J.M., 1992, op., Cit., p: 207.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

عدد الأطفال الذين يحسنون الحساب لا نسحب عينة الأطفال وإنما عين الأقسام أي أن القسم يمثل المجموعة.

القسم الثاني: التحري متعدد الدرجات: وهو تحري انحداري عشوائي، تكون وحداته مجمعة إلى درجات متتابعة؛ ومن تم يتم السحب على كل الوحدات. فمثلا من مجموع المدن المختارة نحسب مدينة وبسحب عشوائي نسحب حي، فعمارات، ثم السكان، وهذه الطريقة بسيطة تقلل من تكلفة الاستجواب غير أن دقتها تبقى بعيد عن المستوى المنتظر تحقيقه.

القسم الثالث: التحري التطابقي: يتحقق بسحب العينة من مجموعات تنتمي إلى الطبقة، وهذه الطريقة تمكننا من تحسين كل من التقييمات والدقة، فعملية تأهيل أو اختيار العينة المجزئة بإمكانها الاستجابة إلى هدفين متصلين، لا بد من فصلهما حسب الطريقة المنتهجة إحصائية كانت أو تحليلية وعموما نقول:

- يمكن اعتبار العينة معدة إلى أجزاء حتى نستطيع ترجمة مختلف أقسام المجتمع حسب عدد من الشروط مثل المنطقة الجغرافية، الجنس السن...الخ.

- إن فعالية المنهج الاختباري تشترط تجهيز قوائم كاملة دون حذف أو تكرير أسماء الأفراد التي تكون الفئة أو المجموعة.

- إيجابيات الطريقة:

- إقصاء مخاطر ميول المستجوب، باعتبار أنه يتلقى قائمة بالأفراد اللازم الاتصال بهم؛

- تمنح دقة عالية في التقييم، كون أننا نكون متأكدين من اختلاف حسابات الاحتمالات.

- السلبيات :

- تكلفتها كبيرة إذا ما قورنت بطريقة لنسب أو الحصص.

- الوقت الذي تستغرقه هذه الطريقة طويل، كما أن عدد التحقيقات هو أقل نسبيا.

- إن استقلالية الأفراد في هذا النوع من الطرق شرط ضروري، لذلك لا تعتمد إذا كان هؤلاء الأفراد موضوع حركات مثل البورصة أو الموضة.

الفرع الثاني: طريقة العينات الاختبارية كثيرة الاستعمال من قبل معاهد التحري، بسبب نجاعتها المثبتة في كثير من التجارب.

طريقة الحصص أو التحري الاستدلالي:

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

فالمتحري يملك الحرية المطلقة في اختيار عينته، شرط احترام بعض المكونات العينة، والمعيّنة مسبقا مثل: العمر، الجنس وغيرها، وتعتبر هذه الطريقة سهلة التطبيق، ولكنها تستلزم على المتغيرات المتعلقة بالفرد أن تكون غير مستقلة فيما بينها، فإذا كنا نعرف عدد من المتغيرات لفئة ما، وشكلنا عينة بالموازاة (انطلاقا من هذه المتغيرات)، فإن النتائج المتعلقة بالخصوصيات المجهولة من طرف العينة ستكون مشابهة حتما للنتائج المحصل عليها من جراء عملية استجواب أغلبية الفئة، وهذا من شأنه أن يجعل المحقق بصدد البحث عن عينة مصغرة ودقيقة في آن الوقت لهذه الفئة. إحصائيا فإن انتهاج مثل هذه الطريقة يبقى محل انتقاد واسع:

- لا بد على الإحصاءات المعتمدة في إنجاز هذه الطريقة أن تكون دقيقة وحديثة، وإلا كانت العينة بدون دلالة.

- إذا احترمت الحصص، فيصبح للمحقق الحرية المطلقة في اختيار الأفراد، وبالمقابل يسمح بدخول ميول معتبرة تفرض عليه ضرورة التفكير فيها، غير أن مراقبة المحقق تبقى صعبة بمقابل التحريات الاتفاقية المهيأة انطلاقا من الملفات والقوائم الخاصة بالأفراد الذين يتم الاتصال بهم.[6] لذلك فإن تقنية الاحتمالات في مقابل مدلولية النتائج لا تطبق في هذا النوع من العينات.

* الإيجابيات:

- إنها تبقى طريقة سهلة تمكن المحقق من إجراء عدد كبير من الاتصالات في اليوم، وهي ضعيفة التكلفة وسريعة.

- مراسلة في القمة مقرونة بدراسات ميدانية مبنية على عينات صغيرة.

* السلبيات: فبغية تحقيق درجة سلبيات اختيار الأفراد، وضعت طريقة خطوط السير ومفادها تمهيد الطريق للمحقق وتوضح له نقط التوقف مثلا: إذا قمنا بزيارة عمارة من بين ثلاث عمارات، أو في كل عمارة طابق مختلف، الأول ثم الثاني وهكذا حتى تصبح هذه الطريقة مجهدة وصعبة التنفيذ على الرغم من نجاعتها.

المطلب الرابع: الاستجواب

[6]- DEGON Renaud, 1990, " les études marketing ", Ed: l'organisation, pp: 30-31.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الفرع الأول: **هيكلة الاستجواب** كلّما كان الاستجواب قصيرا كلّما كان جيدا، بحيث أن احتمال رفض الأفراد للخضوع إلى الاستجواب يبقى ضئيلا، وبما أن الحاجة إلى المعلومات كثيف، وأن طول استمارة الاستجواب محدد، فلا بدّ من الإلمام الجيد بالإشكالية، وفي هذا فان ترتيب الأسئلة أمر مهم جدا ومن أنواعها:

- *السؤال المفتوح*: بطرح السؤال مع إعطاء الحرية المطلقة للمجيب في التعبير عن آراءه.
- *السؤال المغلق*: بطرح السؤال مع الإجابة بنعم أو لا، أو لا أعرف.
- *السؤال المتعدد الإجابات*: أي طرح السؤال مع إعطاء الإجابة، ولا يبقى على المجيب سوى الترتيب.
- *السؤال الفخ*: إعادة طرح السؤال بمصطلحات أخرى وبأساليب جديدة، ويستحب استخدام كل أنواع الأسئلة في نفس الاستمارة حتى يتحصل على أجوبة كاملة.

الفرع الثاني: **تحضير الاستمارة** هناك مبادئ وشروط يجب احترامها عند تحضير الاستمارة، كأن يكون السؤال بسيطا مباشرا متعلقا بالموضوع نفسه، قصيرا خال من المصطلحات العلمية والتقنية.

المطلب الخامس:**أنواع الاستجواب**

الفرع الأول: **الاستجواب المباشر(في مكان إقامة المستجوب)** هو اتصال مباشر يتم وجها لوجه مع المعني بالأمر، وللقيام بهذا الاستجوابات يجب توفير مجموعة محققين، مما يستدعي تكوين إضافي لهم (حول طريقة طرح الأسئلة وكيفية شرح الهدف من الدراسة...).

* الإيجابيات:

- إذا تم إجراء التحقيق على الوجه المطلوب، فإن إمكانية المحافظة على دقة العينة تكون كبيرة، كما أن درجة صحة المعلومة تتيح للمحقق طرح كل الأسئلة كما تمكنه من مراقبة الأجوبة وتصحيحها في الحين.

* السلبيات:

-احتمال عدم تلاقي المحقق مع من يرغب في استجوابهم.

- يجب أن تكون الأسئلة المطروحة محدودة العدد حتى لا يتعب المستجوَب، لذلك فإن مدة هذا الاستجواب ضيقة ومحصورة ما بين عشون دقيقة ونصف ساعة.

- تكلفة هذا النوع من الاستجواب متوقفة, على عدد الاستجوابات التي يجريها المحقق.

الفرع الثاني: الاستجواب في الشارع

ت:

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

- من خلال هذه الطريقة يمكن أن تحقق أعداد كبيرة من الاستجوابات وبتكلفة أقل، وفي فترة قصيرة بوجود عدد معتبر من المحققين.

- فعشر محققين يقومون بعشرة تحقيقات/اليوم في مكان إقامة المستجوَبين تتطلب 20 يوما حتى تمس ألفي فرد، في حين أنها إذا تمت في الشارع، فإنها تستغرق 3 أيام.

- إمكانية إقناع المجيب بفائدة الدراسة ومن تم القيان بدراسات معمقة.

- إمكانية التصحيح الفوري للأخطاء.

* السلبيات:

- إن هذه الطريقة قد تؤدي إلى انحرافات كون أن الأفراد المستجوبين قد تكون لهم نفس الخصوصيات، أو أنها قد لا تمس كل أفراد المجتمع ذلك لأنه من الأفراد من لا يخرج للشارع إلا على متن سيارة، ومنهم من لا يخرج إليه إلا نادرا، إما أنه مريض أو أنه عاجز حركيا وهذا ما يجعل العينة لا تمثل كل أفراد المجتمع؛

- من الصعب إيقاف الفرد في الشارع لأجل استجوابه خاصة إن كان وقته ضيقا؛

- الأسئلة هنا تكون قصيرة ومحدودة والسرعة في تدوين الأجوبة مطلوبة حتى لا نتسبب في نفور المستجوب؛

- إن الطريقة تستلزم وقتا كبيرا وهي مطالبة باحترام وقت المجيب.

الفرع الثالث: الاستجواب عن طريق الهاتف يتطلب تأهيل المحققين من حيث مؤهلات الصوت الذي يشترط عليه أن يكون حسنا ومقبولا يدل على جدية المحقق.

* المزايا:

- إن الانطلاق من دليل الهاتف يجعل عملية الاتصال بالعينة أمرا سهلا.

- التكلفة قد تكون بسيطة إذا كان مكان العينة غير بعيد.

- تجنب المستجوب تكاليف التنقل للاتصال بالأفراد.

* العيوب:

- على المحقق أن يتأكد من أن رافع السماعة، هو نفسه الشخص المراد استجوابه ذلك كون أن المعني قد يكون غائبا.

- عدد الأسئلة المطروحة ضئيل حتى يكون تدوين الإجابة سريعا وبالتالي فإمكانية الاستفادة من الأجوبة ضئيلة.

- الهاتف غير متاح لكل أفراد المجتمع، لهذا فإن أصحابه لا يعتبرون ممثلين للمجتمع.

الفرع الرابع: الاستجواب بالمراسلة فالمحقق هنا يكون بعيدا عن المستجوَب، لهدا يكتفي ببعث الاستمارة " ى الأفراد المرغوب استجوابهم عند الحصول على عناوينهم، ويشترط في الاستمارة أن تكون مطبوعة كل جيد، وللحصول على عدد معين من الأجوبة، نبعث بضعف العدد من الاستمارات المرفقة بالطابع البريدي.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

المزايا:

- *تسمح بالاتصال بعينة كبيرة من المجتمع، و بالتالي طرح عدد كبير من الأسئلة؛*
- *إعطاء الفرصة في التفكير والحرية المطلقة في الإجابة.*

العيوب:

- *إن الاستمارة قد لا تعود و إذا عادت فإنها قد لا تكون مملوءة، ذلك يتوقف على أهمية الموضوع، فغالبا ما يحفز المستجوَب بهدية إذا ما ملئ الاستمارة، وبذلك يشترط أن تكون قيمة الهدية صغيرة حتى لا تأثر على المستجوَب فيعطينا أجوبة عشوائية.*
- *أنها ليست بالأفضل، بسبب نسب الأمية السائدة في مجتمعنا و اعتمادها قد يجعل التحقيق لا ينتهي كون أن الأجوبة قد لا تصل إلا بعد مضي عدة أشهر من تاريخ من إرسال الاستمارة. وإلى جانب هذه الطرق، هناك طرق أخرى، وبمجرد أن يتفرغ المحقق من استجوابه، يدخل في عملية الفرز البسيط والمتقاطع، وتحليل السؤال المفتوح بمساعدة الأخصائيين حتى يتمكن من التحليل وكتابة التقرير النهائي بإبراز أهم المحاور.*

المطلب السادس: طبيعة الأسئلة وحجم العينة

نظرا لتشعب وتعدّد أدبيات موضوعنا، جاءت دراستنا الميدانية اقتصادية ملمّة بين البعد النظري والتطبيقي، وهذا ما يتجلى في استخدام المنهج التحليلي في الدراسة القياسية للعلاقة السببية التي تربط متغيرة البطالة بمتغيرات الممارسة غير الرسمية بشكل يخلص إلى أكثر المقاربات النظرية خدمة لأحد أوجه الجدل القائم حول قابلية ضم القطاع في قالب الرسمية. فسعينا إلى تحقيق اشتمل عينة احتوت أكثر من 100 مؤسسة صغيرة (كونها نقطة بداية ومكونة أساسية في ديناميكية القطاع غير الرسمي)من حيث طبيعة النشاط، عدد أفرادها ودرجة التعامل مع القطاع الرسمي و216 فرد ناشط بذات القطاع من حيث الجنس، السن،المستوى التعليمي، خصوصيات العمل غير الرسمي، وأحادية أم تعددية العمل داخل القطاع، وغيرها من الأسئلة التي سنبرزها في الاستجواب المعتمد على مستوى ولاية تلمسان الحضرية(سبتمبر2009) ونخص بالذكر: منطقة شتوان الصناعية، دائرة إمامة، منصورة، مغنية، الغزوات...؛ في هذا ونحن شديدي الاقتناع بأن حجم العينة لا يمكن أن يعرف إلا بعد جمع الأجوبة، فمن المحتمل أن نجد أنفسنا أمام عينات صغيرة كفيلة بأن تمدنا بالأجوبة اللاز مة، غير أن الملاحظ في مجموعة الدول النامية أن جمع المعلومات بغرض فهم الظواهر فيها أمر صعب، هذا دون الخوض في إمكانية اختبار نجاعة الفرضيات التي قد

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

تصبح أمرا عسيرا بل ومستحيلا أحيانا. خاصة وأن خصوصيات المجتمع الجزائري، قد تحول بيننا وبين إجراء مختلف الاستجوابات كون أن المجتمع غير مهيأ لمثل هذه الأنواع من الاستقصاءات التي لم تدخل بعد في ثقافته. عموما فاستخدام المناورة يبقى محببا ومطلوبا لتحصيل أكبر قدر من المعلومات بطرح مختلف أنواع الأسئلة؛ المباشرة وغير المباشرة، المفتوحة والمحضرة بشكل منسجم مع طبيعة المعطيات المرغوب تحصيلها حتى يسهل علينا عناء إثبات إقدام القطاع غير الرسمي على مواجهة البطالة، لهذا سنعتمد على الاستجواب بمختلف أنواعه، استجواب قائم على المقابلة مع المستجوبين وجها لوجه محافظين قدر المستطاع على الأمانة العلمية وهوية القطاع غير الرسمي، فمركز الاعتماد إذا هو الاستجواب الطبقي، أي المنطقة فالقطاع، حجم المنشأة...،ومن تم العمل على تقاطع نتائج البيانات والمعطيات من خلال نموذج **Logit-Probit** بغية تقديم الشروح اللازمة الكفيلة بترجمة المعطيات المتحصّل عليها ليتم الخلاص إلى نفي أو تأكيد صحّة الفرضيات المعتمدة. وحتى تكتسب دراستنا مصداقيتها اعتمدنا تعريفا شاملا يجمع بين مختلف النشاطات غير الرسمية الشرعية المتهربة من مراقبة الدولة بشكل كلي أو جزئي بغض النظر عن طبيعة من يمارسها أن كان شخصا طبيعيا أو معنويا.

المبحث الثاني: منهجية الاستجواب و هدفه

إن المنهجية المعتمدة في دراستنا القياسية تبقي ترجيحية، بحيث أن المزية الأولى لهذه المقاربة تبقى متوقفة على قدرتها في المقارنة ومطابقة النتائج المحصل عليها، وهو نفسه ما يستلزم التوفر على قاعدة معلومات متوافقة مع الفرضيات المعتمدة في البناء النظري أو بالأصح عند تأسيس الإشكالية حتى يتم التمكن من الوصول إلى النتائج المنتظر تحقيقها من خلال الاستجواب والتحري وهذا ما يمثل تحديا أمام ما يمكن جمعه من معلومات خاصة إذا تعلقت المسألة بدراسة القطاع غير الرسمي.

وبناء عليه وبهدف تقليص حيز الخطأ وغلطات الاستجواب وهفوات الملاحظة الذي يمكن أن يرد في تحقيقنا الموجه للمؤسسات الصغيرة الناشطة ومختلف الفئات العاملة في القطاع غير الرسمي، سنقوم باستخدام أقصى حدّ ممكن من المعلومات المستعملة أنفا في بعض الأبحاث وبعض من التحقيقات الحديثة الخاصة بهذا القطاع في الجزائر، كتلك

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

المعتمدة من قبل الكناس، الديوان الوطني للإحصاء وغيرها من الدراسات التي جرى عنها الحديث في فصلنا الثالث.

المطلب الأول: تقديم الاستجواب

إن هذه المرحلة من الدراسة مخصصة للفحص التجريبي للأنشطة غير الرسمية عبر مختلف القطاعات التي تتوفّر عليها مدينة تلمسان كون أنها منطقة إنتاجية، حدودية، مستهدفين بذلك المناطق الحضرية، على أن تساعدنا المعلومة المستنبطة في تركيز الجهد على القطاع الذي يشغل حصة الأسد من حيث تشغيل العمالة واستقطاب أكبر عدد ممكن من المؤسسات المتستّرة بحجب الممارسة اللارسمية التي حاولنا الإلمام بها من خلال تحقيق ميداني مبني على التحرّي بانتهاج طريقة الاستجواب المباشر المعتمد على المقابلة مع المستجوبين وجها لوجه بطرح أسئلة مغلقة ومفتوحة، بسيطة ومباشرة حتى نتمكن من جمع أكبر قدر ممكن من البيانات متفادين كل المبهمات المحتمل الوقوع فيها عند دراسة المؤسسات والعمالة، وذلك ليس إلا للإجابة علة موضوع دراستنا لإثبات دينامكية القطاع غير الرسمي الحضري ودوره الأساسي في مواجهة البطالة.

الفرع الأول: من جانب المؤسسات

فالمسألة تتعلّق بإمكانية التعرف على طبيعة المؤسسة، ثم محاولة تحديد حجم العمالة المستخدمة وطبيعة العمل بالإضافة إلى النمط التنظيمي السائدين وكذا التقنية المستخدمة والوضعية التنافسية الخاصة بهذه المؤسسات، بهذا سنحاول من خلال التحري التعرّف على درجة التعامل مع القطاع الرسمي وقابلية الانصهار فيه، ثم إدراج متغيّرة أساسية تتمثل فيما إذا كانت هذه المؤسسات قد استفادت أو لا من أجهزة مواجهة البطالة، وهي أهم نقطة في استجوابنا فقد تمكنا من الإجابة على شوط كبير من إشكالية موضوعنا.

الفرع الثاني: من جانب العمالة

فالتحقيق المنتهج من هذه الزاوية يعتمد على التعرف على العمالة من حيث الجنس والسن، المستوى التعليمي، القدم...، أيضا التعرّف على طبيعة العمل، طرق توزيع المهام، الوظائف وتقاسم المهام إلى غير ذلك من الأسئلة التي يدور محورها حول ظروف العمل وذلك [illegible] جابة على الإشكالية المطروحة وتأكيد صحة أو خطأ الفرضيات المتبناة.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

فحتى وإن كان الاستجواب متكون من مجموعة أسئلة وصفية فلقد كان الهدف منها الوصول إلى تفسير وترجمة النتائج المحصل عليها مبتعدين عن كل التعقيدات الممكن أن تواجهنا، ومع هذا وأمام هذا الكم من الأسئلة البالغ مجموعها 20 سؤال موجه للمؤسسات و13 سؤال بالنسبة للعمالة، قد تكون الإجابة على الإشكالية نسبية في غياب الدقة المتناهية على مستوى النتائج المتحصل عليها في دراسة القطاع غير الرسمي، كما لا يفوتنا أن ننوّه أن المسألة تتعلّق بالقطاع غير الرسمي وإذا حدث وأن تم بلوغ الدقة المتناهية، حينها يكون هذا القطاع قد فقد هويته، وتمثل هذه النقطة أحد أوجه الصعوبات التي يواجهها كل الدارسين للقطاع غير الرسمي، أما على مستوى التحقيق فان الصعوبة الأخرى تتمثل في إيجاد المؤسسات المتخفية الممارسة للعمل غير الرسمي، كما يجب أن ننوّه أن الاقتراب من هذه المؤسسات ومن أصحابها لم يكن ليكون لو لا الاعتماد على بعض العلاقات الشخصية الموجودة على مستوى مديرية الضرائب ومصالح التأمين.

المطلب الثاني: تحليل الاستجواب

عموما فان الطريقة المعتمدة في فرز النتائج هي طريق الفرز المسطح وهي الطريقة التي نراها بسيطة، مبسطة لتعقيدات القطاع غير الرسمي من جهة، كما أنها تمكّن من استخلاص الأفكار المحورية المطروحة.

المطلب الثالث: التـــحليـــــل

لقد كان للسياسة الاقتصادية المنتهجة بغية تمهيد دخول الاقتصاد الجزائري إلى الاقتصاد العالمي، تأثيرا على البنى التحتية للمجتمع الجزائري، ولعل أبرزها يظهر في توسع حلقات الفقر والبطالة التي أثرت على سوق العمل وتفاقمت وأصبحت مكثفة في وجود ممارسات غير رسمية داخل الوسط الحضري خاصة، وبازدراء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتراجع القدرات الشرائية وارتفاع الأسعار، زاد التشبث بالعمل غير الرسمي، الذي زاد اتساعا بطول أزمة التسعينات فأصبح يشكل إحدى الخيارات الممكنة لآلاف البطالين والعمال، خاصة وأن هذا الأخير أثبت جدارته من خلال إسهامه في تخفيف وطأة الأزمات، غير أن كل من كان ينصهر من خلال الممارسة للنشاطات غير الرسمية، كان ينشط ويستغل بدائل عمل لا ترتبط ولا تتماشى في أغلب الأحوال مع طبيعة تخصصاته من خلال الوظائف التي يشغلونها أو كانوا يشغلونها، كل هذه التطورات التي عرفها القطاع غير الرسمي، حوّلت وجهات وساحات المدن الكبرى إلى واجهات أمام البطالين والمعوزّين وكل الراغبين في تحسين مستويات دخلهم، من هنا قمنا باختيار المؤسسات الرسمية الصغيرة المتخفية غير المتوفرة على أية وثيقة رسمية تخول لها إمكانية الممارسة الرسمية،

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

كالتوفر على السجل التجاري مثلا أو أي تصريح، هذا العمل غير الرسمي الذي يبقى ظاهرا بالشوارع والأسواق الحضرية لمدينة تلمسان، وكل من يشغل الواجهات العامة بهدف الممارسة غير الرسمية، التي تبقى في الأصل إما تقليدا عند الأسرة أو اختيار فردي باعتباره حلاّ –مؤقتا- لمشكل الشغل. ولكن قبل هذا يجب البدء بتحليل البطالة والمواجهة الأمامية لها بولاية تلمسان.

المبحث الثالث: المواجهة الأمامية للبطالة

المطلب الأول: تطور الفئة النشيطة

لقد كان لتزايد معدلات النموّ الديمغرافي الذي عرفته ولاية تلمسان خلال السنوات الأولى من الألفية الثالثة وقعا كبيرا، وتأثيرا مباشرا على ارتفاع مجموع الفئة النشطة المنتقلة من 273981 فرد إلى 326391 فرد ما بين 2001-2006، أنظر الجدول أدناه؛

الجدول 01 يشير إلى تطوّر الفئة النشطة مابين 2001-2005

	نهاية 2001	نهاية 2005	السداسي الأول من 2006*
الفئة النشطة	273981	323865	**326391**
الفئة الشغيلة	196888	259545	**273189**
الفئة العاطلة	77093	64320	**53202**
معدل النشاط	30,45	33,05	**35**
معدل التشغيل	35,87	42,89	**47,12**
معدل البطالة	28,13	19,86	**16,30**
عرض العمل	7320	15765	**-**
الطلب على العمل	349	1863	**-**

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية لولاية تلمسان

التفسير:

على ما يبدو فأن مجموع الفئة الشغلية بلغ 196888 تم 273189 عامل أواخر سنتي 2001-2006 على التوالي وهي إشارة واضحة إلى تزايد نسبة التشغيل المقدرة بنحو35,87% خلال سنة 2001، تم 42,89% سنة أواخر سنة 2005، فالتحليل الكمي لتطور الفئة النشيطة لولاية تلمسان يشير إلى أن الفئة العاطلة عن الشغل تبقى في تراجع مستمر على مدار السنين(أنظر النموذج البياني رقم01)؛

النموذج البياني رقم 01 يلخص تطوّرات البطالة في تلمسان بين2001-2009*

ات الخاصة بسنة 2009 تخص السداسي الأول فقط

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

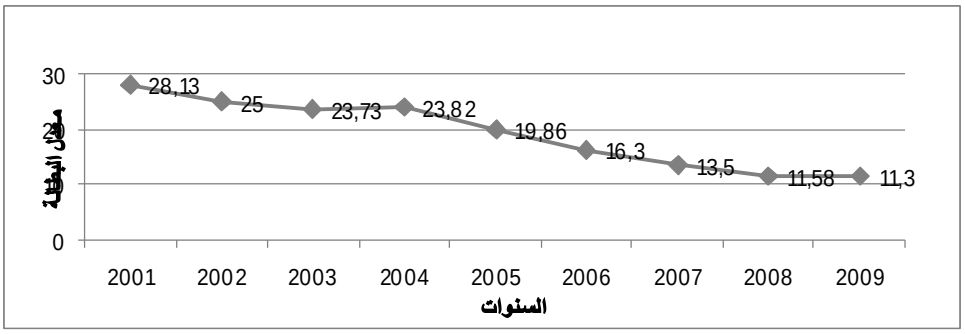

المصدر: النموذج البياني أنجز انطلاقا من معطيات الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ومديرية التخطيط و التهيئة الإقليمية لولاية تلمسان

التفسير:

إن النموذج البياني يبسط ويبين في آن واحد التراجع الكبير في نسب البطالة، بحيث أن مجموعها تراجع في المتوسط بنسبة قاربت معدّل 3% في السنة ذلك لأن أي بانخفاض من 28,13% سنة 2001 إلى 13,5% سنة 2007 ثم 11,3 بداية سداسي 2009 وبالرغم من تزايد الطلب على العمل خلال 2005 إلا أن عرض العمل قد تزايد بأكثر من خمسة مرات لامتصاص أكبر قدر من الطلب على العمل والذي يعود في غالبيته إلى فئات شباب يتراوح سنها بين 25-29 سنة حسب ما يشير الجدول رقم 02؛

الجدول 02 يشير إلى تطوّر الطلب وعرض العمل حسب الجنس والسن

مابين 2001-2005

	24-16	29-25	39-30	49-40	50 فما فوق	المجموع
الذكور	1198	3920	2232	724	329	**8403**
الإناث	622	2802	433	132	39	**4028**
المجموع	1820	6722	2665	856	368	**12431**

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة الإقليمية لولاية تلمسان

التفسير:

فالبطالة بتلمسان تبقى حضرية، منحصرة على فئات كفئة، حاصلة على الشهادات العلمية حسب ما يشير إليه الشكل البياني رقم 03، وفي كثير من الأحيان تبقى ذكرية، أكثر منه أنثوية (أنظر الجدول رقم03)، ومع ذلك فان سنة 2008 جاءت فيها نسبة البطالة شبه متقاربة بين الجنسين فتساوي 41,70% للإناث مقابل 58,30% للذكور حسب معطيات مديرية التخطيط و التهيئة الإقليمية لولاية تلمسان.

ïï ïïF ï 02 Ùïï ïï
2004 F Øïï K x

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

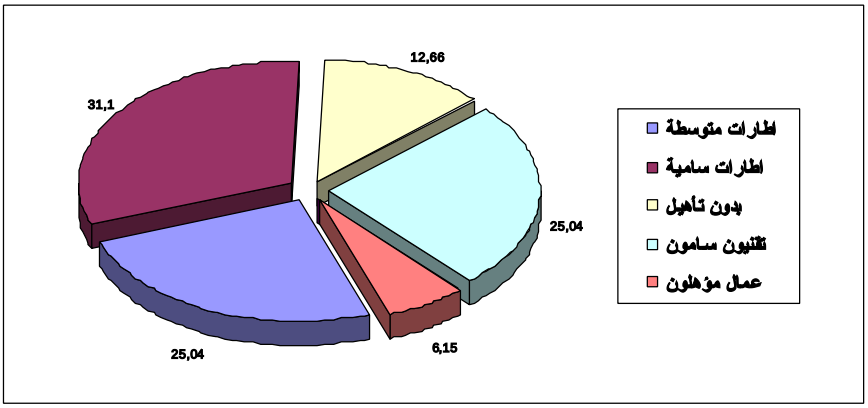

المصدر: النموذج البياني أنجز انطلاقا من معطيات الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب 2004

التفسير:

ففيما يتعلق بترتيب القطاعات الاقتصادية الخاصة لسنة 2004 نستنتج من خلال الجدول 03، أن قطاع الفلاحة يحتل المرتبة الأولى تم يليه قطاع التجارة حيث أن كل من القطاعين يساهما في تشغيل حوالي 88813 و60468 عامل على الترتيب، أما قطاعي الإدارة والخدمات فيأتيان في المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي، بـ 33420 و26442 عامل، فقطاع الخدمات عرف تقهقرا كبيرا فبعد احتلاله للصدارة سنة 2003 من خلال إسهامه في تشغيل ما لا يقل عن 127403 عامل، وما لبث وأن استعاد حيويته و رياديته خلال السنوات الأخيرة بتوظيفه لأكثر من 133902 عامل، متبوعا بقطاع الفلاحة بنحو 98348 فرد، أما بالنسبة لمراتب باقي القطاعات أنظر الجدول أدناه.

الجدول 03 يشير إلى تقسيم الفئة الشغيلة حسب قطاع النشاط الاقتصادي أواخر سنة 2004

الفلاحة	التجارة	الإدارة	الخدمات	البناء و الأشغال العامة	الصناعة	باقي القطاعات
88813	60468	33420	26442	20122	11948	3900

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة الإقليمية لولاية تلمسان

التفسير:

رغم تحسن نسب التشغيل إلا أن هذا لا يمنع من تواجد بطالة خاصة داخل الأوساط الحضرية، أيضا أن مناصب الشغل المتاحة داخل هذه الولاية يغلب عليها طابع عدم الاستقرار أو أنها تبقى مؤقتة، كما سيأتي تحليلها بما فيه أيضا مساهمة الأجهزة المقترحة في مواجهة البطالة، فنسبة مناصب العمل المتاحة في بعض من القطاعات الحيوية التي عرفت توافدا كبيرا من أحجام اليد عاملة تبقى مؤقتة بمقدار65% سنة تم 75% نهاية 2005، وهي التفاتة واضحة، صريحة إلى أن الشغل المتاح يبقى مؤقت وبنسب 2003، كبيرة، كل هذا يفتح مجالا آخر للحديث عن الممارسة غير الرسمية أو القطاع غير الرسمي، يأتي هذا موازاة مع برامج تشغيل الشباب المعتمدة، هذه البرامج وإن كان لها الدور الكبير في التقليل من نسب لبطالة إلا أنها لم تكن موفقة بالقدر الكافي، لكسر شوكة هذه الظاهرة، الأمر الذي يجعلنا نقول أن عملية

EVALUATION VERSION
ePrint
REGISTERED VERSION
ADDS NO WATERMARK
visit
eprintdriver.com
EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

مواجهة البطالة تبقى مؤقتة تؤقت مناصب العمل الموفرة، وفيما يلي سنستعرض أهم الخطوات الإستراتجية المنتهجة في ولاية تلمسان والمعدّة لمواجهة البطالة، خاصة بطالة الشباب .

الجدول 04 يشير إلى مناصب الشغل الموفرة حسب قطاع النشاط الاقتصادي أواخر سنة2006

قطاع النشاط الاقتصادي	الشغل بمبادرة محلية	عقود ما قبل التشغيل	أشغال المنفعة العامة	القروض المصغّرة	المجموع
الفلاحة	-	-	-	202	202
البناء و الأشغال العامة	-	-	443	-	443
الصناعة	-	70	-	-	70
الغابات	-	-	309	-	309
الإدارة	1490	30	-	-	1520
الخدمات	430	-	-	34	-

المصدر: الجدول البياني أنجز انطلاقا من معطيات الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب2006

التفسير:

فمساهمة برامج تشغيل الشباب أخذت صبغة محتشمة، لعجزها عن كبح تزايد البطالة، وعلى غرار جل ولايات الجزائر يبقى قطاع الإدارة المهيمن من حيث الإسهام في توفير مناصب الشغل، أنظر الجدول أدناه؛

الجدول 05 يشير إلى مناصب الشغل الموفرة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي بما فيها أجهزة تشغيل الشباب ما بين 2005-2007

قطاع النشاط الاقتصادي	مؤقتة	دائمة	المجموع
الوظيفة العمومية	612	98	710
البناء و الأشغال العامة	532	3430	3962
الصناعة	224	-	224
PTIC	32	102	134
النقل	724	-	724
الحرف	140	-	140
التجارة	1295	-	1295
الغابات	22	1604	1626
الفلاحة	545	4100	4645

EVALUATION VERSION
ePrint
REGISTERED VERSION
ADDS NO WATERMARK
visit
eprintdriver.com
EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

521	123	398	الصيد
1450	1450	-	PCD
2739	2739	-	IAIG
1333	1333	-	ESIL
2282	2282	-	CPE
546	546	-	TUP/HIMO
1240	-	1240	ANSEJ
-	-	-	ANGEM
132	-	132	CNAC
23703	17807	5896	المجموع

المصدر: مصلحة مفوضية التخطيط 2007

التفسير:

ما يشدّ الانتباه أن أجهزة الدولة المعدّة لمواجهة البطالة، و إن كانت في ظاهرها ايجابية فإنها تبقى سلبية في باطنها، غير قادرة على الاستمرار في نفس النهج على المدى البعيد، خاصة وأن عدد القروض المصغّرة الممنوحة والتي لم تمثل سوى نسبة ضئيلة من حجم مناصب الموفرة في قطاع الفلاحة، مما جعله يحتلّ المراتب ما قبل الأخيرة، وأمام الفشل يتمّ التوجّه إلى الممارسة غير الرسمية، خاصة بعد انقضاء فترة المزايا التي تقدمها الدولة، وهذا ما أثبته نتائج التحقيق الميداني، وكأن القطاع غير الرسمي لا يملّ حتى يميل الكفّة لصالحه. بشكل موضوعي، فإن التحاليل أظهرت علاقة ارتباط قوية بين البطالة والعمل غير الرسمي، فكلما زادت البطالة، كلما ازدادت ملامح العمل غير الرسمي بالظهور خاصة داخل المناطق الحضرية، وهو ما سنتوسع فيه موازاة مع نتائج الدراسة التي نعتمدها داخل المناطق الحضرية لولاية تلمسان والتي مست 200 مؤسسة صغيرة يقل عدد عمالها عن الخمسة، وعليه فحسب آخر تقسيم إداري لسنة 1984، نقول أن ولاية تلمسان تتكون من 53 بلدية، ومن أجل بحث مختلف المؤسسات والعمالة المقيمة بهذه البلديات، قمنا بالتركيز على تلك البلديات التي تحتوي على أكبر المساحات وأكبر عدد من السكان، فحسب آخر إحصاء لولاية تلمسان تم في ديسمبر 2008، فان بلدية تلمسان ومغنية هما الوحيدتين المتوفرتين على الشرط، فتعداد بلدية تلمسان يبلغ 143185 ساكن أما مساحتها فهي 40,11 كم مربع، فتوفّر 104193 ساكن موزعين على مساحة قدرها 29,4 كم مربّع، بينما يبلغ عدد سكان بلدية مغنية الشرطين يترجم وجود فعلي للممارسة غير الرسمية داخل المناطق الحضرية لهاتين البلديتين، هذا بالإضافة إلى أن ما يميّز بلدية مغنية أنها منطقة حدودية، فعملية جمع المعلومات تحققت بفضل مساعدة 70 مشارك ومشاركة من المحققين والمحققات المتوفرين على الشروط الضرورية للقيام بهذا التحقيق والدراسة، أيضا حسب ما سمحت به الإمكانيات المالية والبشرية ، لذلك فنقطة الانطلاق تبدأ بتحليل الممارسة غير الرسمية حيث المؤسسات والعمالة، على أن يوجّه النموذج القياسي جاء لتحليل العمل غير الرسمي عند العمالة.

المطلب الثاني: تحليل البيانات الخاصة بممارسة العمل غير الرسمي عند المؤسسات

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

لقد ركزت الدراسة في هذا المجال على عدة محاور ذات الصلة المباشرة بفرضية الدراسة كأسباب الانسحاب من القطاع الرسمي والتحول إلى القطاع غير الرسمي من حيث الدوافع إلى جانب دراسة نوعية العمالة العاملة وطبيعة المداخل السائدة بهذا القطاع كما تم التطرق في تحليلنا أيضا إلى علاقة القطاعين فيما بينهما (س:18) مما يمكننا من استنتاج آثارهما وتأثير كل منهما على الآخر. ومن جملة ما ركزت عليه الدراسة، آراء أرباب المؤسسات حول احتمال العودة إلى الممارسة الرسمية أو لا، أيضا التسهيلات التي يريدونها، ومختلف الصعوبات والعوائق و المضايقات اليومية التي يتعرّضون في ضوء الممارسة غير الرسمية(س:19،20).

- *النشاط بالقطاع الرسمي:*

الشكل البياني رقم03: يشير إلى معالم الممارسة الرسمية

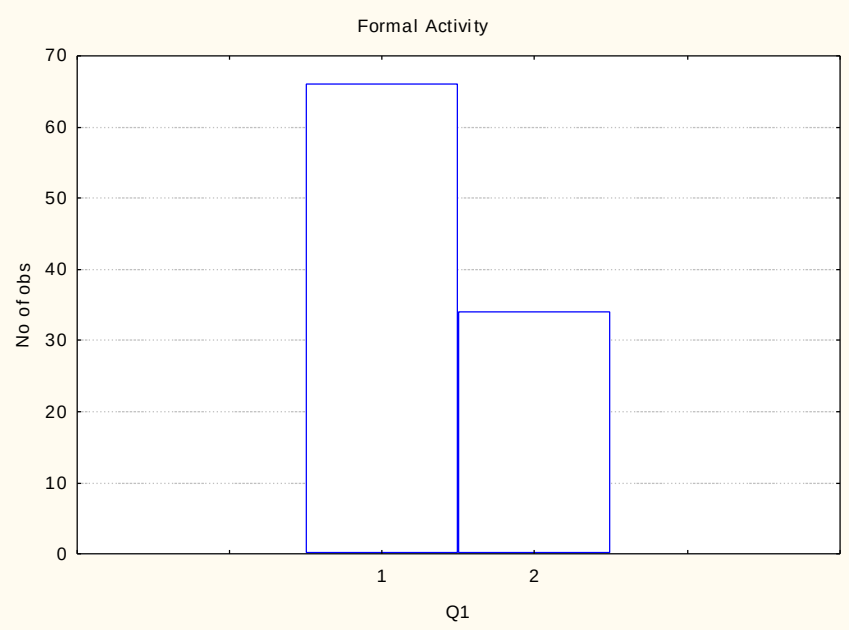

التفسير:

تتبين من خلال هدا الشكل البياني أن ضعف المشاهدات العاملة بالقطاع غير الرسمي قد سبق لها فعلا و أن عملت بالقطاع الرسمي وهو ما يمثل نسبة تبلغ 65% وهو معدّل لا دلالة على نزوع المؤسسات إلى الممارسات غير الرسمية، كما تجدر بنا الإشارة

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

إلى ذكر أن غلبيه هذه المؤسسات قد استفادت من مزايا أجهزة مواجهة البطالة بحيث فيبلغ مجموع هذه الأخيرة نحو 45 مؤسسة.

- *مغادرة القطاع الرسمي:*

الجدول رقم06: يشير إلى أسباب الانسحاب من القطاع الرسمي

دوافع الانسحاب من القطاع الرسمي

	Count	Cumulative - Count	Percent	Cumulative - Percent
1	8	8	7,921	7,92
2	4	12	3,960	11,88
4	7	19	6,931	18,81
5	5	24	4,950	23,76
12	2	26	1,980	25,74
14	4	30	3,960	29,70
15	7	37	6,931	36,63
24	1	38	0,990	37,62
25	4	42	3,960	41,58
45	12	54	11,881	53,47
124	2	56	1,980	55,45
125	2	58	1,980	57,43
135	1	59	0,990	58,42
145	11	70	10,891	69,31
156	1	71	0,990	70,30
234	1	72	0,990	71,29
235	2	74	1,980	73,27
345	4	78	3,960	77,23
456	1	79	0,990	78,22
1235	3	82	2,970	81,19
1245	8	90	7,921	89,11

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

1345	4	94	3,960	93,07
2345	2	96	1,980	95,05
12345	3	99	2,970	98,02
Missing	2	101	1,980	100,00

التفسير :

من المؤسسات المستجوبة تفضل الممارسة غير %تشير مجمل معطيات الجدول إلى أن حوالي 8 ، كما يسهل علينا استخلاص %الرسمية بسبب سهولة الدخول إليه أولا تم السهولة في تحقيق الربح بنسبة 7 من المؤسسات التي اختارت نهج القطاع غير الرسمي بسبب العاملين الأولين ليليها بعد %أن ما نسبته 20 ، %ذلك الرغبة الملحّة في التملّص من الضرائب وتفادي تكاليف تأمين العمالة ويقدّر المعدل بنحو 12 من المؤسسات العاملة في القطاع غير الرسمي اختارت %بالمقابل فان بيانات الجدول تبيّن بأن هناك 11 هذا القطاع بسبب سهولة الدخول إليه، سهولة تحقيق الربح إلى جانب التملّص من بعض التكاليف المرهقة كالأعباء الضريبية.

- *<u>طبيعته القطاع الرسمي وغير الرسمي:</u>*

الشكل البياني رقم04 : يشير إلى طبيعة القطاع الرسمي و غير الرسمي

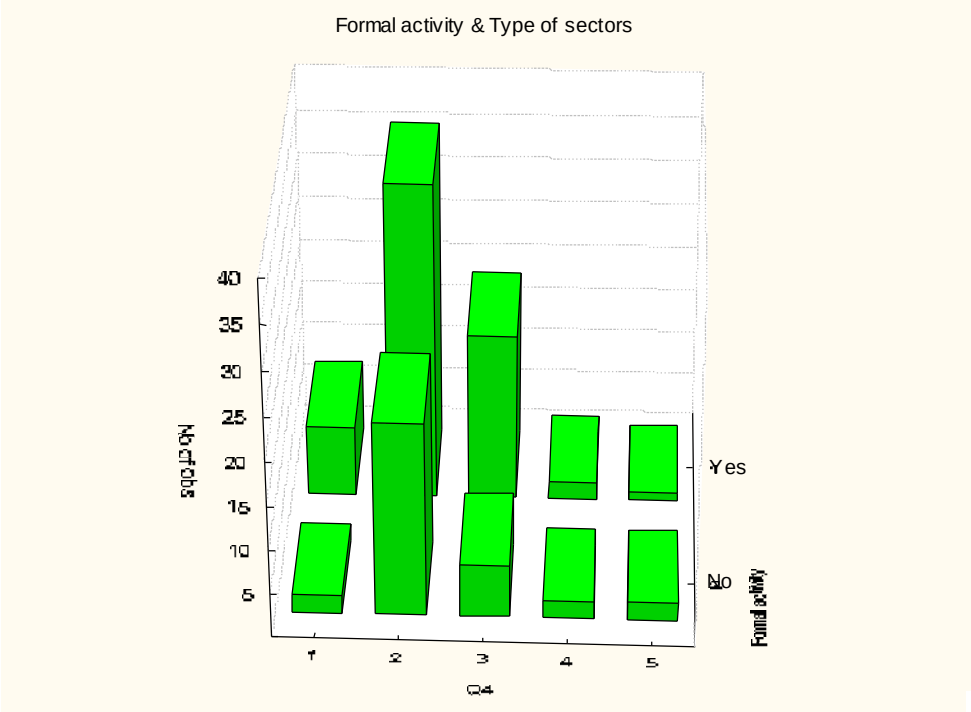

EVALUATION VERSION
ePrint
REGISTERED VERSION
ADDS NO WATERMARK
visit
eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

يشير الشكل البياني الموجود أعلاه أن المؤسسات التي تنشط بكلى القطاعين الرسمي وغير الرسمي تتجه ممارستها نحو التجارة بالدرجة الأولى تم يأتي تفضيلها لقطاع الخدمات بالدرجة الثانية، وهي مسألة بديهية يعود تفسير أسبابها إلى ضعف تكاليف إقامة تجارة وتقديم الخدمات أيضا إلى أهمية العوائد التي تذرفها الممارسة بهما. أما فيما يتعلّق بالبناء فنسبة الممارسة تبقى موزعة بالتكافؤ بين القطاع الرسمي وغير الرسمي، والملاحظ من خلال الشكل البياني أن الممارسة غير الرسمية بقطاع الفلاحة تبقى الأهم.

- *مجال الممارسة بين القطاعين:*

الشكل البياني رقم05: يشير إلى الاحتفاظ بنوعية النشاط من القطاع الرسمي إلى غير الرسمي

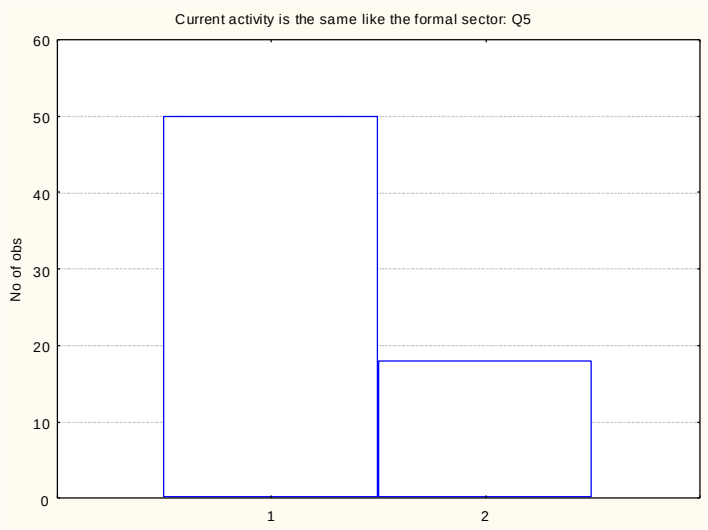

التفسير:

نستنتج من الشكل البياني، أن نصف المؤسسات التي سبق لها العمل بالقطاع الرسمي والتي تحولت فيما بعد إلى القطاع غير الرسمي بقيت محتفظة بنفس طبيعة النشاط، وكأن القطاع الرسمي ما هو في حقيقته سوى امتداد للممارسات غير الرسمية، مما يؤكد ما سبق و أن اشرنا إليه في ذكرنا لامتيازات القطاع غير الرسمي.

- *طبيعة الممارسة:*

الشكل البياني رقم06: يشير إلى طبيعة الممارسة

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

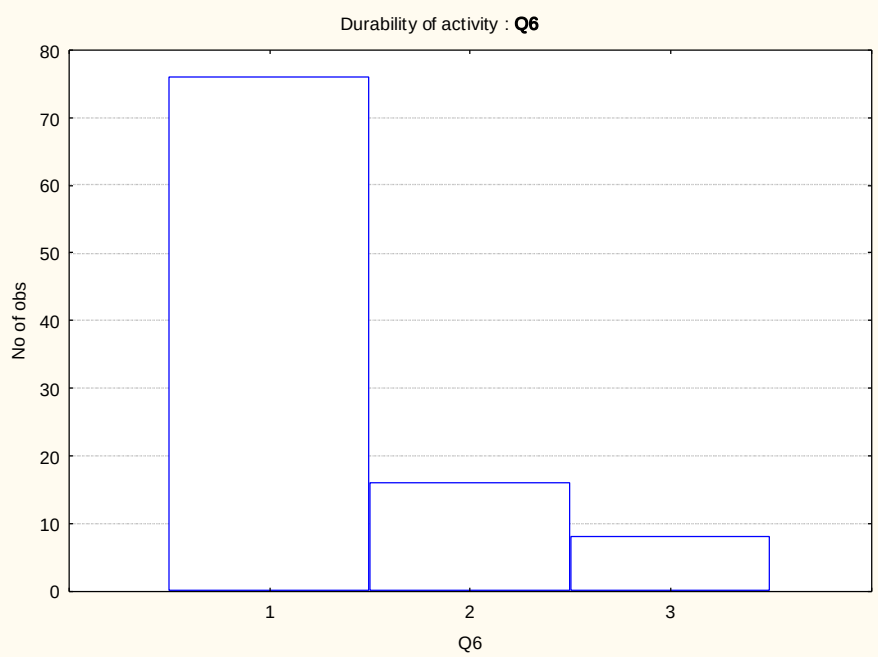

التفسير:

إن أول ملاحظة يمكن استنتاجها من قراءة الشكل البياني الموجود أعلاه أن النشاط الممارس من قبل اغلب المؤسسات الموجودة في القطاع غير الرسمي هو نشاط دائم في أغلب الأوقات، هدا بالإضافة إلى وجود عدد ضئيل من المؤسسات التي تنشط بشكل مؤقت و محدود ويتعلق الأمر بقطاع الفلاحة.

- *مدّة الممارسة:*

الجدول رقم 07: يشير إلى مدّة ممارسة النشاط غير الرسمي

مدّة ممارسة النشاط غير الرسمي

	Count	Cumulative – Count	Percent	Cumulative - Percent
1	7	7	7	7
2	44	51	44	51
3	21	72	21	72
4	28	100	28	100
Missing	0	100	0	100

التفسير:

من المؤسسات لديها أقدميه من حيث الممارسة في %تتبين من خلال الجدول الموجود أعلاه أن 44 منها لديها فترة %القطاع غير الرسمي، أقدميه تتراوح مدّة حياتها بين السنة والثلاثة سنوات، بينما 28 ممارسة تتعدى الستة سنوات، وهي إشارة واضحة إلى الأهمية التي يحتلها هدا القطاع خاصة من حيث ما يذرفه من عوائد مالية.

الممارسة:

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الجدول رقم 08: يشير إلى عوائد القطاع غير الرسمي

عوائد الممارسة غير الرسمية		
	Percent	Cumulative Percent
1	21	21
2	17	38
3	51	89
4	11	100
Missing	0	100

التفسير:

إن الإحصائيات المستنبطة من الجدول الموجود أعلاه أنه أكثر من نصف المؤسسات المستجوبة تعتبر أن مقدار ما تتحصل من عوائد من ممارستها في القطاع غير الرسمي مقبولة على العموم وهي كفيلة بتغطية حاجيتها، كما نستنتج من الجدول أن 21% من هده المؤسسات ترى أن العواد تسمح بتغطية كل الحاجيات وبشكل كلي.

- *عدد العاملين بالمؤسسة في القطاع غير الرسمي:*

الجدول رقم 09: يشير إلى المؤسسة و عدد العاملين فيها

المؤسسة و عدد العمال				
	Count	Cumulative Count	Percent	Cumulative Percent
1	13	13	13	13
2	87	100	87	100
Missing	0	100	0	100

الجدول رقم 9: أ - 0 يشير إلى المؤسسة و عمالها

حجم العمالة		
	Count	Cumulative Count
1	17	17
2	14	31
3	21	52
4	14	66
5	12	78
6	3	81
7	1	82
9	1	83
10	3	86
20	1	87

EVALUATION VERSION
ePrint
REGISTERED VERSION
ADDS NO WATERMARK
visit
eprintdriver.com
EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

من أرباب المؤسسات يعتمدون على شخصهم أثناء مزاولة 13%-أ) أن09 و09 يبين لنا الجدول (من المؤسسات المستجوبة تشغل عمالة يبلغ عددها في المتوسط 6 عاملين، مما %نشاطهم، في حين أن 87 يشيد بمكانة القطاع غير الرسمي في امتصاص البطالة، وهو ما يشكل تأكيدا لفرضية الدراسة المطروحة في موضوعنا.

- نوعية العمالة في القطاع غير الرسمي:

يشير إلى نوعية العمالة 10الجدول رقم:

نوعية العمالة				
	Count	Cumulative – Count	Percent	Cumulative - Percent
Yes	77	77	77	77
No	10	87	10	87

التفسير:

فمن بين مجموع المؤسسات المستجوبة نجد أن 11 مؤسسة فقط تعتبر عمالتها غير مؤهلة، أما باقي ترى أن عمالتها نوعية، مؤهلة، حاصلة على شهادات جامعية، وهو %المؤسسات وبما يوافق نسبة 77 الأمر ذاته الذي يجعلنا نؤكد صحّة ما قلناه أن البطالة في الجزائر هي بطالة نوعية.

- نوعية الأجر:

يشير إلى نوعية الأجر السائدة في القطاع غير الرسمي1الجدول رقم1:

طبيعة الأجر				
	Count	Cumulative - Count	Percent	Cumulative - Percent
1	1	1	1	1
2	16	17	16	17
3	26	43	26	43
4	27	70	27	70
5	8	78	8	78
6	1	79	1	79
23	2	81	2	81
24	1	82	1	82
25	1	83	1	83
34	2	85	2	85
45	2	87	2	87
124	1	88	1	88
234	1	89	1	89

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

245	1	90	1	90
Missing	10	100	10	100

التفسير:

إن أغلبية الأجراء الناشطين بالقطاع غير الرسمي يحصلون على مداخل شهريا و أسبوعيا على التوالي وهو % و 26%حسب طبيعة النظام المنتهج داخل المؤسسة، وتبلغ النسب في دالك ترتيب 27 ما يوافق عملية تسليم الأجور بمختلف القطاعات الأخرى، كما لا يفوتنا أن نقول أن طبيعة تسديد الأجور والمستحقات داخل النظام غير الرسمي مشابهة لتلك المتبعة داخل القطاع الرسمي.

- *المساهمون في القطاع غير الرسمي:*

النموذج البياني رقم 07: يشير إلى مختلف المساهمين في القطاع غير الرسمي

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

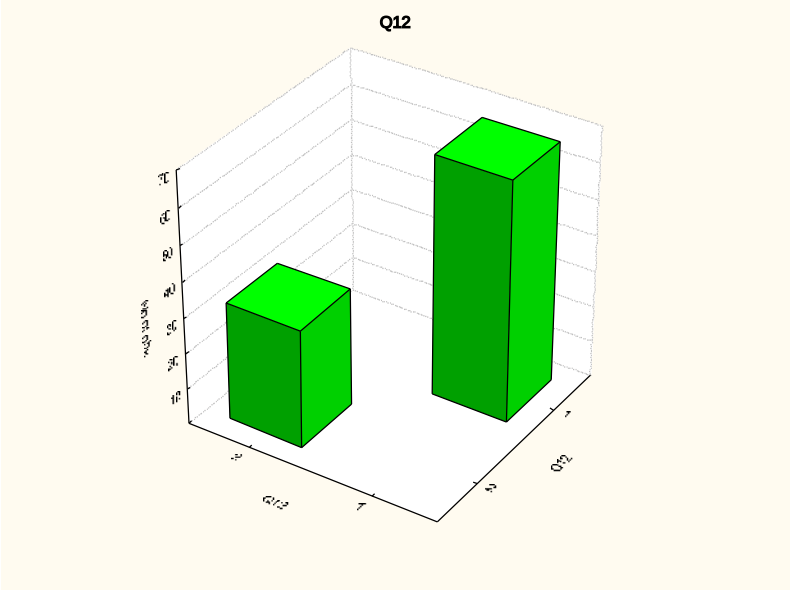

التفسير:

فمن خصوصيات ومميزات القطاع غير الرسمي أنه يعتمد في نشاطه على المؤسسات الصغيرة والجدّ صغيرة ذات الطابع الأسري أو العائلي كما تسميه الأغلبية الدارسة لهذا الأخير، من هنا نقول أنه من من المؤسسات الناشطة فيه تعمل لحسابها الخاص %المنطقي أن نستنتج من خلال دراستنا القياسية أن 65 في حين أن باقي المؤسسات تعمل بطرق أخرى سواء مع الشركاء أو الوسطاء أو طرق أخرى.

- *دوافع اختيار النشاط:*

الجدول رقم12: يشير إلى دوافع اختيار النشاط غير الرسمي

دوافع اختيار النشاط

	Count	Cumulative - Count	Percent	Cumulative - Percent
1	6	6	6	6
2	5	11	5	11
3	4	15	4	15

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

4	10	25	10	25
5	6	31	6	31
6	2	33	2	33
12	2	35	2	35
13	2	37	2	37
14	2	39	2	39
15	3	42	3	42
24	2	44	2	44
35	2	46	2	46
45	19	65	19	65
46	1	66	1	66
56	3	69	3	69
135	1	70	1	70
145	15	85	15	85
245	2	87	2	87
345	3	90	3	90
356	1	91	1	91
456	3	94	3	94
1245	1	95	1	95
1345	1	96	1	96
1456	1	97	1	97
2456	1	98	1	98
3456	1	99	1	99
123456	1	100	1	100

التفسير:

من المؤسسات اختارت النشاط غير الرسمي لسهولة تحقيق الربح %من بين النتائج المسجلة أن 10 من هذه المؤسسات اختارت %وهدا ما يوافق بالضبط ما سبق وأن أشرنا إليه في تحليلنا السابق، كما أن 19 النهج غير الرسمي بسبب السهولة في تحقيق الربح كذلك لأن النشاط الممارس يمثل أحسن ما هو موجود في الميدان.

من المؤسسات الموجودة داخل حلقة الممارسة غير الرسمية %كما تشير نتائج الجدول إلى أن 15 تبرّر أو بالأحرى تعيد سبب تواجدها في هذا القطاع إلى ثلاثة عناصر تتمثل في سهولة دخول الميدان؛ أحسن ما هو موجود؛ سهولة تحقيق الربح.

- *وسائل التمويل:*

الجدول رقم13 يشير إلى طرق التمويل داخل القطاع غير الرسمي:

طرق التمويل				
	Count	Cumulative	Percent	Cumulative

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

		- Count		- Percent
1	6	6	6	6
2	31	37	31	37
4	4	41	4	41
5	13	54	13	54
6	14	68	14	68
12	2	70	2	70
15	3	73	3	73
16	1	74	1	74
25	15	89	15	89
26	3	92	3	92
56	3	95	3	95
57	1	96	1	96
156	1	97	1	97
256	3	100	3	100

التفسير:

من المؤسسات %من خلال الجدول البياني الموجود أعلاه تثبت الإحصائيات المتوصل إليها أن 31 داخل القطاع غير الرسمي تعتمد على الأسرة في تمويل نشاطها و هو منطقي كون أن أغلبية المؤسسات منها فقط تعتمد على تمويل البنوك، الأمر الذي يعكس حقيقة %الناشطة بالقطاع هي ذات نمط عائلي، وأن 4 البنوك في نفورها من تمويل نشاطات القطاع الاقتصادي وهو ما يعبر نتيجة وسببا في آن الوقت للخروج من المؤسسات تعتمد على مصادر %من الممارسة الرسمية إلى ضوء الممارسة غير الرسمية. أيضا أن 14 على نفسها وتمويل الأسرة.%أخرى في التمويل و15

- *أماكن الممارسة:*

الجدول رقم 14 يشير إلى أماكن مزاولة النشاط:

أماكن الممارسة				
	Count	Cumulative - Count	Percent	Cumulative - Percent
1	18	18	18	18
2	24	42	24	42
3	1	43	1	43
4	38	81	38	81
12	2	83	2	83
13	3	86	3	86
14	4	90	4	90

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

24	2	92	2	92
25	2	94	2	94
34	3	97	3	97
123	2	99	2	99
124	1	100	1	100

التفسير:

من المؤسسات العاملة في القطاع غير الرسمي تمارس أنشطتها %نتبين من خلال الاستبيان أن 38 منها % من المؤسسات تمارس نشاطها داخل الأسواق و13%اليومية بالمحلات التجارية، كما نسجل أن 24 بالمنازل إلى جانب أماكن أخرى عدى الأماكن المذكورة في الاستجواب، فنخص بالذكر الأنشطة الحرفية التي تتم عادة في أماكن رسمية، غير أن المزاول لا يصرّح بها لدى مفتشية العمل ومصالح الضرائب، مما يعني أنه حتى أن القطاع الرسمي يحتوي بحدّ ذاته على الأنشطة غير الرسمية، و كأنه أصبح رواقا وامتدادا للقطاع غير الرسمي لاحتوائه على قنوات تصريف مباشرة.

- *مصادر السلع المستخدمة:*

الجدول رقم15: يشير إلى مصادر السلع المستخدمة في مزاولة النشاط

مصادر السلع المستخدمة

	Count	Cumulative - Count	Percent	Cumulative - Percent
1	52	52	52	52
2	16	68	16	68
12	32	100	32	100

التفسير:

منها % من سلع المؤسسات هي سلع محلية، في حين أن 16%أظهرت نتائج الفرز أن 52 مستوردة إشارة إلى اللجوء لعمليات التهريب قصد التموّن، كما لا يفوتنا أن نذكر أن بعض من مصادر السلع الموجودة في القطاع غير الرسمي العائدة إلى قنوات القطاع الرسمي، أما باقي النسبة فهو مزيج بين المحلي والمستورد.

- قنوات تصريف السلع:

الجدول رقم16: يشير إلى قنوات تصريف السلع

قنوات تصريف السلع

	Count	Cumulative - Count	Percent	Cumulative - Percent
1	7	7	7	7

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

2	5	12	5	12
3	9	21	9	21
4	8	29	8	29
5	23	52	23	52
12	5	57	5	57
14	1	58	1	58
15	2	60	2	60
25	5	65	5	65
34	3	68	3	68
35	1	69	1	69
45	11	80	11	80
125	1	81	1	81
135	1	82	1	82
145	4	86	4	86
245	1	87	1	87
345	2	89	2	89
1235	1	90	1	90
1245	2	92	2	92
12345	8	100	8	100

التفسير:

من السلع تباع بشكل مباشر من قبل هذه %فكما كان منتظرا فان نتائج هذا السؤال بينت أن 23 منها يتم تصريفها بالاعتماد على الوسطاء، أما نصيب تجار التجزئة فهو ضئيل لا %المؤسسات وأن9 من المؤسسات تستخدم الأسواق ووسائل البيع المباشر في تصريفها %، أيضا ما نسبته 11%يتعدى نسبة 5 لسلعها.

- التعامل مع القطاع الرسمي:

النموذج البياني رقم08: يشير إلى التعامل مع القطاع الرسمي

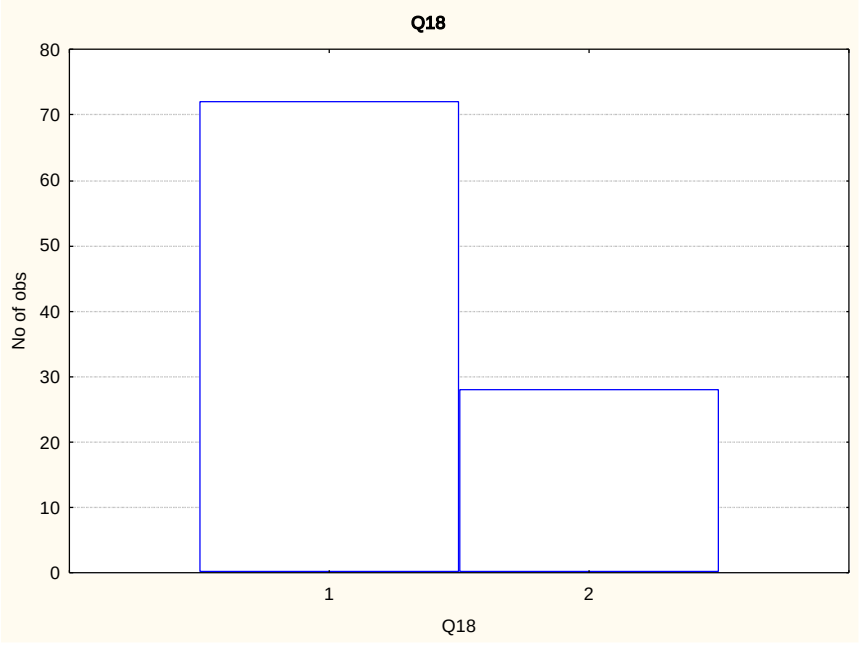

EVALUATION VERSION
ePrint
REGISTERED VERSION
ADDS NO WATERMARK
visit
eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

التفسير:

فالمعاينة الأولى للشكل البياني تثبت صحّة ما قلناه، وأن هناك تعامل مباشر مع القطاع الرسمي من خلال عمليات التبادل واعتماد نفس قنوات تصريف السلع، بدليل أن 72 مؤسسة من ضمن المؤسسات المستجوبة تأكد تعاملها مع القطاع الرسمي.

- *صعوبات الممارسة غير الرسمية:*

الجدول رقم17: يشير صعوبات الممارسة غير الرسمية

صعوبات الممارسة غير الرسمية

	Count	Cumulative - Count	Percent	Cumulative - Percent
1	19	19	19	19
2	2	21	2	21
3	14	35	14	35
4	15	50	15	50
12	2	52	2	52
13	11	63	11	63
14	9	72	9	72
24	3	75	3	75
34	5	80	5	80
124	1	81	1	81
134	2	83	2	83
345	1	84	1	84
Missing	16	100	16	100

التفسير:

تبين نتائج الدراسة القياسية أن 44% من المؤسسات تواجه صعوبات أثناء ممارستها لنشاطها بسبب المضايقات المتعلقة بالمراقبة والمعاينة إلى جانب المضايقات الأمنية،أيضا أن 15% من المؤسسات تجد صعوبات نظرا لصرامة الزبائن وتشددهم من حيث الجودة، بالمقابل نسجل أن 16% من هذه المؤسسات المستجوبة لم تذكر طبيعة الصعوبات التي تتعرّض إليها، و كأنها لا تتعرّض إلى هذا النوع من المضايقات !!!.

- *رغبة العودة إلى الممارسة الرسمية:*

الجدول رقم18: يشير إلى إمكانيات العودة إلى القطاع غير الرسمي

رغبة العودة إلى الممارسة الرسمية

	Count	Cumulative - Count	Percent	Cumulative - Percent
1	52	52	52	52
2	43	95	43	95
Missing	5	100	5	100

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الجدول رقم18 -أ : يشير إلى إمكانيات العودة إلى القطاع غير الرسمي

رغبة العودة إلى الممارسة الرسمية- نعم-				
	Count	Cumulative - Count	Percent	Cumulative - Percent
1	5	5	5	5
2	2	7	2	7
3	4	11	4	11
4	1	12	1	12
5	4	16	4	16
12	11	27	11	27
13	3	30	3	30
14	1	31	1	31
15	1	32	1	32
24	1	33	1	33
123	13	46	13	46
124	1	47	1	47
134	1	48	1	48
1234	3	51	3	51
1245	1	52	1	52
Missing	48	100	48	100

التفسير:

% بما أن النسبة شبه متكافئة بين الرغبة في الرجوع من عدمه إلى الممارسة الرسمية أي 52 ، فالنسبة المتبقية والممتنعة عن الإدلاء في رغبتها تثير الفرضية المقترحة لإدماج القطاع غير %مقابل 43 الرسمي في قالب الرسمية لكن بشروط (أنظر الجدول 19-أ). كما أن نتائج الدراسة القياسية تثبت أن من المؤسسات الراغبة في العودة إلى القطاع الرسمي تربط عودتها بشرط الحصول تخفيضات 13% جبائية أيضا تخفيض تكاليف تأمين العمالة مع حتمية تبسيط إجراءات الحصول على القروض، أيضا أن من هذه المؤسسات تشترط حتمية وجود الشطين المذكورين حتى تعود إلى الممارسة الرسمية.11% من المؤسسات الناشطة بالقطاع غير الرسمي نوّهت إلى % في الأخير نقول أن ما نسبته 4 ضرورة تبسيط إجراءات الحصول على القروض وهو ما يفسّر ضمنيا عدم اقتناع هذه الأخيرة بفعالية النظام المصرفي الجزائري.

المطلب الثالث: تحليل البيانات الخاصة بممارسة العمل غير الرسمي عند الأفراد

ب الناشطين بالقطاع غير الرسمي:

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الشكل البياني رقم09: يشير إلى جنس الناشطين بالقطاع غير الرسمي

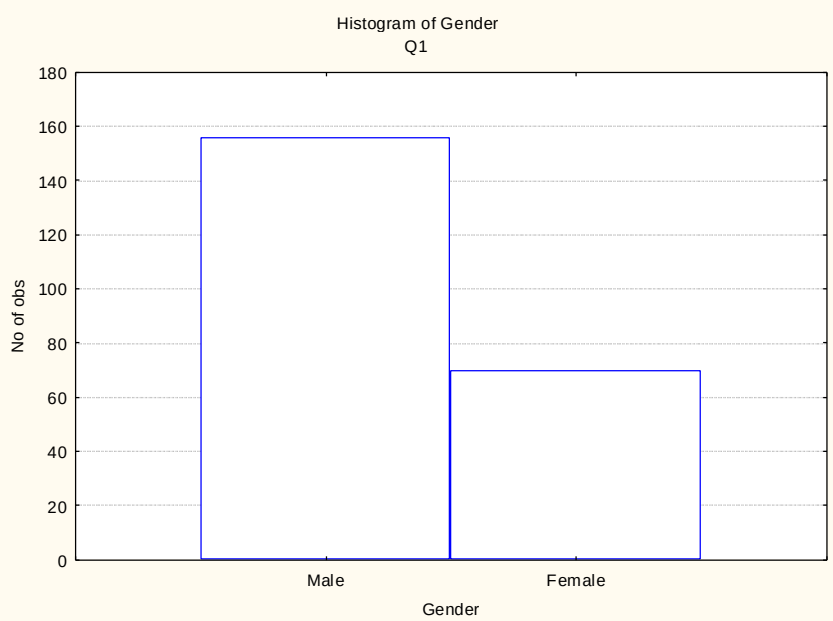

التفسير

يتبيّن لنا من خلال النموذج البياني أن القطاع غير الرسمي ينفرد بيد عاملة حضرية ذكرية مثلما هو الحال بالنسبة للقطاع الرسمي، أما بالنسبة لنتائج التحقيق المتوصل إليها، فتتقسم العمالة إلى 156 بالنسبة الرجال و 70 بالنسبة الإناث، وهدا نفس ما يؤكد صحة فرضية البحث، فإذا كانت البطالة داخل القطاع الرسمي منحصرة على فئة الذكور فان نزوحها إلى القطاع غير الرسمي بحثا عن منافذ العمل يصبح أمرا بديهيا لا يختلف عليه عاقلان.

- *سن الناشطين بالقطاع غير الرسمي:*

الجدول البياني رقم19: يشير إلى سن الناشطين بالقطاع غير الرسمي

Category	Frequency table: Age (Individus)			
	Count	Cumulative Count	Percent	Cumulative Percent
1	2	2	0,885	0,88
2	180	182	79,646	80,53
3	31	213	13,717	94,25
4	11	224	4,867	99,12
5	2	226	0,885	100,00
Missing	0	226	0,000	100,00

EVALUATION VERSION
ePrint
REGISTERED VERSION
ADDS NO WATERMARK
visit
eprintdriver.com
EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

بعد ما تبينا أن العمالة داخل القطاع غير الرسمية ذكرية، فان نتائج التحقيق تظهر لنا أن متوسط عمر أغلبية الأفراد المستجوبين والناشطين فيه يتراوح ما بين 16-30 سنة وتقدّر النسبة في ذلك 79,64 %،وهي نسبة كبيرة تدفع بنا إلى الجزم بأن القطاع غير الرسمي يحتوي على ترسانة عمالة شابة وكأنه أصبح بمثابة مرآة عاكسة لبطالة القطاع الرسمي التي تبقى منحصرة على فئة الشباب ما دون الثلاثينيات. وبالاستناد إلى نتائج التحقيق يمكن القول أن متوسط عمر الفئة الناشطة بالقطاع غير الرسمي والتي لا يقل عمرها عن 16 ولا يزيد عن 40 سنة يبلغ نسبة 94,25 %، و بهذا نقول أن العمالة الناشطة بالقطاع غير الرسمي هي عمالة شابة وحضرية في آن الوقت.

- *مستوى الناشطين بالقطاع غير الرسمي:*

الجدول البياني رقم20: يشير إلى مستوى الناشطين بالقطاع غير الرسمي

Category	Frequency table: Level_Instru (Individus)			
	Count	Cumulative Count	Percent	Cumulative Percent
Without instruction	4	4	1,770	1,77
Primary	8	12	3,540	5,31
College	29	41	12,832	18,14
Secondary	47	88	20,796	38,94
University	138	226	61,062	100,00
Missing	0	226	0,000	100,00

التفسير:

لقد جاءت نتائج التحقيق لتؤكد صحة الفرضيات المتبناة، بحيث تم التوصل إلى أن ما نسبته 61% من مجموع 226 فرد مستجوب يمتلكون مستوى جامعي وأن ما نسبته 20% منهم لديهم مستوى ثانوي، فتماشيا مع معطيات وأرقام الجدول البياني نتبين أن عمالة القطاع غير الرسمي عمالة مؤهلة أو بالأحرى عمالة نوعية وذكرية أكثر منه أنثوية وهذا ما يظهر أيضا في الشكل البياني الموجود أدناه.

- *، و مستوى الناشطين بالقطاع غير الرسمي:*

الشكل البياني رقم10: يشير إلى سن و مستوى الناشطين بالقطاع غير الرسمي

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

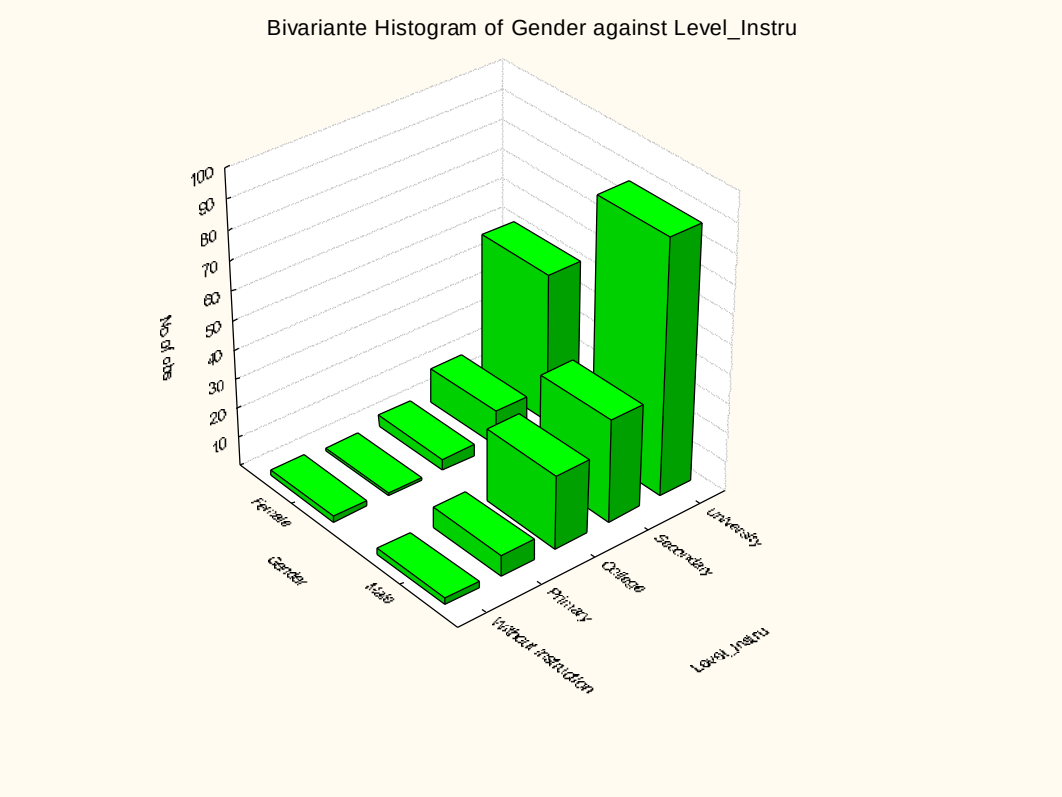

التفسير:

تأكيدا لما سبق، فان جل النتائج المتوصل تبين أن العمالة الناشطة بالقطاع غير الرسمي هي عمالة نوعية وفي أغلبيتها جامعية، ذكرية أكثر منه أنثوية، شابة متمركزة بشكل أخص بالمناطق الحضرية الكبرى لولاية تلمسان.

- *فرص العمل بالقطاع غير الرسمي:*

الشكل البياني رقم11: يشير إلى فرص العمل بالقطاع غير الرسمي

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

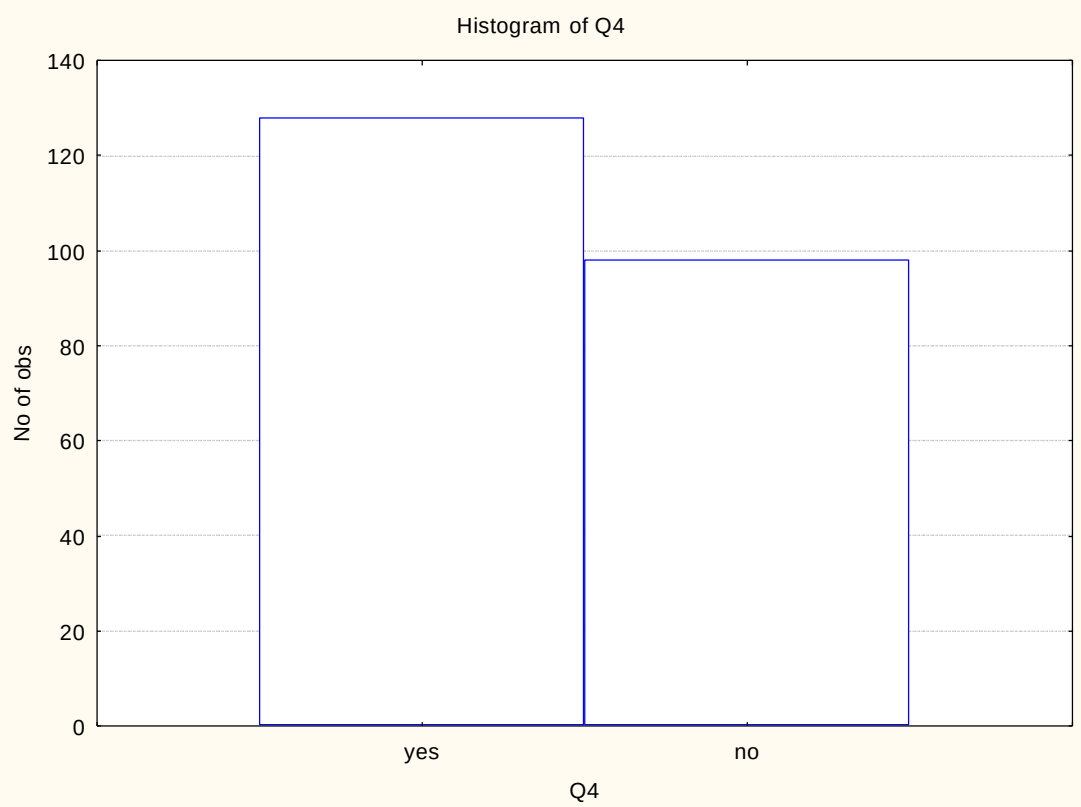

التفسير:

يشير النموذج إلى أن ما مجموعه 128 مستجوب قد سبق له دخول القطاع الرسمي مما يمثل تعبيرا صريحا عن توجهات العمالة النوعية إلى القطاع غير الرسمي وهذا ما يخالف تصريحات الدارسين ممن يعتبرون القطاع غير الرسمي قطاعا غير خلاق لمناصب الشغل فكيف بهم إذا وعدد العمالة لا يزال متوافد على هذا الأخير؟ فهناك أكثر من دافع مبرّر لهذا التوافد، أسباب سنعكف على تحليلها من خلال المنحنيات المتوالية، من جهة أخرى تبرز نتائج التحقيق أن ما نسبته 43% من المستجوبين قد التحقا بشكل مباشر بهذا القطاع.

- *مدّة البطالة:*

الشكل البياني رقم11 -لا: مدّة البطالة

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

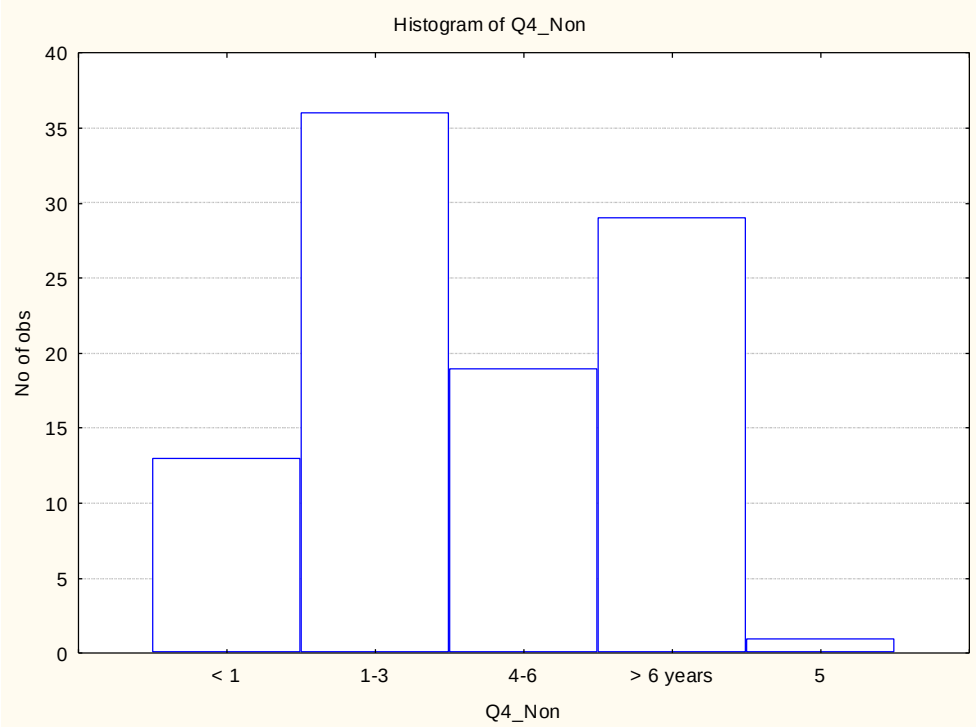

التفسير:

تبعا لفرص العمل الضئيلة بالقطاع الرسمي والتي وإن أصبحت ممكنة فان العمل بهذا القطاع ناذرا ما يكون قارا، فالمدّة التي يقضيها الأفراد في الانتظار حتى يتمكنوا من العمل تلعب دور الفاصل، فكلما زادت هذه الأخيرة كلما أصبحت الحجة ملحّة للالتحاق بالعمل غير الرسمي، الذي حتى وإن بدا ظرفي إلا أنه يتشبّث به بامتداد مدّة البطالة، وما يدعم تحليلنا ما أفرزته نتائج التحقيق الذي يكشف أن شريحة الشباب التي تتأرجح مدّة انتظارها بين السنة والثلاثة سنوات هي الفئة الأكثر توافدا على القطاع غير الرسمي تم تليها فئة الأكثر من ستة سنوات وتتراوح النسب في ذلك ما بين 37% و 28% على الترتيب.

- *نوع قطاع الممارسة:*

الشكل البياني رقم11 -نعم: يشير إلى فرص العمل بالقطاع غير الرسمي

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

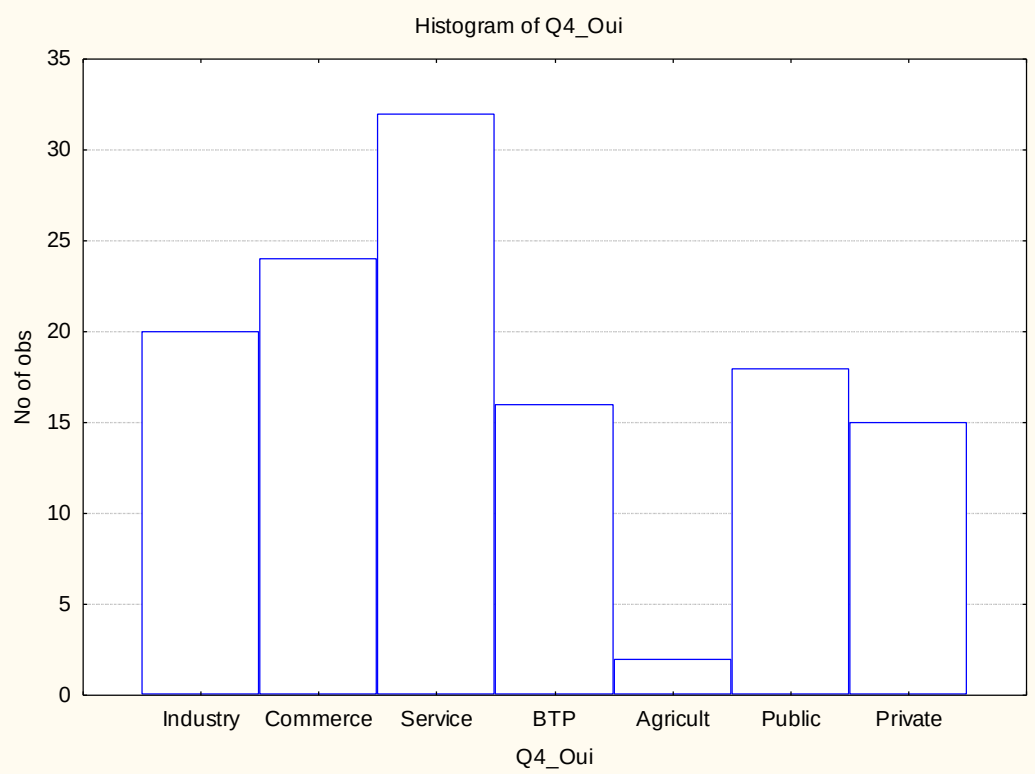

التفسير:

من خلال النموذج أعلاه نجد شريحة العمال التي سبق وأن أتيحت لها فرصة العمل بالقطاع الرسمي خصوصا بقطاعي الخدمات والتجارة وبشكل كبير، فأوشكت النسبة أن تبلغ 60% وهي إشارة واضحة إلى أن هادين القطاعان لا يزالا الرائدين في مجال التشغيل، أما بالنسبة لحظوظ العمل بباقي القطاعات فتبقى متفاوتة بين كل من قطاع الصناعة بنسبة 20% بالبناء والأشغال العامة بنسبة 17%، على أن التوجه صوب القطاع العام أكبر منه عند القطاع الخاص حسب ما يستخلص من الشكل ذاته.

يعة العمل بالقطاع الرسمي:

EVALUATION VERSION
ePrint
REGISTERED VERSION
ADDS NO WATERMARK
visit
eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الشكل البياني رقم12: يشير إلى طبيعة العمل بالقطاع الرسمي

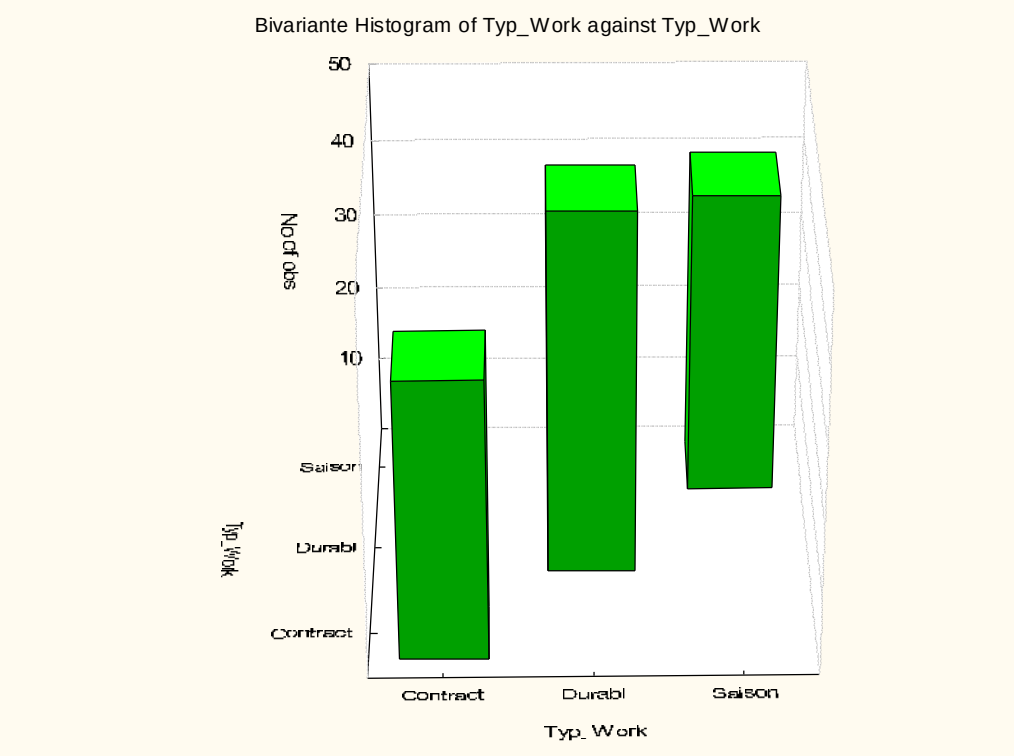

التفسير:

ما يوحي إليه النموذج أنه بالرغم من أن العمالة الشغيلة بالقطاع غير الرسمي كانت تعمل بشكل دائم في خضم القطاع الأول، إلا أنها تبقى تفضل صيغة العمل غير الرسمي بكل ما يحمله من مزايا، وهذا ما ينطبق بالدرجة الثانية على جملة العاملين بشكل موسمي، أما فيما يتعلّق بالعمالة المتعاقدة فالنتيجة تبقى واضحة ويأتي ترتيبها في المرتبة الأخيرة، لأسباب سنوضحها من خلال السؤال الموالي.

عى مغادرة القطاع الرسمي:

EVALUATION VERSION
ePrint
REGISTERED VERSION
ADDS NO WATERMARK
visit
eprintdriver.com
EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الجدول البياني رقم21: يشير إلى دواعي مغادرة القطاع الرسمي

	Count	Cumulative - Count	Percent	Cumulative - Percent
1	11	11	4,87	4,87
2	23	34	10,18	15,04
3	25	59	11,06	26,11
4	21	80	9,29	35,40
12	5	85	2,21	37,61
13	4	89	1,77	39,38
14	4	93	1,77	41,15
23	3	96	1,33	42,48
24	3	99	1,33	43,81
34	2	101	0,88	44,69
Missing	125	226	55,31	100,00

التفسير:

حسب ما أفرزته نتائج التحقيق فالنسبة الكبيرة لفئة الأفراد المغادرة للعمل الرسمي تعود إلى أسباب شتى، منها الأسباب الفردية بمعدل 11 % بينما تبرر ثاني أكبر نسبة سبب زحفها إلى اللارسمية بالرغبة في مضاعفة العوائد أي بمعنى أن داعي التشبث بالعمل غير الرسمي هو سبب مالي محض، أما البقية المتمسكة بأوصال الممارسة غير الرسمية تبقى اختياراتهم متذبذبة بين الأسباب المهنية وأسباب أخرى، وهو ما يمثل خروجا من ضيق القطاع الرسمي إلى سعة القطاع غير الرسمي.

- *دواعي الالتحاق بالقطاع غير الرسمي:*

الجدول البياني رقم22: يشير إلى دوافع الالتحاق بالقطاع غير الرسمي

	Count	Cumulative - Count	Percent	Cumulative - Percent
1	51	51	22,57	22,57
2	35	86	15,49	38,05
3	34	120	15,04	53,10
4	30	150	13,27	66,37
12	9	159	3,98	70,35
13	17	176	7,52	77,88
14	21	197	9,29	87,17
23	2	199	0,88	88,05
34	10	209	4,42	92,48
123	8	217	3,54	96,02
124	3	220	1,33	97,35
134	3	223	1,33	98,67
234	1	224	0,44	99,12
Missing	2	226	0,88	100,00

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

فنقطة الارتكاز في خضم هذا السؤال تبين ومن خلال النتائج المتوصل إليها أن السبب الأول لاختيار القطاع غير الرسمي هو سهولة الحصول على مناصب الشغل لتتخطى النسبة في دلك حدود 22% أما بالنسبة للشريحة الثانية فمبرر تفضيلها للعمل بالقطاع غير الرسمي إلا لأنه يناسب مؤهلاتها ونسبة 15,5% أولا تم لأن العمل بهذا القطاع يمنح مرونة كبيرة في اختيار أوقات العمل، مرونة يعجز سوق العمل الرسمي على توفيرها. بهذا يمكن الجزم بأن بيروقراطية القطاع غير الرسمي وجموده يعدا سببا كافيا لضخ العديد من العمالة النوعية إلى مصب القطاع غير الرسمي، وهدا ما يوافق إجابة الكثير من الناشطين بهذا الأخير.

- *توجهات العمالة:*

الجدول البياني رقم23: يشير إلى قطاع الممارسة

	Count	Cumulative - Count	Percent	Cumulative - Percent
1	26	26	11,50	11,50
2	78	104	34,51	46,02
3	79	183	34,96	80,97
4	20	203	8,85	89,82
5	7	210	3,10	92,92
14	1	211	0,44	93,36
23	12	223	5,31	98,67
25	1	224	0,44	99,12
45	1	225	0,44	99,56
234	1	226	0,44	100,00
Missing	0	226	0,00	100,00

التفسير:

حسب حيثيات التحقيق سواء تعلق الأمر بالقطاع غير الرسمي أو الرسمي، فالعمالة تحبب العمل بكل من قطاع التجارة والخدمات، فهما لا يزالا يحتلا الصدارة إلى حد الساعة، فنسبة الممارسة غير الرسمية فيهما تبقى في حدود 70%، وهذا جد منطقي لأسباب قد ذكرناها أنفا، لعل أبرزها يكمن في اقتصار العمل على تأدية الخدمة دون الحاجة إلى رقم أعمال كبير، أما فيما يتعلق بكل من قطاع الصناعة والبناء فنسبتيهما توشك أن تشارف 22% نسبة لا بأس [illegible] التوظيف.

ائد القطاع غير الرسمي

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الجدول البياني رقم24: يشير إلى عائدات القطاع غير الرسمي

	Count	Cumulative - Count	Percent	Cumulative - Percent
1	74	74	32,74	32,74
2	101	175	44,69	77,43
3	51	226	22,57	100,00
Missing	0	226	0,00	100,00

التفسير:

تشير بيانات الجدول إلى أن العائدات المحصلة جرّاء الممارسة غير الرسمية كفيلة بتغطية جزء من حاجيات العاملين داخل هذا القطاع، وذلك بنسبة 44.69% نسبة لا يستهان بها، دلالة على وجود تبادل وازدواجية بين القطاعين وإلا ما هو مبرر تغطية باقي الحاجيات؟، من جهة أخرى نجد أن ثلث الشريحة المستجوبة راضية عن وجودها داخل هذا القطاع كون أنه يمكنها من تلبية حاجياتها بشكل كلي، وهو الأمر الذي يدفع بنا إلى طرح عدّة تساؤلات حول الرغبة في العمل داخل القطاع الرسمي إذا ما أتيحت الفرصة، أيضا طرح تساؤلات حول علاقة القطاعين بعضهما البعض ونمط الممارسة فيهما.

- *ازدواجية الأنشطة*

الجدول البياني رقم25: يشير إلى ازدواجية الأنشطة بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي

	Count	Cumulative - Count	Percent	Cumulative - Percent
1	108	108	47,79	47,79
2	62	170	27,43	75,22
3	51	221	22,57	97,79
23	5	226	2,21	100,00
Missing	0	226	0,00	100,00

التفسير:

من بيانات الجدول نقول أنه بالرغم من كل مزايا القطاع غير الرسمي من توفير مناصب الشغل وكبح زحف بطالة القطاع الرسمي، ومع أن نمط الممارسة فيه تتم بشكل دائم، بنسبة 48% أو ما يقارب نصف الشريحة المستجوبة. مقابل 28% ممن تمارس أنشطتها داخل نسيجه غير الرسمي بشكل مؤقت، وظرفي إلا أن الأغلبية تعرب عن نيتها بالعودة إلى القطاع بن مجيء فرص العمل فيه. ويمكن التحقق من هذا من خلال السؤال الأخير.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

وحسب الإحصائيات المحصل عليها دائما فان آخر ترتيب يبقى يخص أصحاب الممارسة الموسمية بنسبة 22.57%.

النموذج البياني رقم13: يشير إلى ازدواجية الممارسة

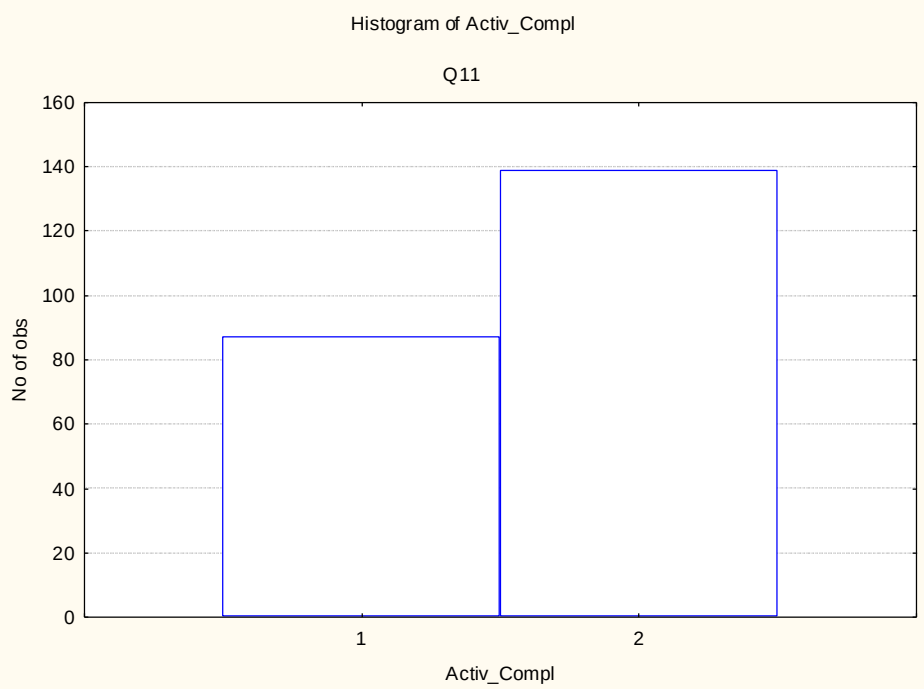

التفسير:

من بين ما أصفرت عليه نتائج التحقيق الميداني، أن ما مجموعه 140 فرد لا يمارسون إلى جانب وظيفتهم اللارسمية وظائف أخرى، أي أن هناك أحادية العمل و قد يترجم دلك باكتفاء هذه الفئة بما يذرفه القطاع من عوائد، في حين أن ما مجموعه 83 فرد يمارسون وظائف ثانوية إلى جانب الوظيفة الأساسية بالقطاع غير الرسمي، وقد تكون هذه الوظيفة بالقطاع الرسمي، وهذا ما سنتأكد منه من خلال السؤال الموالي.

- *علاقة القطاعين:*

الجدول البياني رقم26: يشير إلى علاقة القطاع الرسمي بالقطاع غير الرسمي

	Count	Cumulative – Count	Percent	Cumulative – Percent
1	47	47	20,80	20,80
2	70	117	30,97	51,77
Missing	109	226	48,23	100,00

EVALUATION VERSION
ePrint
REGISTERED VERSION
ADDS NO WATERMARK
visit
eprintdriver.com
EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

تبعا للسؤال11، نقول: بالنسبة لشريحة الأفراد الذين جاءت إجابتهم ايجابية والدين قاربت نسبتهم 21% ما هو إلا دليل بسيط عن مدى التعامل مع القطاع الرسمي، ومن الناحية الاقتصادية فمهما كانت الآراء حول طبيعة هذا القطاع ، فمن الواضح أن هناك علاقة مباشرة بين كل من القطاعين خاصة من زاوية تبادل السلع والخدمات. أما بالنسبة للفئة المستجوبة و البالغ نسبتها 31% تقريبا، فان تعاملها يبقى داخل حدود القطاع غير الرسمي من حيث القيام بأكثر من نشاط غير رسمي بالطبع حتى تقوم بمضاعفة مداخلها بغية إرضاء أو إشباع حاجاتها وهذا أمر منطقي كون أن نصف الشريحة تصنف هذا القطاع في خانة الاستجابة والتلبية الجزئية لحاجياتها.

- *رغبة العمل بالقطاع الرسمي:*

الشكل الهندسي رقم14: يشير إلى الرغبة في العمل بالقطاع الرسمي

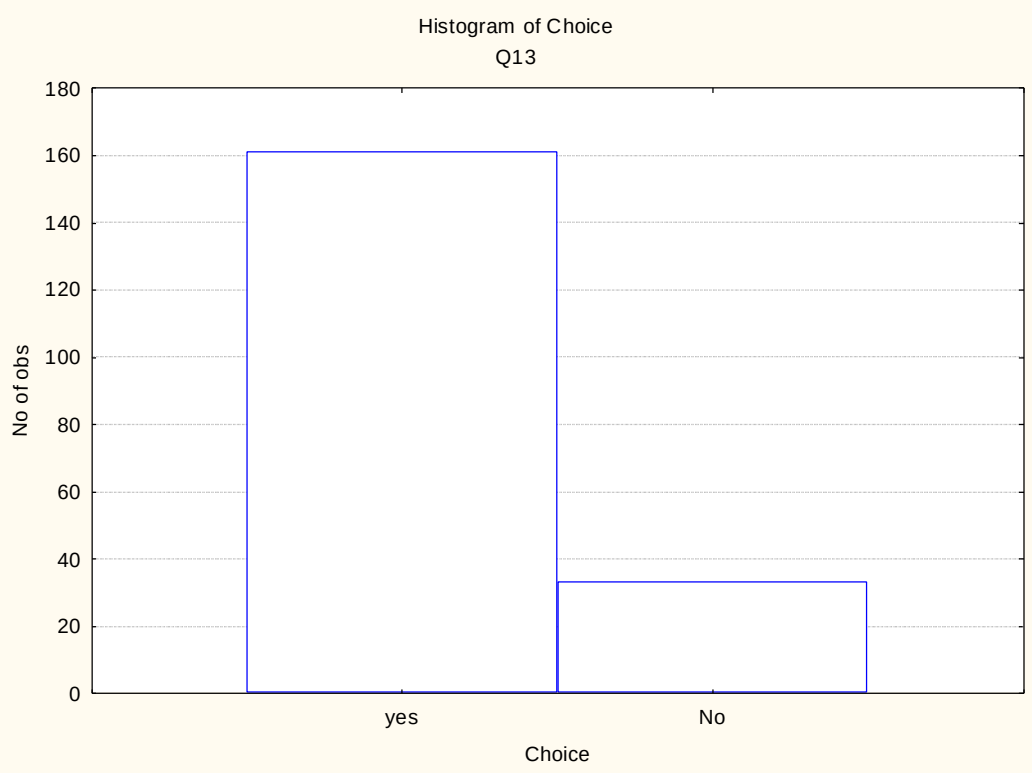

التفسير:

يشير الشكل النموذجي إلى أن ما مجموعه 160 فرد مستوجب يعرب عن نيته في القطاع الرسمي بحثا عن الاستقرار، وهذا أمر منطقي مقارنة مع مستوى دخلهم، من هنا يصبح لزاما على الدولة التخمين في الطرق المثلى لإعادة إدماج هذا

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

القطاع في قالب الرسمية بعيدا عن البيروقراطية ومسالك الإدارة الوعرة، على ما يحتويه هذا الأخير من عمالة نوعية وعلى ما يوفره من فائض قيمة قد لا يستطيع القطاع الرسمي على توفيرها خاصة في الأوقات الحرجة، أوقات الأزمات.

ففيما يلي البيانات والمتغيرات المعتمدة في التدقيق من صحة النموذج القياسي المنتهج:

Model is: **probit** regression
Number of parameters to be estimated: 34
Loss function is: maximum likelihood
Dependent variable: Y-Choice
Codes: 1,0000=1 and 0,0000 (recoded to 0 and 1, resp.)
Independent variables: 33
Missing data are casewise deleted
Number of valid cases: 195

الشكل الهندسي رقم15 : يشير إلى الاحتمال الطبيعي

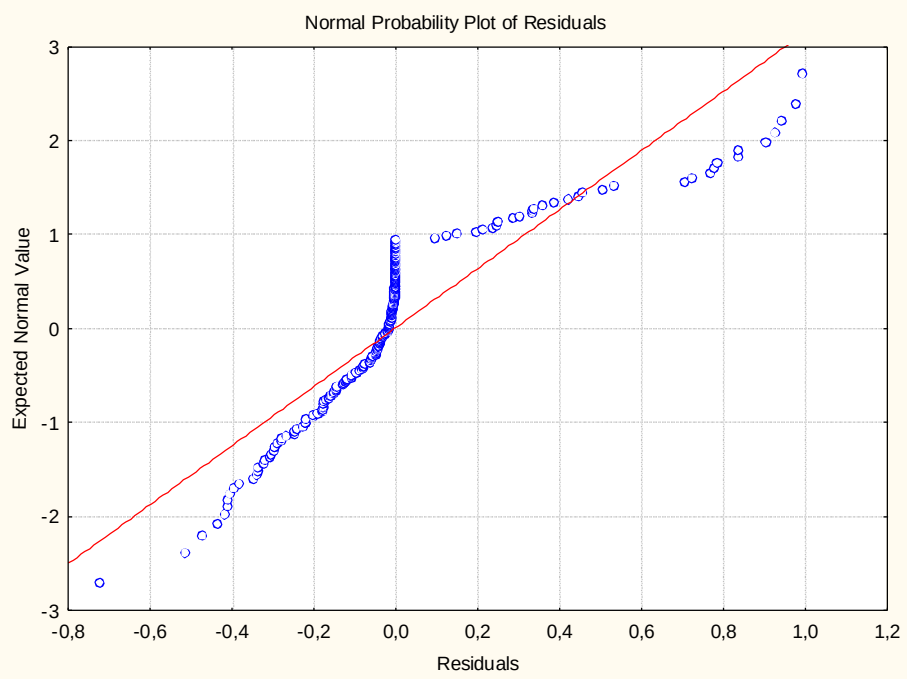

التفسير:

يشير الشكل البياني إلى أن اختيار المتغيرة Y جاء بدلالة المتغيرات السابقة الذكر والممثلة في السن والمستوى التعليمي وغيرها من المتغيرات، كما يعتبر هذا المتغير تابعا في متغيرة مستقلة، أما عن مجموع المستخدمين الممثلة في هذا التمثيل البياني 195،

EVALUATION VERSION
ePrint
REGISTERED VERSION
ADDS NO WATERMARK
visit
eprintdriver.com
EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

ومما يشير إليه هذا الشكل البياني هو وجود تطابق بين توقع القيم الطبيعية وانحرافات الأخطاء وإن دلت هذه النقطة الأخيرة فإنما تدل على أن النموذج المعتمد عليه في التحليل هو نموذج صحيح وبالتالي فان فرضية الدراسة صحيحة، أي بمعنى أن البطالة في الجزائر هي بطالة نوعية، شابة وبالأخص فإنها حضرية ومساهمة القطاع غير الرسمي في مواجهتها هي أكبر من مساهمة القطاع الرسمي، وعليه فان إدماج القطاع سيجعل منه أداة فعّالة في مواجهة مثل هذا النوع من البطالة وهي مسألة ملحّة أكثر من أي وقت مضى.

الشكل الهندسي رقم16 : يشير إلى توزيع التكرار

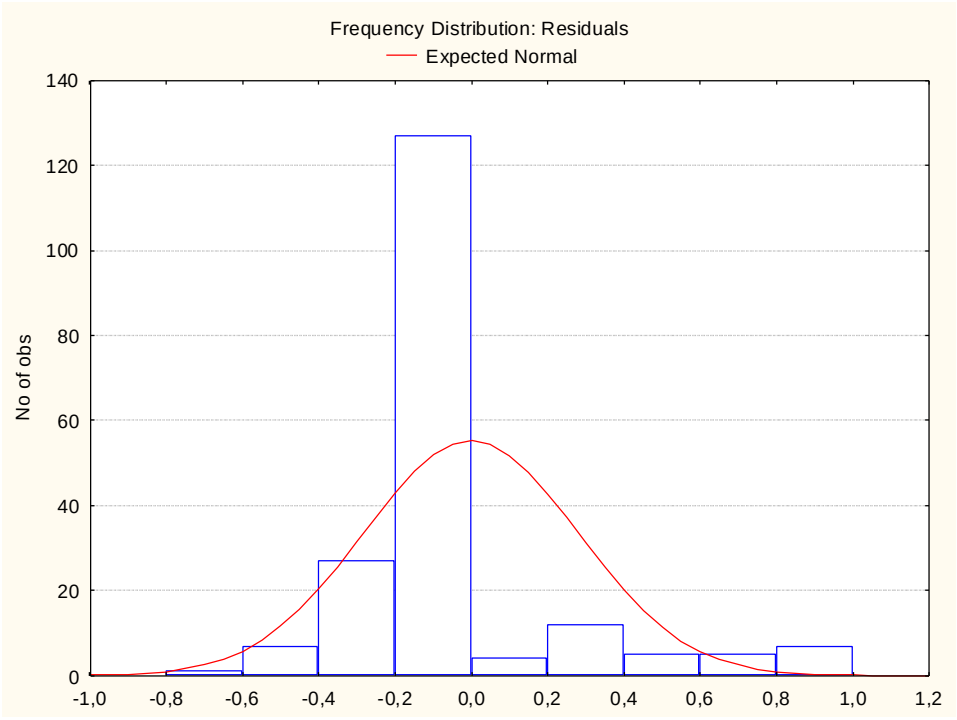

التفسير :

EVALUATION VERSION
ePrint
REGISTERED VERSION
ADDS NO WATERMARK
visit
eprintdriver.com

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الشكل البياني الموجود أعلاه والذي يشير إلى نفس النتيجة المتوصل إليها خاصة فيما يتعلّق بانحرافات الخطأ، وبشكل مختصر فالنموذج القياسي المعتمد عليه هو تمثيلي وجيّد، وبناء عليه فان فرضية البحث أكيدة وصحيحة.

المبحث الرابع: الإدماج أو المواجهة

المطلب الأول: من اللارسمية إلى الرسمية

فالمقصود واضح، ولا يحتاج إلى أكثر من التدقيق والإمعان تماشيا مع ما يخدم وضع و اقتصاد كل بلد، ومع ذلك ففي إحدى الدراسات الخاصة التي تعود إلى "**لؤيزا**" تبيّن أنه كلّما تراجع القطاع غير الرسمي وكلما تقلّصت مهامه كلما ساهمت العملية في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية الناجمة عن تحسن المداخل وميولها إلى الارتفاع وهذا ما يؤدي بحد ذاته إلى تحسن السلع والخدمات العامة، فتسهيلا للعملية يقترح "**لؤيزا**" نموذجا رياضيا يتطرّق من خلاله إلى النمو الداخلي أين يكون الإنتاج تابعا للخدمات العامة، كما أن هذا النموذج يعتمد على كثير من الضوابط والرسوم والضرائب غير أن إمكانية سدادها تبقى ضعيفة، ذلك لأن كثرة الضرائب والرسوم تميت الرغبة على تسديدها ومن تم إحياء الرغبة على التملص والتهرب الضريبي ومن تم القدم نحو الممارسة غير الرسمية مما سينعكس سلبا على النمو الاقتصادي، وعليه من بين النتائج المتوصل إليها من وراء هذا النموذج المطبق على بعض من دول أمريكا اللاتينية، أن هناك ترابط سلبي بين حجم القطاع غير الرسمي والمنشئات العامة التي تعتبر في وظيفتها أحدى دعائم النمو الاقتصادي، و كلما زاد القطاع غير الرسمي بنسبة 1% من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بالنسبة لكل فرد تراجع الناتج الداخلي الخام بمعدّل 1,22%.

فالآثار السلبية للقطاع غير الرسمي على القطاع الرسمي لم تمر مرور الكرام وإنما تم انتقادها وبشدة من قبل مجموع الباحثين على أساس أن النموذج يربط النموّ الاقتصادي وبشكل مباشر بالخدمات العامة، أيضا أن القطاع غير الرسمي قد يتعرّض إلى دفع غرامات مالية إذا ما تمت مباغتته، غرامات وعقوبات يتوقف بعدها ودرجتها على طبيعة نظام كل دولة في التعامل مع هذه الظاهرة، ومع هذا فإنها لا تستخدم في تمويل الخدمات العامة.

أيضا من بين النظريات المطالبة بالفصل بين القطاعين، تلك الملهمة من نموذج "**لويس** [illegible] يرى أن هناك احتمال ضعيف وضئيل لقيام تحويل و تبادل بين القطاعين خاصة [illegible] بالتبادلات العينية والنقدية، كما أن هذه النظرية الثنائية النظرة، ترى في مناصب

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

العمل المتاحة بالقطاع غير الرسمي على أنها مناصب عمل مؤقتة لا أكثر وبأنّها ظرفية تبعا للصعوبات التي يمرّ بها القطاع الرسمي أين تتميّز مناصب العمل التي يتيحها بالاستقرار والثبات إلى حين فالكل يبقى متوقف على طبيعة الظروف الاقتصادية، والأزمة التي عصفت بالاقتصاد الرسمي في بلدنا أعطت كثيرا من الأجوبة عن حالات اللاستقرار، لو لا أن تداركته بعض جرعات الإصلاح لكان حاله أسوء من حال القطاع غير الرسمي، ونفس الشيء ينطبق على العوائد والمداخل، بحيث أن مداخل القطاع الرسمي هي أعلى من مداخل القطاع الثاني[270] عند بعض المحللين فقط، وقد يكون هذا موضوع جدل عند بقية المهتمين والمتابعين لتطوّرات القطاع غير الرسمي، ومع كل هذه التباينات إلا أن مسألة التبادل بالدول النامية، مسألة مفروضة من طرف الوقائع الاقتصادية، ومختلف الأزمات التي مرّت بها اقتصاديات هذه الدول، وكون الجزائر واحدة من الدول المعنية بالتخلّف فان ما ينطبق علي الدول النامية يسري عليها هي الأخرى، مما يقلل من حظوظ الاعتماد على هذا النوع من الفرضيات في التحليل، فقد تكون منتهجة بالدول المتقدمة، أما بالدول

غير الرسمي ومعدل نمو القطاع الرسمي، ومن شأن هذه العلاقة المزدوجة أن تكون جدّ ايجابية على جميع الأصعدة، بحيث أن إمكانية إدراجه في التيار الرسمي تصبح أسهل من أي وقت مضى، من جهته "**شنايدر**"[271] يظهر أن 66% من المداخل الناجمة من القطاع غير الرسمي تنفق مباشرة في القطاع

بعد التطرّق إلى وجهتي النظر المتعارضتين، وبالاستناد على التحليل الثاني، نقول شئنا أو أبينا فان القطاع غير الرسمي يبقى متواجد بكل مكان، غير أن الحدّة التي يظهر بها تختلف باختلاف ظروف كلّ دولة، ففي الجزائر يظهر في شكل أنشطة مشروعة غير مسجلة رسميا، تحفّزه مجموعة من العوامل كتفاقم الوزن الضريبي وبعض من الرسوم ومشاركات الضمان الاجتماعي، فكلما زاد فارق التكلفة الكلية بين كلفة العمالة وصافي إيرادات العمل بعد خصم الضرائب بين القطاعين، كلما قويت دوافع الالتحاق بالقطاع غير الرسمي لتجنب فارق التكلفة، كما أن التنظيمات الحكومية المشترطة لوجوب التراخيص واحترام لوائح تنظيم سوق العمل

---

[270]- ADAIR P, " Production et financement du secteur informel urbain en Algérie " in Revue" éco management", N°: 1, Mars 2002, p : 10.

[271]- SCHNEIDER Friedrich, 1998a, "Further Empirical Results of the Size of the Shadow Economy of Countries Over Time", Paper presented at the 54Congress of the IIPF Cordoba, Argentina and Discussio Department of Economics, University of Linz, Austria, pp: 10-19.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

ومختلف الحواجز التجارية تزيد من عزيمة المساهمة في هذا القطاع وبنسب متصاعدة، وبصرف النظر عمّ إذا كانت هذه الأوضاع مسجلة أو غير مسجلة، نقول أن القطاع غير الرسمي في الجزائر يساهم في ضبط سوق العمل، كما أنه يزدهر في أوقات الكساد والأزمات، وبالتدقيق أثناء تلك الفترات التي تضعف فيها القدرة الشرائية وتزداد المعاناة والفقر، فتشير تطلعات صندوق النقد الدولي أنه الشراكة مع الإتحاد الأوربي، ينتظر أن تتحوّل السوق الجزائرية إلى سوق استيعاب للمنتجات الأجنبية، كذلك تأثيرات أحجام الاستثمارات الأجنبية التي سترافقها تراجعات في مستويات اليد العاملة كون أن صيغة عقود العمل الدائمة سوف تختفي لتفتح الباب أمام عقود العمل المحدودة وهذا سيعود بالسلب على سوق العمل والعمالة التي سوف تتوجه حتما إلى أساليب العمل غير الرسمية، فالتوافد هذا على القطاع غير الرسمي من شأنه خلق صعوبات إستراتجية للدولة، من الناحية النقدية نقول أن جملة المعاملات في هذا القطاع تتم نقدا[272]مما سيؤدي إلى ازدياد الطلب على النقود وكلما زاد هذا القطاع نماء كلما مالت مدخلات الإنتاج لاسيما العمالة إلى خارج الاقتصاد الرسمي، والنتيجة ستكون حينها إضعاف معدلات النماء الاقتصادية التي ستكون مصحوبة بكبح في معدلات النماء الإجمالية للناتج المحلي، في هذا يجب أن لا ننسى بأن الجزائر تبقى واحدة من الدول الضعيفة غير مستقلة اقتصاديا حسب تقويم هيئة الأمم المتحدة، وأن حصتها من الصادرات التجارية خارج المحروقات لا تتعدى 500مليون دولار كما أن حصة مبادلاتها من الناتج الداخلي العالمي لا تتعدى 0,3 % [273]هذا إلى جانب كانياته، من هنا فقط نرى أنّ الأمر يستدعي ضرورة البدء في تبني الموقف الليبرالي الداعي إلى إدماج هذا القطاع، وهذا لا يكون إلا من خلال تغيير جميع المواقف الهدامة و السلبية اتجاهه، فبدلا من السلبية يجب إدراج هذا القطاع تماشيا مع ما يخدم الوضع الاقتصادي الجزائري، بما يخدم المنفعة العامة ذلك لأن نتائج الاستفادة من الإدماج ستكون كبيرة وعلى جميع الأصعدة[274] كما سبق وأن أشرنا إليها في تحليلنا، أيضا لأن

---

[272]- GRANOTIER Bernard, 1980,"La planète des bidonvilles: perspectives de l'explosion urbaine dans le tiers monde", ED: la Seuil, p : 44.

[273] - In liberté économique, "commerce algérien une copie a revoir", du 27/02 au 05/03/2002, N°: 164.

* NAIT Abdelaziz, " président de la confédération nationale du partenariat algérien".

** BEZAIM Abdelouahab, " président de la confédération d'investisseurs algériens".

[274] - DE SOTO Henri, 1994, " l'autre sentier, la révolution informelle dans le tiers- monde", Ed: La déc
p20.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

هذا الأخير أتبث وفي كثير من المرات قدرته على امتصاص الأزمات وضبط سوق العمل، تخفيف حدّة البطالة [275]بحيث أنه يوظف أكثر من 30% من العمالة، وحتى تكون الاستفادة كبيرة فلا بد من السعي إلى اعتماد مجموعة برامج مفادها مساندة القطاع غير الرسمي وتحسين أوضاعه بالتركيز على توفير ظروفه الملائمة واحتياجاته الحقيقية بما يساعد على إطلاق العنان للطاقات الكامنة فيه، هذا إلى جانب احتوائه ، موزعة على مختلف فئات المجتمع من ملاك العقارات وأصحاب المشروعات والعمال والمستهلكين، غير أن هذا لا يتحقق إلا من خلال تسهيل عمليات اللجوء إلى استخدام القروض ومختلف الموارد المالية وهي ما تشكل أكبر العوائق بالنسبة للقطاع غير الرسمي، أيضا إتاحة فرص التكوين لهذا القطاع، الأمر الذي سيسهل عليه مهمة ومغبة تحديث أنشطته وخدماته، وهذه نقطة ايجابية بالنسبة للقطاع الرسمي بحيث يصبح من السهل تقديره والتعرف عليه فتسهل عملية امتصاصه ومحاصرته ومن تم إدماجه دون أي عناء، ومن بين ما يجب على الدولة القيام به هو البدء بإزالة ما يعيق هذا القطاع من:

الفرع الأول: العائق المالي

فالنظام المالي المتبع حاليا يلعب دورا كبيرا في انتشار الأنشطة غير الرسمية وبالتالي حياكة نسيج القطاع غير الرسمي بحيث أن الشروط والضمانات التي يطلبها تمثل مسيرة محارب، والدليل على ذلك بالنسبة للأجهزة المقترحة لمواجهة البطالة لدى فئات الشباب الذين لم يتمكنوا من كسب التمويل بنسبة تتعدى 60%، أيضا وفي غياب بنوك متخصصة في منح القروض بحيث أن الشروط التي تضعها البنوك تخص المؤسسات الكبرى، الأمر الذي يجعلها لا تتماشى مع الطلب على القروض الصادر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحديدا فالمشاكل المالية التي تواجها جلّ المؤسسات تعدّت الإطار النظري كما أن المسألة لم تعد متوقفة على الإجراءات وإنما طبيعة القروض ممركز لا يتوافق والمخاطر المأخوذة من قبل البنك وعليه فإن تمويل عمليات الهندسة المدنية لمشروع استثماري تصبح غير قابلة للتمويل، فتكون التجهيزات المستوردة وحدها قابلة للتمويل باعتبارها رهنا منقولا سهل التحقيق.

---

[275]- JACKLINE Wahba., 2009, " Informality in Egypt: a stepping stone or a dead End? " working paper l 456 of Economic Research forum, January 2009, pp03-06.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

مدّة القرض ومعدلات الفائدة كما هو الحال في البنوك التجارية الجزائرية، فالمؤسسة الخاصة الصغيرة ناذرا ما تحصل على تحويل طويل الأجل ناهيك عن المؤسسات الصغيرة أو صغار المقاولين، والحالات النادرة للتمويل على المدى الطويل كانت مغطاة بخطوط قرض مسيرة من قبل البنك الجزائري للتنمية، فالأصل في التمويل يعتمد على القروض القصيرة المدى المتميزة بارتفاع تكاليفها، وقصر مدة امتلاكها فمودع طلب التمويل في وكالة ما يجب عليه الانتظار حتى يرسل بطلبه إلى المديرية الفرعية التي تقوم بدورها بإرساله إلى المديرية العامة للبث فيه كما هو الحال لدى القرض الشعبي، المالي المطلوب، وتصاعد الرغبة في العمل فان المسافة تختصر باللجوء إلى التمويل غير الرسمي اعتمادا على التمويل الذاتي أو التمويل من قبل الأصدقاء...،وإلى جانب عراقيل وصعوبات النظام المالي يضاف ضعف السوق المالي الذي لم يتمكن لحدّ الساعة من جلب شركاء مهمين لقلة الشركات العمومية، وكذا عدم تجاوب القطاع الخاص معه **(أنظر الفصل1)** بسبب الشروط الدقيقة المطلوبة كتوفّر سجل المحاسبة التحليلية والتسيير التي ترغم كل متعامل على الشفافية بتقديم حصيلة كاملة عن رقم الأعمال ورأس المال ومختلف الأصول، بينما تبقى المؤسسات الخاصة، مؤسسات فردية، عائلية صغيرة لمقاولين صغار يحاولون تفادي كل هذه الشروط، في حين أن الباقي يفضل الممارسة غير الرسمية.

الفرع الثاني: العائق الجبائي

مسألة الجباية كما سبق وأن تعرضنا إليها في السابق مطروحة على جبهتين مختلفتين، فترتبط الأولى بكيان الدولة بينما تخص الثانية المؤسسات الصغيرة، فبالنسبة للوحدات الصغيرة فالقضية محسومة مسبقا فما إن تصبح هذه الأخيرة عاجزة على الاستمرار في تسديد العبء الضريبي فان المنطق يريد بها أن تستخدم يدة عن مقاييس الحداثة فإنها تظل مقبولة، و بمجرّد أن تتحرّر هذه المؤسسات من المراقبة وتتخلّص من العبء الضريبي حتى تبدأ بشن منافسة غير شرعية عنيفة للمؤسسات الرسمية الكبيرة، وهذا ما يمثل خسارة بالنسبة للدولة التي قد تبادر باتخاذ تدابير سلبية ضدّها[276] بما لا يساهم في خدمة الاقتصاد، في هذه الحالة يتعرّف على القطاع غير الرسمي من باب الممارسة اللاشرعية، وأن تزايدا ته تردّ إلى غياب الأطر

[276]-Houston J.F, 1987, " The Underground Economy: a troubling issue for policymakers, Business FEderal reserve bank of philadelphia, September/october, pp : 03-12 .

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

التنظيمية، خاصة المتعلق منها بالجوانب الضريبية كما أن تزايد هذه الأخيرة عن الحدّ الذي يمكن أن تحتمله المؤسسة سيتسبب في كبح سيرورتها عن الممارسة في النظام الرسمي، ولعل المسألة محسومة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة لا تتعدى 13%، و هي التفاتة واضحة إلى حجم التهرب الجبائي وحجم القطاع غير الرسمي بالجزائر، أيضا إلى ما تفقده الدولة من عائدات، والى جانب الجباية يضاف الاقتطاعات الضريبية مثل الضريبة على أرباح الشركات المقدّرة ب30%، و15% بالنسبة للأرباح المعاد استثمارها، وهي نسب لا يستهان بها خاصة وأن الجزائر تسعى إلى أن تكون ضمن قائمة الدول الأكثر جدبا للاستثمار.

من هنا فالمسألة لا تتوقف على الجباية فقط و إنما تشمل حتى شبه الجباية من خلال معدلاتها المميتة والكابحة لأنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة المصغّرة، بحيث أن تسديد 35% كنسبة إجبارية من كتلة الأجرة، أمر

الفرع الثالث: عائق العقار

إلى جانب العائقين السابقين فهناك مشكلين آخرين يتعلقان بالأراضي و العقارات غير الرسمية، فالدولة مجبرة على تقديم مجموعة من الضمانات و الإصلاحات فيما يتعلق بإجراءات وتكلفة تسجيل هذه العقارات وانتقال الملكية واستخدام العقار كضمان للحصول على الائتمان، وهو الأمر الذي من شأنه تحويل هذه الأصول من رأس مال غير مستغل إلى رأس مال حي قادر علي توليد قيمة مضافة عالية لمالكيه وللمجتمع بشكل عام، وبالنسبة لكل من الأنشطة والعقارات غير الرسمية فالحكومة مطالبة على توفير أساليب أكثر كفاءة لفض المنازعات تطول إلى سنوات في ظل النظام الحالي، ومن ثم ترتفع تكلفتها بالنسبة لأطراف النزاع والمجتمع بشكل عام، مع توحيد القوانين العديدة و المتناثرة ذات الصلة بالقطاع غير الرسمي في قانون موحد يعالج هذه الظاهرة بكل أشكالها، وتدعو إلى إنشاء هيئة مستقلة للتعامل مع هذه الظاهرة بكل جوانبها فضلا عن قاعدة تلق اهتمام الحكومة إلا مؤخرا في ظل بحث الحكومة عن موارد مالية جديدة ظهر اهتمام الحكومة بالباعة الجائلين و مختلف الممارسات غير الرسمية.

من هنا نقول أن المساهمة الفعلية في تغيير النمط الوظيفي الذي تعمل به مختلف الرسمية تعدّ مسألة حتمية، وحيوية، الرسمي، فمن جهة يحفّز الأولى على الاستثمار رقم أعمالها بينما يشجع الثاني على الدخول في قالب الرسمية، خاصة وأن هذه

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الأنشطة تساهم في خلق قيم مضافة و مناصب عمل لا يستهان بها وهذا رأي الأغلبية المطالبة بجمع القطاعين، فمن غير الممكن أن يستمرّ طات الجبائية، فتخفيفها من شأنه الإسهام في توسيع القاعدة الضريبية وزيادة إيرادات الدولة، مما سيحدث زيادة في الإنفاق العام وبالتالي زيادة قدرة الدولة على تمويل البنية التحتية بشكل يعزز التوسّع في الإنتاج ومن تم زيادة معدل النمو الاقتصادي الكلي، كما يجب على الدولة أن تسعى في تعميم المزايا والمحفزات التي تمنحها لكل أنواع المؤسسات سواء كانت صغيرة أو مصغرة، متوسطة أو كبيرة، فإذا حدث وأن كانت الاستفادة كبيرة من القطاع الرسمي، فان هذا سيكون محفّزا قويا لاستدراج الممارسات اللارسمية نحو الرسمية [277] كما أن العكس غير مستبعد، فلو زاد اهتمام الدولة بالقطاع غير الرسمي عن مستواه المطلوب سيطمع البعضّ في الممارسة غير الرسمية.

المطلب الثاني: الوسائل السامحة لتحسين إنتاجية القطاع غير الرسمي

فقبل الخوض في الكيفية التي يمكن من خلالها تحسين إنتاجية القطاع غير الرسمي بالشكل الذي يجعلها تتماشى ومتطلبات القطاع وإنما يقتضي بنا الأمر البحث أو بالأحرى التعرّف عن قطاعات النشاط الاقتصادي الحائزة على طلب محتمل واعد، يتمكن من وراءه، منتجو القطاع غير الرسمي الدخول في منافسة ناجحة مع القطاع الرسمي، لهذا يجب التوقف عن اعتبار القطاع غير الرسمي منفذ نجاة أو ما شبه ذلك، بل لا بدّ من السعي نحو تحديثه، بتجديد طرق عمله، وتحديث المؤسسات الممارسة فيه، كون أن مسألة تحقيق النموّ و التنمية من خلال هذا النوع من المؤسسات في مثل هذا النوع من قطاعات النشاط الاقتصادي يساهم مباشرة في خلق مناصب عمل، ومن تم تحسين الوضعية التنافسية للقطاع غير الرسمي أمام نظيره الرسمي، ومن المعايير الواجب إتباعها لمساعدة هذه المؤسسات، يتوقف وبشكل مباشر على:

الفرع الأول: التكوين

قبل أن نتطرق إلى التحليل الفعلي سي، وذلك مهما كانت درجة تفوقه، فالتربية المدرسية والتعليم بمختلف أطواره تشكّل بدورها أحدى الدعامات المكملة لتفوّق القطاع الرسمي.

[277]- RAJAE Mejjati Alami, "L'informel et le cadre fiscal" op. Cit, p: 208.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

فالتكوين داخل القطاع غير الرسمي يتوقف و إلى حدّ بعيد على معرفة نمط سيره مما يساعد على تنمية الكفاءات والمهارات ، لهذا لا بدّ أن يكون التعليم المدرسي مكمّلا للتكوين التقليدي، وحسب تقرير المكتب الدولي للعمل فان النظم التعليمية داخل القطاع غير الرسمي تحمل عيوبا خطيرة بالرغم أنها دورها في إيصال المهارات ونقل الكفاءات بين الأجيال لا يستهان به[278].

حاليا فان ما تقوم به الدولة من تكوين للمقاولين من خلال برامج تشغيل الشباب يعتبر أمر حيويا بالنسبة للقطاع الرسمي وغير الرسمي أيضا وهي مفارقة أخرى تهتك ستار الفشل الذي لا يزال يلاحق البرامج الحكومية المعدّة خصيصا لمواجهة البطالة، فحديثا كشف أحد التحقيقات المعتمدة أن نسبة كبيرة من المؤسسات التي استفادت من خدمات دعم تشغيل الشباب وغيرها من الأجهزة قد اختفى نهائيا من القطاع غير الرسمي وهذا ما سنتطرّق إليه من خلال القسم الثاني، وكأنه تكوين بهدف التقليص من ساحة القطاع الرسمي ليس إلا، فكان لهذا التكوين أن يكتسب ميزة خاصة، وأن تكون ذا ما صوحب التكوين بسياسة مانحة لقروض بمعدلات فائدة صغيرة، فان الفارق سيكون كبيرا، لأن الرغبة في زيادة المداخل بالقطاع غير الرسمي ستكبر، وبالتالي فان احتمالات الدخول إلى القطاع الرسمي ستزيد، كون أن العملية تتم من أوّلها إلى آخرها تحت تصرّف الدولة دون الحاجة إلى فرض عقوبات وغرامات مالية كما هو الحال في كثير من دول العالم، و كأن الاندماج يتمّ بمقتضى يد خفيّة.

الفرع الثاني: القروض المصغرة

لقد أصبحت مسألة منح القروض ضرورة ملحّة، و لعل السبب في ذلك يعود إلى تصريح نائب رئيس البنك العالمي من أجل والبطالة إلى سعة الاستثمار ولو على خطى ضيقة تمشي موازاة مع طموح صاحبها. ففي الجزائر فان مسألة الحصول على القروض المصغرة وإن كانت موجودة مند العشريتين السابقين فإنها لم ترتقي إلى المستوى المطلوب كون أنها لم تستجب إلا لثلث الطلب(**أنظر الفصل الأول**)، فهذا النقص في الاستجابة لطالبي القروض المصغرة خاصة لصغار المقاولين يجب أن يستدرك بإنشاء منشات مالية أخرى مرنة مما قد يساعد كثيرا منهم على تحسين أوضاعهم داخل السوق[279]، من خلال تحسين مداخلهم و إلى أنواع من المنتجات.

[278]- Rapport sur l'emploi dans le monde 1998-1999, in www.ilo.org/public/french/bureau/stat/

[279]- BELGHAZI Saâd, 1998, "Marché du travail et compétitivité", CERAB, Cahier N°: 2, février, 1998, p : 10.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الخلاصة:

مما لا شك فيه أن القطاع غير الرسمي الحضري أثبت وفي كثير من الأحيان أنه أكثر من منفذ نجاة، بكل ما يحمل من مزايا وعيوب، وبكل ما يحتويه من عمالة نوعية وشابة وسيكون من الخطأ التصدي له بغلق المنافذ، فبالإضافة إلى روابطه بالقطاع الرسمي، فهو كاليد الخفية له آلياته وأدواته في ضبط سوق العمل ومن تم الاقتصاد ككلّ، وبالتالي فان الاستفادة تكون على قدر الاهتمام.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

انطلاقا من التحليل الذي تطرقنا إليه في موضوعنا، نقول أن الأزمات والاضطرابات التي مرّ بها الاقتصاد الوطني منذ العشريتين السابقتين اللتان كانتا مرفقة بتدهور البنى التحتية للاقتصاد ومشحونة بفشل أغلب التجارب التنموية المنتهجة، ولا شيء أسوء من تراجع معدلات النمو الاقتصادي عن المستوى المطلوب الذي يمكّن من إعادة التوازن إلى اختلال العرض بالطلب في سوق العمل والذي زادت من تفاقماته برامج التعديل الهيكلي، برامج أقل ما يقال عنها أن ضررّها كان أشدّ وطأة على جميع المستويات من نفعها، فعلى حدّ التعبير عندما تنعدم حظوظ الشفاء فلا سبيل إلا البتر، أي أنها هذه الإصلاحات وإن ظهرت محتومة في ظاهرها ففي باطنها كان لا بدّ منها لتدارك ما يمكن تداركه، ومع عقم

البعض وزيادة، فهي تقتضي تسهيل التحاق عمال القطاع غير الرسمي بالتكوين، ومن شأن هذه العملية الإسهام في تحسين خدمات ومنتجات القطاع غير الرسمي، وكذلك الإسهام في نمو وتضاعف المؤسسات غير الرسمية المستخدمة للتقنيات الحديثة، وهو ما يمكنّها من منافسة المؤسسات الرسمية من خلال المنتجات التي تعرضها سعرا وقدرة على اختراق الأسواق خاصة داخل المناطق التي لا تطالها منتجات القطاع الرسمي، وبازدياد المنافسة تصبح العملية

يساهم في التخفيف من حدّة الأزمات، التقليل من نسب البطالة والفقر، و من ناحية أخرى كلما ازداد اتساعا ازداد خطورة، بدءا من التقليل من دور الدولة، مرورا بتقليص المساحة الرسمية التي ينشط فيها القطاع الرسمي وانتهاء بالفوضى بكل ما تحمله من معاني، كل هذه يجعلنا نقول أن القطاع الرسمي ضروري وحتمي خاصة داخل الدول النامية، غير أن مساحته لا يجب أن تزيد عن القدر المطلوب، أي أن هناك مستوى معتدل وطبيعي محبب أن ينشط فيه هذا الأخير، فلو زاد عن هذا المستوى، أصبح كيان النظام الاقتصادي مهددا بالاضطراب، ن مداخل القطاع الرسمي حتى ينخفض المستفيدين من الممارسة من كلى القطاعين، أيضا تثبيت مستويات النموّ الاقتصادي، فهل تقدر دولة نامية مثل الجزائر أن تحقق هذه الوصايا العشر؟ ففي الأصل فان المهمة مستبعدة تماما بل يلة، ما يدفعنا للتأكيد كون أن اغلب الدول النامية تستمدّ مداخلها من مصدر واحد ما يزيد القضية استعسارا من فوقه عسرا، فأي تراجع طارئ على مصدر الدخل

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

يترجم بالتراجع المباشر في القطاع الرسمي مما يتسبب في أزمات سياسية، اقتصادية واجتماعية ومالية لا قبل للاقتصاد الرسمي بها، أزمات لا تستدرك إلا بالقطاع غير الرسمي، وعليه فان أية مواجهة وأيّ اصطدام معه سيكلل بالفشل، فالدول المتمكنة من توفير عدّة مصادر دخل والقادرة على خلق مناصب عمل مستقرّة هي وحدها الدول التي يكون باستطاعتها تحقيق معدلات نموّ مستقرة وثابتة متراوحة بين8% و10% في السنة، معدلات نموّ تجعلها بعيدة عن مخاطر القطاع غير الرسمي وبعدّة أميال، هذا وأن هناك مشاكل أخرى تبقى تنتظر الاقتصاد الجزائر، هذا إن لم نقل تبقى عقبة في وجه هذا الاقتصاد، وهو يتعلق بمشاكل الاندماج في الاقتصاد العالمي، هذا الاندماج الذي يفرض مزيدا من الانفتاح والمنافسة، هذه المنافسة التي تشترط ارتفاعا مستمرا وسريعا في الإنتاجية التي تمشي على قدم وساق مع العرض الهزيل في مناصب العمل المتبعة بزيادة في نسب النموّ، ذالك لأن بنية الاقتصاد العالمي تفترض توفير القليل من مناصب العمل لكل وحدة وضع اقتصادنا، ليصبح التكامل بين القطاعين في بلدنا مسألة حتمية مفروضة من قبل الوقائع الاقتصادية الآنية والمستقبلية، فعندما يزيد القطاع غير الرسمي عن مستواه الطبيعي يجب على الدولة استدراج جزء منه إلى القطاع الرسمي لتكملة ما ينقصها، حتى وإن احتاج تطبيق هذه الإستراتجية إلى وقت كبير، وإذا تراجع عن المستوى الطبيعي، أو أن الدولة ساهمت في تراجعه فلا بدّ أن تدعّم هذا التراجع بكل الاستراتجيات والإمكانيات حتى لا يتأثر الاقتصاد الرسمي انطلاقا من القضاء على عمل التحاقها بسوق العمل، هذا التغيير يحتاج إلى توفير قاعدة معلومات، كما يحتاج إلى فهم عميق للوقائع الاقتصادية والاجتماعية المعاشة، وبين الأمرّين وحتى تتمكّن الدولة من مواجهة البطالة مواجهة أمامية وخلفية تبقى مطالبة بمضاعفة الأجهزة الهادفة إلى التصدّي للبطالة، كأجهزة ANSEJ وما شبهها من إجراءات وبرامج، وأن تعمد من جهة أخرى إلى إدماج القطاع غير الرسمي إدماجا فعليا، وكما هو معروف عندما لا يفيد الترياق فلا سبيل إلاّ إلى البتر، ولا تصح الثانية إلا بالأولى أي قبل البدء في مواجهة القطاع غير الرسمي يجب أولا تجريب الإدماج.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

قـــــــائـــــــمة المـــــــــراجـــــــــــع

باللغة العربية

الكتب:

01) بن آشنهو عبد اللطيف، 1991، مدخل إلى الاقتصاد السياسي الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية.

02) أ.د. جمال الدين لعويسات، 2000، "العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية"، النشر: دار هومة.

03) حرفوش المدني، "الكامل في الاقتصاد"، 1999، دار الآفاق الجزائر.

) د.قدي عبد المجيد، "مدخل إلى السياسات الكلية"، 2003، ديوان المطبوعات الجامعية.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

05) ساموبلسون بول، 1993، "علم الاقتصاد المشاكل الاقتصادية المعاصرة"، ترجمة موفق مصطفى، ديوان المطبوعات الجامعية.
06) سمير صارم، 2000،" الأورو"، دار الفكر.
07) شفيف علاء، جاسم عبد الرسول، 1983، "اقتصاد العمل"، مراجعة الدكتور محمد السباطي، دار المريخ، العراق.
08) الشريف رحماني، 1999، "الجزائر غدا"النشر: ديوان المطبوعات الجامعية.
09) الحضاونة محمد، النعيمات عبد السلام، الروضان عبيد، 1998، " الفقر والبطالة في الأردن"، النشر: الجمعية العلمية الملكية.
10) د. ماهر أحمد، 2000، " تقليل العمالة"، الدار الجامعية.
11) د.محمد الفولي أسامة، د.محمود شهاب مجدي،1998،"أساسيات الاقتصاد السياسي"، دار الجامعة الجديدة للنشر:جامعة الإسكندرية.
12) د. موفق مصطفى، 1993، "علم الاقتصاد: المسائل الاقتصادية المعاصرة"، ديوان المطبوعات الجامعية.
13) د. واصف الوزني خالد، حسين الرفاعي أحمد، " مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار وائل للنشر الطبعة 3.
14) رمزي زكي، 1997، "الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"، دار الكويت.
15) عوض الله زينب حسين، 1998، " مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت.
16) خليفي أحمد،1998،" تهريب البضائع و التدابير الجمركية الوقائية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى.
17) بوسقيعة أحسن،1998،" المنازعات الجمركية في ضوء الفقه و القضاء والجديد في قانون الجمارك"، دار الحكمة،الجزائر.

المقالات و المنشورات:

01) المجموعة الإحصائية السنوية، 1996، النشر: " ديوان المطبوعات الجامعية".
02) تقرير مندوبيه تشغيل الشباب، 1998، لولاية تلمسان.
03) مجلة تمويل البرامج للامتيازات الفلاحية، ولاية تلمسان.
04) معهد البحوث العربية، مجموعة بحثية، البطالة في الوطن العربي.
05) صندوق النقد الدولي، 1998، "برنامج التثبيت والاستقرار في الجزائر".
06) وزارة العمل، الحماية الاجتماعية و التكوين المهني، ديسمبر 1997، "دليل الإجراءات".

الجرائد:

01) جريدة الخبر، 27 سبتمبر2000، العدد 1874.
02) جريدة الخبر، 27 مارس2002، العدد 3432.
03) جريدة الخبر، 4أوت2002، العدد 3542

01) ONS (Office National des Statistiques), 1995, " élément statistique de l'ONS marché du travail " données statistiques N°: 23.
02) ONS (Office National des Statistiques), Rétrospective (1970-1996), Chapitre en

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

03) **ONS** (Office National des Statistiques), 1989-1993, " Analyse de la population active en Algérie", données statistiques, N°: 30.
04) **ONS** (Office National des Statistiques), 1989, "Situation de l'emploi" données statistiques, N°: 23.
05) **ONS** (Office National des Statistiques), 1996,"Estimation de l'emploi permanent dans les entreprises publiques nationales", données statistiques N°:227.
06) **ONS** (Office National des Statistiques), 1998, (RGPH : 1987 et 1998).
07) **ONS** (Office National des Statistiques), 2003a, " Activité, emploi, chômage ", données statistiques N°: 386, du 3eme trimestre 2003.
08) **ONS** (Office National des Statistiques), 2005, " enquête d'emploi auprès des ménages ", données statistiques N°:241.
09) **ONS** (Office National des Statistiques), 2007, Enquête Emploi auprès des ménages 2006, Alger, Série S, Statistiques Sociales, N°132.
10) **ONS** (Office National des Statistiques), 2008, Démographie Algérienne, données statistiques, Alger 520
11) **ONS** (Office National des Statistiques), 2009, enquête emploi. Collection N°: 150.
12) **Perry Guillermo E; Maloney William F; Arias Omar; Fajnzylber, Pablo; Mason, Andrew D.; Saavedra Chanduvi, Jaime.,** 2007, "Informality: Exit and exclusion", (Washington, DC, Banque mondiale).
13) **Prenant André.,** 2002," L'informel aujourd'hui en Algérie : Forme de transition ou mode d'intégration spécifique à la hiérarchie imposée par la mondialisation", in Revue" économie et management", N°1, Mars 2002.
14) **Philips A W**, 1958, " The relationship between the rate of change of wages and unemployment in the United Kingdom, 1913-1948 based on data from A W Phillips (1958) 'The Relation between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in the United Kingdom, 1861-1957 "Ed: Economica, N.S, Vol:25, N°:100, November.
15) **PNUD.,** 2005, "Indicateurs socio culturelles", rapport mondiale sur le développement humain.
16) **Rajae Mejjati Alami.**, "L'informel et le cadre fiscal" in Actes des journées d'études "fiscalité et croissance"CGEM, 1999.
17) **Rapport** du Ministère du travail et de la protection sociale, 1995, "dispositif relatif au soutien de l'état aux catégories sociales défavorisées", Alger.
18) **Rapport** du Ministère du Travail de la Protection Sociale et de la Formation Professionnelle, 11 mai 1998.
19) **Rapport** du Ministère du Travail de la Protection Sociale et de la Formation Professionnelle, 2005.
20) **Rapport** du Ministère de la PME, "Recommandations des quatre ateliers assurés des deux journée d'études sur le développement et la promotion des PME ".
21) **Revue** les problèmes Economiques (Travail - Formation - Emploi) N°: 2575 du 1 Juillet 1998.
22) **Rosemberg S.,** 1989, "De LA Segmentation a La Flexibilité" in Revue Travail et Société Vol N° 14 Genève.
23) **RODGERS Gerry.,** 1994, "La pauvreté n'importe où menace la prospérité partout" in Revue "Le courrier" (lutte contre la pauvreté) N°: 143, janvier/ février 1994.
24) **Saavedra, Jaime; Tommasi, Mariano.,** 2007: «Informalité, Etat et contrat social en Amérique latine: étude préliminaire», Revue internationale du Travail, vol. 146, n 3-4
25) **Schneider Friedrich , Hofreither Markus F and Neck Reinhard.,** 1989 "The Consequences of a Changing Shadow Economy for the Official Economy: Empirical Results for Austria," in Boes, Dieter and Bernhard Felderer (eds

EVALUATION VERSION
ePrint
REGISTERED VERSION
ADDS NO WATERMARK
visit
eprintdriver.com

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

Political Economy of Progressive Taxation, Heidelberg, Springer Publishing Company.

26) **Schneider Friedrich.,** 1994, "Can the shadow economy be reduced through major tax reforms? An empirical investigation for Austria", Supplement to Public Finance/ Finances Publiques, 49.

27) **Schneider Friedrich.,** 1998, "Further Empirical Results of the Size of the Shadow Economy of OECD-Countries Over Time", Paper presented at the 54 Congress of the IIPF Cordoba, Argentina and Discussion Paper, Department of Economics, University of Linz, Austria.

28) **Schneider Friedrich.,** 2000, "Dimensions of shadow economy ". The Independent review, vol N°1.

29) **Schneider**

30) , "workers in an Integrating World", World Bank editions.

31) **Zidouni H.,** 2002, " L'économie non observée, sources et approches utilisées par la comptabilité nationale algérienne ", Réunion sous régionale sur les échanges Méthodologiques, Rabat (Maroc), 22-25 juillet.

Thèses et mémoires :

En Arabe :

01) **بلعربي عبدالقادر**، "أثر البطالة على الفقر في الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2003.

En langues étrangères :

01) **Forgeot Gérard .,** " Rigidités institutionnelles du marché du travail et chômage des jeunes ", Thèse de doctorat, Sciences économiques, Université de Paris 1 Panthéon Sorbonne,1998.

02) **SEN A J.,** "Employment, Technology and Developpment" Oxford, Clarendon Press, 1975 in Yahyaoui Yahya, "L'emploi, les migrations rurales urbaines et les coûts sociaux des excédents de main-d'œuvre urbaine" Thèse de doctorat, Aix Marseille, 1982.

Journaux :

01) Liberté Economie, du 18 au24 février 2004, N° : 163.

02) Liberté Economie, du 16 au 22 mars 2005, N° : 2447.

03) La Gazette des Finances, du 18 au 24 Juillet 2005, N°:12 .

04) El Watan Economie, du 16 au 22 janvier 2006, N°: 41.

05) L'Oranie, Quotidien régional d'information, du 6 Août 2002, N°: 82.

06) Le Quotidien d'Oran, du 26-10-2002, N°: 2374.

Sites Internet :

01) www. apce.fr

02) www. imf.org

03) www. dz. undp.org

04) http:// www.dette2000.org/rapports/

05) http://rad2000.free.fr/mondechom.htm
Mode de vie et Chômage ; BIT "Rapport sur la dette dans le monde2001/2002".

06) http:// www.ilo.org/public/french/bureau/stat/BIT "Rapport sur l'emploi dans le monde," 1998-1999.

07) http://rad2000.free.fr/keynes05.htm

08) http://alpha.montclair.edu/lebelp/CERAFRM/062Noula1996.pdf

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION

Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

09) http://www.melchior-eco.com.fr/melchior.nsf/13ème conférence des statisticiens du travail", 1982.
10) http://www.ilo.org/public/french/bureau/stat/techmeet/16thicls/ report1.htm
Rapport 1 du BIT "Mesure du sous-emploi",1998.
11) http://www.dial.prd.fr/publi/dialogue/dial4/art1.htm
Banque Mondiale "le travail urbain en Afrique sub-saharienne", décembre 1995.
12) www.cybercale.tm.fr/jarna/ 1998 ; J. Charme, "le secteur informel en Afrique", 1998.
13) http://www.fusion.net.ma/fondep/presse.htm;"Les pauvres ont leur crédit".

Les décrets et les circulaires :

01) Ancrage juridique : instructions interministérielles MTSS-MF/N°: 1 Du 28/07/2001
02) Circulaire N° :01 Du 22/07/99 Du M.T.P.S.F.P.
03) Décret exécutif N°: 98-402 Du 02/12/1998 –Circulaire MTPS/N°: 008 du 20/06/1998.
04) loi N°: 83-11 du 02-07-1983 relative aux bénéficiaires aux assurances et loi N°: 83-14 Du 02-07-1983 relatives aux obligations en matière de sécurité sociale.

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

قائمة الجداول

الجدول رقم(II-01) حجم المشاريع الاستثمارية المصرّح بها من 13-11-1993 إلى 31-12-2003.....ص84
الجدول رقم:(II-02) برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية ما بين1997-2003 ..... ص95
الجدول رقم:(II-03) ميزانية الشغل المأجور بمبادرة محلية حسب قطاع النشاط الاقتصادي في الجزائر..... ص96
الجدول رقم:(II-04) تطور عدد المستفيدين من التعويض على الأنشطة ذات المنفعة العامة..... ص99
الجدول رقم:(II-05) برنامج الأنشطة ذات المنفعة العامة ما بين1997-2003 ..... ص99
الجدول رقم:(II-06) برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد عاملة ما بين1997-2003..... ص101
الجدول رقم:(II-07) برنامج عقود ما قبل التشغيل ما بين1998-2003 ..... ص103
الجدول رقم:(II-08) تطور عدد المسجلين في برنامج عقود ما قبل التشغيل1998 /ديسمبر2001..... ص104
الجدول رقم:(II-09) تطور برنامج التنمية الجماعية ص106
الجدول رقم:(II-10) تطور المستفيدين من برنامج التأمين على البطالة من 1996 إلى 31-09-2003..... ص108
الجدول رقم:(II-11) هيكل تمويل المؤسسة الصغيرة في إطار برنامج تشغيل الشباب..... ص116
الجدول رقم:(II-12) توزيع المشاريع المعتمدة إلى 31 ديسمبر 2003..... ص117
الجدول رقم:(II-13) توزيع المشاريع المعتمدة إلى 31 ديسمبر 2001..... ص118
الجدول رقم:(II-14) توزيع الفئة النشطة حسب المنطقة و الجنس من سنة2001- 2009..... ص128
الجدول رقم:(II-15) تقسيم الفئة النشطة حسب السن و المنطقة خلال سنة 2005..... ص129
الجدول رقم:(II-16) تطور الفئة المقيمة مابين 1987-2002 حسب طبيعة الجنس ومتوسط العمر..... ص129
الجدول رقم:(II-17) تطور الفئة العاملة حسب قطاع النشاط الاقتصادي في الجزائر لسنة 2009..... ص131
قم:(II-18) توزيع الفئة العاملة حسب طبيعة الجنس وقطاع النشاط الاقتصادي لسنة 2009.....

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الجدول رقم:(II-19) توزيع الفئة العاملة حسب و المنطقة لسنة 2009..... ص131
الجدول رقم:(II-20) حجم العمل بالمنازل من1993-1996..... ص133
الجدول رقم:(II-21) توزيع الفئة النشطة و إلى العمل حسب الوضعية المهنية من1997-2009..... ص135
الجدول رقم:(II-22) تطور الشغل حسب قطاعات النشاط الاقتصادي ما بين 1973-1985..... ص135
الجدول رقم:(II-23) توزيع اليد عاملة من 1980 إلى 1984 ما عدى قطاع الفلاحة..... ص136
الجدول رقم:(II-24) تطوّر العمالة حسب قطاع النشاط الاقتصادي مابين 1990- 1992..... ص139
الجدول رقم:(II-25) وضعية العمل حسب القطاعات باستثناء قطاع الفلاحة ما بين 1986- 1992..... ص139
الجدول رقم:(II-26) الفرق بين العرض و الطلب على العمل..... ص140
الجدول رقم:(II-27) هيكل الفئة العاملة حسب وضعية العمل..... ص140
الجدول رقم:(II-28) تطور عدد العمال المسرحين من سنة 1995 إلى 2000..... ص142
الجدول رقم:(II-29) عدد المناصب المفقودة حسب نوعية المؤسسة وطبيعة القطاع لاقتصادي..... ص143
الجدول رقم:(II-30) التوزيع المهني للقوى العاملة من 1994- 1998 ..... ص144
الجدول رقم:(II-31) تطور العمل الرسمي و غير الرسمي من سنة 1999-2003..... ص145
الجدول رقم:(II-32) تطور PIB و الشغل حسب المحاسبة الوطنية في الجزائر بين 1995-2001 ..... ص146
الجدول رقم:(II-33) تطور العمل الرسمي و غير الرسمي حسب تسلسل السنوات..... ص146
الجدول رقم:(II-34) تطور الفئة النشطة بين 1997-2009 ..... ص147
الجدول رقم:(II-35) تطور الفئة النشطة خلال سنة 2008 ..... ص147
الجدول رقم:(II-36) توزيع الفئة النشطة خلال سنة 2009 ..... ص148
الجدول رقم:(II-37) تطور عرض و طلب العمل بين 1990-2001 ..... ص148
الجدول رقم:(II-38) تقسيم الفئة النشطة حسب السن و المنطقة خلال من سنة 2003-2008 ..... ص151
الجدول رقم:(II-39) تقسيم البطالين حسب السن و الطبقة من سنة 2003-2008..... ص152
قم:(II-40) هيكل البطالة حسب الجنس و الطبقة من سنة 2009..... ص
قم:(II-41) مدّة البحث عن الشغل حسب طبيعة الجنس و المستوى التعليمي سنة 2009..... ص

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com EVALUATION VERSION
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الجدول رقم:(II-42) أسباب البطالة في الجزائر..... ص155
الجدول رقم:(III-01) تطور و بنية العمل غير الرسمي في الجزائر ص188
الجدول رقم:(III-02) تطور العاملين(بالألف) ونسب غير المشاركين حسب الوضعية في المهن..... ص190
الجدول رقم:(III-03) تطور الموظفين و الأحرار حسب حجم المؤسسة..... ص192
الجدول رقم:(III-04) تطور الأجراء حسب حجم المؤسسة ص193
الجدول رقم:(III-05) تطور المتربصين و المساعدات العائلية حسب حجم المؤسسة ص193
الجدول رقم:(III-06) تطور الموظفين و الأحرار حسب نمط الخضوع الضريبي ص194
الجدول رقم:(III-07) تطور الموظفين و الأحرار حسب نمط التسجيل..... ص196
الجدول رقم:(III-08) تطور الأجراء حسب الوضعية في المنشأة ص196
الجدول رقم:(III-09) تطور العمل غير الرسمي حسب مختلف المعايير المدروسة..... ص197
الجدول رقم:(III-10) تطور العمل غير الرسمي حسب الوضعية المهنية..... ص199
الجدول رقم:(III-11) توزيع الشغل للقطاع الخاص غير الفلاحي حسب التسجيل و الوضعية في المهنة ص199
الجدول رقم:(III-12) تطور العمل غير الرسمي حسب الوضعية المهنية..... ص204
الجدول رقم:(III-13) تطور حصة القطاع غير الرسمي المحدد موضعه حسب فروع النشاط الاقتصادي..... ص208
الجدول رقم:(III-14) توزيع العمالة في القطاع غير الرسمي حسب فروع النشاط الاقتصادي..... ص208
الجدول رقم:(III-15) نمو هيكل VA لدى المؤسسات الممارسة في القطاع غير الرسمي خارج المحروقات..... ص208
الجدول رقم:(III-16) الفئات المتورطة في تهريب المخدرات حسب معيار الوظيفة بين 1999-2001..... ص213
الجدول رقم:(III-17) الجرائم الجمركية المعاينة على مستوى المديرية الجهوية للجمارك تلمسان 1990-2004 ..ص214
الجدول رقم:(III-18) أهم البضائع المحجوزة بمجال مفتشيه الأقسام للجمارك تلمسان 2002-2006.....ص215
الجدول رقم:(IV-01) تطور الفئة النشطة مابين 2001-2005.....ص235
الجدول رقم:(IV-02) تطوّر الطلب وعرض العمل حسب الجنس والسن ما بين 2001-2005.....ص236
رقم:(IV-03) تقسيم الفئة الشغيلة حسب قطاع النشاط الاقتصادي أواخر سنة ص237

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الجدول رقم:(IV-04) إسهام بعض أجهزة تشغيل الشباب حسب قطاع النشاط الاقتصادي أواخر سنة2003.....ص238
الجدول رقم:(IV-05) مناصب الشغل الموفّرة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي بما فيها أجهزة تشغيل الشباب....ص239
الجدول رقم:(IV-06) أسباب الانسحاب من القطاع الرسمي.....ص242
الجدول رقم:(IV-07) مدّة ممارسة النشاط غير الرسمي.....ص245
الجدول رقم:(IV-08) عوائد القطاع غير الرسمي.....ص246
الجدول رقم:(IV-09) المؤسسة و عدد العاملين فيها.....ص246
الجدول رقم:(IV-10) نوعية العمالة.....ص247
الجدول رقم:(IV-11) نوعية الأجر السائدة في القطاع غير الرسمي..... ص247
الجدول رقم:(IV-12) دوافع اختيار النشاط غير الرسمي.....ص249
الجدول رقم:(IV-13) طرق التمويل داخل القطاع غير الرسمي.....ص251
الجدول رقم:(IV-14) أماكن مزاولة النشاط.....ص252
الجدول رقم:(IV-15) مصادر السلع المستخدمة في مزاولة النشاط.....ص252
الجدول رقم:(IV-16) قنوات تصريف السلع.....ص253
الجدول رقم:(IV-17) صعوبات الممارسة غير الرسمية.....ص255
الجدول رقم:(IV-18) إمكانيات العودة إلى القطاع غير الرسمي.....ص255
الجدول رقم:(IV-19) سن الناشطين بالقطاع غير الرسمي.....ص257
الجدول رقم:(IV-20) مستوى الناشطين بالقطاع غير الرسمي.....ص258
الجدول رقم:(IV-21) دواعي مغادرة القطاع الرسمي.....ص264
الجدول رقم:(IV-22) دوافع الالتحاق بالقطاع غير الرسمي.....ص265
الجدول رقم:(IV-23) قطاع الممارسة.....ص266
الجدول رقم:(IV-24) عائدات القطاع غير الرسمي.....ص266
الجدول رقم:(IV-25) ازدواجية الأنشطة بين القطاعين الرسمي و غير الرسمي.....ص267
الجدول رقم:(IV-26) علاقة القطاع الرسمي بالقطاع غير الرسمي.....ص268
الجدول رقم:(IV-27) المتغيرات الخاصة بالأفراد الناشطين بالقطاع غير الرسمي.....ص273
الجدول رقم:(IV-28) الأهداف و المعايير الانحرافة.....ص274
الجدول رقم:(IV-29) ترتيب الأفراد حسب نموذج **Probit**.....ص274

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

قائمة الأشكال الهندسية

الشكل البياني رقم: (I-01) يشير إلى تقسيم الفئة السكانية.....ص08
الشكل البياني رقم: (I-02) يشير إلى الطلب على العمل.....ص33
الشكل البياني رقم: (I-03) يشير إلى عرض العمل.....ص34
الشكل البياني رقم: (I-04) يشير إلى التوازن في سوق العمل.....ص34
الشكل البياني رقم: (I-05) يشير إلى نظرية الطلب الفعلي.....ص36
الشكل البياني رقم: (I-06) يلخص النظرية الكينزية حول البطالة والتشغيل الكامل.....ص37
الشكل البياني رقم: (I-07) يشير إلى منحنى الإنتاج.....ص38
الشكل البياني رقم: (I-08) يشير إلى منحنى الطلب على العمل.....ص38
الشكل البياني رقم: (I-09) يشير إلى منحنى عرض العمل.....ص38
الشكل البياني رقم: (I-10) يوجز التوازن الكينزي في سوق العمل.....ص40
الشكل البياني رقم: (I-11) يشير إلى المعادلة الكينزية في مواجهة البطالة.....ص43
الشكل البياني رقم: (I-12) يشير إلى منحنى"بفريدج".....ص56
الشكل البياني رقم: (I-13) يشير إلى منحنى "فيليبس" في المدى القصير.....ص59
الشكل البياني رقم: (I-14) يشير إلى منحنى فيليبس المفسر من طرف ساموبلسون.....ص60
الشكل البياني رقم: (I-15) يشير إلى منحنى الطلب و العرض ومنحنى فيليبس في المدى القصير...ص63
الشكل البياني رقم: (I-16) يشير إلى منحنى فيليبس في المدى الطويل.....ص65
الشكل البياني رقم: (II-01) يشير إلى حصّة الشراكة وتوزيع قطاع النشاط الاقتصادي.....ص85
الشكل البياني رقم: (II-02) يشير إلى معدّل المشاركة في IAIG حسب مستويات السن.....ص100
الشكل البياني رقم: (II-03) يشير إلى تطوّر البطالة بين 1966-1985.....ص137
الشكل البياني رقم: (II-04) يشير إلى تطوّر البطالة بين 1986-1993.....ص141
النموذج البياني رقم: (II-05) يلخص مراحل تطوّر البطالة بين 1994-2009.....ص149
الشكل الهندسي رقم: (II-06) يشير إلى توزيع الفئة النشيطة لسنة 2001.....ص150
الشكل الهندسي رقم: (II-07) يشير إلى توزيع الفئة النشيطة لسنة 2009.....ص150
الشكل الهندسي رقم: (II-08) يشير إلى توزيع النسبي للأفراد حسب مستويات التحصيل العلمي.. ص154
الشكل الهندسي رقم: (III-01) يشير إلى تطور العمل المهيكل و العمل غير الرسمي.....ص177
الشكل البياني رقم: (III-02) يشير إلى تطور الاقتصاد الخفي عبر الزمن.....ص184
هندسي رقم: (III-03) طبيعة العاملين الوضعية و الانتساب إلى الضمان الاجتماعي.....ص191
هندسي رقم: (III-04) يشير إلى تطور الموظفين و الأحرار حسب حجم المؤسسة.....ص192
هندسي رقم: (III-05) يبين تطور الموظفين و الأحرار حسب نمط التسجيل.....ص195

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.

الشكل البياني رقم:(IV-01) تطوّرات البطالة في تلمسان بين2001-2006.....ص236
الشكل البياني رقم:(IV-02) نوعية الطلب على العمل حسب المستوى التأهيلي لسنة 2004.....ص237
الشكل البياني رقم:(IV-03) معالم الممارسة الرسمية.....ص241
الشكل البياني رقم:(IV-04) طبيعة القطاع الرسمي و غير الرسمي.....ص243
الشكل البياني رقم:(IV-05) الاحتفاظ بنوعية النشاط من القطاع الرسمي إلى غير الرسمي.....ص244
الشكل البياني رقم:(IV-06) طبيعة الممارسة.....ص244
الشكل البياني رقم:(IV-07) مختلف المساهمين في القطاع غير الرسمي.....ص248
الشكل البياني رقم:(IV-08) التعامل مع القطاع الرسمي.....ص253
الشكل البياني رقم:(IV-09) جنس الناشطين بالقطاع غير الرسمي.....ص256
الشكل البياني رقم:(IV-10) سن و مستوى الناشطين بالقطاع غير الرسمي.....ص258
الشكل البياني رقم:(IV-11) فرص العمل بالقطاع غير الرسمي.....ص259
الشكل البياني رقم:(IV-12) طبيعة العمل بالقطاع الرسمي.....ص260
الشكل البياني رقم:(IV-13) ازدواجية الممارسة.....ص267
الشكل البياني رقم:(IV-14) الرغبة في العمل بالقطاع الرسمي.....ص268
الشكل البياني رقم:(IV-15) الاحتمال الطبيعي.....ص274
الشكل البياني رقم:(IV-16) توزيع التكرار.....ص275

EVALUATION VERSION ePrint REGISTERED VERSION ADDS NO WATERMARK visit eprintdriver.com
Evaluation notes were added to the output document. To get rid of these notes, please order your copy of ePrint 5.0 now.